طريق الوصول إلى العلم المأمول

بمعرفة القواعد والضوابط والأصول

مختار من كتب

شيخ الإسلام ابن تيمية

جمعها العلامة

عبد الرحمن بن ناصر السعدي

طبع على نفقة

عبد الله بن محمد العوهلي

طريق الوصول إلى العلم المأمول

بمعرفة القواعد والضوابط والأصول

مختار من كتب

شيخ الإسلام ابن تيمية

جمعها الفقير إلى الله

عبد الرحمن بن ناصر السعدي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

طبع على نفقة

عبد الله بن محمد العوهلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله (أما بعد) فإنه لما كانت كتب الإمام الكبير شيخ الإسلام والمسلمين، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية قدس الله روحه، جمعت فأوعت، جمعت جميع الفنون النافعة، والعلوم الصحيحة، جمعت علوم الأصول والفروع، وعلوم النقل والعقل، وعلوم الأخلاق، والآداب الظاهرة والباطنة، وجمعت بين المقاصد والوسائل، وبين المسائل والدلائل، وبين الأحكام وبيان حكمها وأسرارها، وبين تقرير مذاهب الحق والرد على جميع المبطلين، وامتازت على جميع الكتب المصنفة بغزارة علمها، وكثرته وقوته وجودته وتحقيقه، بحيث يجزم من له اطلاع عليها وعلى غيرها أنه لا يوجد لها نظير يساويها أو يقاربها، وقد منّ الله تعالى بنشرها في هذه الأوقات ونفع الله بها النفع العظيم، وصار كل مصلح منها يستمد، وعليها يعتمد

ومن أعظم ما فاقت به غيرها أنه. ونشر على سواها أن يؤديها [illegible]

والضوابط المحيطة فى كل فن من الفنون التى تكلم بها ، ومعلوم ان الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان ، والأصول للأشجار لا ثبات لها إلا بها ، والأصول تبنى عليها الفروع ، والفروع تثبت وتتقوى بالأصول . وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى وينمى نماء مطردا ، وبها تعرف مآخذ الأصول ، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التى تشتبه كثيرا ، كما أنها تجمع النظائر والاشباه التى من جمال العلم جمعها ، ولها من الفوائد الكثيرة غير ما ذكرنا .

وقد يسر الله الوقوف على كتبه الموجودة ، فتتبعت ما وجدته فى كتب هذا الامام من الأصول والقواعد والضوابط النافعة وأثبتها فى هذا المجموع ، ونقلتها بعبارات مؤلفها إلا شيئاً يسيرا منها أوجب تغيير بعض الألفاظ إذا كانت القاعده والأصل متفرقا فى كلامه غير متصل بعضه ببعض ، فجمعته من متفرقات كلامه فى موضع واحد ونضطر فيه إلى التغيير اليسير الذى يوضح المعنى ولا يغيره

ولشيخ الاسلام كتاب يقال له (قواعد الاستقامه) طالما بحثنا عنه لتحصيله من مظانه فلم يتيسر لكثرة فوائده ، وإنى أرجو أن يكون ما جمعته فى هذا المجموع من كلامه فى الأصول والقواعد مغنيا عن ذلك الكتاب ومتضمنا زيادات كثيرة لا توجد فيه ولا فى غيره وسميته (طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد المتوعة والضوابط والأصول) إذ هو اسم طابق مسماه ، وفيه من العلوم الجمة والفوائد المهمة ما يعرفه أهل العلم الراغبون

فرحمه الله من إمام رحم الله به المسلمين ، وكان قدوة المحققين والمصلحين ،

وهى قواعد وأصول منوعة فى أصول الدين ، وفى أصول الفقه ، والتفسير والحديث ، وفى أصول الأحكام وفى أصول الأخلاق والمناظرات ، والرد على أهل الباطل ، ويوجد فى يسير منها نوع تكرار إذا كان الأصل مهماً جداً وكان فيه زيادة فائدة . وأسأل الله تعالى ان يجعل العمل خالصا لوجهه ، وأن يعم نفعه ويعظم وقعه ، إنه جواد كريم رءوف رحيم .

وقد فصلت بين كل أصل وآخر فجعلت كل أصل فى أول السطر ووضعت له رقما مسلسلا وقد ألحقتها بعد ما أكملتها بقواعد وأصول أُخر من كتب شمس الدين ابن القيم ، فبلغ الجميع ما يزيد على الألف ما بين أصل وقاعده وضابط وكلام جامع .

﴿ أصول من العقيدة المسماة بالتدمرية ﴾

لشيخ الاسلام

(١) فلا بد للعبد أن يُثبت لله مايجب إثباته له من صفات الكمال . و ينفى عنه ما يجب نفيه مما يضاد هذه الحال ، ولا بد له فى أحكامه أن يثبت خلقه وأمره ، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته وعموم مشيئته . و يثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل . و يؤمن بشرعه وقدره إيمانا خاليا من الزلل ، وهذا يتضمن التوحيد فى عبادته وحده لا شريك له . وهو التوحيد فى القصد والارادة والعمل ، والأول يتضمن التوحيد فى العلم والقول

(٢) والله سبحانه بعث رسله بإثبات مفصل . و نفى مجمل ، فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل ، و نفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل

(٣) القول فى الصفات كالقول فى الذات فإن الله ليس كمثله شىء لا فى ذاته ولا فى أسمائه ولا فى صفاته ولا فى أفعاله . فاذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات ، فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل سائر الصفات

(٤) القول فى بعض الصفات كالقول فى بعض

(٥) فالسلف والأئمة وأتباعهم آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر مع علمهم بالمباينة التى بين ما فى الدنيا والآخرة . وأن مباينة الله لخلقه أعظم

(٦) والله تعالى لا تضرب له الأمثال التى فيها مماثلة لخلقه فان الله لا مثل

له ؛ بل له المثل الأعلى ، فلا يجوز أن يشراك هو والمخلوقات فى قياس تمثيل ، ولا فى قياس شمول تستوى أفراده ، ولكن يستعمل فى حقه المثل الاعلى ، وهو أنه كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه

(٧) وينبغى ان يعلم ان النفى ليس فيه كمال ولا مدح إلا إذا تضمن إثباتا ، وكل ما نفى الله عن نفسه من النقائص ومشاركة أحد له فى خصائصه فانها تدل على إثبات ضدها من أنواع الكمالات

(٨) ما أخبر به الرسول عن ربه فانه يجب الايمان به سواء عرفنا معناه أو لم نعرفه ، لأنه الصادق المصدوق ، فما جاء فى الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الايمان به وان لم يفهم معناه ، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمه وأئمتها مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصا عليه فى الكتاب والسنه متفق عليه بين سلف الأمه ، وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتا فليس على أحد بل ولا له ان يوافق على إثبات لفظه أو نفيه حتى نعرف مراده ، فان أراد حقا قُبل ، وان أراد باطلا رد ، وان اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقا ولم يرد جميع معناه بل يوقف اللفظ . ويفسر المعنى

(٩) سئل الامام مالك رحمه الله وغيره من السلف عن قوله الرحمن على العرش استوى كيف الاستواء ؟ فقال الاستواء معلوم والكيف مجهول والايمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة فبين ان الاستواء معلوم وان كيفية ذلك مجهول ، وهكذا يقال فى كل ما وصف الله به نفسه

(١٠) والله تعالى لا يعلم عباده الحقائق التى أخبر عنها من صفاته وصفات

اليوم الآخر ، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره فيجب الايمان بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وقد علم ما سيكون قبل ان يكون وقدر المقادير وكتبها حيث شاء .

(١١) ويجب الايمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له كما خلق الجن والانس لعبادته ، وبذلك أرسل رسله وأنزل كتبه ، وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له ، وذلك يتضمن كمال طاعته

(١٢) فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر ، وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم كما ان ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم وان كانوا يعلمون بعقولهم مُجمل ذلك .

(١٣) المؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ويترك المحظور ، ويصبر على المقدور

(١٤) وجماع ذلك أنه لا بد له فى الأمر من أصلين ولا بد له فى القدر من أصلين ففى الأمر عليه الاجتهاد فى امتثال الأمر علما وعملا ، فلا يزال يجتهد فى العلم بما أمر الله به والعمل بذلك ، ثم عليه ان يستغفر ويتوب من تفريطه فى الأمر وتعديه للحدود ، وأما فى القدر فعليه ان يستعين بالله فى فعل ما أمر به ويتوكل عليه ويدعوه ويرغب اليه ويستعين به ، ويكون مفتقرا اليه فى طلب الخير ، وترك الشر ، وعليه ان يصبر على المقدور ، ويعلم ان ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه وإذا أذاه الناس علم أنه مقدر عليه

الله لا مثل

(١٥)على العباد أن ينظروا إلى القدر في المصائب، وأن يستغفروا من المعائب

(١٦) وقد جمع الله بين هذين الاصلين العبادة والتوكل في غير موضع كقوله (إياك نعبد وإياك نستعين) فاعبده وتوكل عليه، فما لم يكن بالله لا يكون فانه لا حول ولا قوة إلا بالله ، وما لم يكن لله لا ينفع ولا يدوم ،ولا بد في عبادته من أصلين إخلاص الدين لله وموافقة أمره الذي بعث به رسله

ومن كتاب الايمان لشيخ الاسلام

(١٧) ونحن نذكر من كلام الله وكلام رسوله محمد ﷺ فيصل المؤمن إلى ذلك من نفس كلام الله وكلام رسوله ، فان هذا هو المقصود ، فلا نذكر اختلاف الناس ابتداء بل نذكر من ذلك في ضمن بيان ما يستفاد من كلام الله وكلام رسوله ما يبين ان رد موارد النزاع إلى الله ورسوله خير وأحسن تأويلا ، خير في الحال وأحسن عاقبة في الدنيا والآخرة

(١٨) اسم الايمان تارة يذكر مفرداً غير مقرون بغيره فيدخل فيه الاسلام والأعمال الصالحة ، وتارة يقرن بالاسلام أو بالعمل الصالح ، أو بالذين أوتوا العلم ، فيكون الايمان إسما لما في القلب ، وما قرن معه إسما للشرائع الظاهرة ، ثم ان نفي الايمان عند عدمها دل على أنها واجبة ، لأنه لا ينفي إلا لنفي بعض واجباته وان ذكر فضل إيمان صاحبها ولم ينف إيمانه دل على أنها مستحبة

(١٩) إنما يخشى الله من عباده العلماء ، والخشية أبدا متضمنة للرجاء ، ولولا ذلك لكانت قنوطا ، كما أن الرجاء يستلزم الخوف ، ولولا ذلك لكان

أمنا ، فأهل الخوف لله والرجاء له هم أهل العلم الدين مدحهم الله

(٢٠) لما ذكر قولهم فى العقل أنه العلم قال فلا بد مع ذلك أنه علم نعمل بموجبه ، فلا يسمى عاقلا إلا من عرف الخير فطلبه ، والشر فتركه .

(٢١) ومن أتى الكبائر مثل الزنا والسرقة أو شرب الخمر وغير ذلك فلا بد أن يذهب ما فى قلبه من تلك الخشية ، والخشوع والنور ، وان بقى أصل التصديق فى قلبه ، وهدا من الايمان الدى ينزع عنه عند فعل الكبيرة

(٢٢) والمقصود هنا أنه ينبغى للمسلم أن يقدر قدر كلام الله ورسوله ، بل ليس لأحد ان يحمل كلام كل أحد من الناس إلا على ما عرف أنه أراده لا على ما يحتمله ذلك اللفظ فى كلام كل أحد ، فإن كثيرا من الناس يتأول النصوص المخالفه لقوله يسلك مسلك من يجعل التأويل كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ وقصده به دفع دلك المحتج بدلك عليه ، وهدا خطأ بل جميع ما قاله الله ورسوله يجب الايمان به ، فليس لنا أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض ، وليس الاعتناء فى مراده فى أحد النصين دون الآخر بأولى من العكس . فاذا كان النص الذى وافقه يعتقد أنه اتبع فيه مراد الله ورسوله فكذلك النص الآخر الدى تأوله ، فيكون أصل مقصوده معرفه ما أراد الله ورسوله بكلامه ، وهدا هو المقصود بكل ما يجوز من تفسير وتأويل

(٢٣) فكل مسألة يقطع فيها بالاجماع وبانتفاء المنازع من المؤمنين فانها مما بين الله فيه الهدى ، ومخالف مثل هدا الاجماع يكفر كما يكفر مخالف النص البين ، وأما إذا كان يظن الاجماع ولا يقطع به فهنا أيضا قد لا يقطع بأنها مما تبين فيه الهدى من جهة الرسول ، ومخالف مثل هذا الاجماع قد لا يكفر

وهذا هو فصل الخطاب فيما يكفر به من مخالفة الاجماع وما لا يكفر والاجماع هل هو قطعي الدلالة أو ظني الدلالة

(٢٤) ومن لم يكن في قلبه بغض ما يبغضه الله ورسوله من المنكر الذي حرمه من الكفر والفسوق والعصيان لم يكن في قلبه الايمان الذي أوجبه الله عليه فان من لم يكن مبغضا لسيء من المحرمات أصلا لم يكن معه إيمان أصلا.

(٢٥) الايمان إذا أطلق في كلام الله ورسوله يتناول فعل الواجبات وترك المحرمات، ومن نفى الله ورسوله عنه الايمان فلا بد ان يكون ترك واجبا أو فعل محرما فلا يدخل في الاسم الذي يستحق أهله الوعد دون الوعيد بل يكون من أهل الوعيد

(٢٦) وكل مقصود إما أن يقصد لنفسه وإما أن يقصد لغيره، فان كان منتهى مقصوده ومراده عبادة الله وحده لا شريك له وهو إلهه الذي يعبده لا يعبد سواه، وهو أحب إليه من كل من سواه، فان إرادته تنتهي إلى إرادته وجه الله فيثاب على مباحاته التي يقصدها الاستعانة على الطاعة، وان كان أصل مقصوده عبادة غير الله لم تكن الطيبات مباحة له، فان الله إنما أباحها للمؤمنين من عباده بل الكفار وأهل الجرائم والذنوب وأهل الشهوات يحاسبون يوم القيامة على نعم الله التي تنعموا بها فلم يشكروه ولم يعبدوه بها ويقال لهم (أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها) الآية وأما إذا فعل المؤمن ما أبيح له قاصدا للعدول عن الحرام إلى الحلال لحاجته إليه فانه يثاب عليه، وأما ما لا يحتاج إليه الانسان من قول وعمل بل يفعله عبثا فهذا عليه لا له لحديث «كل كلام ابن آدم عليه لا له إلا أمرا بمعروف أو نهيا عن منكر أو ذكر الله» «ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت».

فأمر المؤمن بأحد امرين : إما قول الخير أو الصمات ولهذا كان قول الخير خيرا من السكوت عنه والسكوت عن الشر خيرا من قوله ، إذ ليس من شرط ما عليه ان يكون مستحقا لعداب جهنم وغضب الله بل نقص قدره ودرجته عليه .

(٢٧) ولفظ الصالح والشهيد يذكر مفرداً فيتناول النبيين والصديقين والشهداء ، ويذكر مع غيره فيفسر بحسبه

(٢٨) ولفظ الفسوق والعصيان والكفر ، فاذا أطلقت المعصية والفسوق تناول الكفر فمادونه ، وإذا قيدت أو قرنت مع غيرها كانت على حسب ذلك

(٢٩) فالشفاعة الحسنة الإعانه على الخير الذى يحبه الله ورسوله من نفع من يستحق النفع ، ودفع الضر عمن يستحق دفع الضر عنه ، والشفاعة السيئة الإعانة على ما يكرهه الله ورسوله ، كالشفاعة التى فيها ظلم الإنسان أو منع الاحسان لمن يستحقه .

(٣٠) الإله هو المستحق للعباده ، فكل ما يعبد به فهو من تمام تأله العباد له ، فمن استكبر عن بعض عبادته سامعا مطيعا فى ذلك لغيره لم يحقق قول لا إله إلا الله فى هذا المقام

(٣١) وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله حيث أطاعوهم فى تحليل ما حرم الله ، وتحريم ما أحل الله على وجهين أحدهما أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على التبديل فيعتقدون تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله اتباعا لرؤسائهم مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل ، فهذا كفر ، وقد جعله الله ورسوله شركا وان لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون لهم ، فكان

من اتبع غيره فى خلاف الدين وأعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله الله ورسوله مشركا مثل هؤلاء (الثانى) أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحليل الحلال وتحريم الحرام ثابتاً لكنهم أطاعوهم فى معصية الله كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصى التى يعتقد أنها معاصى ، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب .

(٣٢) ثم ذلك المحرِّم للحلال ، والمحلل للحرام ، إن كان مجتهدا قصده اتباع الرسول لكن خفى عليه الحق فى نفس الأمر ، وقد اتقى الله ما استطاع ، فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه بل يثيبه على اجتهاده الذى أطاع به ربه ، ولكن من علم ان هذا خطأ فيما جاء به الرسول ثم اتبعه على خطئه وعدل عن قول الرسول ، فهذا له نصيب من هذا الشرك الذى ذمه الله ، لا سيما إن اتبع فى ذلك هواه ، ونصره باللسان واليد مع علمه أنه مخالف للرسول ، فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه ، ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز تقليد أحد فى خلافه ، وإنما تنازعوا فى جواز التقليد للقادر على الاستدلال وإن كان عاجزاً عن إظهار الحق الذى يعلمه ، فهذا يكون كمن عرف أن دين الإسلام حق ، وهو بين النصارى ، فاذا فعل ما يقدر عليه من الحق لا يؤاخذ بما عجز عنه

(٣٣) وأما إن كان المتبع للمجتهد عاجزا عن معرفة الحق على التفصيل وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد فى التقليد ، فهذا لا يؤاخذ إن اخطأ كما فى القبلة ، وأما إن قلد شخصا دون نظيره بمجرد هواه ونصره بيده ولسانه من غير علم ان معه الحق فهذا من أهل الجاهلية وان كان متبوعه مصيبا لم يكن عمله صالحا وان كان متبوعه مخطئا كان آثما.

(٣٤) الظلم المطلق يتناول الكفر ، ولا يختص بالكفر ، بل يتناول أيضا ما دونه ، وكل بحسبه كلفظ الذنب والخطيئة والمعصية ، فان هذا يتناول الكفر والفسوق والعصيان

(٣٥) إذا أطلق الصلاح تناول الخير كله ، وإذا أطلق الفساد تناول الشر كله ، وكذلك المصلح والمفسد

(٣٦) ليس لفظ الايمان في دلالته على الأعمال المأمور بها دون لفظ الصلاة والصيام والزكاة والحج في دلالته على الصلاة الشرعية والصيام الشرعى والزكاة الشرعية والحج الشرعى سواء قيل ان الشارع نقله أو زاد الحكم دون الاسم أو زاد الاسم وتصرف فيه تصرف أهل العرف أو خاطب بالاسم مقيداً لا مطلقاً

(٣٧) أهل البدع لا يعتمدون على الكتاب والسنة وآثار السلف من الصحابة والتابعين ، وإنما يعتمدون على العقل واللغة ، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة ، والحديث وآثار السلف ، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤسهم ، وهذه طريقة الملاحدة أيضا إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة ، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم ، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه قال أحمد أكثر ما يخطىء الناس من جهة التأويل والقياس

(٣٨) إذا تدبرت حجج أهل الباطل رأيتها دعاوى لا يقوم عليها دليل

(٣٩) إذا أمر بعبادة الله مطلقا دخل في عبادته كل ما أمر الله به وكذلك الطاعه والتقوى والبر والهدى ، وإذا قرن كل منها بغيره فسر بما يناسب المقام ، ومن ذلك تعبير السلف عن الايمان أنه قول وعمل أو قول وعمل ونية ، أو قول وعمل ونية واتباع سنة ، مع شمول كل تعبير منها

(٤٠) لفظ الايمان إذا اطلق في الكتاب والسنة يراد به ما يراد بلفظ البر ، وبلفظ التقوى ، وبلفظ الدين فكل ما يحبه الله ورسوله يدخل في اسم الايمان

(٤١) لا يجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه ولا ببدعة ابتدعها ولو دعا الناس اليها ، كافرا في الباطن إلا إذا كان منافقا ، فأما من كان في قلبه الايمان بالرسول وما جاء به وقد غلط فيما تأوله من البدع ، فهذا ليس بكافر أصلا

(٤٢) وكذلك سائر الثنتين والسبعين فرقة من كان منهم منافقا فهو كافر بالباطن ، ومن لم يكن منافقا بل مؤمنا بالله ورسوله في الباطن لم يكن كافرا بالباطن وان أخطأ في التأويل كائنا ما كان خطؤه ، وقد يكون في بعضهم شعبة من النفاق ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار ، ومن قال ان الثنتين والسبعين فرقه كل واحد منهم يكفر كفرا ينقل عن الملة فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة فليس فيهم من كفَّر كل واحد من الثنتين والسبعين فرقة وإنما يكفر بعضهم بعضا ببعض المقالات .

(٤٣) إذا كان الايمان المطلق يتناول جميع ما أمر الله به ورسوله فاذا ذهب بعض ذلك فنصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء

بعضه ، ولهذا كان السلف يقولون : إنه يتفاضل ويزيد وينقص ، والناس فيه متفاوتون بحسب قيامهم به وبلوازمه ومكملاته

(٤٤) وزيادة الايمان من وجوه (أحدها). الاجمال والتفصيل فيما أمروا به ، الثانى . الاجمال والتفصيل فيما وقع منهم ، الثالث ان العلم والتصديق يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت وأبعد من الشك والريب ، الرابع ان التصديق المستلزم لعمل القلب أكمل من التصديق الدى لا يستلزم عمله. الخامس والسادس ان أعمال القلوب والجوارح تتفاوت تفاوتا عظيما ويتفاضل الناس بها ، السابع . ذكر الانسان ما أمر به بقلبه واستحضاره لذلك بحيث لا يكون غافلا عنه أكمل ممن صدق به وغفل عنه الثامن قد يكون عند بعض المؤمنين كثير من التفصيلات التى ينكرونها لجهلهم انها مما جاء به الرسول فيكون ذلك نقصا عمن ليس كذلك

(٤٥) فمن علم ما جاء به الرسول وعمل به أكمل ممن أخطأ ذلك ، ومن علم الصواب بعد الخطأ وعمل به فهو أكمل ممن لم يكن كذلك

(٤٦) المؤمن المطلق الممدوح الدى إيمانه يمنعه من دخول النار هو الدى أدى الواجبات وترك المحرمات ، وأما من أطلق عليه اسم الايمان ودخل في الأمر والنهى وفي ذم الشارع له على بعض الأفعال أو التروك ، فهذا الدى معه أصل الايمان ولكنه يتجرأ على بعض المحرمات ، ويترك بعض الواجبات ، فهذا إيمانه يمنعه من الخلود في النار

(٤٧) ومما ينبغى ان يعلم ان الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبى ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال

بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم ، ولهذا قال الفقهاء الأسماء ثلاثة أنواع نوع يعرف حده بالشرع كالصلاه والزكاة ، ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر ، ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض ، والمعروف في قوله . وعاشروهن بالمعروف

(٤٨) والتحقيق ان النبي ﷺ حين اقتصر على الشهادتين وبقية الخمس مع أنه يوجد واجبات كثيره غيرها أنه ذكر الدين الذى هو استسلام العبد لربه مطلقا الذي يجب لله عبادة محضه على الأعيان ، فيجب على من كان قادراً عليه ليعبد الله بها مخلصا له الدين ، وهذه هى الخمس ، وما عدا ذلك فانه يجب بأسباب لمصالح فلا يعم وجوبها جميع الناس

(٤٩) قد يكون من الايمان ما يؤمر به بعض الناس ويذم على تركه ، ولا يذم عليه بعض الناس ممن لا يقدر عليه ويفضل الله ذاك بهذا الايمان وان لم يكن المفضول ترك واجبا ، وكذلك في الاعمال الظاهره قد يعطى الانسان مثل أجر العامل إذا كان يؤمن بها ويريدها جهده ، ولكن بدنه عاجز

(٥٠) فضل الله يؤتيه من يشاء بالأسباب التى تفضل الله بها عليهم وخصهم بها ، وهكذا سائر من يفضله الله فانه يفضله بالأسباب التى يستحق بها التفضيل بالجزاء كما يخص أحد الشخصين بقوة ينال بها العلم ، وبقوة ينال بها اليقين والصبر والتوكل والاخلاص ، وغير ذلك مما يفضل الله به

(٥١) أخبر الله في غير موضع أنه يغفر لمن يشاء ، ويعذب من يشاء وقد بين في مواضع أسباب المغفرة وأسباب العذاب . وكذلك يرزق من يشاء بغير حساب وقد عرف أنه يخص من يشاء بأسباب الرزق

(٥٢) الانسان قد يكون فيه شعبة إيمان ونفاق وكفر وإسلام وخير وشر ، وأسباب الثواب وأسباب العقاب بحسب ما قام به من أصول الايمان ولوازمه وفروعه وما ضيعه منها

(٥٣) فالمسلمون سنيهم وبدعيهم متفقون على وجوب الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وعلى وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج ، ومتفقون على أن من اطاع الله ورسوله فانه يدخل الجنة ولا يعذب ، وعلى أن من لم يؤمن بأن محمداً رسول الله فهو كافر ، وأمثال هذه الأمور التي هي أصول الدين وقواعد الايمان التي اتفق عليها المنتسبون للإسلام والايمان فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد وبعض معاني بعض الاسماء أمر خفيف بالنسبة الى ما اتفق عليه ، مع أن المخالفين للحق البين من الكتاب والسنة هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة مشهود عليهم بالضلاله ، ليس لهم في الأمة لسان صدق ولا قبول عام كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم ، وإنما يتنازع أهل العلم والسنة في أمور دقيقة تخفى على أكثر الناس ، ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله ، والله اعلم

﴿ ومن رساله العبوديه ﴾

(٥٤) وأصل ضلال من ضل هو تقديم قياسه على النص المنزل من عند الله واختياره الهوى على اتباع أمر الله

(٥٥) فالمخالف لما بعث الله به رسله من عبادته وطاعته وطاعة رسله لا يكون متبعا للدين الذي شرعه الله بل يكون متبعا هواه بغير هدى من الله.

(٥٦) والعبادة والطاعه والأستقامة ولزوم الصراط المستقيم ونحو ذلك من الاسماء مقصودها واحدولها أصلان أحدهما . ان لا يعبد إلا الله ، والثانى ، ان يعبد بما أمر لا بغير ذلك من الاهواء والبدع .

(٥٧) كمال المخلوق في تحقيقه عبوديته لله ،وكلما ازداد العبد تحقيقا للعبودية ازداد كماله وعلت درجته

(٥٨) والناس يتفاضلون تفاضلا عظيما وهو تفاضلهم في حقيقة الايمان، وهم ينقسمون فيه إلى خاص وعام ، ولهذا كانت ربوبية الرب لهم فيها عموم وخصوص وضروب

(٥٩) من كان متعلقا برياسة أو صورة ونحو ذلك من أهواء نفسه إن حصل له رضى وإن لم يحصل له سخط ، فهذا عبد ما يهواه من ذلك وهو رقيق له إذ الرق والعبودية في الحقيقه هو رق القلب وعبوديته ، فما استرق القلب واستعبده فهو عبده

(٦٠) العبد لا بد له من رزق وهو محتاج إلى ذلك ، فاذا طلب رزقه من الله صار عبداً لله فقيراً إليه ، وإذا طلبه من مخلوق صار عبداً لذلك المخلوف فقيراً إليه

(٦١) كلما قوى طمع العبد في فضل الله ورحمته ورجاؤه لقضاء حاجته ودفع ضرورته قويت عبوديته لله وحريته ممن سواه وبالعكس

(٦٢) إعراض القلب عن الطلب من الله والرجاء له يوجب انصراف قلبه عن العبودية لله لا سيما من كان يرجو المخلوق ولا يرجو الخالق ، بحيث يكون قلبه معتمداً إما على رئاسته وجنوده وأتباعه ومماليكه وإما على أهله

وأصدقائه ، وإما على أمواله وذخائره ، وإما على ساداته وكبرائه كمالكه وملكه وشيخه ومخدومه وغيرهم ممن هو قد مات أو يموت . قال تعالى (وتوكل على الحى الذى لا يموت)

(٦٣) عبودية القلب وأسره هى التى يترتب عليها الثواب والعقاب

(٦٤) والقلب إذا ذاق طعم عبادة الله والإخلاص له لم يكن شىء قط عنده أحلى من ذلك ولا أطيب ولا ألذ ، والإنسان لا يترك محبوبا إلا بمحبوب آخر يكون أحب اليه منه أو خوفا من مكروه . فالحب الفاسد إنما ينصرف القلب عنه بالحب الصالح أو بالخوف من الضرر

(٦٥) والقلب خلق يحب الحق ويريده ويطلبه فلما عرضت له إرادة الشر طلب دفع ذلك فانه يفسد القلب كما يفسد الزرع بما ينبت فيه من دغل

(٦٦) ومطالب النفوس وأغراضها نوعان منها ما هو محتاج اليه كما يحتاج إلى طعامه وشرابه ومسكنه ومنكحه ونحو ذلك ، فهذا يطلبه من الله ويرغب اليه فيكون المال عنده يستعمله في حوائجه بمنزلة حماره الذى يركبه ، وبساطه الذى يجلس عليه ، بل بمنزلة الكنيف الذى يقضى حاجته فيه من غير أن يستعبده فيكون هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا ، ومنها ما لا يحتاج اليه العبد فهذا لا ينبغى له أن يعلق قلبه بها ، فاذا تعلق قلبه بها كان مستعبدا لها وربما صار معتمدا على غير الله فيها ، فلا يبقى معه حقيقة العبادة ولا حقيقة التوكل عليه بل فيه شعبة من العبادة لغير الله وشعبة من التوكل على غير الله

(٦٧) وحقيقة الجهاد الاجتهاد في حصول ما يحبه الله من الايمان والعمل

الصالح ومن دفع ما يبغضه الله من الكفر والفسوق والعصيان .

(٦٨) وكلما قويت المحبة في القلب طلب فعل المحبوبات ، فاذا كانت المحبة تامة استلزمت إرادة جازمة في حصول المحبوبات ، فاذا كان العبد قادراً عليها حصلها وان كان عاجزاً عنها ففعل ما يقدر عليه من ذلك كان له كأجر الفاعل.

(٦٩) إذا ترك العبد ما يقدر عليه من الجهاد كان دليلا على ضعف محبة الله ورسوله في قلبه

(٧٠) كلما ازداد القلب حبا لله ازداد له عبوديه وحريه عما سواه وكلما ازداد له عبوديه ازداد له حبا وحرية عما سواه

(٧١) القلب لا يصلح ولا يفلح ولا يسر ، ولا يلتذ ولا يطيب ولا يسكن ولا يطمئن إلا بعبادة ربه وحبه والإنابة اليه ، ولو حصل له كل ما يلتذ به من المخلوقات لم يطمئن ولم يسكن ، إذ فيه فقر ذاتي إلى ربه من حيث هو معبوده ومحبوبه ومطلوبه ، وبذلك يحصل له الفرح والسرور واللذة والنعمة والسكون والطمأنينه وهذا لا يحصل إلا بإعانة الله له لا يقدر على تحصيل ذلك له إلا الله ، فهو دائما مفتقر إلى حقيقة (إياك نعبد وإياك نستعين) فهو مفتقر اليه من حيث هو المطلوب المحبوب المعبود ، ومن حيث هو المستعان به المتوكل عليه ، فهو إلهه لا إله له غيره ، وهو ربه لا رب له سواه ، ولا تتم عبوديته إلا بهذين

(٧٢) والله سبحانه هو رب العالمين وكل ماسواه فهو مربوب مفطور فقير محتاج معبد مقهور ، وهو الواحد القهار الخالق البارىء المصور ، وهو وان كان خالق ما خلقه بأسباب فهو خالق السبب والمقدر له ، وهذا مفتقر

اليه كافتقار هذا وليس في المخلوقات سبب مستقل بفعل ولا دفع ضر ، بل كل ما هو سبب فهو محتاج إلى سبب آخر يعاونه ، وإلى ما يدفع عنه الضرر الذي يعارضه ويمانعه ، وهو سبحانه وحده الغني عما سواه ليس له شريك يعاونه ولا ضد يناوئه ويعارضه

(٧٣) اتباع الشريعة والقيام بالجهاد من أعظم الفروق بين أهل محبة الله وأوليائه الذين يحبهم ويحبونه ، وبين من يدعى محبة الله ناظراً إلى عموم ربوبيته أو متبعا لبعض البدع المخالفة لشريعته

(٧٤) إذا كان العبد مخلصا لله اجتباه ربه فأحيا قلبه واجتذبه اليه فينصرف عنه ما يضاد ذلك من السوء والفحشاء بخلاف القلب الذي لم يخلص لله فان فيه طلبا وارادة وحبا مطلقا فيهوى ما يسنح له ويتشبث بما يهواه كالغصن أى نسيم مر بعطفه أماله

ومن رسالة الواسطة

(٧٥) حاصل جواب الشيخ في إثبات الواسطة بين الله وبين عباده انها على قسمين واسطة من تمام الدين والايمان إثباتها وهى ان الرسول ﷺ وغيره من الرسل وسائط بين الله وبين عباده في تبليغ دينه وشرعه ، وواسطة شركية وهى التقرب إلى أحد من الخلق ليقربه إلى الله وليجلب له المنافع التى لا يقدر عليها إلا الله أو يدفع عنه المضار ، فهذا النوع من الشرك الأكبر الذى لا يغفره الله ، فالخلق مضطرون إلى وساطة الرسل في تبليغ الدين وليس بهم حاجة الى وساطة أحد في طلب الحوائج من الله ، فليس بين العبد وبين الله حجاب ولا واسطة

(٧٦) على العبد أن يعرف في الأسباب ثلاثة أمور (أحدها) أن يعلم أن السبب المعين لا يستقل بالمطلوب بل لا بد معه من أسباب أُخر ، ومع هذا فلها موانع ، فإن لم يكمل الله الأسباب ويدفع الموانع لم يحصل المقصود ، وهو سبحانه ما شاء كان وإن لم يشأ الناس ، وما شاء الناس لا يكون إلا أن يشاء الله (الثاني) انه لا يجوز أن يعتقد أن الشيء سبب إلا بعلم ، فمن أثبت شيئاً سبباً بلا علم أو يخالف الشرع كان مبطلا ، مثل أن يظن أن النذر سبب في دفع البلاء أو حصول النعماء (الثالث) أن الأعمال الدينية لا يجوز أن يتخذ منها سبباً إلا أن تكون مشروعة ، فإن العبادات مبناها على التوقيف

ومن رسالة الحسبة

(٧٧) إذا كانت حاجة الناس لا تندفع إلا بالتسعير العادل سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط

(٧٨) ومن امتنع من معاوضة تجب عليه أُلزم بها بقيمة المثل

(٧٩) العقوبة لا تكون إلا على ذنب ثابت ، وأما المنع والاحتراز ن مع التهمة

(٨٠) العقوبة على ترك الواجبات أو فعل المحرمات نوعان ، مقدرة في الشرع لا يزاد فيها ولا ينقص ، وراجعة إلى اجتهاد الوالي بحسب ما يحصل به المقصود ، وتكون بالضرب وبالحبس وبالتوبيخ وبالمال ، كل أحد بحسب ذنبه وبحسب حاله

(٨١) إذا أمكن أن تكون العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هو المشروع بحسب الإمكان

(٨٢) رسالة الله لرسله، إما إخبار وإما إنشاء، فالإخبار عن نفسه وعن خلقه مثل التوحيد والقصص الذى يندرج فيه الوعد والوعيد، والإنشاء الأمر والنهى والإباحه، وهذا كما ذكر الله في سورة (قل هو الله أحد) التى تعدل ثلث القرآن لتضمنها ثلث التوحيد، إذ هو قصص وتوحيد وأمر، وقوله في صفة نبينا محمد ﷺ (يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) هو بيان لكمال رسالته، فإن الله أمر على لسان نبيه بكل معروف، ونهى عن كل منكر وأحل كل طيب، وحرم كل خبيث وكذلك وصف الأمه بما وصف به نبيها، فهذه الأمة خير أمه أخرجت للناس، فهم أنفعهم لهم وأعظمهم إليهم إحسانا، لأنهم كملوا أمر الناس بالمعروف ونهيهم عن المنكر من جهة الصفة والقدر حيث أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر لكل أحد، وأقاموا ذلك بالجهاد في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، وهذا كمال النفع للخلق، وسائر الأمم لم يأمروا كل أحد بكل معروف ولا نهوا كل أحد عن كل منكر، ولا جاهدوا على ذلك بل منهم من لم يجاهد، والذين جاهدوا من بنى إسرائيل فعامه جهادهم كان لدفع عدوهم عن أرضهم كما يقاتل الصائل الظالم لا لدعوه المجاهدين وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر

(٨٣) ولهذا كان إجماع هذه الأمه حجه، لأن الله أخبر أنهم

يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر ، فلو اتفقوا على إباحة محرم أو إسقاط واجب أو تحريم حلال أو إخبار عن الله أو عن خلقه بباطل لكانوا متصفين بالأمر بمنكر والنهى عن معروف من الكلم الطيب والعمل الصالح

(٨٤) كل ما أمر الله به فهو صلاح ، وقد أثنى الله على الصلاح والمصلحين (والذين آمنوا وعملوا الصالحات) وذم المفسدين في غير موضع فحيث كانت مفسدة الأمر والنهى أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به ، وإن كان قد ترك واجب وفعل محرم ، إذ المؤمن عليه أن يتقى الله في عباده وليس عليه هداهم

(٨٥) من أصول أهل السنه لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة ، وترك القتال في الفتنه

(٨٦) إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات يجب ترجيح الراجح منها ، فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد ، ويجب احتمال أدنى المفسدتين لدفع أكبرهما ، وذلك بميزان الشريعة ، فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها ، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر ، وقل أن تعوز النصوص من يكون خبيراً بها وبدلالتها على الأحكام

(٨٦) ونفس الهوى وهو الحب والبغض الذى في النفس لا يلام عليه فإن ذلك لا يملك وإنما يلام على اتباعه بغير هدى من الله

(٨٧) الواجب على العبد أن ينظر في نفس حبه وبغضه ومقدار حبه

وبغضه ، هل هو موافق لأمر الله ورسوله ، وهو هدى الله الذى أنزل على رسوله ، بحيث يكون مأموراً بذلك الحب والبغض ، لا يكون متقدما فيه بين يدى الله ورسوله فإنه قال (لا تقدموا بين يدى الله ورسوله) ومن أحب أو أبغض قبل أن يأمره الله ورسوله ففيه نوع من التقدم بين يدى الله ورسوله ، ومجرد الحب والبغض هوى ، لكن المحرم اتباع حبه وبغضه بغير هدى من الله

(٨٨) لا بد من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما ، ولا بد من العلم بحال المأمور والمنهى ، ومن الصلاح أن يأتى بالأمر والنهى بالصراط المستقيم ، وهو أقرب الطرق إلى حصول المقصود ولا بد في ذلك من الرفق ، ولا بد أيضاً أن يكون حليما صبوراً على الأذى ، فإنه لا بد أن يحصل له أذى ، فإن لم يحلم ويصبر كان ما يفسد أكثر مما يصلح ، فلابد من هذه الثلاثة العلم والرفق والصبر ، العلم قبل الأمر والنهى ، والرفق معه ، والصبر بعده ، وإن كان كل من الثلاثة مستصحباً في هذه الأحوال

(٨٩) ومن المعلوم بما أرانا الله في الآفاق وفي أنفسنا من آياته وبما شهد به في كتابه أن المعاصى سبب المصائب ، فسيئات المصائب والجزاء من جنس سيئات الأعمال . وأن الطاعة سبب النعمة ، فإحسان العمل سبب لإحسان الله

(٩٠) أسباب الضلال والغى البدع في الدين والفجور فى الدنيا وهى مشتركة تعم جميع بنى آدم لما فيهم من الظلم والجهل

(٩١) أمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذى فيه اشتراك في

أنواع الإثم أكبر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق ، وإن لم تشترك في إثم ولهذا قيل أن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة

(٩٢) الباغي يصرع في الدنيا وإن كان مغفوراً له مرحوما في الآخرة

(٩٣) يؤمر المؤمنون أن يقابلوا السيئات بضدها من الحسنات ، كما يقابل الطبيب المرض بضده ، فيؤمر المؤمن بأن يصلح نفسه ، وذلك لشيئين بفعل الحسنات وترك السيئات مع وجود ماينفي الحسنات ويقتضي السيئات ، وهذه أربعة أنواع ، ويؤمر أيضاً بإصلاح غيره بهذه الأنواع الأربعة بحسب قدرته وإمكانه كما قال تعالى (والعصر إن الإنسان لفي خسر) إلى آخرها

(٩٤) ولا يمكن العبد أن يصبر إن لم يكن له ما يطمئن به ويتنعم به ويغتذى به وهو اليقين

(٩٥) القضايا التي يتفق عليها بنو آدم لاتكون إلا حقاً كاتفاقهم على مدح الصدق والعدل ، وذم الكذب والظلم

ومن رسالة المظالم المشتركة

(٩٥) المشتركون في الأموال والحقوق زيادتها لهم ونقصها عليهم بقدر أملاكهم وحقوقهم ، وعليهم التزام العدل فيما يؤخذ منهم لغير حق كما عليهم التزام العدل فيما يؤخذ منهم بحق ، فإن الكلف التي تؤخذ لغير حق من الشركاء بسبب نفوسهم وأموالهم هي بمنزلة غيرها بالنسبة إليهم،

وإنما يختلف حالها بالنسبة إلى الآخذ

(٩٦) وليس لبعضهم أن يمتنع عن أداء قسطه امتناعا يؤخذ به قسطه من سائر الشركاء فيتضاعف الظلم عليهم ، ومن تغيب منهم أو امتنع فأخذ قسطه من شريكه فله الرجوع عليه ، كالذى يؤدى عن غيره دينا واجبا

(٩٧) ومن له ولاية على مال غيره أدى ماينوبه مما لا بد منه ، سواء كان بحق أو بغير حق ، بل يجب عليهم إذا خافوا إن لم يؤدوه أن يؤخذ أكثر منه

(٩٨) وإذا كان الإعطاء لدفع ضرر هو أعظم منه ، فمذهب مالك وأحمد المشهور عنه وغيرهما ، أن كل من أدى عن غيره واجبا فله أن يرجع به عليه إذا لم يكن متبرعا بذلك وإن أداه بغير إذنه

(٩٩) ومعلوم أن الناس تحت أمر الله ورسوله ، فليس لأحد أن يضر نفسه وماله ضررا نهاه الله عنه ، ومن دفع ذلك الضرر عنه بما هو أخف منه فقد أحسن إليه ، وفي فطر الناس جميعهم أن من لم يقابل الإحسان بالإحسان فهو معتد ، وما عده المسلمون ظلما فهو ظلم

ومن رسالة معارج الوصول

(١٠٠) الرسول ﷺ بيّن الدين أصوله وفروعه باطنه وظاهره ، عامه وعمله وهذا الأصل هو أصل أصول العلم والإيمان وكل من كان أعظم اعتصاما بهذا الاصل كان أولى بالحق علما وعملا ، ومن كان أبعد عن الحق علما وعملا كان بُعده عن هذا الأصل بحسب حاله فمستقل ومستكثر من الباطل

(١٠١) وقد دل الرسول الناس وهداهم إلى الأدلة العقلية والبراهين

اليقينية التي بها يعلمون المطالب الإلهية ، وبها يعلمون إثبات ربوبية الله ووحدانيته وصفاته وصدق رسوله وغير ذلك مما يحتاج إليه وإلى معرفته بالأدلة العقلية ، وما يمكن بيانه بالأدلة العقلية ، وإن كان لا يحتاج إليها ، فإن كثيراً من الأمور يعرف بالخبر الصادق ، ومع هذا فالرسول بيّن الأدلة العقليه الدالة عليها فجمع بين الطريقين السمعي والعقلي ، ودلالة الكتاب والسنه ليس بمجرد الخبر بل ولا الخالق ، وهديهم إلى الآيات والبراهين والأدله المبينة لأصول الدين

(١٠٢) تكرير القصص في عدة مواضع من القرآن يبين في كل موضع منها من الاعتبار والاستدلال نوعا غير النوع الآخر ، كما يسمى الله نفسه ورسوله وكتابه بأسماء متعددة كل اسم يدل على معنى لم يدل عليه الإسم الآخر ، وليس في هذا تكرار ، بل فيه تنويع الآيات

(١٠٣) والصلاح منحصر فى نوعين فى العلم النافع والعمل الصالح وقد بعث الله محمداً ﷺ بأفضل ذلك ، وهو الهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً فالعلم النافع هو الإيمان ، والعمل الصالح هو الاسلام ، العلم النافع من علم الله ، والعمل الصالح هو العمل بأمر الله هذا تصديق الرسول فيما أخبر وهذا طاعته فيما أمر ، وضد الأول أن يقول على الله مالا يعلم ، وضد الثانى أن يشرك بالله ما لم ينزل به سلطاناً والأول أشرف ، فكل مؤمن مسلم ، وليس كل مسلم مؤمناً

(١٠٤) ولا بد من العلم بما أخبر به الرسول والنظر في الأدلة التى دل بها الرسول وهى آيات الله ، ولا بد مع ذلك من إرادة عبادة الله وحده

عا أمر ، ومن طلب علماً بلا إرادة أو إرادة بلا علم فهو ضال ومن طلب هدا بدون اتباع الرسول فيهما فهو ضال

(١٠٥) والعلم والمعرفة مدارها على أن يعرف ما جاء به الرسول ويعرف أن ماأخبر به حق ، إما لعلمنا أنه لا يقول إلا حقاً ، وهذاتصديق عام ، وإمالعلمنا أن ذلك الخبر حق بما أظهر الله من آيات صدقه ، فإنه أنزل الكتاب والميزان ، وأرى الناس آياته فى الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق وأن القرآن حق

(١٠٦) الكتاب والسنة وافيان بجميع أمور الدين ، وأما الإجماع فهو في نفسه حق لا تجتمع الأمة على صلالة ، وكذلك القياس حق ، فانه بعث رسوله بالعدل وأنزل الميزان مع الكتاب ، والميزان يتضمن العدل وما به يعرف العدل

(١٠٧) ودين الأنبياء كلهم الإسلام كما أخبر به في غير موضع ، وهو الاستسلام لله وحده ، وذلك إنما يكون بطاعته فيما أمر به في ذلك الوقت ، فطاعة كل نبي هى من دين الاسلام إذ ذاك

(١٠٨) واليهود والنصارى خرجوا عن دين الاسلام فانهم تركوا طاعة الله وتصديق رسوله ، واعتاضوا عن ذلك بمبدل أو منسوخ وهكذا كل مبتدع ديناً خالف به سنة الرسول لا يتبع إلا ديناً مبدلا أومنسوخاً ، والشرك كله من المبدل لم يشرع الله الشرك قط ، وكذلك ما كان أهل الجاهلية يحرمونه مما ذكره الله في القرآن ، كالسائبة والوصيلة والحام وغير ذلك من الدين المبدل

(١٠٩) من صدق محمداً ﷺ فقد صدق كل نبي ، ومن أطاعه فقد طاع كل نبي، ومن كذبه فقد كذب كل نبي، ومن عصاه فقد عصى كل نبي

(١١٠) وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة ، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم ، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا)

ومن رسالة زيارة القبور

(١١١) يكفي المؤمن أن يعلم أن ما أمر الله به فهو لمصلحة محضة أو غالبة وما نهى الله عنه فهو مفسدة محضة أو غالبة ، ولا أمرهم إلا بما يصلحهم ولا نهاهم إلا عما يضرهم

(١١٢) وقد بين الله في كتابه حقوقه التي لا تصلح إلا له، كوحدانيته وعبادته وحده لا شريك له ؛ وحقوق رسله ، وحقوق المؤمنين بعضهم لبعض

ومن رسالة رفع الملام

(١١٣) يجب على المسلمين بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين عموما كما نطق به القرآن ، خصوصاً العلماء الذين هم ورثة الأنبياء الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يهتدى بهم في ظلمات البر والبحر ، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم

(١١٤) وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولا عاما

يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ فى شىء من سنته ، دقيق ولا جليل ، فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر فى تركه ، وجميع الأعذار ثلاثة أصناف أحدها عدم اعتقاده أن الرسول ﷺ قاله الثانى عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول والثالث اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ

ثم فصل هذه الأصناف إلى عشرة أنواع ثم قال فهذه الأسباب العشرة ظاهرة ، وفى كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة فى ترك العمل فى الحديث لم نطلع نحن عليها ، فإن مدارك العلم واسعة ولم نطلع نحن على جميع ما فى بواطن العلماء ، والعالم قد يبدى حجته وقد لا يبديها ، وإذا أبداها فقد تبلغنا وقد لا تبلغ ، وإذا بلغتنا فقد ندرك موضع احتجاجه وقد لا ندركه ، سواء كانت الحجة صواباً فى نفس الأمر أم لا ، لكن نحن وإن جوزنا هذا فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة وإن كان أعلم ، إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية ، فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأى العالم ، والدليل الشرعى يمتنع أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر ، ورأى العالم ليس كذلك ، ولو كان العمل بهذا التجويز جائزاً لما بقى شىء من الأدلة التى يجوز فيها مثل هذا ، لكن الغرض أنه

فى نفسه قد يكون معذوراً فى تركه ، ونحن معذورون فى تركنا لهذا الترك

(١١٥) وإذا كان الترك يكون لبعض هده الأسباب ، فإذا جاء حديث صحيح فيه تحليل أو تحريم أو حكم فلا يجوز أن يعتقد أن التارك له من العلماء الدين وصفنا أسباب تركهم يعاقب لكونه حلل الحرام أو حرم الحلال أو حكم بغير ما أنزل الله ، وكدلك إن كان فى الحديث وعيد على فعل من لعنة أو غضب أو عذاب ونحو ذلك فلا يجوز أن يقال إن ذلك العالم الذى أباح هذا أو فعله داخل فى هدا الوعيد ، وهدا مما لا نعلم بين الأمة فيه خلافاً إلا شيئاً يحكى عن بعض معتزلة بغداد مثل المريسى وأضرابه انهم زعموا أن المخطىء من المجتهدين يعاقب على خطئه ، وهذا لأن لحوق الوعيد لمن فعل المحرم مشروط بعامه بالتحريم أو بتمكنه من العلم بالتحريم

(١١٦) وهدا الشرط فى لحوق الوعيد لا يحتاج أن يذكر فى كل خطاب لاستقرار العلم به فى القلوب ، كما أن الوعد على العمل مشروط بإخلاص العمل لله وبعدم حبوط العمل فى الردة . ثم إن هدا الشرط لا يدكر فى كل حديث فيه وعد ، ثم حيث قدر قيام الموجب للوعيد فإن الحكم يتخلف عنه لمانع ، وموانع لحوق الوعيد متعددة ، منها التوبة ، ومنها الاستغفار ، ومنها الحسنات الماحيه ، ومنها بلاء الدنيا ومصائبها ، ومنها شفاعة شفيع مطاع ، ومنها رحمة أرحم الراحمين ، فإذا عدمت هده الأسباب كلها ولن تعدم إلا فى حق من تمرد ، فهنالك يلحق الوعيد به

من رسالة تنوع العبادات

(١١٧) العبادات التي فعلها النبي ﷺ على أنواع بشرع فعلها على جميع تلك الأنواع من غير كراهة لشيء منها

(١١٨) وينبغي أن يفعل هذا تارة وهذا أخرى

(١١٩) وقد يستحب بعضها لسبب شرعي

(١٢٠) المفضول قد يصير فاضلا لمصلحة راجحة تقترن به أو زوال مفسدة

من التسعينية

(١٢١) على الناس أن يجعلوا كلام الله ورسوله هو الأصل الامام المقتدى به سواء فهموا معناه أو لم يفهموه فيؤمنون بلفظ النصوص، وإن لم يعرفوا حقيقة معناها ، وأما ماسوى كلام الله ورسوله فلا يجعل أصلا بحال

(١٢٢) ليس لأحد أن يلزم الناس أو يوجب عليهم إلا ما أوجبه الله ورسوله ، ولا يحظر عليهم إلا ما حظره الله ورسوله ، ومن فعل ذلك فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله

(١٢٣) الاعتقاد الذي يجب على المؤمنين خاصتهم وعامتهم ويعاقب تاركوه هو ما بينه النبي ﷺ فأخبر به وأمر بالإيمان به دون ما قاله غيره

(١٢٤) لا ريب أن من لقي الله بالإيمان بجميع ما جاء به الرسول مجملا مقراً بما بلغه من تفصيل الجملة غير جاحد لشيء من تفاصيلها ، انه يكون بذلك من المؤمنين . إذ الإيمان بكل فرد من تفصيل ما أخبر به الرسول

وأمر به غير مقدور للعباد ، إذ لا يوجد أحد إلا وقد خفى عليه بعض ماقاله الرسول، ولهذا يسع الانسان فى مقالات كثيرة لا يقر فيها بأحد النقيضين لا ينفيها ولا يثبتها ، إذ لم يبلغه أن الرسول نفاها أو أثبتها

(١٢٥) ومن أعظم أسباب بدع المتكلمين من الجهمية وغيرهم قصورهم فى مناظرة الكفار والمشركين ، فإنهم يناظرونهم ويحاجونهم بغير الحق والعدل لينصروا الاسلام ، زعموا، بذلك فيتسلط عليهم أولئك لما فيهم من الجهل والظلم ويحاجونهم بممانعات ومعارضات فيحتاجون حينئذ إلى جحد طائفة من الحق الذى جاء به الرسول ، والظلم والعدوان لإخوانهم المسلمين بما استظهر عليهم أولئك المشركون ، فصار قولهم مشتملا على إيمان وكفر ، وهدى وضلال ، ورشد وغى، وجمع بين النقيضين وصاروا مخالفين للكفار والمؤمنين

(١٢٦) من أظهر العلوم الفطرية الضرورية التى علمها بنو آدم وجوب قيام الأوصاف بالموصوف وامتناع قيامها بغيره

(١٢٧) الذى يجب على الانسان اعتقاده فى كلام الله أن القرآن الذى أنزله على رسوله كلام الله ، وأنه منزل غير مخلوق منه بدا وإليه يعود

(١٢٨) وهو كلام الله حروفه ومعانيه

(١٢٩) ولم يقل أحد من السلف أن القرآن قديم وأنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته . بل هو صفة لله يتعلق بمشيئته وقدرته

من السبعينية

(١٣٠) قد بينا أن المؤمن الذى لاريب فى إيمانه قد يخطىء فى بعض الأمور العلمية الاعتقادية ، فيغفر له كما يغفر له ما يخطىء فيه من الأمور العلمية ، وأن حكم الوعيد على الكفر لا يثبت فى حق الشخص المعين حتى تقوم عليه حجة الله التى بعث بها رسله ، وأن الأمكنة والأزمنة التى تفتر فيها النبوة لا يكون حكم من خفيت عليه آثار النبوة حتى أنكر ما جاء به خطأ ، كما يكون حكمه فى الأمكنة والأزمنة التى ظهرت فيها آثار النبوة

«١٣١» وفتنة الدجال لا تختص بالموجودين في زمانه ، بل حقيقة فتنته الباطل المخالف للشريعة المقرون بالخوارق ، فمن أقر بما يخالف الشريعة لخارق فقد أصابه نوع من هذه الفتنة ، وهذا كثير في كل زمان ومكان لكن هذا المعين فتنته أعظم الفتن ، فإذا عصم الله عبده منها ، سواء أدركه أو لم يدركه كان معصوماً مما هي دون هذه الفتنة

«١٣٢» وأما المؤمنون وولاة الأمور من العلماء والأمراء ، ومن يدخل في ذلك من المشايخ والملوك فلهم حقوق بحسب ما يقومون به من الدين فيطاعون فى طاعة الله ، ويجب لهم من النصيحة والمعاونة على البر والتقوى ، وغير ذلك ماهو من حقوقهم ولعموم المؤمنين أيضاً من المناصحة والموالاة وغيرها من الحقوق مادل عليه الكتاب والسنة

«١٣٣» وكل من جعل غير الرسول بمنزلة الرسول فى خصائص

الرسالة فهو مضاه لمن جعل معه رسولا آخر كمسيلمة ونحوه وإن افترقا فى بعض الوجوه .

من شرحه على الاصفهانية

(١٣٤) وقد علم بالعقل أن المثلين يجوز على أحدهما مايجوز على الآخر ويجب له ما يجب له ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، فلو كان المخلوق مماثلا للخالق للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع ، والخالق يجب وجوده وقدمه ، والمخلوق يستحيل وجوب وجوده وقدمه ، بل يجب حدوثه وإمكانه

(١٣٥) الله سمى نفسه بالرحمن الرحيم ووصف نفسه بالرحمة والمحبة ، وليست رحمته ومحبته كرحمة المخلوق ومحبته ، ومعلوم أن صفاتنا بالنسبة إلينا كصفات الله بالنسبة إليه ، فكما لا مثل لذاته لا مثل لصفاته

(١٣٦) وجوب تصديق كل مسلم بما أخبر الله به ورسوله من صفاته ليس موقوفاً على أن يقوم دليل عقلى على تلك الصفة بعينها ، فإنه مما يعلم بالاضطرار من دين الاسلام أن الرسول إذا أخبرنا بشيء من صفات الله وجب علينا التصديق به وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا ، ومن لم يقر بما جاء به الرسول حتى يعلمه بعقله فقد أشبه الذين قال الله عنهم (لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتى رسل الله) ومن سلك هذا السبيل فهو فى الحقيقة ليس مؤمناً بالرسول ولا متلقياً عنه الأخبار بشأن الربوبية . ولا فرق عنده بين أن يخبر الرسول بشيء من ذلك أو لم يخبر به ، فإن ما أخبر به إذا لم يعلمه بعقله لا يصدق به ، بل يتأوله أو يفوضه . وما لم يخبر به إن علمه بعقله آمن

به ، وإلا فلافرق عند من سلك هذا السبيل بين وجود الرسول وإخباره وبين عدم الرسول وعدم إخباره ، وكان ما يذكره من القرآن والحديث والإجماع في هذا الباب عديم الأثر عنده ، وقد صرح به أئمة هذا الطريق

(١٣٧) من عرف حقائق أقوال الناس وطرقهم التي دعتهم إلى تلك الأقوال حصل له العلم والرحمة ، فعلم الحق ورحم الخلق وكان مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وهذه خاصة أهل السنة المتبعين للرسول ﷺ فإنهم يتبعون الحق ويرحمون من خالفهم باجتهاده حيث عذره الله ورسوله ، وأهل البدع يبتدعون بدعة باطلة ويكفرون من خالفهم فيها

(١٣٨) الفاضل إذا تأمل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية ، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق أمور عظيمة لا يقاربها بيان ولا تحقيق

(١٣٩) الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها إلى ذلك المحل فكان هو الموصوف بها ولا يعود إلى غيره ، واشتق لذلك المحل من تلك الصفة اسم إذا كانت تلك الصفة مما يشتق لمحلها منها إسم ولا يشتق الإسم لمحل لم يقم به تلك الصفة

(١٤٠) التمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما هو دون دعوى النبوة ، فكيف بدعوى النبوة ، ومعلوم أن من ادعى النبوة إما أن يكون من أكمل الناس وأفضلهم ، وإما أن يكون من أنقص الناس وأرذلهم

«١٤١» والكذاب يظهر في نفس ما يأمر به وما يخبر عنه وما يفعله

ما يبين به كذبه من وجوه كثيرة ، والصادق يظهر فى نفس ما يأمر به وما يخبر عنه ويفعله يظهر به صدقه من وجوه كثيرة

(١٤٢) فمن عرف الرسول وصدقه ووفاءه ومطابقة قوله لعمله علم علماً يقيناً انه ليس شاعر ولا كاهن ولا كاذب

(١٤٣) والنبوة مشتملة على علوم وأعمال لا بد أن يتصف الرسول بها وهى أشرف العلوم وأشرف الأعمال ، فكيف يشتبه الصادق فيها بالكاذب والعالم لا يخلو من آثار النبوة والرسالة ، ومحمد ﷺ قد جمع الله فيه أكمل الصفات وأفضلها التى يوصف بها الأنبياء في نفسه وأخلاقه ، وفى دينه وشريعته وما جاء به ، وفى آياته وبراهينه المتنوعة التى هى أكثر وأقوى وأوضح من جميع البراهين اليقينية الدالة على صدقه وصحة ما جاء به

(١٤٤) ومن تأمل ما جاء به علم أن مثل هذا لا يصدر إلا عن أعلم الخلق وأصدقهم وأبرهم ، وأن مثل هذا يمتنع صدوره عن كاذب متعمد للكذب مفتر على الله بالكذب الصريح ، أو مخطىء جاهل ضال يظن أن الله أرسله ولم يرسله ، لأن فيما أخبر به وما أمر به من الأحكام والاتقان وكشف الحقائق وهدى الخلائق وبيان ما يعلمه العقل جملة ، ويعجز عن معرفته تفصيلا ما يبين أنه من العلم والخبرة والمعرفة فى الغاية التى باين بها أعلم الخلق وأكملهم

(١٤٥) وفيه من الرحمة والمصلحة والهدى والخير ودلالة الخلق على ما ينفعهم ومنع ما يضرهم ما يبين أن ذلك صدر عن راحم بار يقصد غاية الخير والمنفعة للخلق ، ومن تم علمه وتم حسن قصده امتنع أن يكون كاذباً

على الله يدعى هذه الدعوى العظيمة ، وكذلك الأنبياء صلوات الله عليهم

(١٤٦) إذا استقرأ الانسان ماعلمه مما يجده في نوع الانسان من أن كل من عظم ظلمه للخلق وضرره لهم كانت عاقبته عاقبة سوء وأتبع اللعنة والذم ، ومن عظم نفعه للخلق وإحسانه إليهم كانت عاقبته عاقبة خير ، استدل بما علم على ما لم يعلم

«١٤٧» كذلك سنته في الأنبياء الصادقين وأتباعهم من المؤمنين ، وفى الكذابين والمكذبين بالحق ، إن هؤلاء ينصرهم ويبقى لهم لسان صدق فى الآخرين ، وأولئك ينتقم منهم ويجعل عليهم اللعنة

«١٤٨» إذا علم أن محمداً رسول الله وأن الله مصدقه في قوله إنى رسول الله إليكم جميعاً ، فالرسول هو المخبر عن المرسل بما أمره أن يخبر به علم بذلك انه صادق فيما يخبر به عن الله

«١٤٩» فتكذيبه فى الأمور المعينة كتكذيبه فى أصل الرسالة والطرق التى بها يعلم صدقه فى المطلق يعلم بها صدقه في المعين والله أعلم .

من رد الشيخ على تاسيس الرازى

«١٥٠» ألم يكن في آثار الأنبياء والمرسلين ما يستغنى به في أعظم المطالب وأشرف المعارف عما يروى عن معلم المبدلة الصابئين الذين انتقلوا عن الحنفية الثابتة بالعقل والدين

«١٥١» وقد علم جميع الذين خبروا كلام « ارسطو » وذويه في العلم الالهى انهم من أقل الناس نصيباً في معرفه العلم الالهى وأكثر اضطراباً

وضلالا وهو مع قلته كثير الضلال عظيم المشقة ، وهدا يعرفه كل من له نظر صحيح في العلوم الإلهية ، فكيف يستدل بكلام هؤلاء فى العلم الالهى وحالهم هذه الحال

(١٥٢) والله خلق عباده على الفطرة التى فطرهم عليها وبعث إليهم رسله وأنزل عليهم كتبه ، فصلاح العباد وقوامهم بالفطرة المكملة بالشرعة المنزلة ، وهؤلاء الفلاسفة بدلوا وغيروا فطرة الله وشرعته خلقه وأمره ، وأفسدوا اعتقادات الناس وإراداتهم ، إدراكهم وحركاتهم، قولهم وعملهم وأمروهم أن يتركوا الفطرة الربانيه والعلوم النبوية ويمحو من قلوبهم ذلك ويستبدلوا به العلوم الفلسفية المخالفه للعقل والنقل ، وأطال في رد هـذا الأصل الخبيث

من كتاب العقل والنقل

(١٥٣) وفساد المعارض لما جاء به الرسول قد يعلم جملة وتفصيلا أما الجملة فإنه من آمن بالله ورسوله إيمانا تاما وعلم مراد الرسول قطعاً تيقن ثبوت ما أخبر به وعلم أن ما عارض ذلك من الحجج فهى حجج داحضة (والذين يحاجون في الله) الآية ؛ وأما التفصيل فيعلم فساد تلك الحجة المعارضة

(١٥٤) والرسول بلغ البلاغ المبين وبين مراده . فكل ما فى القرآن والحديث من لفظ يقال فيه انه يحتاج فيه إلى التأويل الاصطلاحى الخاص الذى هو صرف اللفظ عن ظاهره ، فلا بد أن يكون الرسول قد بين مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذى

مفهومه ومدلوله باطل ، ويسكت عن بيان المراد الحق ، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن يفهموا من كلامه ما لم يبينه لهم ويدلهم عليه لإمكان معرفة ذلك بعقولهم ، فإن هذا قدح في الرسول الذى بلغ البلاغ المبين الذى هدى الله به العباد وأخرجهم به من الظلمات إلى النور وفرق الله به بين الحق والباطل وبين الهدى والضلال وبين الرشاد والغى وبين اولياء الله واعدائه وبين ما يستحقه الرب من الأسماء والصفات وما ينزه عنه من ذلك حتى اوضح الله به السبيل وأنار به الدليل وهدى به الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه (والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم)

(١٥٥) والرسول اعلم الخلق بالحق ، واقدر الناس على بيان الحق ، وأنصح الخلق للخلق ، وهذا يوجب ان يكون بيانه للحق أكمل من بيان كل احد

(١٥٦) اصول الدين إما ان تكون مسائل يجب اعتقادها ويجب ان تذكر قولا او تعمل عملا ، كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد ، او دلائل هذه المسائل اما القسم الاول فكل مايحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانا شافياً قاطعاً للعذر ، إذ هذا من اعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين وبينه للناس ، وهو من اعظم ما اقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسل الذين بينوه وبلغوه ، وكتاب الله الذى نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه ، والحكمة التى هى سنة رسول الله ﷺ مشتملة من ذلك على غاية المراد وتمام الواجب والمستحب . والحمد لله الذى بعث فينا رسولا من

انفسنا يتلو علينا آياته ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة ، الذى أكمل لنا الدين وأتم علينا النعمة ، ورضى لنا الاسلام ديناً ، الذى أنزل الكتاب تفصيلا لكل شىء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين

وأما القسم الثانى وهو دلائل هذه المسائل فإن الله بيّن من الأدلة العقلية التى يحتاج إليها فى العلم مالا يقدر أحد من هؤلاء أهل الكلام والفلاسفة وغيرهم قدره ، ونهاية مايذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه ، وذلك كالأمثال المضروبة التى يذكرها الله فى كتابه التى قال فيها (ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن من كل مثل) فإن الأمثال المضروبة هى الأقيسة العقلية ، سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل ، ويدخل فى ذلك ما يسمونه براهين ، وهو القياس الشمولى المؤلف من المقدمات اليقينية

(١٦٧) وفى القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل

(١٦٨) ذم السلف والأئمة للكلام وأهله متناول لمن استدل بالأدلة الفاسدة أو استدل على المقالات الباطلة . فأما من قال الحق الذى أذن الله فيه حكما ودليلا فهو من أهل العلم والايمان ، والله يقول الحق ويهدى السبيل ، وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك وكانت المعانى صحيحة . وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه

(١٦٩) فإذا عرفت المعانى الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة وعبر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ ليتبين ماوافق الحق من معانى هؤلاء وماخالف فهذا عظيم المنفعة وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه . ونهى الكتاب والسنة عن أمور . منها القول على الله بغير علم ، وقول غير

الحق والجدل بغير علم ، والجدل في آياته ، والتفرق والاختلاف

(١٦٠) يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانا مجملا عاما ولا ريب أن معرفة ماجاء به على التفصيل فرض كفاية ، فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله ، وداخل في تدبر القرآن وعلم الكتاب والحكمة ، وحفظ الذكر والدعاء إلى الخير ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتي هى أحسن ، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم ، وأما ما وجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم وحاجتهم ومعرفتهم وما أمر به أعيانهم ، ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه مايجب على القادر على ذلك ، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل مالا يجب على من لم يسمعها ، ويجب على المفتى والمحدث والمجادل مالا يجب على من ليس كذلك

(١٦١) وما أوجب الله به اليقين وجب فيه ما أوجبه الله كقوله (اعلموا أن الله شديد العقاب) الآية ، فاعلم انه لا إله إلا الله ، وكذلك يجب الايمان بما أوجب الله الايمان به ، وقد تقرر في الشريعة أن الوجوب معلق باستطاعة العبد

(١٦٢) وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قول غالب على ظنه لعجزه عن تمام اليقين ، بل ذلك هو الذى يقدر عليه، لاسيما إذا كان مطابقاً للحق ، فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه ويسقط به الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه

(١٦٣) وقد أخبر تعالى في غير موضع من كتابه بالضلال والعذاب لمن ترك اتباع ما أنزله ، وإن كان له نظر جدل واجتهاد فى عقليات وأمور غير ذلك ، وجعل ذلك من نعوت الكفار والمنافقين

(١٦٤) فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والايمان مثلا ، أو لتعديه حدود الله بسلوك السبيل التى نهى عنها أو لاتباع هواه بغير هدى من الله ، فهو الظالم لنفسه ، وهو من أهل الوعيد ، بخلاف المجتهد فى طاعة الله ورسوله باطناً وظاهراً ، الذى يطلب الحق باجتهاده ، فهذا مغفور له خطؤه

(١٦٥) إذا تعارض دليلان ، سواء كانا سمعيين أو عقليين، أو أحدهما سمعياً والآخر عقلياً ، فالواجب أن يقال لايخلو إما أن يكونا قطعيين أو يكونا ظنيين ، وإما أن يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً ، فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما سواء كانا عقليين أو سمعيين أو أحدهما عقلياً والآخر سمعياً وهذا متفق عليه بين العقلاء ؛ لأن الدليل القطعي هو الذى يجب ثبوت مدلوله ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة ، وحينئذ فلو تعارض دليلان قطعيان ، وأحدهما يناقض مدلول الآخر للزم الجمع بين النقيضين وهو محال . بل كلما يعتقد تعارضه من الدلائل التى يعتقد أنها قطعية . فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي . أو أن لا يكون مدلولاهما متناقضين ، فأما مع تناقض المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين ، وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعياً دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء ؛ سواء كان هو السمعي أو العقلي ، فإن الظن لايدفع اليقين . وأما إن كانا ظنيين فإنه يصار

إلى طلب ترجيح أحدهما ، فأيهما ترجح كان هو المقدم سواء كان سمعياً أو عقلياً

(١٦٦) وبهذا التفصيل المحقق المتفق عليه بين العقلاء يتبين أن إثبات التعارض بين الدليل العقلي والسمعي ، والجزم بتقديم العقلي معلوم الفساد بالضرورة وهو خلاف ما اتفق عليه العقلاء

(١٦٧) عدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها ، فما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ هو ثابت في نفس الأمر ، سواء علمنا صدقه أو لم نعلم ، ومن أرسله الله إلى الناس فهو رسوله ، سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا وما أخبر به فهو حق وإن لم يصدقه الناس ، وما أمر به عن الله فهو أمر به وإن لم يطعه الناس ، فثبوت الرسالة في نفسها ، وثبوت صدق الرسول ، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس موقوفاً على وجودنا . فضلا عن أن يكون موقوفاً على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا ، وهذا كما أن وجود الرب وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه ، فتبين بذلك ان العقل ليس اصلا لثبوت الشرع ولا معطياً له صفة لم تكن له ولا مفيداً له صفة كمال ، إذ العلم مطابق للمعلوم المستغنى عن العلم ، فالعلم تابع له ليس مؤثراً فيه ، فإن العلم نوعان

احدهما العملي وهو ما كان شرطاً في حصول المعلوم كتصور احدنا لما يريد ان يفعله ، فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاج إليه

والثاني الخبري النظري وهو ما كان المعلوم غير مفتقر في وجوده إلى العلم ، كعلمنا بوحدانية الله واسمائه وصفاته وصدق رسله ، وملائكته وكتبه ورسله وغير ذلك ، فإن هذه المعلومات ثابتة ، سواء علمناها اولم نعلمها

فهي مستغنية عن علمنا بها ، والشرع مع العقل هو من هذا الباب ، فإن الشرع المنزل من عند الله ثابت في نفسه ، سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه وهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا ، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالما به وبما تضمنه من الأمور التي يحتاج إليها في دنياه وآخرته ، وانتفع بعلمه به وأعطاه ذلك صفة لم تكن له قبل ذلك ، ولو لم يعلمه لكان جاهلا ناقصاً

(١٦٨) كل من أثبت ما أثبته الرسول ونفى مانفاه كان أولى بالمعقول الصريح كما كان أولى بالمنقول الصحيح ، وكل من خالف صحيح المنقول فقد خالف أيضاً صريح المعقول ، وكان أولى بمن قال الله فيهم (وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير)

(١٦٩) قد علم قطعاً أن الرسول لم يدع الناس بطرق أهل البدع والفلسفة والكلام ، وإنما دعاهم بالبراهين الصحيحة والآيات البينة وأدلة الهدى والحق .

(١٧٠) إذا علم الرجل أن محمداً رسول الله بالعقل والنقل والبراهين اليقينية ، ثم وجد في عقله ما ينازعه في خبره كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه ، وأن لا يقدم رأيه على قوله ، ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه ، وأنه أعلم بالله وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه وأن التفاوت الذي بينهما في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم بالطب . فإذا كان عقله يوجب عليه أن ينقاد لطبيب يهودي فيما خبره به من مقدرات من الأغذية والأشربة والأضمدة والمسهلات

واستعمالها على وجه مخصوص مع ما فى ذلك من الكلفة والألم لظنه انه اعلم منه وإنه إذا صدقه اقرب لحصول الشفاء مع علمه ان الطبيب يخطىء كثيراً وان كثيراً من الناس لا يشفى بما يصفه الطبيب بل يكون استعماله لما يصفه سبباً لهلاكه ، ومع هذا يقبل قوله ويقلده وإن كان ظنه واجتهاده يخالف وصفه ، فكيف حال الخلق مع الرسل عليهم الصلاة والسلام ، والرسل صادقون مصدقون لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط ومن عارضهم ففيه من الجهل والضلال مالا يحصيه إلا ذو الجلال ، فكيف يجوز ان يعارض من لم يخطىء قط بمن لم يصب فى معارضته قط

(١٧١) ما علم بصريح العقل لا يتصور ان يعارضه الشرع البتة ، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط ، وقد تأملت ذلك فى عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها ، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع وهذا تأملته فى مسائل الأصول الكبار ، كمسائل التوحيد والصفات ، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك ، ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط ، بل السمع الذى يقال إنه يخالفه ، إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح ان يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول ، ونحن نعلم ان الرسل لا يخبرون بمحالات العقول ، بل بمحارات العقول ، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته ، والكلام على هذا الأصل على وجه التفصيل مذكور فى موضعه ، فإن أدلة النفاة للصفات والقدر ونحو ذلك

إذا تدبرها العاقل الفاضل واعطاها حقها من النظر العقلى علم بالعقل فسادها وثبوت نقيضها .

(١٧٢) ولا يعلم عن النبي ﷺ حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه فضلا عن أن يكون نقيضه معلوماً بالعقل الصريح البين لعامة العقلاء ، فإن ما يعلم بالعقل الصريح البين أظهر مما لا يعلم إلا بالاجماع ونحوه من الأدلة السمعية ، فإذا لم يوجد فى الأحاديث الصحيحة مايعلم نقيضه بالأدلة الخفية كالاجماع ونحوه ، فإن لا يكون فيها مايعلم نقيضه بالعقل الصريح الظاهر أولى وأحرى ، ولكن عامة موارد التعارض هى من الأمور الخفية المشتبهة التي يحار فيها كثير من العقلاء ؛ كمسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله ، وما بعد الموت من الثواب والعقاب والجنة والنار ، والعرش والكرسى وعامة ذلك من أنباء الغيب التى تقصر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بمجرد رأيهم . ولهذا كان عامة الخائضين فيها بمجرد رأيهم ؛ إما متنازعين مختلفين وإما حيارى متهوكين وغالبهم يرى أن إمامه أحذق منه في ذلك ، ولهذا تجدهم عند التحقيق مقلدين لأئمتهم فيما يقولون من العقليات المعلومة بصريح العقل . فتجد أتباع « ارسطو » يتبعونه فيما ذكره من المنطقيات والطبيعيات والالهيات مع أن كثيراً منهم قد يرى بعقله نقيض ما قاله « ارسطو » وتجده لحسن ظنه به يتوقف فى مخالفته أو ينسب النقص فى الفهم إلى نفسه مع انه يعلم أهل العقل المتصفون بصريح العقل أن فى المنطق من الخطأ البين ما لا ريب فيه ، كما ذكر فى غير هذا الموضع

وأما كلام « ارسطو » وأتباعه فى الالهيات ففيه من الخطأ الكثير

والتقصير العظيم ظاهر لجمهور عقلاء بنى آدم ، بل فى كلامهم من التناقض مالا يكاد يستقصى ، وكذلك رؤوس المقالات البدعيه جمعت بين مخالفة النقل والعقل المعلومين

(١٧٣) ومما يدل على فساد معقولات الفلاسفة وأهل الكلام الباطل بقطع النظر عما يدل على فسادها عقلا ونقلا كثرة التناقض والاضطراب بين أهلها وعدم الاستقرار والاتفاق على رأى واحد ، بل ربما قال الواحد من أئمتهم ورؤسائهم القول وقال إنه مقطوع به ، ثم فى كتاب آخر يقول إنه مقطوع بخلافه ، فعقول هذه حالها لا يصلح أن تكون معتبرة في الأمور الجزئية ، فضلا عن تقديمها على نصوص الأنبياء والمرسلين فى الأمور العظيمة من أصول الدين

(١٧٤) وكثير من أذكياء أهل الباطل ورؤسائهم تراجعوا عن باطلهم واعترفوا بالضلال والحيرة، فمنهم من وفق بعد ذلك لسلوك طرق أهل العلم والايمان فصار إماماً في الهدى بعد ما كان إماماً فى الضلال ، ومنهم من لم يتيسر له ذلك فاعترف ببطلان ما كان عليه أولا وبقى على دين العجائز واهل الفطر الصحيحة ؛ وكثير منهم فى طغيانهم يعمهون وفي غيهم يترددون ، وذلك ان الهدى هو ما بعث الله به رسوله ، فمن اعرض عنه لم يكن مهتدياً فكيف بمن عارضه بما يناقضه وقدم مناقضه عليه

(١٧٥) والمقصود هنا انه لو سوغ للناظرين ان يعرضوا عن كتاب الله ويعارضوه بآرائهم ومعقولاتهم لم يكن هناك امر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدى ، فإن الذين سلكوا هذا السبيل كلهم يخبر عن نفسه بما

يوجب حيرته وشكه والمسلمون يشهدون عليه بذلك ، فثبت بشهادته وإقراره على نفسه وشهادة المسلمين الذين هم شهداء الله في الأرض انه لم يظفر من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه بيقين يطمئن إليه، ولا معرفة يسكن بها قلبه ، والذين ادعوا في بعض المسائل أن لهم معقولا صريحاً يناقض الكتاب قابلهم آخرون من ذوى المعقولات ، فقالوا إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المعقول ، فصار مايدعى معارضة للكتاب والسنة من المعقول ليس فيه ما يجزم بأنه معقول صحيح ، إما بشهادة أصحابه عليه وشهادة الأمة ، وإما بظهور تناقضهم ظهوراً لا ارتياب فيه ، وإما لمعارضة آخرين من أهل هذه المعقولات لهم ، بل من تدبر مايعارضون به الشرع من العقليات وجد ذلك مما يعلم بالعقل الصريح بطلانه ، والناس إذا تنازعوا في المعقول لم يكن قول طائفة لها مذهب حجة على الأخرى بل يرجع في ذلك إلى الفطر السليمة التي لم تتغير باعتقاد يغير فطرتها ولا هوى ، فامتنع حينئذ أن يعتمد على ما يعارض الكتاب من الأقوال التي يسمونها معقولات . وإن كان ذلك قد قالته طائفة كبيرة لمخالفة طائفة كبيرة لها . ولم يبق إلا أن يقال إن كل إنسان له عقل فيعتمد على عقل نفسه وما وجده معارضاً لأقوال الرسول من رأيه خالفه وقدم رأيه على نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم . ومعلوم أن هذا أكثر ضلالا واضطراباً ، فإذا كان فحول النظر وأساطين الفلسفة الذين بلغوا في الذكاء والنظر إلى الغاية، وهم ليلهم ونهارهم يكدحون في معرفة هذه العقليات ... في معقول صريح يناقض الكتاب . بل إ...

وإما إلى اختلاف بين الأحزاب ، فكيف غير هؤلاء ممن لم يبلغ مبلغهم في الذهن والذكاء ومعرفة ماسلكوه من العقليات ، فهذا وأمثاله مما يبين أن من أعرض عن الكتاب وعارضه عما يناقضه لم يعارضه إلا بما هو جهل بسيط أو جهل مركب ، فالأول كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب والثاني . كظلمات في بحر لجي إلى نور ، وأصحاب القرآن والايمان في نور على نور ، ثم ذكر الآيات المتعلقة بذلك

(١٧٦) والمتناقضون في العقليات من هؤلاء قد يكون كلا الاعتقادين باطلا ، وقد يكون الحق فيه تفصيل يبين أن مع هؤلاء حقا وباطلا ومع هؤلاء حقا وباطلا ، والحق الذي مع كل منهما هو الذي جاء به الكتاب الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه

(١٧٧) الآيات والبراهين دالة على صدق الرسل ، وانهم لا يقولون على الله إلا الحق ، وانهم معصومون فيما يبلغون عن الله من الخبر والطلب لا يجوز أن يستقر في خبرهم عن الله شيء من الخطأ ، كما اتفق على ذلك جميع المقرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم ، فوجب أن جميع ما يخبر به الرسول عن الله صدق وحق لا يجوز أن يكون في ذلك شيء مناقض لدليل عقلي ولا سمعي ، فمتى علم المؤمن بالرسول انه أخبر بشيء من ذلك جزم جزماً قاطعاً انه حق وانه لا يجوز أن يكون في الباطن بخلاف ما أخبر به ، وانه يمتنع أن يعارضه دليل قطعي لا عقلي ولا سمعي وان كلما ظن انه عارضه من ذلك فإنما هو حجج داحضة وشبه من جنس

شبه «السوفسطائية» وإذا كان العقل العالم بصدق الرسول قد شهد له بذلك وانه يمتنع أن يعارض خبره دليل صحيح كان هـذا العقل شاهداً بأن كل ما خالف خبر الرسول فهو باطل ، فيكون هذا العقل والسمع جميعاً شهدا ببطلان العقل المخالف للسمع

(١٧٨) والكلام هنا إنما هو لمن علم أن الرسول صادق وأن ما جاء به ثابت وأن إخباره لنا بالشيء يفيد تصديقنا بثبوت ما أخبر به ، فمن كان هذا معلوماً له امتنع أن يجعل العقل مقدماً على خبر الرسول ﷺ وأما من أوضح بحقيقة قوله وقال إن كلام الله ورسوله في التوحيد وأمور الغيب لا يستفاد منه علم بالحقيقة فهذا لكلامه مقام آخر

(١٧٩) ففي الجملة لا يكون الرجل مؤمناً حتى يؤمن بالرسول إيماناً جازماً ليس مشروطاً بعدم معارض ، فمتى قال أومن بخبره إلا أن يظهر له معارض يدفع خبره لم يكن مؤمناً به

(١٨٠) العلوم ثلاثة أقسام . منها ما لا يعلم إلا بالعقل ، ومنها ما لا يعلم إلا بالسمع ، ومنها ما يعلم بالسمع والعقل

(١٨١) وطرق العلم ثلاثة الحس والعقل والمركب منهما كالخبر فمن الأمور ما لا يمكن علمه إلا بالخبر كما يعلمه كل شخص بإخبار الصادقين كالخبر المتواتر وما يعلم بخبر الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين ، وهذا التقسيم يجب الاقرار به . وقد قامت الأدلة اليقينية على نبوات الأنبياء وانهم قد يعلمون بالخبر ما لا يعلم إلا بالخبر وكذلك يعلمون غيرهم بخبرهم وعلى النبوة تتضمن الخبر ، فإن النبوة مشتقة من الإنباء . وهو الإخبار

بالمغيب ، فالنبي يخبر بالغيب ويمتنع أن يقوم دليل صحيح على أن كل ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون الخبر فلا يمكن أن يجزم بأن كل ما أخبرت به الأنبياء يمكن غيرهم أن يعرفه بدون خبرهم ، ولهذا كان أكمل الأمم علماً المقرون بالطرق الحسية والعقلية والخبريه ، فمن كذب بطريق منها فاته من العلوم بحسب ما كذب به من تلك الطرق

(١٨٢) وجماع هذا أن يعلم أن المنقول عن الرسول ﷺ شيآن . ألفاظه وأفعاله ، ومعانى ألفاظه ومقاصده بأفعاله وكلاهما منه ما هو متواتر عند العامة والخاصة ، ومنه ما يختص بعلمه بعض الناس وإن كان عند غيره مجهولا أو مظنوناً ومكذوباً به ، وأهل العلم بأقواله كأهل العلم بالحديث والتفسير المنقول والمغازى والفقه يتواتر عندهم من ذلك مالا يتواتر عند غيرهم ممن لم يشركهم في علمهم ، وكذلك أهل العلم بمعانى القرآن والحديث والفقه في ذلك يتواتر عندهم من ذلك مالا يتواتر عند غيرهم من معانى الأقوال والأفعال المأخوذة عن الرسول

(١٨٣) المعارضون لكلام الله ورسوله من المشهورين بالاسلام ينتهى أمرهم إلى التأويل أو التفويض

(١٨٤) والتأويل المقبول هو ما دل على مراد المتكلم ، فإن لم يكن التأويل كذلك كان من باب التحريف والإلحاد لا من باب التفسير وبيان المراد ، وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا أن نتدبر القرآن وحضنا على عقله وفهمه ومعرفته

(١٨٥) وحقيقة قول الطائفتين أن المخاطب لنا لم يبين الحق ولا أوضحه

مع أمره لنا ان نعتقده ، بل دل ظاهره على الكفر والباطل وأراد منا أن لا نفهم منه شيئاً أو نفهم منه مالا دليل عليه فيه ، وهذا مما يعلم بالاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه ، وانه من جنس أقوال أهل التحريف والالحاد ، وبهذا احتج عليهم زنادقة الفلاسفة وألزموهم نطرد هذا فى المعاد وغيره ، فلو آمنوا بالكتاب كله حق الايمان لبطلت معارضتهم ودحضت حجتهم

(١٨٦) ما هو مطلق كلى فى أذهان الناس لا يوجد إلا معيناً مشخصاً مخصوصاً متميزاً في الأعيان ، وإنما سمى كلياً لكونه في الذهن كلياً ، وأما في الخارج فلا يكون في الخارج ما هو كلى أصلا ، وهذا الأصل ينفع فى عامة العلوم ، فلهذا يتعدد ذكره في كلامنا بحسب الحاجة إليه فيحتاج أن يفهم في كل موضع يحتاج إليه فيه ، وبسبب الغلط فيه ضل طوائف من الناس حتى في وجود الرب

(١٨٧) كل من تكلم بألفاظ لم ترد في الكتاب والسنة نفياً أو اثباتاً فان كان في مقام دعوة الناس إلى قوله وإلزامهم به أمكن أن يقال لهم لا يجب على أحد ان يجيب داعياً إلا إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ ولو كان ذلك المعنى حقاً

(١٨٨) وإن كان المناظر معارضاً للشرع بما يذكره من هذه الألفاظ استفسر عن مراده بذلك . فإن أراد معنى صحيحاً قبل ، وإن أراد باطلا رد وإن اشتمل على حق وباطل قبل ما فيه من الحق ورد الباطل

(١٨٩) ويقال لمن يتقيد بالشرعية إطلاق هذه الألفاظ نفياً وإثباتاً بدعة وفى كل من الاثبات والنفي تلبيس ، والأئمة العصمة فى إطلاق ألفاظ

الشارع من الكتاب والسنة

(١٩٠) نعلم أن كل حق يحتاج الناس إليه في اصول دينهم لا بد أن يكون مما بينه الرسول إذ كانت فروع الدين لاتقوم إلا بأصوله ، فكيف يجوز ان يترك الرسول اصول الدين التى لايتم الإيمان إلا بها لايبينها للناس ومن هنا يعرف ضلال من ابتدع طريقاً أو اعتقاداً زعم ان الايمان لا يتم إلا به ، مع العلم بأن الرسول لم يذكره ، وهذا الاصل مما احتج به علماء السنة على من دعاهم إلى قول الجهمية وغيرهم

(١٩١) والانسان في نظره مع نفسه ومناظرته غيره إذا اعتصم بالكتاب والسنة هداه الله إلى صراطه المستقيم

(١٩٢) واما إذا كان الانسان في مقام الدعوة لغيره والبيان له وفي مقام النظر ايضاً فعليه ان يعتصم ايضاً بالكتاب والسنة ويدعو إلى ذلك ، وله ان يتكلم مع ذلك ويبين الحق الذى جاء به الرسول بالأقيسه العقلية والأمثال المضروبة ، فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة ، فإن الله ضرب الأمثال في كتابه وبين بالبراهين العقلية توحيده وصدق رسله وامر المعاد وغير ذلك من اصول الدين ، واجاب عن معارضة المشركين كما قال تعالى (ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق واحسن تفسيراً) وكذلك كان الرسول ﷺ فى مخاطباته

(١٩٣) وإذا كان المتكلم فى مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل وادعى ان العقل يعارض النصوص فإنه قد يحتاج إلى حل شبهته وبيان بطلانها بإبطال الواجب والاستفصال عن المشتبهات من الألفاظ واستفسار

صاحبها ماذا يريد بها ، فإن أراد بها حقاً قبل أو باطلا رد ، وإن أرادحقاً وباطلا قبل الحق ورد الباطل

(١٩٤) والأصل في هدا الباب أن الألفاط نوعان ، نوع مذكور فى كتاب الله وسنة رسوله وكلام أهل الاجماع ، فهدا يجب اعتبار معناه وتعليق الحكم به ، فإن كان مدحا استحق صاحبه المدح وإن كان ذماً استحق الدم ، وإن أثبت شيئاً وجب إثباته ، وإن نفى شيئا وجب نفيه ، لأن كلام الله حق وكلام رسوله حق وكلام أهل الاجماع حق ، وذلك كما ذكر الله في كتابه من أسمائه وصفاته وأفعاله أو ذكره رسوله ، ومن دخل في إسم مذموم في الشرع كان مذموماً ، كاسم الكافر والمنافق الملحد ونحو ذلك ، ومن دخل فى إسم محمود فى الشرع كان محموداً ، كإسم المؤمن والتقى والصديق ونحو ذلك ، وأما الألفاظ التى ليس لها أصل في الشرع فتلك لايجوز تعليق المدح والدم والاثبات والنفى على معناها إلا أن يبين انه يوافق الشرع والألفاظ التى تعارض بها النصوص هى من هدا الضرب ، كلفظ الجسم والحيز والجهة والجوهر والعرض ونحوها

(١٩٥) لا كفر بمخالفة العقليات مهما كانت ، وإنما يكون الكفر بتكذيب الرسول فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعته مع العلم بصدقه . وفي الجملة فالكفر متعلق بما جاء به الرسول

(١٩٦) فلا إيمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ؛ ولا كفر مع تصديقه وطاعته

(١٩٧) وأهل البدع يبتدعون بدعة تخالف الكتاب والسنة

ويكفرون من خالفهم

(١٩٨) ومن أراد أن يناظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلتزم لفظا بدعيا ولا يخالف دليلا شرعيا ولا عقليا ، فانه يسلك طريق أهل السنة والحديث والأئمة الذين لا يوافقون على اطلاق النفى والاثبات فى الألفاظ التى لا توجد في الكتاب والسنة ، بل يستفصلون ويستفسرون كما تقدم .

(١٩٩) أهل البدع من الجهمية ونحوهم فى تحريفهم لنصوص الصفات ارتكبوا أربع عظائم ردهم لنصوص الأنبياء ، وردهم لما يوافق ذلك من عقول العقلاء ، وجعل ما خالف ذلك من أقوالهم المجملة الباطلة هى اصول الدين وتكفيرهم أو تفسيقهم او تخطئتهم لمن خالف هده الأقوال المبتدعة المخالفة للعقل والنقل

واما اهل العلم والايمان فهم على نقيض هده الحال ، يجعلون كلام الله ورسوله هو الأصل الدى يعتمد عليه ، وإليه يرد ما تنازع الناس فيه ، فما وافقه كان حقا ، وما خالفه كان باطلا ، ومن كان قصده متابعته من المؤمنين واخطأ بعد اجتهاده الدى استفرغ فيه وسعه غفر الله له خطأه ، سواء كان خطؤه في المسائل العلميه الخبرية او المسائل العمليه

(٢٠٠) القرمطة في السمعيات والسفسطة في العقليات هما مجمع الكذب والبهتان

(٢٠١) إذا خاطبنا الرسول ﷺ فعلينا أن نتأدب بأدب الله لنا حيث قال (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا) فلا نقول يا محمد

يا احمد ، بل نقول يا رسول الله ، يا نبي الله ، وإذا كنا في مقام الإخبار عنه قلنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فالفرق بين مقام المخاطبة ومقام الاخبار فرق ثابت بالشرع والعقل ، وبه يظهر الفرق بين ما يدعى الله به من الأسماء الحسنى وبين ما يخبر عنه عز وجل بما هو حق ثابت لإثبات ما يستحقه من صفات الكمال ونفي ما ينزه عنه من العيوب والنقائص

(٢٠٢) ولفظ التسلسل يراد به التسلسل في العلل والفاعلين والمؤثرات بأن يكون للفاعل فاعل وللفاعل فاعل إلى مالا نهاية له ، وهذا متفق على امتناعه عند العقلاء ، والثاني التسلسل في الآثار بأن يكون الحادث الثاني موقوفاً على حادث قبله ، وذلك الحادث موقوف على حادث قبله وهلم جرا فهذا في جوازه قولان مشهوران للعقلاء وأئمة السنة والحديث مع كثير من النظار أهل الكلام والفلاسفة يجوزون ذلك ، وعلى هذا دلالات الكتاب والسنة الكثيرة والعقل الصحيح . وأما التسلسل في الشروط ففيه قولان مشهوران للعقلاء والصواب المنع كالتسلسل في العلل

(٢٠٣) وينبني على القول بجواز التسلسل في الآثار الذي هو الصواب المقطوع به ان الله لم يزل متكلما فعالا لما يريد ولا يزال كذلك

(٢٠٤) قد ثبت بالسمع اتصاف الباري بالأفعال الاختيارية القائمة به كالاستواء على العرش والقبض والبسط والنزول والخلق والرزق المتعلقة بنفسه والمتعدية إلى الخلق والفعل المتعدي واللازم لا بد أن يقوم بالفاعل ويمتنع عقلا وشرعاً أن يقوم بغيره في الخارج . وهذه الأفعال الاختيارية

تبعٌ لقدرته ومشيئته فما شاء قاله وتكلم به وما شاء فعله في الحال والماضي والمستقبل ، هذا أصل متفق عليه بين السلف وعليه دل الكتاب والسنة

(٢٠٥) من القضايا الكلية الضرورية أن كل محدَث لا بدله من محدِث وكل مفعول ومصنوع لا بد له من فاعل وصانع ، وكل ممكن لا بد له من واجب ، والآية والدلالة يجب أن يكون ثبوتها مستلزماً لثبوت المدلول الذى هو آية له وعلامة عليه إلى أن تندرج تحت قضية كلية ، وإذا كان كذلك فجميع المخلوقات مستلزمة للخالق بعينه وكل منها يدل بنفسه على أن له محدثاً بنفسه والعلم بأفراد ذلك لا يحتاج إلى العلم بالقضية الكلية وهو أن كل محدَث فلا بد له من محدث

(٢٠٦) فالفعل يستلزم القدرة ، والإحكام يستلزم العلم ، والتخصيص يستلزم الارادة ، وحسن العاقبة يستلزم الحكمة ، فلهذا كانت المخلوقات آيات عليه وسماها الله آيات

(٢٠٧) الاقرار بالصانع ضرورى فطرى ، فإنه لا شيء أحوج إلى شيء من المخلوق للخالق ، فهم يحتاجون إليه من جهة ربوبيته إذ كان هو الذى خلقهم وهو الذى يأتيهم بالمنافع ويدفع عنهم المضار ، وكلما يحصل من أحد فإنما هو بخلقه وتقديره وتسبيبه وتيسيره ، وهذه الحاجة التى توجب رجوعهم إليه حال اضطرارهم ، كما يخاطبهم بذلك فى كتابه ، وهم محتاجون إليه من جهة ألوهيته ، فإنه لا صلاح لهم إلا أن يكون هو معبودهم الذى يحبونه ويعظمونه ولا يجعلون له أنداداً يحبونهم كحب الله ، بل يكون ما يحبون كأنبيائه وصالحي عباده ، إنما يحبونهم لأجله ، ومعلوم أن السؤال

والحب والذل والخوف والرجاء والتعظيم والاعتراف بالحاجة والافتقار ونحو ذلك مشروط بالشعور بالمسئول المحبوب المرجو المخوف المعظم الذى تعترف النفوس بالحاجة إليه والافتقار الذى تواضع كل شيء لعظمته واستسلم كل شيء لقدرته ، وذل كل شيء لعزته ، فإذا كانت هذه الأمور مما تحتاج النفوس إليها ولا بد لها منها بل هى ضرورية فيها كان شرطها ولازمها وهو الاعتراف بالصانع والاقرار به أولى أن يكون ضرورياً فى النفوس وأصل الإيمان قول القلب وعمله ، أى علمه بالخالق وعبوديته للخالق ، والقلب مفطور على هذا وهذا

(٢٠٨) الطريقة الشرعية تتضمن الخبر بالحق والتعريف بالطريق الموصلة إليه النافعة للخلق ، وأما الكلام على كل ما يخطر ببال كل أحد من الشبهات « السوفسطائية » فهذا لا يمكن أن يبينه خطاب على وجه التفصيل والعلوم الفطرية الضرورية حاصلة مع صحة الفطرة وسلامتها ، وقد يعرض للفطرة ما يفسدها ويمرضها فيرى الحق باطلا كما فى البدن ، والقرآن فيه شفاء لما فى الصدور من الأمراض ، والنبي ﷺ علم أن وسواس التسلسل فى الفاعل يقع فى النفوس ، وأنه معلوم الفساد بالضرورة فأمر عند وروده بالاستعاذة بالله منه والانتهاء عنه كما فى حديث أبى هريرة المعروف لا يزال الناس يتساءلون حتى يقولوا هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله . فمن وجد شيئاً من ذلك فليقل آمنت بالله وليستعذ بالله ولينته . وهذا مجامع البراهين التى يرجع إليها غاية النظار . فأمر بالاستعاذة وأمر بالانتهاء ثم أرشده إلى الأية التى فيه حفظ الأصل الدينى ودفع العارض . فعالجه بالانتهاء الذى

فيه دفع التسلسل فى الفاعل وبالاستعاذة التى فيها اللجأ إلى الله بدفع الشيطان الموسوس بهذه الوساوس الباطلة ثم ليقل آمنت بالله ، وهذا من باب دفع الضد بالضد النافع ، فإن قوله آمنت بالله يدفع عن قلبه الوسواس الفاسد

(٢٠٩) ومما ينبغى أن يعلم أن كثيراً من العلوم تكون ضرورية فطرية فإذا طلب المستدل أن يستدل عليها خفيت ووقع فيها الشك ، إما لما فى ذلك من تطويل المقدمات ، وإما لما فى ذلك من خفائها ، وإما لما فى ذلك من كلا الأمرين ، والمستدل قد يعجز عن نظم دليل على ذلك ، إما لعجزه عن تصوره ، وإما لعجزه عن التعبير عنه ، وإما لعجزه عن دفع الشبهات المعارضة ، إما فى المستدل ، وإما فى السامع

(٢١٠) وكلما كانت حاجة الناس إلى معرفة الشيء وذكره أشد وأكثر كانت معرفتهم به وذكرهم له أعظم وأكثر، وكانت طرق معرفته أظهر وأكثر وكانت الأسماء المعرفة له أكثر وكانت على معانيه أدل ، ولما كانت حاجة النفوس إلى معرفة ربها أعظم الحاجات كانت طرق معرفتهم له أعظم من طرق معرفة ما سواه ، وكان ذكرهم لأسمائه أعظم من ذكرهم لأسماء ما سواه ، وله سبحانه فى كل لغة أسماء ، وله فى اللغة العربية أسماء كثيرة ، والصواب الذى عليه جمهور العلماء انها لا تنحصر فى تسعة وتسعين كما في أحاديث أخر

(٢١١) إذا عرضنا على العقل الصريح ذاتاً لا علم لها ولا قدرة ولا حياة ولا تتكلم ولا تسمع ولا تبصر ، أو لا تقبل الاتصاف بهذه الصفات ، وذاتاً موصوفه بالحياة والعلم والقدرة والكلام والمشيئه كان صريح العقل

قاضياً بأن المتصفة بهذه الصفات التي هي صفات الكمال، بل القابلة للاتصاف بها أكمل من ذات لا تتصف بهذه ولا تقبل الاتصاف بها . ومعلوم بصريح العقل أن الخالق المبدع لجميع الذوات وكمالاتها أحق بكل كمال وأحق بالكمال الذي باين به جميع الموجودات ، وهذا الطريق ونحوه مما سلكه أهل الإثبات للصفات ، فيقال وإذا عرضنا على العقل الصريح ذاتاً لا فعل لها ولا حركة ولا تقدر أن تصعد ولا تنزل ولا تأتي ولا تجيء ولا تقرب ولا تقبض ولا تطوى ولا تحدث شيئاً بفعل يقوم بها ، وذاتاً تقدر على هذه الأفعال وتحدث الأشياء بفعل لها ، كانت هذه الذات أكمل ، فإن تلك كالجمادات أو كالحي الزمن المجدع ، والحي أكمل من الجماد ، والحي القادر على العمل أكمل من العاجز عنه

هذا آخر ما يسر الله نقله من كتاب « العقل والنقل »

فصل في ذكر القواعد والاصول

والضوابط الجامعة من كتاب « منهاج السنة »

هجران أهل البدع وترك عيادتهم وتشييع جنائزهم من باب العقوبات الشرعية وهو يختلف باختلاف الأحوال من قلة البدعة وكثرتها وظهور السنة وخفائها . وأن المشروع هو التأليف تارة والهجران أخرى كما كان ﷺ يفعله ، لأن المقصود دعوة الخلق بأقرب طريق إلى طاعة الله فيستعمل الرغبة حيث تكون أصلح والرهبة حيث تكون أصلح. وهو ﷺ أمره شامل عام لكل مؤمن شهده أو غاب عنه في حياته و بعد مماته

وإذا أمر أناساً معينين بأمور وحكم فى أعيان معينة بأحكام لم يكن حكمه وأمره مختصاً بتلك المعينات ، بل كان ثابتاً فى نظائرها وأمثالها إلى يوم القيامة

(٢١٢) والقول كل ما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل، فإن الحق لايتناقض ، والرسل إنما أخبرت بحق والله فطر عباده على معرفة الحق والرسل بعثت بتكميل الفطرة لا تغيير الفطرة ، قال الله تعالى (سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم انه الحق) فأخبر انه سيريهم الآيات الأفقية والنفسية المبينة ، لأن القرآن الذى أخبر به عباده حق فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العيانية ، ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول

(٢١٣) والنص والعقل دل على أن كل ما سوى الله مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن ، ولكن لا يلزم من حدوث كل فرد فرد مع كون الحوادث متعاقبة حدوث النوع ، فلا يلزم من ذلك أن يكون الفاعل المتكلم معطلا عن الفعل والكلام ، ثم حدث ذلك بالسبب كما لم يلزم مثل ذلك فى المستقبل، فإن كل فرد فرد من المستقبلات المنقضيه فان وليس النوع فانيا

(٢١٤) أهل السنه يقولون ينبغى أن يولى الأصلح للولاية إذا أمكن اما وجوبا اواستحبابا ، ومن عدل عن الأصلح مع القدرة لهوى فهو ظالم ومن كان عاجزاً عن تولية الأصلح مع محبته لذلك فهو معذور ويقولون من تولى فانه يستعان به على طاعة الله بحسب الإمكان ،ولا يعان إلا على

طاعة الله ولا يستعان به على معصية الله ولا يعان على معصية الله

(٢١٥) من طرق المناظرة أن يقع التفضيل بين طائفتين ومحاسن إحداهما أكبر وأعظم ، ومساويها أقل وأصغر ، فإذا ذكر ما فيها من ذلك عورض بأن مساوىء تلك أعظم كقوله (يسألونك عن الشهر الحرام) الآية ، وإن كان كل من الطائفتين ممدوحا لا يستحق الذم ، بل هناك شبه فى الموضعين ، وأدلة فى الموضعين ، وأدلة أحد الصنفين أقوى وأظهر ، وشبهته أضعف وأخفى ، فيكون أولى بثبوت الحق ممن تكون أدلته أضعف وشبهته أقوى ، وهذا حال النصارى واليهود مع المسلمين ، وهو حال أهل البدع مع أهل السنة

(٢١٦) والله سبحانه بعث الرسل بما يقتضى الكمال من إثبات أسمائه وصفاته على وجه التفصيل والنفى على طريق الاجمال للنقص والتمثيل، فالرب تعالى موصوف بصفات الكمال التى لا غاية فوقها منزه عن النقص بكل وجه ممتنع أن يكون له مثل فى شىء من صفات الكمال ، فأما صفات النقص فهو منزه عنها مطلقا . وأما صفات الكمال فلا يماثله ، بل ولا يقاربه فيها شىء من الأشياء والتنزيه يجمعه نوعان نفى النقص ونفى مماثلة غيره له في صفات الكمال ، كما يدل على ذلك النصوص والعقل

(٢١٧) وأسمائه سبحانه تتضمن صفاته ، ليست أعلاما محضة ، وهو مستحق للكمال المطلق لأنه واجب الوجود بنفسه يمتنع العدم عليه ، ويمتنع أن يكون مفتقراً إلى غيره بوجه من الوجود . إذ لو افتقر إلى غيره بوجه

من الوجوه لكان مفتقراً إلى ذلك الغير ، والحاجة إما إلى حصول كمال له وإما إلى دفع ماينقص كماله ، ومن احتاج فى شىء من كماله إلى غيره لم يكن كماله موجوداً بنفسه بل بذلك الغير ، وهو بدون ذلك الكمال ناقص ، والناقص لا يكون واجبا بنفسه بل ممكنا مفتقراً إلى غيره

(٢١٨) فأى شىء اعتبرته من العالم وجدته مفتقراً إلى شىء آخر من العالم، فيدلك ذلك مع كونه ممكنامفتقراً ليس بواجب بنفسه إلى انه مفتقر إلى فاعل ذلك الآخر حتى ينتهى الأمر إلى الرب الخالق لكل شىء ، ويمتنع أن يكون للعالم فاعلان مفعول كل منهما مستغن عن مفعول الآخر كما قال تعالى (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله) ويمتنع أن يكونا مستقلين ، لأنه جمع بين النقيضين ، ويمتنع أن يكونا متعاونين متشاركين كما يوجد ذلك في المخلوقين لاستلزام ذلك العجز والحاجة إلى الآخر

(٢١٩) وهو تعالى مستحق للكمال الذى لاغاية فوقه، إذ كل غاية تفرض كمالا إما أن تكون واجبة له أو ممكنة أو ممتنعة ، والقسمان الأخيران باطلان فوجب الأول ، فهو منزه عن النقص وعن مساواة شىء من الاشياء له فى صفات الكمال ، بل هذه المساواة هى من النقص أيضا ، وذلك لأن المتماثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ، ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، فلو قدر انه ماثل شيئا في شىء من الأشياء للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع على ذلك الشىء ، وكل ما سواه ممكن قابل للعدم ، بل معدوم مفتقر إلى فاعل ، وهو مصنوع مربوب محدث ، فلو ماثله لزم اشتراكهما فى هذه الأمور ، وقد تبين أن كماله من لوازم

ذاته لا يمكن أن يكون مفتقراً فيه إلى غيره ، فضلا عن أن يكون ممكنا أو مصنوعا أو محدثا

(٢٢٠) وأما المخالفون للرسل من المشركين والصابئة ومن اتبعهم من الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ونحوهم ، فطريقتهم نفي مفصل وإثبات مجمل ينفون صفات الكمال ويثبتون مالا يوجد إلا في الخيال ، فيقولون ليس بكذا ولا بكذا إلى آخر ما يقولون

(٢٢١) والله سبحانه ضرب الأمثال في كتابه لما في ذلك من البيان والانسان لايرى نفسه وأعماله إلا إذا مثلت له نفسه بأن يراها في مرآة وتمثل له أعماله بأعمال غيره ، ولهذا ضرب الملكان المثل لداود ، وضرب الأمثال مما يظهر به الحال ، وهو القياس العقلي الذي يهدى به الله من يشاء من عباده

(٢٢٢) العبد كماله في حاجته إلى ربه وعبوديته وفقره وفاقته ، فكلما كانت عبوديته أكمل كان أفضل ، وصدور مايحوجه إلى التوبة والاستغفار مما يزيده عبودية وفقراً وتواضعا

(٢٢٣) ومن أراد أن يمدح أو يذم فعليه أن يبين دخول الممدوح والمذموم في الأسماء التي علق الله ورسوله عليها المدح والذم . فأما إذا كان الإسم ليس له أصل في الشرع ودخول الداخل فيه مما ينازع فيه المدخل بطلت كل من المقدمتين

(٢٢٤) فعل الحسنة له آثار محمودة في النفس وفي الخارج ، وكذلك السيئة . والله تعالى جعل الحسنات سبب لهذا والسيئات سببا لهذا . كـ

جعل أكل السم سببا للمرض والموت ، وأسباب الشر لها أسباب تدفع بمقتضاها ، فالتوبة والأعمال الصالحة يمحى بها السيئات ، والمصائب في الدنيا تكفر بها السيئات

(٢٢٥) ومن العلوم علوم لو علمها كثير من الناس لضرهم ذلك ، ونعوذ بالله من علم لا ينفع ، وليس اطلاع كثير من الناس بل أكثرهم على حكمة الله في كل شيء نافعا لهم ، بل قد يكون ضاراً قال تعالى (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم)

(٢٢٦) والاحتجاج بالقدر حجة داحضة باطلة باتفاق كل ذي عقل ودين من جميع العالمين ، والمحتج به لا يقبل من غيره هذه الحجة إذا احتج به في ظلم ظلمه إياه وترك ما يجب عليه من حقوقه ، بل يطلب منه ماله عليه ويعاقبه على عدوانه عليه ، وإنما هو من جنس شبه « السوفسطائية » التي تعرض في العلوم ، ولا يحتج به أحد إلا مع عدم علمه بالحجة بما فعله ، فإذا كان معه علم بأن ما فعله هو المصلحة وهو المأمور وهو الذي ينبغي فعله لم يحتج بالقدر ، وكذلك إذا كان معه علم بأن الذي لم يفعله ليس عليه أن يفعله أو ليس بمصلحة أو ليس هو مأموراً به لم يحتج بالقدر ، بل إذا كان متبعاً لهواه بغير علم احتج بالقدر

(٢٢٧) فالرسل صلوات الله عليهم بعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ، فأتباع الرسل أكمل الناس في ذلك والمكذبون للرسل انعكس الأمر في حقهم فصاروا يتبعون المفاسد ويعطلون المصالح ، فهم شر الناس

(٢٢٨) تكليف مالا يطاق على وجهين الأول مالا يطاق للعجز عنه ، كتكليف الزمنى المشى ، وتكليف الانسان الطيران ونحو ذلك، فهذا غير واقع في الشريعة ، والثانى مالا يطاق للاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالكفر ، وهذا واقع ولا ينبغى أن يعبر عنه أنه لا يطاق

(٢٢٩) أهل السنة يقولون إن العبد له قدرة وإرادة وفعل وهو فاعل حقيقة والله خالق ذلك كله كما هو خالق كل شيء ، كما دل على هذين الأصلين نصوص الكتاب والسنة وهو الواقع

(٢٣٠) وفعل العبد حادث ممكن فيدخل في عموم خلق الله للحوادث واتفق أهل السنة أن الله خص المؤمنين نعمة دون الكافرين بأن هداهم للإيمان ، ولو كانت نعمته على المؤمنين مثل نعمته على الكافرين لم يكن المؤمن مؤمنا كما قال تعالى (ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون) والله خالق الملائكة والأنبياء وخالق الشياطين والحيات والعقارب وغيرها من الفواسق ، فهذا محمود معظم ، وهذا فاسق يقتل في الحل والحرم ،وهو سبحانه خالق في هذا طبيعة كريمة تقتضى الخير والاحسان ، وفي هذا طبيعة خبيثة توجب الشر والعدوان

(٢٣١) الإرادة في كتاب الله نوعان إرادة تتعلق بالأمر وإرادة تتعلق بالخلق فالإرادة المتعلقة بالأمر أن يريد من العبد فعل ما أمره ، وأما إرادة الخلق فأن يريد ما يفعله هو . فإرادة الأمر هى المتضمنة للمحبة والرضا وهى الإرادة الدينية . والإرادة المتعلقة بالخلق هى المشيئة وهى

الإرادة الكونية القدرية ، فالكفر والفسوق والعصيان ليس مراداً للرب بالاعتبار الأول والطاعة موافقة لتلك الإرادة أو موافقة للأمر المستلزم لتلك الإرادة ، فأما موافقة مجرد النوع الثاني فلا يكون به مطيعاً

(٢٣٢) وكما على العبد أن يؤمن بقدر الله وقضائه فعليه أن يوافق الله في حبه وبغضه ، فقضاء الشرور من جهة خلقة الرب لها محبوبة مرضيه لأن الله خلقها لما له في ذلك من الحكمة ، والعبد فعلها وهي ضارة له موجبة له العذاب ، فنحن ننكرها ونكرهها ونأى عنها ، وإذا أرسل الله الكافرين على المسلمين ، فعلينا أن نرضى بقضاء الله في إرسالهم ، وعلينا أن نجتهد في دفعهم وقتالهم ، وأحد الأمرين لا ينافي الآخر

(٢٣٣) أهل السنة متفقون على أن الأنبياء معصومون في تبليغ الرسالة ، ولا يجوز أن يستقر في شيء من الشريعة خطأ باتفاق المسلمين ، وكل مايبلغونه عن الله من الأمر والنهي فهم مطاعون فيه باتفاق المسلمين ، وما أخبروا به وجب تصديقهم فيه بإجماع المسلمين ، وما أمروهم به ونهوهم عنه فهم مطاعون فيه عند جميع فرق الأمة ، والجمهور الذي يجوزون عليهم الصغائر ومن يجوز الكبائر يقولون إنهم لا يقرون عليها ، بل يحصل لهم بالتوبة منها من المنزلة أعظم مما كان قبل ذلك

(٢٣٤) القياس نوعان مذموم إما لفوات شرطه وهو عدم المساواة في مناط الحكم ، وإما لوجود مانعه وهو النص الذي يجب تقديمه عليه وصحيح محمود وهو الذي يستوي فيه الأصل والفرع في مناط الحكم ، ولم يعارضه ما هو أرجح منه

(٢٣٥) الصدّيق قد يراد به الكامل في الصدق ، وقد يراد به الكامل في التصديق ، وكمال ذلك علم ماأخبر به النبي ﷺ جملة وتفصيلا وتصديق ذلك تصديقا كاملا في العلم والقصد والقول والعمل ، وأكمل الناس فى هذا الوصف أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه

(٢٣٦) فمن تكلم فى هذا الباب ، أى مدح الصحابة أو القدح فيهم بجهل أو بخلاف مايعلم كان مستوجباً للوعيد ، ولو تكلم بحق لقصد الهوى لا لوجه الله أو ليعارض به حقاً آخر لكان أيضاً مستوجباً للذم والعقاب ومن علم ما دل عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم ورضى الله عنهم واستحقاقهم الجنة ، وأنهم خير هذه الأمة التى أخرجت للناس لم يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمور مشتبهة ، منها مالا يعلم صحته ، ومنها ما يتبين كذبه ، ومنها مالا يعلم كيف وقع ، ومنها ما يعلم عذر القوم فيه ، ومنها مايعلم توبتهم منه . ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات مايغمره ، فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله . وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال وإلا حصل في جهل ونقص وتناقض كحال هؤلاء الرافضة الضُّلال

(٢٣٧) والرجال الصالح المشهود له بالجنة قد يكون له سيئات يتوب منها أو تمحوها حسناته أو تكفر عنه بالمصائب أو غير ذلك ، فإن العبد إذا أذنب كان لدفع عقوبة النار عنه عشرة أسباب . ثلاثة منه وثلاثة من الناس وأربعة من الله التوبة والاستغفار والحسنات الماحية ودعاء المؤمنين وإهداؤهم له العمل الصالح وشفاعة نبينا ﷺ . والمصائب المكفرة فى الدنيا وفى البرزخ وفى عرصات القيامة ومغفرة الله له بفضل رحمته

(٢٣٨) ومما ينبغي أن يعلم أن الأمة يقع فيها أمور بالتأويل فى دمائها وأموالها وأعراضها ، كالقتال واللعن والتكفير وجماهير العلماء يقولون إن أهل العدل والبغاة إذا اقتتلوا بالتأويل لم يضمن هؤلاء ما أتلفوا لهؤلاء ولا هؤلاء ما أتلفوا لهؤلاء ، كما قال الزهرى وقعت الفتنة وأصحاب محمد متوافرون فأجمعوا أن كل دم أو مال أصيب بتأويل القرآن ، فإنه هدر أنزلوهم منزلة الجاهلية فى الدماء والأموال ، فكيف بالاعراض كاللعن والتكفير والتفسيق

(٢٣٩) ومما ينبغي أن يعلم أن أسباب الفتن تكون مشتركة فيرد على القلوب من الواردات ما يمنع القلوب عن معرفة الحق وقصده ، ولهذا تكون بمنزلة الجاهلية ، والجاهلية ليس فيها معرفة الحق وقصده والاسلام جاء بالعلم النافع والعمل الصالح بمعرفة الحق وقصده

(٢٤٠) ويترتب على هذا الأصل أن الرجل العظيم فى العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقرونا بالظن ونوع من الهوى الخفى فيحصل بسبب ذلك مالا ينبغى اتباعه فيه وإن كان من أولياء المتقين ويصير فتنة لطائفتين ، طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه ، وطائفة تذمه فتجعل ذلك قادحاً فى ولايته وتقواه ، بل فى بره وكونه من أهل الجنة ، بل فى إيمانه حتى تخرجه من الايمان ، وكل هذين الطرفين فاسد ، ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه وأعطى الحق حقه ، فيعظم الحق ويرحم الخلق ، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات ، فيحمد ويذم

ويثاب ويعاقب ويحب من وحه ويبغض من وجه ، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً لأهل البدع من الخوارج والمعتزلة ونحوهم

(٢٤١) الناس قد تكلموا فى تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم وعدم تأثيمهم ، ونحن نذكر أصولا جامعة نافعة

الأصل الأول هل يمكن كل أحد أن يعرف باجتهاده الحق في كل مسألة فيها نزاع ، وإذا لم يمكنه فاجتهد فاستفرغ وسعه فلم يصل إلى الحق ، بل قال مااعتقد إنه هو الحق فى نفس الأمر ، هل يستحق أن يعاقب أم لا ، هذا أصل هذه المسائل ، ثم ذكر أقوال أهل البدع فيه ، ثم قال ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق ولا يستحق الوعيد إلا من ترك مأموراً أو فعل محظوراً ، وهذا قول الفقهاء والأئمة وإن الناس يتفاوتون في معرفة الحق بحسب الأسباب التي يعرف بها الحق ولا يعذب الله إلا من عصاه بفعل محظور أو ترك مأمور من غير فرق بين المسائل الأصولية والفروعية . وكلما ذكر من الفروق فإنه غير صحيح ولم يدل عليه كتاب ولا سنة ، بل دلالتهما على عدم الفرق ، ثم ذكر الأدلة على ذلك

(٢٤٣) فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومناظر ومفت وغير ذلك إذا اجتهد واستدل واتقى الله ما استطاع كان هذا هو الذى كلفه الله إياه . وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع ولا يعاقبه الله البتة ، خلافاً للجهمية المجبرة ، وهو مصيب بمعنى إنه مطيع لله ، لكن قد يعلم الحق فى نفس الامر وقد لا يعلمه خلافاً للقدرية

(٢٤٤) وهل تلزم الشرائع من لم يعلمها أم لا تلزم أحداً إلا بعد العلم بها أو يفرق بين الشرائع الناسخة والمبتدأة ، فيه ثلاثة أقوال الصواب منها أن الحكم لا يثبت إلا مع التمكن من العلم ، وانه لا يقضي مالم يعلم وجوبه ، فالواجب مشروط بالقدرة والعقوبة لا تكون إلا على ذنب بعد قيام الحجة

(٢٤٥) فإذا تشاجر مسلمان في قضية ومضت ولا تعلق للناس بها ، ولا يعرفون حقيقتها كان كلامهم فيها كلاماً بلا علم ولا عدل يتضمن أذاهم بغير حق ، ولو عرفوا انهما مذنبان أو مخطئان لكان ذكر ذلك من غير مصلحة راجحه من باب الغيبة المذمومة

(٢٤٦) ودين الاسلام وسط بين الاطراف المتجاذبة ، فهم وسط في التوحيد بين اليهود التي تصف الرب بالنقائص ويشبهون الخالق بالمخلوق وبين النصارى التي تصف المخلوق بصفات الخالق التي يختص بها ويشبهون المخلوق بالخالق ، فالمسلمون وحدوا الله ووصفوه بصفات الكمال ونزهوه عن جميع النقص ، ونزهوه أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات فهو موصوف بصفات الكمال لا بصفات النقص ، وليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله

(٢٤٧) وكذلك في النبوات ، فاليهود تقتل الأنبياء وتستكبر عن اتباعهم وتكذبهم وتتهمهم بالكبائر ، والنصارى يجعلون من ليس بنبي ولا رسول نبياً ورسولا

٢٤٨) وأما الشرائع فاليهود منعوا الخالق أن يبعث رسولا بغير

شريعة الرسول الأول ،والنصارى جوزوا لأحبارهم أن يغيروا من الشرائع ما بعث الله به رسله

(٢٤٩) وكذلك فى العبادات النصارى يعبدونه ببدع ما أنزل الله بها من سلطان ، واليهود معرضون عن العبادات ، والمسلمون عبدوا الله بما شرع ولم يعبدوه بالبدع ، وهذا هو دين الإسلام الذى بعث الله به جميع النبيين وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره وهو الحنيفية دين ابراهيم

(٢٥٠) وكذلك فى أمر الحلال والحرام ، في الطعام واللباس ومايدخل في ذلك من النجاسات ، فالنصارى لاتحرم ما حرم الله ورسوله ويستحلون الخبائث المحرمة ولا يتطهرون ، واليهود حرمت عليهم طيبات أحلت لهم

(٥١) وكذلك أهل السنة فى الاسلام متوسطون في جميع الامور فهم في على وسط بين الخوارج والروافض وفي عثمان بين المروانية والزيدية وفي سائر الصحابة بين الغلاة فيهم والطاعنين عليهم ؛ وهم في الوعيد وسط بين الحوارج والمعتزله وبين المرجئة ، وهم في القدر وسط بين القدرية من المعتزلة ونحوهم وبين القدرية المجبرة من الجهمية ونحوهم . وهم فى الصفات وسط بين الممثلة والمعطلة

(٢٥٢) والذين رفع الله قدرهم في الأمة هو بما أحيوه من سنته ونصرته . وهكذا سائر طوائف الأمة ، بل سائر طوائف الخلق كل خير معهم فيما جاءت به الرسل عن الله وما كان معهم من خطأ أو ذنب فليس من جهه ...

(٥٣) وأداء الواجب له مقصودان، أحدهما براءة الذمة بحيث يندفع

عنه الذم والعقاب المستحق بالترك ، فهذا لا تجب معه إعادة الصلاة التي ترك الخشوع فيها ، فإن الاعادة يبقى مقصودها حصول ثواب مجرد وهو شأن التطوعات ، لكن حصول الحسنات الماحية للسيئات لا يكون إلا مع القبول الذي عليه الثواب فبقدر ما يكتب له من الثواب يكفر عنه به من السيئات الماضية ، ومالا ثواب فيه لا يكفر وإن برئت به الذمة

(٢٥٤) ولا يلزم إذا كان القول كفراً أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل ، فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين ، كثبوت الوعيد فى الآخرة في حقه ، وذلك له شروط وموانع

(٢٥٥) والنبي ﷺ لم يخرج الثنتين والسبعين فرقة من الاسلام، بل جعلهم من أمته ولم يقل انهم يخلدون في النار

(٢٥٦) ومع مروق الخوارج وبدعتهم وضررهم العظيم واتفاق الصحابة على وجوب قتالهم ، ومع هذا فقد صرح على رضى الله عنه بأنهم مؤمنون ليسوا كفاراً ولا منافقين وكان الصحابة يصلون خلفهم، فمن كفّر الثنتين والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان

(٢٥٧) والعقوبة في الدنيا تكون لدفع ضرره عن المسلمين ، وإن كان في الآخرة خيراً ممن لم يعاقب ، وأيضاً فصاحب البدعة يبقى صاحب هوى يعمل لهواه لا ديانة ويصد عن الحق الذى لا يتابع هواه ، فهذا يعاقبه الله على هواه ومثل هذا يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة

(٢٥٨) فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضاً ومن ممادح أهل

العلم أنهم يخطّئون ولا يكفرون، وسبب ذلك أن أحدهم قد يظن ما ليس بكفر كفراً، وقد يكون كفراً، لأنه تبين له انه تكذيب للرسول وسب للخالق، والآخر لم يتبين له ذلك فلا يلزم إذا كان هذا العالم بحاله يكفر إذا قاله أن يكفر من لم يعلم بحاله

(٢٥٩) والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له وطاعة رسوله يدور على ذلك ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصاراً مطلقاً عاماً إلا لرسول الله ﷺ ولا لطائفة انتصاراً مطلقاً عاماً إلا للصحابة رضى الله عنهم، فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا فإذا اجتمعوا لم يجتمعوا على خطأ قط

(٦٠) والناس لهم فى طلب العلم والدين طريقان مبتدعان وطريق شرعى، فالطريق الشرعى هو النظر بما جاء به الرسول والاستدلال بأدلته والعمل بموجبها، فلا بد من علم بما جاء به وعمل به لا يكفى أحدهما، وهذا الطريق متضمن للأدلة العقلية والبراهين اليقينية، فإن الرسول بيّن بالبراهين العقلية ما يتوقف السمع عليه، وهذا هو الصراط المستقيم الذى أمر الله عباده أن يسألوه هدايته وأما الطريقان المبتدعان فأحدهما طريق أهل الكلام البدعى والرأى البدعى، فإن هذا فيه باطل كثير وكثير من أهله يفرطون فيما أمر الله به ورسوله من الأعمال. فيبقى هؤلاء فى فساد علم وفساد عمل. وهؤلاء منحرفون إلى اليهودية الباطلة، والثانى طريق

الصحابة من الأحاديث المفردة أكثر مما يروى عن بعض الخلفاء، فالخلفاء لهم عموم التبليغ وقوته الذي لم يشاركهم فيه غيرهم، ثم لما قاموا بتبليغ ذلك شاركهم فيه غيرهم، فصار متواتراً كجمع أبي بكر وعمر القرآن في المصحف ثم جمع عثمان لها في المصاحف التي أرسلها إلى الأمصار، فكان الاهتمام بجمع القرآن وتبليغه أهم مما سواه، وكذلك تبليغ شرائع الاسلام إلى أهل الامصار ومقاتلتهم على ذلك واستنابتهم في ذلك الامراء والعلماء وتصديقهم لهم فيما بلغوه عن الرسول فبلغ من أقاموه من أهل العلم حتى صار الدين منقولا نقلا عاما متواتراً ظاهراً معلوماً قامت به الحجة ووضحت به المحجة وتبين به أن هؤلاء كانوا خلفاءه المهديين الراشدين الذين خلفوه في أمته علما وعملا وهو ﷺ كما قال الله في حقه والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وماغوى الآية، وكذلك خلفاءه الراشدون الذين قال فيهم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي - فانهم خلفوه في ذلك فانتفى عنهم بالهدى الضلال وبالرشد الغي وهذا هو الكمال في العلم والعمل

ثم قال

﴿فصل في الطرق التي يعلم بها كذب المنقول﴾

(٢٣٩) منها أن يروى خلاف ما علم بالتواتر والاستفاضة ثم ذكر أمثلة ثم قال ومنها أن ينفرد الواحد والاثنان بما يعلم أنه لو كان واقعاً لتوفرت الهمم والدواعي على نقله وله أمثلة ومنها أن يروى خلاف المعلوم المقطوع

(٢٧٠) والسفسطة ثلاثة أنواع أحدها النفى والجحد والتكذيب للمعلوم لوجوده أو للعلم به الثانى الشك والريب فيما لا يشك فيه ولا يرتاب الثالث من يجعل الحقائق تبعاً للعقائد

(٢٧١) كثير من طلبه العلم ليس مقصودهم به إلا تحصيل رئاسة أو مال ، ولكل امرىء ما نوى ، وأما أهل العلم والدين الدين هم أهله فهو مقصود عندهم لمنفعته لهم وحاجتهم إليه في الدنيا والآخرة ، ولهذا تجد أهل الانتفاع به يزكون به نفوسهم ويقصدون فيه اتباع الحق لا اتباع الهوى ، ويسلكون فيه سبيل العدل والإنصاف ويحبونه ويلتذون به ويحبون كثرته وكثرة أهله وتنبعث هممهم على العمل به وبموجبه وبمقتضاه بخلاف من لم يذق حلاوته وليس مقصوده إلا مالا أو رئاسة ، فإن ذلك لو حصل له لطريق آخر لسلكه وربما رجحه إذا كان أسهل عليه

هذا آخر ما أردنا نقله من القواعد والأصول من المنهاج

﴿ ومن رسالة نقض المنطق ﴾

(٢٧٢) ذكر الله يعطى الإيمان وهو أصل الإيمان ، والله سبحانه هو رب كل شيء ومليكه وهو معلم كل علم وواهبه . فكما ان نفسه أصل لكل شيء موجود ، فذكره والعلم به أصل لكل علم، وذكره في القلب والقرآن يعطى العلم المفصل فيزيد الايمان كما قال جندب وغيره من الصحابة تعلمنا الايمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيماناً

(٢٧٣) والعبد مفتقر إلى ما يسأله من العلم والهدى طالب سائل ، فبذكر الله والافتقار إليه يهديه الله ويدله

(٢٧٤) ومما يوضح ذلك أن الطالب للعلم بالنظر والاستدلال والتفكر والتدبر لا يحصل له ذلك إن لم ينظر فى دليل يفيده العلم بالمدلول عليه ، ومتى كان العلم مستفاداً بالنظر فلا بد أن يكون عند الناظر من العلم المذكور الثابت في قلبه مالايحتاج حصوله إلى نظر ، فيكون ذلك المعلوم أصلا وسبباً للتفكر الذى يطلب به معلوماً آخر ، ولهذا كان الذكر متعلقاً بالله لأنه سبحانه هو الحق المعلوم ، وكان التفكر في مخلوقاته لأن التفكير والتقدير يكون فى الأمثال المضروبة والمقاييس ، وذلك يكون فى الامور المتشابهة وهى المخلوقات ، وأما الخالق فليس له شبيه ولا نظير ، فالتفكر الذى مبناه على القياس ممتنع في حقه ، وإنما هو معلوم بالفطرة فيذكره العبد ، وبالذكر وبما أخبر به عن نفسه يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة لاتنال بمجرد التفكير والتقدير ، أعنى من العلم به نفسه فإنه الذى لا تفكير فيه ، فأما العلم بمعانى ما أخبر به ونحو ذلك فيدخل فيها التفكير والتقدير كما جاء به الكتاب والسنة

(٢٧٥) لا تجد من يلزم نفسه أن ينظر فى علوم المنطق ويناظر به إلا فاسد النظر والمناظرة كثير العجز عن تحقيق علمه وبيانه

(٢٧٦) والحذاق من أهله لا يلتزمون قوانينه فى كل علومهم ، بل يعرضون عنها إما لطولها وإما لعدم فائدتها وإما لفسادها وإما لعدم تميزها وما فيها من الاجمال والاشتباه ، وما زال علماء المسلمين يذمونه ويذمون

أهله وينهون عنه وعن أهله

(٢٧٧) ومن المعلوم أن الأمور الدقيقة سواء كانت حقاً أو باطلا إيماناً أو كفراً لا تعلم إلا بذكاء وفطنة وأهله يستجهلون من لم يشركهم فى علمهم وإن كان إيمانه أحسن من إيمانهم ، إذا كان فيه قصور فى الذكاء والبيان وهم كما قال تعالى (إن الذين أجرموا) إلى آخر السورة ، ولهذا لما تفطن كثير منهم لما فيه من الجهل والضلال صاروا يقولون النفوس القدسية تفيض عليها المعارف بدون الطريق القياسية ، وهم متفقون على أن من النفوس من يستغنى عن وزن علومها بالموازين الصناعية في المنطق ، لكن قد يقولون هو حكيم بالطبع

(٢٧٨) وعلوم الأنبياء إذا اعترفوا أنها حق فإنهم يعترفون انه لا يمكن أن توزن بميزان صناعتهم ، فقد اعترفوا أن من الحق مالا يوزن بميزان منطقهم . وإن قالوا لا ندرى أحق هى أم باطل اعترفوا بأن أعظم المطالب وأجلها لا يوزن بميزان منطقهم . ومن المعلوم أن موازين الأموال لا يقصد أن يوزن بها الحطب والرصاص دون الذهب والفضة ، وأمر النبوات وما جاءت به الرسل أعظم فى العلوم من الذهب فى الأموال ، فهو ميزان جاهل جائر بحسب اعتراف أهله يجور فى وزنه ، وأكثر الحقائق النافعة يعترفون انه لا سبيل إلى وزنه بها وهى يوزن بها المتاع الخسيس دون الحقائق النافعة والأمر النفيس الذى ليس للنفوس عنه عوض وليس سعادتها إلا فيه فهم لم يزنوا بالقسطاس المستقيم ولم يستدلوا بالآيات البينات التى هى الدلائل الحقيقية والحكمة اليقينية التى فاز بالسعادة عالمها وخاب بالشقاوة جاهلها

(٢٧٩) وأهل المنطق متفقون على انه لايفيد إلا أموراً كلية مقدرة فى الذهن ، لا يفيد العلم بشيء موجود محقق في الخارج إلا نوسط شيء آخر غيره ، والأمور الكلية الدهنية ليست هى الحقائق الخارحية ولاهى أيضاً علماً بالحقائق الخارحية إذ لكل موجود حقيقة يتميز بها عن غيره هو بهاهو وتلك ليست كليه ، فالعلم بالأمر المشترك لا يكون علماً بها فلا يكون فى القياس المنطق علم بحقيقه شيء من الأشياء وهو المطلوب ويطعنون فى قياس التمثيل ، وهو في التحقيق أبلغ في إفادة العلم واليقين من قياس التشمول ، وإن كان علم قياس التشمول أكثر فذاك أكبر ، فقياس التمثيل في القياس العقلى كالبصر في العلم الحسى ، وقياس التشمول كالسمع فى العلم الحسى ، ولا ريب أن البصر أعظم وأكمل ، والسمع أوسع وأشمل

(٢٨٠) وأيضاً فلا تجد أحداً من أهل الأرض حقق علماً من العلوم وصار إماماً فيه مستعيناً بصناعة علم المنطق لامن العلوم الدينية ولا غيرها

(٢٨١) وخصوصاً العلوم الموروثه عن الأنبياء صرفاً فهى أجل وأعظم من أن يكون لأهلها التفات إلى المنطق كحال الصحابة والتابعين وأئمة الهدى

(٢٨٢) وإدخال المنطق في العلوم الصحيحة يطول العباره ويبعد الاشاره ويجعل القريب من العلم بعيداً واليسير منه عسيراً ، ولا يفيد إلا كثرة الكلام والتشقيق مع قلة العلم والتحقيق ، فعلم انه من أعظم حشو الكلام وأبعد الاشياء عن طريق ذوى الأحلام

(٢٨٣) وقد ذكر الله فى القرآن كثيراً من الآيات التى يذكر فيها أقوال أعداء الرسل وأفعالهم وما أُوتوه من قوى الإدراكات والحركات وانهم لم تنفعهم لما عارضوا بها ماجاءت به الرسل ، فما أغنت أسماعهم وأبصارهم ولا أفئدتهم من شىء لما جاء أمر ربك وما زادهم غير تتبيب

(٢٨٤) الأمور الموجودة المحققة تعلم بالحسّ الباطن والظاهر وتعلم بالقياس التمثيلى وتعلم بالقياس الذى ليس فيه قضية كلية ولا شمول ولا عموم بل تكون الحدود الثلاثة فيه الأصغر والأوسط والأكبر أعياناً جزئية والمقدمتان والنتيجة قضايا جزئية ، وعلم هذه الأمور المعينة بهذه الطرق أصح وأوضح وأكمل

﴿ من رسالة شرح حديث النزول ﴾

(٢٨٥) قال بعضهم إذا قال لك السائل كيف ينزل أو كيف استوى أو كيف يعلم ، أو كيف يتكلم ويقدر ويخلق فقل له كيف هو فى نفسه فإذا قال . أنا لا أعلم كيفية ذاته ، فقل له أنا لا أعلم كيفية صفاته . فإن العلم بكيفية الصفة يتبع العلم بكيفية الموصوف

(٢٨٦) لا نعرف ما غاب عنا إلا بمعرفة ما شهدناه ، فنحن نعرف أشياء بحسب الظاهر أو الباطن ، وتلك معرفة معينة مخصوصة ، ثم إنا بعقولنا نعتبر الغائب بالشاهد ، فيبقى فى أذهاننا قضايا كلية عامة ، ثم إذا خوطبنا بوصف ماغاب عنا لم نفهم ما قيل لنا إلا بمعرفة المشهود لنا . فلولا أنا نشهد من أنفسنا جوعاً وعطشاً وشبعاً وريّاً وحبّاً وبغضاً ولذة وألماً

وسخطا ورضاً لم نعرف حقيقة ما نخاطب به إذا وصف لنا ذلك وأُخبرنا به عن غيرنا ، وكذلك لو لم نعلم فى الشاهد حياة وقدرة وعلماً وكلاماً لم نفهم ما نخاطب به إذا وصف الغائب عنا بذلك ، وكذلك لو لم نشهد موجوداً لم نعرف وجود الغائب عنا فلا بد فيما شهدناه وغاب عنا من قدر مشترك لنفهم الغائب

(٢٨٧) ثم ان الله أخبرنا بما وعدنا فى الدار الآخرة من النعيم وأخبرنا بما يؤكل ويشرب وينكح ويفرش وغير ذلك ، فلولا معرفتنا بما يشبه ذلك في الدنيا لم نفهم ما وعدنا به ، ونحن نعلم مع ذلك أن تلك الحقائق ليست مثل هذه ، قال ابن عباس رضى الله عنهما ليس فى الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء

(٢٨٨) فمعنى الاستواء معلوم وهو التأويل والتفسير الذى يعرفه الراسخون فى العلم، والكيفية هى التأويل المجهول لبنى آدم وغيرهم الذى لايعلمه إلا الله ، وكذلك ماوعدنا به في الجنة ، تعلم العباد تفسير ماأخبر الله به وأما كيفيته فقد قال تعالى (فلاتعلم نفس ماأُخفى لهم من قرة أعين) فإذا كان هذا فى المخلوقات ، فالخالق والمخلوق أعظم ، فإن مباينة الله لخلقه وعظمته وكبريائه وفضله أعظم وأكبر مما بين مخلوق ومخلوق

(٢٨٩) فمن نفى النزول أو الاستواء أو الرضى والغضب، أو العلم والقدرة أو إسم العليم أو القدير أو إسم الموجود فراراً بزعمه من تشبيه وتركيب وتجسيم فإنه يلزمه فيما أثبته نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه هو وأثبته المثبت

(٢٩٠) وأما النزول الذى لا يكون من جنس نزول أجسام العباد فهذا لا يمتنع أن يكون في وقت واحد لخلق كثيرين ، ويكون قدره لبعض الناس أكثر أو أقل ، بل لا يمتنع أن يقرب إلى خلق من عباده دون بعض فيقرب إلى هذا الذى دعاه دون هذا الذى لم يدعه وجميع ما وصف الرب به نفسه من القرب فليس فيه ما هو عام لجميع المخلوقات كما فى المعية ، فإن المعية وصف نفسه فيها بعموم وخصوص، وأما قربه مما يقرب منه فهو خاص لمن يقرب منه كالداعي والعابد ، وكقربه عشية عرفة ودنوه إلى السماء الدنيا لأهل الحجاج ، وإن كانت تلك العشية قد تكون وسط النهار فى بعض البلاد ، وتكون ليلا في بعض البلاد ، فإن تلك البلاد لم يدن إليها ولا إلى سمائها الدنيا ، وإنما دنى إلى السماء الدنيا التى على الحجاج ، وكذلك نزوله بالليل ، وهذا كما أن حسابه لعباده كحسابهم كلهم في ساعة واحدة وكل منهم يخلو به كما يخلو العبد بالقمر ليلة البدر فيقرره بذنوبه ، وذلك المحاسب لا يرى أنه محاسب غيره كذلك في حديث أبي رزين ، وكذلك حديث أبي هريرة في صحيح مسلم ، إذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدنى عبدى إلى آخر الحديث . فهذا يقوله سبحانه لكل مصل قرأ الفاتحة مما لا يحصى عدده إلا الله . وكل واحد منهم يقول الله له كما يقول لهذا ، كما يحاسبهم كذلك فيقول لكل واحد ما يقول من القول في ساعة واحدة ، وكذلك سمعه لكلامهم يسمع كلامهم كله مع اختلاف لغاتهم وتفنن حاجاتهم يسمع دعاءهم سمع إجابة ، ويسمع كلما يقولون سمع علم وإحاطة ، لا يشغله سمع عن سمع ، ولا تغلطه المسائل ، ولا يتبرم بإلحاح

الملحين ، فإنه سبحانه هو الذى خلق هذا كله ، وهو الذى يوصل الغذاء إلى كل جزء من البدن على مقداره وصفته المناسبة له ، وكذلك من الزرع وكرسيه وسع السموات والأرض ولا يئوده حفظهما ، فإذا كان لا يئوده خلقه ورزقه على هذه التفاصيل ، فكيف يئوده العلم بذلك أو سمع كلامهم أو رؤية أفعالهم وإجابة دعائهم سبحانه وتعالى علواً كبيراً (وما قدروا الله حق قدره) الآية ، وذكر نصوصاً أُخر بهذا المعنى ، فمن كانت هذه عظمته كيف يحصره مخلوق من المخلوقات ، سماء أو غير سماء ، حتى يقال إنه إذا نزل إلى السماء الدنيا صار العرش فوقه ، ويصير شيء من المخلوقات يحصره ويحيط به سبحانه ، وهو قادر أن ينزل سبحانه وهو على عرشه ، فقوله إنه ينزل مع بقاء عظمته وعلوه على العرش أبلغ فى القدرة والعظمة وهو الذى فيه موافقة الشرع والعقل

(٢٩٠) وفى الحديث المتفق عليه إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً إنما تدعون سميعاً قريباً أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته ، وذلك لأن الله قريب من قلب الداعى ، فهو أقرب إليه من عنق راحلته ، وقربه من قلب الداعى له معنى متفق عليه عند أهل الإثبات الذين يقولون إن الله فوق العرش ، ومعنى آخر فيه نزاع ، فالمعنى المتفق عليه عندهم يكون بتقريبه قلب الداعى ، كما يقرب إليه قلب الساجد ، فالساجد يقرب إليه قلبه فيدنو قلبه من ربه ، وإن كان بدنه على الأرض ، ومتى قرب أحد الاثنين من الآخر صار الآخر إليه قريباً بالضرورة ، وإن قدر أنه لم يصدر من الآخر تحرك بذاته ، كما أن من قرب من مكة قربت مكة منه ، وقد وصف الله

انه يقرب إليه من يقربه من الملائكة والبشر فقال (لن يستنكف المسيح) الآية ، وأما قرب الرب قرب يقوم به بفعله القائم بنفسه فهذا تنفيه الكلابية ومن يمنع قيام الأمور الاختيارية بذاته ، وأما السلف وأئمة الحديث والسنة فلا يمنعون ذلك ، فنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا وعشية عرفة هو من هذا الباب ، وقال تعالى (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب) ومن تقرب إلى شبراً تقربت إليه ذراعاً ، الحديث وهذا بزياده تقريبه للعبد إليه جزاء على تقربه باختياره ، فكلما تقرب العبد باختياره قدر شبر زاده الرب قرباً إليه حتى يكون المتقرب ، فكذلك قرب الرب من قلب العابد وهو ما يحصل في قلب العبد من معرفة الرب والايمان به وله المثل الأعلى ، فهذا أيضاً لا نزاع فيه

(٩٢) إذا عرف تنزيه الرب عن صفات النقص فلا يوصف بالسفول ولا علو شيء عليه بوجه من الوجوه ، بل هو العلي الأعلى الذي لا يكون إلا أعلى ، وهو الظاهر ليس فوقه شيء . وأنه ليس كمثله شيء فيما يوصف به من الأفعال اللازمة والمتعدية ، لا النزول ولا الاستواء ولا غير ذلك فيجب مع ذلك إثبات ما أثبته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله، والأدلة العقلية توافق ذلك لا تناقضه ، ولكن السمع والعقل يناقضان البدع المخالفة للكتاب والسنة والسلف من الصحابة والتابعين يقرون أفعاله كالاستواء والنزول وغيرهما على ما هي عليه

(٢٩٢) فالأصل أن علوه على المخلوقات وصف لازم له ، كما أن عظمته

وكبرياءه كذلك ، فأما الاستواء فهو فعل يفعله تعالى بمشيئته وقدرته ، ولهذا قال فيه (ثم استوى على العرش) ولهذا كان الاستواء من الصفات السمعية والعلو من الصفات السمعية العقلية

من تفسير سورة الاخلاص

(٩٣) ذكر نصوصاً كثيرة من القرآن في الأمر بالرجوع إلى القرآن في كل شيء ، ثم قال فهذه النصوص وغيرها تبين أن الله أرسل الرسل وأنزل الكتب لبيان الحق من الباطل ، وبيان مااختلف فيه الناس وان الواجب على الناس اتباع ما أنزل إليهم من ربهم ورد مايتنازعون فيه إلى الكتاب والسنة ، وان من لم يتبع ذلك كان منافقاً ، وأن من اتبع الهدى الذى جاءت به الرسل فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذلك حشر ضالا شقياً معذباً ، وأن الذين فارقوا دينهم قد بريء الله ورسوله منهم

(٩٤) ولا يجوز أن يكون في القرآن مايخالف صريح العقل أوالحس إلا وفي القرآن بيان معناه ، وإن القرآن جعله الله شفاء لما فى الصدور ، وبياناً للناس ، فلايجوز أن يكون بخلاف ذلك لكن قد تخفى آثار الرسالة فى بعض الأمكنة والأزمنة حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول ، إما أن لايعرفوا اللفظ ، وإما أن يعرفوا اللفظ ولايعرفوا معناه ، فحينئذ يصيرون في جاهلية بسبب عدم نور النبوة . ومن ههنا يقع الشرك وتفريق الدين شيعاً . كالفتن التي تحدث بالسيف . فالفتن القولية والفعلية من الجاهلية بسبب خفاء النور عنهم . وإذا انقطع عن الناس نور النبوة وقعوا فى ظلمة البدع

وحدثت البدع والفجور ووقع الشر بينهم

(٢٩٥) يحتاج المسلمون إلى شيئين ، معرفة ماأراد الله ورسوله بألفاظ الكتاب والسنة بأن يعرفوا لغة القرآن التى بها نزل ، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين فى معانى تلك الألفاظ ، وهذا أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة ، ثم معرفة ماقال الناس فى هذا الباب لينظر المعانى الموافقة للرسول فتقبل والمخالفة فترد ، فيجعل كلام الله ورسوله ومعانيهما هى الأصل وما سواها يرد إليها

(٢٩٦) التأويل هو بيان العاقبة ووجود العاقبة وقد تبين أن تأويل الخبر هو وجود المخبر به ، وتأويل الأمر هو فعل المأمور به ، فالآية التى مضى تأويلها قبل نزولها من باب الخبر يقع فيه ذكره الله كما ذكر ما ذكره من قول المشركين للرسول وتكذيبهم له . وهى وإن مضى تأويلها فهى عبرة ومعناها ثابت فى نظيرها . وإذا تبين ذلك فالمتشابه من الأمر لا بد من معرفة تأويله لأنه لا بد من فعل المأمور وترك المحظور ، وذلك لا يمكن إلا بعد العلم ، لكن ليس فى القرآن ما يقتضى أن فى الأمر متشابهاً فإن قوله (وأخر متشابهات) قد يراد به من الخبر فلما أخبر به فى الجنة من اللحم واللبن والحرير ونحو ذلك كان بين هذا وبين ما فى الدنيا تشابه فى اللفظ والمعنى ، ومع ذلك فحقيقة هذا مخالفة لحقيقة هذا ، وتلك الحقيقة لا نعلمها نحن فى الدنيا

(٢٩٧) ومن أعظم الاختلاف الاختلاف فى المسائل العلمية الخبرية المتعلقة بالإيمان بالله واليوم الآخر ، فلا بد أن يكون الكتاب حاكما بين

الناس فيما اختلفوا فيه من ذلك ، ويمتنع أن يكون حا كما إن لم يكن معرفة معناها ممكناً ، وقد نصب الله عليه دليلا وإلا فالحاكم الدى لا يتبين ما في نفسه لا يحكم بشيء

(٢٩٨) أهل البدع الدين ذمهم الله نوعان . أحدهما عالم بالحق يتعمد حلافه ، والثانى جاهل متبع لغيره ، فالأولون يبتدعون ما يخالف كتاب الله ويقولون هو من عند الله ، إما أحاديث مفتريات ، وإما تفسير وتأويل للنصوص باطل ويعضدون ذلك بما يدعون من الرأى والعقل وقصدهم بدلك الرئاسة والمأكل ، وهؤلاء إذا عورضوا بنصوص الكتب الالهية وقيل لهم هده تخالفكم ، حرفوا الكلم عن مواضعه بالتأويلات الفاسدة ، وأما النوع الثانى فهم الأميون الجهال الدين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى وإن هم إلا يظنون

(٢٩٩) فهو تعالى أحد لم يكن من جنس شيء من المخلوقات ، وأنه صمد كامل الصفات مقصود فى كل الحاجات وليس هو من مادة بل هو صمد لم يلد ولم يولد ، وإذا نفى عنه أن يكون مولوداً من مادة الوالد فلأن ينفى عنه أن يكون مولوداً من سائر المواد أولى وأحرى ، فإن المولود من نظير مادته أكمل من مادة ما خلق من مادة أخرى كما خلق آدم من الطين ، فالمادة التى خلق منها أولاده أفضل من المادة التى خلق منها هو ولهدا كان خلقه أعجب . فإذا نزه الرب عن المادة العليا فهو عن المادة السفلى أعظم تنزيها ، كما إنه إذا كان منزهاً عن أن يكون أحد كفواً له فلأن يكون منزهاً عن أن يكون أحد أفضل منه من باب أولى وأحرى

وهذا مما يبين أن هذه السورة اشتملت على جميع أنواع التنزيه والتحميد على النفي والإثبات . ولهذا كانت تعدل ثلث القرآن ، فالصمدية تثبت الكمال المنافي للنقص ، والأحدية تثبت الانفراد بذلك

(٣٠٠) يعتبر متابعة الرسول في قصده في أموره العادية إذا علمنا انه فعلها لقصد القربة صارت مستحبة وإلا فلا

﴿ ومن رسالة الرد على الفصوص ﴾

(٣٠١) حقيقة الدين والإيمان واليقين أمران

أحدهما كون الله في قلب العبد بالمعرفة والمحبة فهذا فرض على كل أحد ولا بد لكل مؤمن منه ، فإن أدى واجبه فيه فهو مقتصد، وإن ترك بعض واجبه فهو ظالم لنفسه ، وإن تركه كله فهو كافر بربه ، والثاني موافقة ربه فيما يحبه ويكرهه ويرضاه ويسخطه فهذا على الإطلاق إنما هو للسابقين المقربين الذين تقربوا إلى الله بالنوافل التي يحبها ولم يفرضها بعد الفرائض التي يحبها ويفرضها ويعذب تاركها ، ولهذا كان هؤلاء لما أتوا بمحبوب الحق من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة المنتظمة للمعارف والاحوال أحبهم الله ، فعلوا محبوبه فأحبهم ، فإن الجزاء من جنس العمل مناسب له مناسبة المعلول لعلته ، ولا يتوهم ان المراد بذلك أن يأتي العبد بعين كل حركة يحبها الله ، فإن هذا ممتنع وانما المقصود أن يأتي منها ما يقدر عليه من الأعمال الباطنة والظاهرة ، والباطنة يمكنه أن يأتي منها بأكثر مما يأتي به من الظاهرة كما وردت بذلك النصوص

(٣٠٢) عموم خلقه وربوبيته وعموم إحسانه وحكمته أصلان عظيمان في الكتاب والسنة ، والنصوص الدالة عليهما شيء كثير ، وجميع الكائنات آيات له شاهدة مطهرة لما هو مستحق له من الأسماء الحسنى والصفات العليا وعن مقتضى أسمائه وصفاته وحلمه الكائنات ، وكما علينا أن نشهد ربوبيته وتدبيره العام المحيط وحكمته ورحمته ، فعلينا أن نشهد إلهيته العامة فإنه الذي في السماء إله وفي الأرض إله ، إله في السماء وإله في الأرض ، ونشهد أن كل معبود سواه من لدن عرشه إلى قرار أرضه ، فإنه باطل إلا وجهه الكريم كما نشهد انها كلها مفتقرة إليه في مبدئها نشهد انها مفتقرة إليه في منتهاها ، وإلا كانت باطلة والكائنات ليس لها من نفسها شيء بل هي عدم محض ونفي صرف وما بها من وجود فمنه وبه ثم إنه إليه مصيرها ومرجعها ، وهو معبودها وإلهها لا يصلح أن يعبد إلا هو كما لم يخلقها إلا هو لما هو مستحقه في نفسه ومتفرد به من نعوت الالهية التي لا شريك له فيها ولا سمي له ، وليس كمثله شيء ، وهو الظاهر الذي ليس فوقه شيء ، وهو الباطن الذي ليس دونه شيء ، وهو معنا أينما كنا ، واعلم أن معيته مع عباده على أنواع وهم فيها درجات ، وكذلك ربوبيته لهم وعبوديتهم التي هم بها متعبدون له ، وكذلك ألوهيتهم إياه وألوهيته لهم وعبادتهم التي هم بها عابدون، وكذلك قربه منهم وقربهم منه

(٣٠٣) الحق له معنيان أحدهما الموجود الثابت ، والثاني المقصود النافع كقوله ﷺ الوتر حق

(٣٠٤) والباطل نوعان أيضاً أحدهما. المعدوم وإذا كان معدوماً كان اعتقاد وجوده والخبر عن وجوده باطلا ، لأن الاعتقاد والخبر تابع للمعتقد المخبر عنه يصح بصحته ويبطل ببطلانه ، فإذا كان المعتقد المخبر عنه باطلا كان الاعتقاد والخبر كذلك وهو الكذب

والثاني ما ليس بنافع ولا مفيد ، ومالا منفعة فيه فالأمر به باطل وقصده وعمله باطل ، إذ العمل به والقصد إليه والأمر به باطل

(٣٠٥) فنفى عن نفسه تعالى فى سورة الإخلاص ، الأصول والفروع والنظراء وهى جماع ما ينسب إليه المخلوق من الآدميين والبهائم والملائكة والجن بل والنبات وغير ذلك ، فإنه ما من شيء من المخلوقات إلا ولا بد أن يكون له شيء يناسبه ، إما أصل وإما فرع وإما نظير أو إثنان من ذلك أو الثلاثة

﴿ ومن رسالة العقود وقتال الكفار ﴾

(٣٠٦) وأصل هذا أن كل ما نهى الله عنه وحرمه في بعض الأحوال وأباحه فى حال أخرى ، فإن الحرام لا يكون صحيحاً نافذاً كالحلال ولا يترتب عليه الحكم كما يترتب على الحلال ويحصل به المقصود كما يحصل بالحلال ، وهذا معنى قولهم النهى يقتضى الفساد

(٣٠٧) لما ذكر النصوص من الكتاب والسنة فى قتال الكفار قال فهذا الأصل الذى ذكرناه ، وهو أن القتال لأجل الحرب لا لأجل الكفر هو الذى دل عليه الكتاب والسنة وهو مقتضى الاعتبار ، فإنه

لو كان الكفر هو الموجب للقتل ، بل هو المبيح له لم يحرم قتل النساء ، كما لو وجب أو أبيح قتل المرأة بزنا أو قود أو ردة فلا يجوز مع قيام الموجب للقتل أو المبيح له أن يحرم ذلك لما فيه من تفويت المال ، بل تفويت النفس الحرة أعظم وهى تقتل لهذه الأمور ، والأمة المملوكة تقتل للقصاص وللردة

ومن كتاب النبوات

(٣٠٨) والآيات الخارقة جنسان ، جنس فى نوع العلم وجنس فى نوع القدرة ، فما اختص به النبي ﷺ من العلم خارج عن قدرة الإنس والجن وما اختص به من المقدورات خارج عن قدرة الإنس والجن، وقدرة الجن في هذا الباب كقدرة الإنس ، لأن الجن هم من جملة من دعاهم الأنبياء إلى الإيمان وأرسلت إليهم الرسل ، ومعلوم انه إذا دعا الجن إلى الإيمان فلا بد أن يأتى بآية خارجة عن مقدورهم

(٣٠٩) والتحقيق ان من كان مؤمناً بالأنبياء لم يستدل على الصلاح بمجرد الخوارق التي قد تكون للكفار والفساق ، وإنما يستدل بمتابعة الرجل للنبي ، فيميز بين أولياء الله وأعدائه بالفروق التى بينها الله ورسوله

(٣١٠) وأما من لم يكن مقراً بالأنبياء فهذا لا يعرف الولى من غيره إذ الولى لا يكون ولياً إلا إذا آمن بالرسل ، لكن قد تدل الخوارق على أن هؤلاء على الحق دون هؤلاء لكونهم من أتباع الأنبياء ، كما قد يتنازع المسلمون والكفار فيؤيد الله المؤمنين بخوارق تدل على صحة دينهم كما

كانت النار على أبي مسلم برداً وسلاماً ونحوه

(٣١١) وحقيقة الامر ان مايدل على النبوة هو آية على النبوة وبرهان عليها فلا بد أن يكون مختصاً بها لا يكون مشتركا بين الأنبياء وغيرهم ، فإن الدليل هو مستلزم لمدلوله لا يجب أن يكون أعم وجوداً منه ، بل إما أن يكون مساوياً له فى العموم والخصوص ، أو يكون أخص منه

(٣١٢) ويجب أن لا يعارضها من ليس بنبي ، فكل ماعارضها صادراً ممن ليس من جنس الأنبياء ، فليس من آياتهم

(٣١٣) والرسول بيّن الحق الذى جاء به من الخبر والأمر ، فبين البراهين على صدق الخبر وعلى صحة الأمر ونفعه ، قال الامام أحمد الاصول أربعة دال ودليل ومبين ومستدل ، فالدال هو الله والدليل هو القرآن والمبين الرسول والمستدل أولو العلم الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم

(٣١٤) من الفروق بين آيات الأنبياء وغيرهم أن النبي صادق فيما يخبر به عن الكتب لا يكذب قط ، ومن خالفهم من السحرة والكهان لا بد أن يكذبوا ، ومنها أن الأنبياء لا يأمرون إلا بالعدل وطلب الآخرة وعبادة الله وحده ، ولا يفعلون إلا البر والتقوى ومخالفوهم بضد ذلك ، ومنها أن السحر والكهانة ونحوها أمور معتادة معروفة لأصحابها ليست خارقة لعادتهم ، وآيات الأنبياء لا تكون إلا لهم ولمن اتبعهم ومنها أن غير النبوة ينال بالتعلم والسعى ، والنبوة فضل الله لمن حتاره من خلقه ومنها

أن ما يأتى به غير الأنبياء من الخوارق لايخرج عن كونه مقدوراً للإنس والجن،وما يأتى به الرسل بخلاف ذلك ، بل قد تكون لا يقدر عليها مخلوق ، لا الملائكة ولا غيرهم ومنها ان كل نبي لا بد أن يتقدمه أنبياء لا يخبر ولا يأمر إلا بجنس ما أخبرت به الرسل وأمرت ، فله نظراء يعتبر بهم ، وكذلك السحرة والكهان ونحوهم لهم نظراء يعتبرون بهم ومنها أن النبي لايأمر إلا بمصالح العباد فى المعاش والمعاد ، فيأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، فيأمر بالتوحيد والإخلاص والصدق ، وينهى عن الشرك والكذب والظلم ، فالعقول والفطر توافقه كما توافقه الأنبياء قبله فيصدقه صريح المعقول وصحيح المنقول الخارج عما جاء به ، والله أعلم

(٣١٥) أصول الدين الذى بعث الله به محمد ﷺ قد بينها الله في القرآن أحسن بيان ، وبين دلائل الربوبية والوحدانية ، ودلائل أسماء الرب وصفاته ، وبين دلائل نبوة أنبيائه ، وبين المعاد ، بين إمكانه وقدرته عليه فى غير موضع ، وبين وقوعه بالأدلة السمعية والعقلية ، فكان في بيان الله أصول الدين الحق ، وهو دين الله . وهى أصول ثابتة صحيحة معلومة تتضمن بيان العلم النافع والعمل الصالح ، الهدى ودين الحق ، وأهل البدع ليس فيما ابتدعوه لاهدى ولا دين حق ، وكل ماخالفوا فيه الشرع فقد خالفوا فيه العقل ، فإن الذى بعث الله به محمداً ﷺ وغيره من الانبياء هو حق وصدق وتدل عليه الادلة العقلية ، فهو ثابت بالسمع والعقل ، والذين خالفوا الرسل ليس معهم سمع ولا عقل كما أخبر الله عنهم (وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا فى أصحاب السعير) (فإنها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب

التي في الصدور) فالشرع هو الحق والعدل والقسط والصدق ، وما بعد الحق إلا الضلال

(٣١٦) وقد دل القرآن على انه لا يؤيد الكذاب ، بل لابد أن يظهر كذبه وينتقم منه

(٣١٧) والاستدلال بالحكمة أن يعرف أولا حكمته ثم يعرف ان من حكمته انه لا يسوى بين الصادق بما يظهر به صدقه وبأن ينصره ويعزه ، ويجعل له العاقبة ويجعل له لسان صدق فى العالمين ، والكاذب عليه يبين كذبه ويخذله ويذله ويجعل عاقبته عاقبة سوء ويجعل له لسان الذم واللعنة فى العالمين كما قد وقع هذا ، وهذا هو الواقع

﴿ ومن رسالة الفرقان بين الحق والباطل ﴾

(٣١٨) فمن الفرقان ما بعث الله به رسوله ﷺ في قوله (ورحمتى وسعت كل شيء) إلى آخرها . ففرق بين المعروف والمنكر ، أمر بهذا ونهى عن هذا ، وبين الطيب والخبيث ، أحل هذا وحرم هذا ومن الفرقان انه فرق بين أهل الحق المهتدين المؤمنين المصلحين أهل الحسنات وبين أهل الباطل الكفار والضالين المفسدين أهل السيئات ، ثم ذكر الآيات فى ذلك ، فهو سبحانه بين الفرق بين أشخاص أهل الطاعة لله والرسول والمعصية لله والرسول . كما بين الفرق بين ما أمر به وما نهى عنه وأعظم من ذلك انه بين الفرق بين الخالق والمخلوق . وان المخلوق لا يجوز أن يسوى بين الخالق والمخلوق فى شيء فيجعل المخلوق نداً للخالق قال تعالى

(ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً) الآية ، هل تعلم له سمياً ، ولم يكن له كفواً أحد ليس كمثله شيء وضرب الأمثال في القرآن على من لم يفرق بل عدل بربه وسوى بينه وبين خلقه ، فهو سبحانه الخالق العليم الحق الحي الذي لا يموت ، ومن سواه لا يخلق شيئاً ، وذكر الآيات في هذا المعنى الجليل

(٣١٩) فمن عدل بالله شيئاً من خصائصه فهو مشرك بخلاف من لا يعدل به ولكنه يذنب مع اعترافه بأن الله ربه وحده وخضوعه له خوفاً من عقوبة الذنب ، فهذا يفرق بينه وبين من لا يعترف بتحريم ذلك وهو سبحانه كما يفرق بين الأمور المختلفة فإنه يجمع ويسوى بين الامور المتماثلة فيحكم في الشيء خلقاً وأمراً بحكم مثله ، لا يفرق بين متماثلين ولا يسوى بين شيئين غير متماثلين بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسو بينهما

(٣٢٠) وقد بين تعالى أن السنة لا تتبدل ولا تتحول في غير موضع والسنة هي العادة التي تتضمن أن يفعل بالثاني مثلما فعل بنظيره الأول ولهذا أمر تعالى بالاعتبار ، والاعتبار أن يقرن الشيء بمثله ، فيعلم ان حكمه حكم مثله وقال لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الالباب أفاد أن من عمل مثل أعمالهم جوزى مثل جزائهم ليحذر أن يعمل مثل أعمال الكفار وليرغب في أن يعمل مثل أعمال المؤمنين أتباع الأنبياء

(٣٢١) ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولهذا قال الفقهاء الاسماء ثلاثة أنواع نوع يعرف حده بالشرع كالصلاة والزكاة

ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر. ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض ولفظ المعروف في قوله (وعاشروهن بمعروف) وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه ولا دوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجده، فإنه ثبت عندهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق وان القرآن يهدي للتي هي أقوم

(٣٢٢) فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعاً لما جاء به الرسول ولا يتقدم بين يديه. بل ينظر ما قال فيكون قوله تبعاً لقوله وعمله تبعاً لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين. فلهذا لم يكن فيهم من يعارض النصوص بمعقوله ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول. وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول. فمنه يتعلم وبه يتكلم وفيه ينظر ويتفكر وبه يستدل، فهذا أصل أهل السنة. وهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة وأهل النفاق والبدعة فإنهم يخالفون هذا الأصل كل المخالفة

(٣٢٣) فلما طال الزمان خفي على كثير من الناس ما كان ظاهراً لهم، ودق على كثير من الناس ما كان جلياً لهم. فكثر من المتأخرين مخالفة الكتاب والسنة ما لم يكن مثل هذا في السلف. وإن كانوا مع هذا مجتهدين معذورين يغفر الله لهم خطاياهم ويثيبهم على اجتهادهم. وقد يكون لهم من الحسنات ما يكون للعامل منهم أجر خمسين رجلاً يعملون في ذلك الزمان

لأنهم يجدون من يعينهم على ذلك ، وهؤلاء المتأخرون لم يجدوا من يعينهم على ذلك ، لكن تضعيف الأجر في أمور لم يضعف للصحابة لا يلزم أن يكونوا أفضل من الصحابة ، ولا يكون فاضلهم كفاضل الصحابة فان الذى سبق إليه الصحابة من الايمان والجهاد ومعاداة أهل الأرض فى موالاة الرسول وطاعته فيما يخبر به ويوجبه قبل أن تنتشر دعوته ، وتظهر كلمته ، وتكثر أعوانه وأنصاره ، وتنتشر دلائل نبوته ، بل مع قلة المؤمنين وكثرة الكافرين والمنافقين ، وانفاق المؤمنين أموالهم في سبيل الله ابتغاء وجهه في مثل تلك الحال أمر ما بقى يحصل مثله لأحد

(٣٢٤) جمهور مسائل الفقه التى يحتاج الناس إليها ويفتون بها ثابتة بالنص أو الاجماع ، وإنما يقع الظن والنزاع في قليل مما يحتاج إليه ، وهذا موجود في سائر العلوم

(٣٢٥) العلم ماجاء به الدليل والنافع منه ماجاء به الرسول ، وقد يكون علم من غير الرسول ، لكن في أمور دنيوية مثل الطب والحساب والفلاحة والتجارة ، وأما الأمور الإلهية فهذه العلم فيها ما أخذ عن الرسول ، فالرسول أعلم الخلق بها وأرغبهم في تعريف الخلق بها وأقدرهم على بيانها وتعريفها ، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والارادة ، وهذه الثلاثة بها يتم المقصود ، وغير الرسول لا يقاربه فى شيء من ذلك ، وبيان الرسول على وجهين ، تارة يبين الادلة العقلية الدالة عليها والقرآن مملوء من ذلك وتارة يخبر بها خبراً مجرداً

(٣٢٦) « ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة » والكلمة الطيبة هى عقيدة

حازمة وقضية جامعة، فأصل أصول الايمان ثابت في قلب المؤمن كثبات أصل الشجرة الطيبة وفرعها في السماء (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) فالمؤمن عنده يقين وطمأنينة والايمان في قلبه ثابت مستقر وهو في نفسه ثابت على الايمان لا يتحول عنه

(٣٢٧) والله تعالى قد ذكر قوله (وما قدروا الله حق قدره) في ثلاثة مواضع من كتابه ليثبت عظمته في نفسه وما يستحقه من الصفات، وليثبت وحدانيته وانه لا يستحق العبادة إلا هو ، وليثبت ماأنزله على رسله ، فعلى المؤمن أن يقدره حق قدره كما يتقيه حق تقاته ويجاهد في الله حق جهاده

(٣٢٨) ومن أصر على فعل البدع وتحسينها فإنه ينبغي أن يعزر تعزيراً يردعه وأمثاله عن مثل ذلك ، ومن نسب إلى رسول الله ﷺ الباطل خطأ فإنه يعرّف فإن لم ينته عوقب ، ولا يحل لأحد أن يتكلم في الدين بلا علم ولا يعين من تكلم في الدين بلا علم أو أدخل في الدين ما ليس منه

﴿ ومن رسالة الإرادة والأمر ﴾

(٣٢٩) والناس في الشرع والقدر على أربعة أنواع ، فشر الخلق من يحتج بالقدر لنفسه ولا يراه حجة لغيره . يستند إليه في الذنوب والمعائب ولا يطمئن إليه في المصائب

(٣٣٠) وبإزاء هؤلاء خير الخلق الذين يستغفرون من المعائب ويصبرون على المصائب والثالث من لا ينظر في القدر لا في المعائب ولا في المصائب التي هي أفعال العباد ، بل يضيفون ذلك إلى العبد . وإذا

أساءوا استغفروا ، وهذا حسن ، لكن إذا أصابتهم مصيبة بفعل العبد لم ينظروا إلى القدر الذى مضى بها عليهم ولا يقولون لمن قصر في حقهم دعوه لو قضى شيء لكان لا سيما وقد تكون المصيبة بسبب ذنوبهم فلا ينظرون إليها ، قال تعالى (أوَ لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها) الآية ورابعهم من يحتج بالقدر لكل أحد ، وهذا مذهب غلاة الجبرية ، وقد بين فساده شرعاً وعقلا

﴿ ومن الرساله الواسطية ﴾

(٣٣١) اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة ، الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والقدر خيره وشره ، ومن الايمان بالله الايمان بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، بل يؤمنون بأن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ويلحدون فى أسماء الله وآياته ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه ، وقد جمع فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والاثبات فلا عدول لأهل السنه والجماعة عما جاء به المرسلون ، فانه الصراط المستقيم ، وقد دخل في هذا الأصل الكبير جميع ما فى الكتاب والسنة من تفاصيل أسمائه وصفاته وأفعاله وما ينزه عنه ، وذكر طائفة منها ودخل فى ذلك الايمان باستوائه على عرشه ونزوله إلى السماء الدنيا ورؤية المؤمنين له كما تواترت بذلك النصوص . وبأنه قريب مجيب ، وما ذكر فى الكتاب

والسنة من قربه ومعيته لا ينافى ما ذكر من علوه وفوقيته ، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء فى جميع نعوته ، ومن الايمان به وبكتبه ورسله ، الايمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، وان الله تكلم به حقيقة ، ومن الايمان باليوم الآخر الايمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت من أحوال البرزخ والقيامة والجنة والنار وتفاصيل ذلك

(٣٣٢) والإيمان بالقدر على درجتين كل درجة تتضمن شيئين الدرجة الأولى الايمان بأن الله علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذى هو موصوف به أزلا وأبداً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصى والأرزاق والآجال ثم كتب فى اللوح المحفوظ مقادير الخلائق

(٣٣٣) والدرجة الثانية مشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة، وهو الايمان بأن ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، والعباد هم الفاعلون لطاعتهم ومعاصيهم والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم ولم يجبرهم على مالا يريدون

(٣٣٤) ومن أصول الفرقة الناجية أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح . يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصى والكبائر . ويقولون انه مؤمن ناقص الايمان أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، فلا يعطى الاسم المطلق ولا يسلب مطلق الاسم . ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة من فضائلهم ومناقبهم ومراتبهم ، ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ويتولونهم وأزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين

ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، ويمسكون عما شجر بين الصحابة وان لهم من الفضائل والسوابق ما يوجب مغفرة ما صدر منهم إن صدر

(٣٣٥) ويصدقون بكرامات الأولياء وما يجرى الله على أيديهم من خوارق العادات ، ويتبعون آثار النبي ﷺ ظاهراً وباطناً ويدعون إلى كل خلق جميل وينهون عن كل خلق رذيل ، وهم في ذلك كله متبعون للكتاب والسنة ، فنسأل الله أن يجعلنا منهم وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ، ويهب لنا من لدنه رحمة إنه هو الوهاب

ومن الرسالة الحموية

(٣٣٦) لما ذكر نصوص الصفات قال وجماع الأمر في ذلك ان الأقسام الممكنة فى آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام ، قسمان يقولون تجرى على ظاهرها ، وهم السلف الصالح الذين يقولون إنها تثبت على وجه يليق بعظمة الله وكبريائه ، والمشبهة الذين يشبهون صفاته بصفات المخلوقين وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها فهم الجهمية ومن تفرع عنهم ، فقسم منهم يؤولها بمعانى أخر ، وقسم منهم يقولون الله أعلم بما أراد منها ، وأما القسمان الواقفان فقسم يقولون يجوز أن يكون المراد بظاهرها اللائق بالله ويجوز أن لا يكون المراد صفة لله ، وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم وقسم يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن

وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات ، فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عنها ، والصواب في آيات الصفات وأحاديثها القطع بالطريقة السلفية والله أعلم

﴿ ومن رسالة الاكليل وفتواه فى تعذر أكل الحلال ﴾
﴿ والاحتجاج بالقدر وسنة الجمعة ﴾

(٣٣٧) قال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته ـ إلى ـ صراط مستقيم) جعل الله القلوب ثلاثة أقسام قاسية وذات مرض ومؤمنة مخبتة ؛ وذلك أنها إما أن تكون يابسة جامدة لا تلين للحق اعترافاً وإذعاناً أو لا تكون يابسة جامدة ، فالأول هو القاسي وهو الجامد اليابس بمنزلة الحجر لا ينطبع ولا يكتب فيه الايمان ولا يرتسم فيه العلم . لأن ذلك يستدعي محلا ليناً قابلا ، والثاني لا يخلو إما أن يكون ثابتاً فيه لا يزول عنه لثبوته مع لينه أو يكون لينه مع ضعف وانحلال ، فالثاني هو الذي فيه مرض والأول هو القوى اللين

(٣٨) ليس كلما اعتقد فقيه معين انه حرام كان حراماً ، إنما الحرام ما ثبت تحريمه بالكتاب والسنة أو الاجماع أو قياس مرجح لذلك . وما تنازع فيه الناس لم يكن لأحدهم أن يحمل الناس على أحد هذه الأقوال

(٣٩) إذا عامل المسلم معاملة يعتقد هو جوازها وقبض المال جاز لغيره من المسلمين أن يعامله في مثل ذلك المال وإن لم يعتقد جواز تلك المعاملة

(٣٤٠) الحرام نوعان . حرام لوصفه كالميتة والدم ولحم الخنزير ، فهذا إذا اختلط بالماء والمائع وغيره من الأطعمة فغير طعمه أو ريحه أو لونه حرمه وإن لم يغيره ففيه نزاع ، والثانى الحرام لكسبه ، كالمأخوذ غصباً أو بعقد فاسد، فهذا إذا اختلط بالحلال لم يحرمه ، بل إن أمكن قسمه قسم ويأخذ كل قدر حقه

(٤١) المال إذا تعذر معرفة مالكه صرف فى مصالح المسلمين عند جماهير العلماء

(٤٢) المجهول فى الشريعة كالمعدوم والمعجوز عنه ، فإن الله قال (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) إذا ثبتت هذه الأصول فيقال ما في الوجود من الأموال المغصوبة والمقبوضة بعقود لا تباح بالقبض إن عرفه المسلم اجتنبه ، فمن علمت انه سرق مالا أو خانه في أمانته أو غصبه فأخذه من المغصوب فهذا بغير حق لم يجز لى أن آخذه منه ، لا بطريق الهبة ولا بطريق المعاوضة ولا وفاء عن أجرة وثمن مبيع ولا وفاء عن قرض ، فإن هذا عين مال ذلك المظلوم ، وأما إن كان المال قبضه بتأويل سائغ فى مذهب بعض الأئمة جاز لى أن استوفيه من ثمن المبيع والأجرة والقرض وغير ذلك من الديون ، فالمجهول كالمعدوم ، والأصل فيما بيد المسلم أن يكون له ملكا إن ادعى انه ملكه ، أو يكون ولياً عليه ، كناظر الوقف وولى اليتيم وولى بيت المال أو يكون وكيلا فيه ، وما تصرف فيه المسلم أو الذمى بطريق الملك أو الولاية جاز تصرفه ، فإذا لم أعلم حال ذلك المال الذى بيده بنيت الأمر على الأصل والتبعة إن كان فيه تبعة عليه

(٤٣) والقاعدة الكلية فى شرعنا أن الدعاء إن كان واجباً أو مستحباً فهو حسن يثاب عليه الداعى ، وإن كان محرماً كالعدوان في الدعاء فإنه محرم ومعصية وإن كان مكروهاً فهو ينقص مرتبة صاحبه وإن كان مباحاً مستوى الطرفين فلا له ولا عليه فهدا هدا

(٤٤) وباب تفضيل بعض الأعمال على بعض إن لم يعرف فيه التفضيل وإن ذلك يتنوع بتنوع الأحوال في كثير من الأعمال وإلا وقع فيه اضطراب كثير ، والواجب أن يعطى كل ذى حق حقه ، ويوسع ما وسعه الله ورسوله ويؤلف ما ألف الله بينه ورسوله ، ويراعى فى ذلك ما يحبه الله ويرضاه من المصالح الشرعية والمقاصد الشرعية ويعلم أن خير الكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد ﷺ وإن الله بعثه رحمة للعالمين لسعادة الدنيا والآخرة في كل أمر من الأمور وأن يكون مع الانسان ما يحفظ به هذا الاجمال . وإلا فكثير من الناس يعتقد هذا مجملا ويدعه عند التفصيل إما جهلا وإما ظلماً وإما ظناً وإما اتباعاً للهوى . فسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم

﴿ ومن تفسير المعوذتين ورسالته في القياس ﴾

(٤٥) الذى يوسوس في صدور الناس نفسه وشياطين الجن وشياطين الانس والوسواس الخناس يتناول وسوسة الجنة ووسوسة الانس وإلا أى معنى للاستعاذة من وسوسة الجن فقط ، مع أن وسوسة نفسه وشياطين الانس هى مما تضره ، وقد تكون أضر عليه من وسوسة الجن

(٤٦) والشيطان تارة يحدث وسواس الشر وتارة ينسى الخير ، وكان ذلك مما يشغله به من حديث النفس

(٤٧) والنسيان للحق من الشيطان ، والخطأ من الشيطان

(٤٨) القياس نوعان . صحيح وفاسد ، فالصحيح أن تكون العلة التى علق بها الحكم في الأصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها ، ومثل هذا القياس لا تأتى الشريعة بخلافه قط ، وكذلك القياس بإلغاء الفارق ، وهو أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر في الشرع ، فمثل هذا القياس لا تأتى الشريعة بخلافه ، وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الأنواع بحكم يفارق به نظائره ، فلا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم ويمنع مساواته لغيره لكن الوصف الذى اختص به قد يظهر لبعض الناس وقد لا يظهر ، وليس من شرط القياس الصحيح المعتدل أن يعلم صحته كل أحد ، فمن رأى من الشريعة شيئاً مخالفاً للقياس ، فإنما هو مخالف للقياس الذى انعقد في نفسه ، ليس مخالفاً للقياس الصحيح الثابت في نفس الأمر ، وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياس علمنا قطعاً أنه قياس فاسد بمعنى أن صورة النص امتازت عن تلك الصورة التى يظن أنها مثلها بوصف أوجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم فليس في الشريعة ما يخالف قياساً صحيحاً لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد وإن كان من الناس من لا يعلم فساده ثم ذكر على هذا الأصل أمثلة كثيرة

(٤٩) العمل الذى يقصد به المال ثلاثة أنواع

أحدها . أن يكون العمل مقصوداً معلوماً مقدوراً على تسليمه . فهذه الاجارة اللازمة ، والثانى أن يكون العمل مقصوداً لكنه مجهول أو غرر، فهده الجعالة وهى عقد جائز لا لازم ، والثالث مالا يقصد به العمل بل المقصود المال وهو المضاربة ، وهذه من جنس المشاركات ، هذا بنفع بدنه وهدا بنفع ماله وما قسم الله من الربح بينهما على الإشاعة ، فهذا كمال العدل فيها ، ولو شرط لأحدهما شيء خاص خرجت من العدل إلى الظلم

(٣٥٠) وما نهى عنه النبى ﷺ من المعاملات كبيع الغرر والثمرة قبل بدو صلاحها وبيع السنين وحبل الحبلة وبيع المزابنة والمحاقلة ونحو ذلك فهى داخلة إما في الربا أو الميسر

(٥١) وأما المضاربة والمساقاة والمزارعة فليس فيها شيء من الميسر بل هى من أقوم العدل

(٥٢) الحكم إذا ثبت لعلة زال بزوالها

(٥٣) إذا تعارضت المصلحة والمفسدة قدم أرجحها

(٥٥) القبض فى الأعيان والمنافع كالقبض في الدين تارة يكون موجب العقد قبضه عقبه بحسب الامكان وتارة يكون موجب العقد تأخير التسليم لمصلحة من المصالح

(٥٦) وقد ذكر الله فى آخر البقرة أحكام الأموال وهى ثلاثة أصناف عدل وفضل وظلم، فالعدل البيع. والظلم الربا، والفضل الصدقة ، فمدح المتصدقين وذكر ثوابهم ، وذم المرابين وبين عقوبتهم وأباح البيع والتداين إلى أجل مسمى

(٣٥٧) ومن الأصول الكلية ان المعجور عنه في الشرع ساقط الوجوب وأن المضطر إليه بلامعصية غير محظور ، فلم يوجب الله مايعجز عنه العبد ولم يحرم ما يضطر إليه العبد

(٥٨) ومن أدى عن غيره ديناً واجباً بنية الرجوع رجع لاسيما إذا كان له فيه حق

(٥٩) من غير مال غيره بحيث يفوته مقصوده ، فله أن يضمنه إياه بمثله

(٣٦٠) وجميع المتلفات تضمن بالجنس بحسب الإمكان مع مراعاة القيمة حتى الحيوان

(٦١) معرفة الحكم والمعانى التى تضمنتها الشريعة من أشرف العلوم فمنه الجلى الذى يعرفه أكثر الناس ، ومنه الدقيق الذى لا يعرفه إلا خواصهم

(٦٢) التطوعات لا تلزم بالشروع فيها إلا الحج والعمرة

(٦٣) والاصل الذى دل عليه الكتاب والسنه ان من فعل محظوراً ناسياً لم يكن قد فعل منهيا عنه ، فلا يبطل بذلك شىء من العبادات ، ومن ترك مأموراً فعليه إعادة ما أمكن إعادته

(٣٦٤) إذا تصرف الرجل فى حق الغير بغير إذنه ، فظاهر مذهب أحمد أن المتصرف إذا كان معذوراً لعدم تمكنه من الاستئذان وحاجته إلى التصرف وقف على الاجازة بلا نزاع ، وإن أمكنه الاستئذان أولم يكن له

به حاجة إلى التصرف ففيه نزاع : المشهور عدم النفوذ ، والشيخ يميل إلى الصحة ويقف على الاجازة

﴿ ومن رساله فتواه في السماع والغناء ﴾

(٣٦٥) الدوق والحال والوجد محكوم عليه من جهة الشرع ، ما وافق الشرع منها قبل ، وما خالفه رد

(٦٦) إذا وقع النزاع فى حكم فعل من الأفعال أو حال أو ذوق هل هو صحيح أو فاسد أو حق أو باطل وجب الرجوع فيه إلى الحجة المقبولة عند الله من كتاب الله وسنة رسوله ، فهذا هو الأساس ، ومن لم يبن على هذا الأصل فعلمه وسلوكه ليس على شيء

(٦٧) إذا أشكل على الناظر أو السالك حكم شيء ، هل هو الإباحة أو التحريم. فلينظر إلى مفسدته وثمرته وغايته ، فإن كان مشتملا على مفسدة ظاهرة راجحة ، فإنه يستحيل على الشرع الأمر به أو إباحته ، بل يقطع ان الشرع يحرمه لا سيما إذا كان طريقاً مفضياً إلى ما يبغضه الله ورسوله

(٦٨) وفصل الخطاب فى هذا الباب ينبغي أن ينظر في ماهية الشيء ثم يطلق عليه التحريم أو الكراهة أو غير ذلك . والغناء إسم يطلق على أشياء منها غناء الحجيج ، فإنهم ينشدون أشعاراً يصفون فيها الكعبة وزمزم والمقام وغير ذلك . فسماع تلك الأشعار مباح . وفى معنى هذا الغزاة فإنهم ينشدون أشعاراً يحرضون على الغزو ... المتدرزين . وقد قال ﷺ لحاديه رويداً رفقاً بالقوارير.

(٣٦٩) وتكلموا في الغناء المجرد عن آلات اللهو ، هل هو حرام أو مكروه أو مباح ، وذكر أصحاب أحمد لهم ثلاثة أقوال

ومن كتاب الاختيارات

(٧٠) الطهارة تكون من الاعيان النجسة كقوله (وثيابك فطهر) وتارة تكون من الأفعال الخبيثة (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) وتارة من الأحداث المانعة كقوله (وإن كنتم جنباً فاطهروا)

(٧١) وتجوز طهارة الحدث والخبث بكل ما يسمى ماء، وتزال النجاسة بكل ما يزيلها ويذهب أثرها من ماء أو غيره ، الأصل أن الماء طهور حتى يتغير أحد أوصافه بالنجاسة

(٧٢) يجب بذل المنافع المحضة للمحتاج ، كسكنى داره والانتفاع بإنائه بلا أجرة لذلك

(٧٣) جميع ما يدعى من السنة أنه ناسخ للقرآن فهو غلط

(٧٤) والناس إذا اعتادوا القيام ، وإن لم يقم لأحدهم ، أفضى إلى مفسدة ، فالقيام دفعاً لها خير من تركه ، وينبغي للإنسان أن يسعى في سنة رسول الله ﷺ وأصحابه وعادتهم واتباع هديهم، وإذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض ، فقيامهم لكتاب الله أولى

(٧٥) الاستدامة أقوى من الابتداء

(٧٦) قد يعرض للعمل المفضول ما يجعله أفضل من غيره

(٣٧٧) الدعاء سبب لجلب المنافع ودفع المضار مع انه عبادة يثاب عليها الداعي ، وإذا ارتاضت نفس العبد على الطاعة وانشرحت بها وتنعمت بها وبادرت إليها طواعية ومحبة كان أفضل ممن يجاهد نفسه على الطاعات ويكرهها عليها

(٧٨) والجن ليسوا كالانس في الحد والحقيقة، فلا يكون ما أُمروا به مساوياً لما على الإنس فى الحد والحقيقة ، لكنهم يشاركونهم في جنس التكليف بالأمر والنهى والتحليل والتحريم بلا نزاع بين العلماء

(٧٩) ويجب تقديم ما قدمه الله ورسوله ولو مع شرط الواقف بخلافه ، فلا يلتفت إلى شرط يخالف شرط الله ورسوله

(٨٠) ما أطلقه الشارع يعمل بمقتضى مسماه ووجوده ولم يجز تقديره وتحديده بمدة؛ فلهذا كان الماء قسمين طهوراً أو نجساً ولا حد لأقل الحيض وأكثره مالم تصر مستحاضة . ولا لأقل سنه وأكثره . ولا لأقل السفر ولا حد للدرهم والدينار ، فلو غشه أو كسر فى الزكاة والسرقة وغيرها . ولا تأجيل في الدية إلا إن رأى الامام ذلك . والخلع فسخ مطلقاً والكفارة فى كل أيمان المسلمين . وفروع هذه القاعدة كثيرة

(٨١) مالا يسن له الجماعة والاجتماع إذا فعل أحياناً لعرض فلا بأس ما لم يتخذ عادة

(٨٢) وأعمال القلوب من التوكل والخوف والرجاء والصبر ونحوها واجبة بالاتفاق

(٣٨٣) وينبغى للمؤمن أن يكون خوفه ورجاؤه واحداً ، فأيهما غلب هلك صاحبه

«٨٤» ولا يشهد بالجنة إلا لمن شهد له الرسول ﷺ أو اتفقت الامة على الثناء عليه

«٨٥» وتواطؤ الرؤيا كتواطؤ الشهادات

«٨٦» الصحيح أن الميت ينتفع بجميع العبادات البدنية من الصلاة والصيام والقراءة ، كما ينتفع بالعبادات الماليه من الصدقة والعتق ونحوهما باتفاق الأئمة ، وكما لو دعا له واستغفر له ، والصدقه عن الميت أفضل من عمل ختمة وجمع الناس

«٨٧» ومذهب أهل السنة أن العذاب أو النعيم لروح الميت وبدنه وان الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة ، وأيضاً تتصل بالبدن أحيانا فيحصل له معها النعيم أو العذاب ، ولأهل السنة قول آخر إن ذلك على البدن وحده

«٨٨» ولا يحل الاحتيال لإسقاط الزكاة ولا غيرها من حقوق الله تعالى

«٨٩» وإعطاء السؤال فرض كفاية إن صدقوا ، ومن سأل غيره الدعاء لنفع ذلك الغير أو نفعهما أثيب وإن قصد نفع نفسه فقط نهى عنه كسؤال المال وإن كان لا يأثم

«٣٩٠» الصحيح من العبادة ما أبرأ الذمة ، لا ما ليس فيه ثواب ،

فقد يعمل العمل الصالح ثم يفسده أو يَفسُد لمبطل ويثاب مع ذلك على مافعله منه ونواه

(٣٩١) والغنيّ الشاكر والفقير الصابر أفضلهما أتقاهما لله تعالى، فإن استويا فى التقوى استويا فى الفضل

(٩٢) الكلام الحرام يجب الصمت عنه ، وفضول الكلام ينبغى الصمت عنه

(٩٣) يلزم الانسان طاعة والديه وإن كانا فاسقين فى غير معصية

(٩٤) ولا يشرع تقبيل المقام ومسحه إجماعاً ، فسائر المقامات أولى

«٩٥ » وكل ماعده الناس بيعاً أو هبة من معاقب أو متراخ من قول أو فعل انعقد به البيع والهبة

«٩٦ » ويحرم بيع ما قصد به الحرام إن علم ذلك أو ظنه أو تضمن ترك واجب

«٩٧ » الشهادة على العقود المحرمة على وجه الإعانة عليها حرام ، وأما الشهادة في العقود المختلف فيها التى يسوغ فيها الخلاف فتجوز لمن اعتقد حلها

«٩٨ » العين والمنفعة التى لاقيمة لها في العادة لا يصح أن يرد عليها عقد بيع أو إجارة اتفاقاً

«٩٩ » والمضارة مبناها على القصد والإرادة أو على فعل ضرر وهو غير محتاج إليه . فمتى قصد الإضرار ولو بالمباح أو فعل الإضرار من غير استحقاق فهو مضار . وأما إذا فعل الضرر المستحق للحاجة إليه والانتفاع

به لا لقصد الإضرار فليس بمضار

«٤٠٠» لا تتقى شبهة بترك واجب

«٤٠١» تستحق أجرة المثل فى سائر العقود الفاسدة وتخليص الأموال من الهلاك

«٤٠٢» من تصرف بلا إذن ولا ملك ثم تبين انه كان مالكا أو وكيلا صح تصرفه

«٤٠٣» من تصرف لغيره بولاية أو وكالة ففاتت المصلحة مع اجتهاده وعدم تفريطه فلا ضمان عليه

«٤٠٤» إقرار الأمناء على ما ائتمنوا عليه صحيح ثابت

«٤٠٥» يصح تعليق العقود كلها كما يصح تعليق الفسوخ

«٤٠٦» الربح الحاصل من مال لم يأذن مالكه فى التجارة فيه بين العامل وصاحب المال على قدر النفعين بحسب معرفة أهل الخبرة ، وهو أصح الأقوال

«٤٠٧» يجوز التصرف فيما فى يده بالوقف وغيره حتى تقوم حجة شرعية انه ليس ملكا له لكن لا يحكم بالوقف حتى يثبت الملك

«٤٠٨» هل تفويت المعدوم الذى انعقد سبب وجوده كإعدام الموجود ، يفهم من كلامه استواء الأمرين

«٤٠٩» ويتبع العرف فى الكلف السلطانية وغيرها ما لم يكن شرط فيتبع

«٤١٠» إذا شرط المؤجر على المستأجر شروطاً له فيها غرض صحيح صحت ولزمت

(٤١١) إلحاق الزيادات والشروط المقصودة فى العقود اللازمة بعد لزومها لاتلحق فى مذهب أحمد ، ومن التزمها على وجه لاتلزمه خوفاً من ظلم الآخر له لم تلزم

(٤١٢) أجور المثل ليست شيئاً محدوداً ، وإنما هى ما تساوى الشيء فى نفوس أهل الرغبة فى وقت التقويم

(٤١٣) كتمان العيوب تغرير والغار ضامن ، فان ترك الواجب كفعل المحرم

(٤١٤) يجوز اللعب بما قد يكون فيه مصلحة بلا مضرة وكل ماأفضى إلى المحرم كثيراً حرمه الشارع إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة ، كأن يكون سبباً للشر والفساد وما ألهى وشغل عما أمر الله به فهو منهى عنه وإن لم يحرم جنسه كالبيع والتجارة . وأما سائر ما يتلهى به البطالون من أنواع اللهو وضروب اللعب مما لا يستعان به في حق شرعي فكله حرام ويرخص للصغار مالا يرخص للكبار

(٤١٥) ما أخذ من الأموال والنفوس أو أتلف منها في حال الجاهلية أقر قراره ولم يضمن

(٤١٦) المال المشترك المختلط زيادته ونقصه بين الشركاء على قدر أملاكهم ، وإذا تعذر معرفة قدر مالكل منهم أو مبهم فالأصل المساواة

(٤١٧) أسباب الضمان الإتلاف لغير حق والتلف بيد الأمين تعدّ

أو تفريط ، واليد المتعدية فيضمن الشيء بمثله إذا أمكن ، ولو غير مكيل أو موزون وإلا فبقيمته

«٤١٨» وقدر المتلف إذا لم يمكن تحديده عمل فيه بالاجتهاد ، كما يفعل فى قدر قيمته بالاجتهاد في معرفة مقدار عنه

«١٩ » ومن لم يقم بوظيفته غيَّره من له الولاية لمن يقوم بها إلى أن يتوب الأول ويلتزم بالواجب ، ويجب أن يولى في الوظائف وأئمة المساجد الأحق بها شرعاً ، وأن يعمل ما قدر عليه من عمل الواجب ، وليس للناس أن يولوا عليهم الفاسق وإن نفذ حكمه وصحت الصلاة خلفه

«٤٢٠» ويجوز تغيير شرط الواقف إلى ما هو أصلح منه وإن اختلف ذلك باختلاف الزمان ، ولا يلزم الوفاء بشرط الواقف إلا إذا كان مستحباً

«٤٢١» ويجب عمارة الوقف بحسب البطون والجمع بين عمارة الوقف وأرباب الوظائف حسب الإمكان أولى بل قد تجب

« ٢٢ » التحقيق ان لفظ الواقف والموصى والناذر والحالف وكل عاقد يحمل على مذهبه وعادته فى خطابه ولغته التي يتكلم بها وافق لغة العرب أو لغة الشارع أو لا ، والعادة المستمرة والعرف المستقر فى الوقف يدل على شرط الواقف أكثر مما يدل لفظ الاستفاضة

»٤٢٣» وإن نزل تنزيلا شرعياً لم يجز صرفه بلا موجب شرعى وكل متصرف بولاية إذا قيل له افعل ما تشاء فإنما هو لمصلحة شرعية ، حتى لو صرح الواقف بفعل ما يهواه أو يراه مطلقاً فهو شرط باطل لمخالفته الشرع

«٤٢٤» ويد الواقف ثابتة على المتصل بالوقف ما لم تأت حجة تدفع موجبها

«٤٢٥» وعلى الناظر فعل المصلحة،ومع الاشتباه إن كان عالماً عادلا ساغ له الاجتهاد ، ومن قسم شيئاً يلزمه أن يتحرى فيه العدل ويتبع ما هو أرضى لله ولرسوله ، سواء استفاد القسمة بولاية أو عقد

«٢٦) ومن نزل فى مدرسة ونحوها استحق بحصته من المغل ، ومن جعله كالولد فقد أخطأ

«٤٢٧» وإذا انتفت الشروط في الطبقة الأولى أو بعضها لم تحرم الثانية مع وجود الشروط فيهم إجماعاً

«٢٨ » وإذا جهل شرط الواقف صرف إلى المستحقين بالتسوية

«٢٩ » يجوز إبدال الوقف بخير منه للمصلحة

«٣٠ » إذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له

«٣١ » إذا اختلف النقد أعطى المستحق من نقد البلد ما قيمته قيمة المشروط الملغى

«٤٣٢» عمدة التصرف على غلبة الظن بخلاف الأحكام ، فإن طرقها مضبوطة

«٤٣٣» من كان له حق فى مال من يتهمه باتلافه أو تفويته عليه فله أن يضم إليه يداً تمنعه

«٤٣٤» الإعراض عن الأهل والأولاد ليس مما يحبه الله ورسوله ولا هو دين الأنبياء

«٤٣٥» إن كانت العبادات فرض كفاية كالجهاد والعلم قدمت على النكاح إن لم يخش العنت

(٤٣٦) يجوز نقل الملك عن الشيء مع استثناء المنفعة إن كان العقد معاوضة، وإن كان عقد تبرع جاز استثناء المعلوم من المنفعة والمجهول

(٣٧) وإذا دخل النقص على الزوج لعيب بالمرأة أو فوات صفة أو شرط صحيح أو باطل فانه ينقص من المسمى بنسبة مانقص ، وهذا النقص من مهر المثل

(٣٨) والذى ينبغى فى أصناف سائر المال كالعبد والشاة والبقر والثياب ونحوها إذا أصدقها شيئاً من ذلك أن يرجع فيه إلى مسمى ذلك اللفظ فى عرفها، وإن كان بعض ذلك غالباً أخذ به ، كالبيع أو كان من عادتها اقتناؤه أو لبسه فهو كالملفوظ به

(٤٣٩) كل من أهدى أو وهب له شيء لسبب يثبت بثبوته ويزول بزواله ويحرم بحرمته ويحل بحله

(٤٤٠) ويتوجه صحة السلف فى العقود كلها

(٤١) إذا تعارض الأصل والظاهر رجح أرجحهما ، ومن الترجيحات كثرة القرائن وقوتها

(٤٢) بيع الكفار ما يعملونه كنيسة أو تمثالا أو يعينهم على شيء من شعائر دينهم محرم وهو من التشبه بهم ، والتشبه بهم منهى عنه إجماعاً

«٤٣ » وتكره المواسم الخاصة كالرغائب وليلة النصف من شعبان ونحو ذلك

«٤٤ » وتجب معاشرة الزوجة بالمعروف ، وكذلك النفقة والكسوة والتسلم والخدمة ونحوها

«٤٤٥» الإكراه يختلف باختلاف المكره عليه

«٤٦ » إذا اختلف إثنان وتنازعا شيئاً بلا بينة قدم قول من يشهد له العرف

«٤٧ » والقيافة في الأموال معتبرة كما تعتبر في الانساب

«٤٨ » إذا ادعت المرأة مايخالف الظاهر في النفقات والعدد وغيرها فلا بد من بينة

«٤٩ » العقوبات الشرعية إنما شرعت رحمة من الله بعباده ، فهي صادرة عن رحمة الخالق وإرادة الإحسان إليهم ، ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والترحمة لهم كما يقصد الوالد تأديب ولده ، وكما يقصد الطبيب معالجة المريض

«٥٠ » ويجرى القصاص في اللطمة والضربة ونحو ذلك

«٥١ » وتغلظ المعصية وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان والكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات لكن قد تحبط ما يقابلها

«٥٢ » والتعزير يكون على فعل المحرمات وترك الواجبات

«٥٣ » والجهاد منه مايكون باليد ومنه ماهو بالقلب والحجة والدعوة واللسان والرأى والتدبير والصناعة ، فيجب بغاية ما يمكنه ؛ ويجب على القعدة لعذر أن يخلفوا الغزاة في أهليهم ومالهم

«٥٤ » قد يكون ثواب بعض المستحبات أو واجبات الكفاية أعظم من ثواب واجب

«٥٥ » والواجب أن يعتبر في أمور الجهاد برأى أهل الدين الصحيح

الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا دون أهل الدنيا الذين يغلب عليهم النظر في ظاهر الدين

«٤٥٦» المضطر إلى طعام الغير إن كان فقيراً فلا يلزمه عوض إذ إطعام الجائع وكسوة العارى فرض كفاية ويصيران فرض عين على المعين إذا لم يقم به غيره ، وإن كان غنياً لزمه العوض ، إذ الواجب معاوضته

«٥٧» ماوجب بالشرع إذا نذره العبد أو عاهدالله عليه أو بايع عليه الرسول أو الإمام أو تحالف عليه جماعة ، فإن هده العقود والمواثيق تقتضى له وجوباً ثانياً غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول فيكون واجباً من وجهين ، وكان تركه موجبا لترك الواجب بالشرع والواجب بالندر ، هذا هو التحقيق

«٥٨» والصواب على أصلنا ان العبادات والكفارات وسائر الواجبات يجوز تقديمها إذا وجد سبب الوجوب ولا يتقدم على سببه

«٥٩» ويلزم الوفاء بالوعد

«٦٠» قد أوجب النبي ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر فهو تنبيه على أنواع الاجتماع

«٤٦١» وإذا فعل الوالى ما يمكنه لم يلزمه ما يعجز عنه وما يستفيده المتولى بالولاية لا حد له شرعاً ، بل يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف وأجمع العلماء على تحريم الحكم والفتيا بالهوى وبقول أو وجه من غير نظر في الترجيح ، ويجب العمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه إجماعاً ، والولاية لها ركنان القوة والأمانة ، فالقوه في الحكم ترجع إلى العلم بالعدل بتنفيذ

الحكم ، والأمانة ترجع إلى خشية الله

(٤٦٢) وشروط القضاء تعتبر حسب الإمكان ويجب تولية الأمثل فالأمثل

«٦٣» وأكثر من تميز في العلم من المتوسطين إذا نظر وتأمل أدلة الفريقين بقصد حسن ونظر تام ترجح عنده أحدهما ، لكن قد لا يثق بنظره ، بل يحتمل ان عنده مالا يعرف جوابه ، فالواجب على مثل هذا موافقته للقول الذى ترجح عنده بلا دعوى للاجتهاد ، كالمجتهد في أعيان المفتين، والأئمة إذا ترجح عنده أحدهما قلده ، والدليل الخاص الذى يرجح به قول على قول أولى بالاتباع من دليل عام ؛ على ان أحدهما أعلم وأدين وعلم الناس بترجيح قول على قول أيسر من علم أحدهم بأن أحدهما أعلم وأدين ، لأن الحق واحد ولا بد ، ويجب أن ينصب على الحكم دليلا

«٦٤» وليس للحاكم وغيره أن يبتدىء الناس بقهرهم على ترك ما يسوغ وإلزامهم برأيه اتفاقاً ، ولو جاز هذا لجاز لغيره مثله وأفضى إلى التفرق والاختلاف

«٦٥» وفى لزوم التمذهب بمذهب وامتناع الانتقال إلى غيره وجهان فى مذهب أحمد وغيره ، وفى القول بلزومه طاعة غير النبي ﷺ فى كل أمره ونهيه وهو خلاف الإجماع وجوازه فيه ما فيه ، ومن أوجب تقليد إمام بعينه استتيب فإن تاب وإلا قتل . وإن قال ينبغي كان جاهلا ضالا ؛ ومن كان متبعاً لإمام فخالفه في بعض المسائل لقوة الدليل أو لكون أحدهما أعلم وأتقى فقد أحسن . وفي موضع آخر قال يجب عليه

«٦٦» وليس للإنسان فى مسائل النزاع أن يعتقد أحد القولين

فيما له والقول الآخر فيما عليه باتفاق المسلمين

(٤٦٧) ومن كان له عند إنسان حق ومنعه إياه جاز له الأخذ من ماله بغير إذنه إذا كان سبب الحق ظاهراً لا يحتاج إلى إثبات ، وإن كان الحق خفياً يحتاج إلى إثبات لم يجز

(٦٨) والعدل في كل زمان ومكان وطائفة بحسبها فيكون الشاهد في كل قوم من كان ذا عدل فيهم ، وإن كان لو كان في غيرهم لكان عدله على وجه آخر ، وبهذا يمكن الحكم بين الناس

(٦٩) ويتوجه أن تقبل شهادة المعروفين بالصدق وإن لم يكونوا ملتزمين للحدود عند الضرورة مثل الحبس وحوادث البدو وأهل القرية التي لا يوجد فيهم عدل

(٧٠) وينبغي أن نقول في الشهود ما نقول في المحدثين ، وهو انه من الشهود من تقبل شهادته في نوع دون نوع أو شخص دون شخص ، كما ان المحدثين كذلك

(٧١) إذا ادعى أحدهما صحة التصرف والأخير بطلانه فالقول قول مدعي الصحة لأن الأصل السلامة

(٤٧٢) الرجوع عن الدعوى مقبول والرجوع عن الاقرار غير مقبول

هذا آخر ما نقلنا من الأصول والقواعد من الاختيارات

ومن الفتاوى المصرية

(٤٧٣) النية المجردة عن العمل يثاب عليها ، والعمل المجرد عن النية لا يثاب عليه ، ومن نوى الخير وعمل منه مقدوره وعجز عن إكماله كان له أجر عامل

(٧٤) أعمال القلوب المجردة أفضل من أعمال الجوارح المجرده

(٧٥) جرت عادة الشارع أن يقدر المقدرات بأوعيتها

(٧٦) إن الله حرم الخبائث لما قام بها من وصف الخبث، كما انه أباح الطيبات ، لما فيها من وصف الطيب

(٤٧٧) ترك الاستفصال فى مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال

(٧٨) المفهوم لا عموم له

(٧٩) الاستحالة تقلب الطيب خبيثاً والخبيث طيباً على الصحيح

(٨٠) قد أمر الله في كتابه بغض البصر وهو نوعان غض البصر عن العورة وغضها عن محل الشهوة . والثانى أشد من الأول

(٨١) من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه

(٨٢) ومن أراد السلامة من فتن التعلق بالعشق والنظر المحرم فليستعن بالله وليداوم على الصلوات الخمس والدعاء والتضرع وقت السحر وتكون صلاته بحضور قلب وخشوع ، وليكثر الدعاء بيا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ، يا مصرف القلوب صرف قلبي إلى طاعتك وطاعة رسولك ، وليبعد عن مواضع الفتن وليتعوض عنها بالحلال الطيب

(٤٨٣) الذى يتوفر الهمم والدواعى على نقله هو الأمور الوجودية وأما الأمور العدمية فلا إلا إذا احتيج إليها

«٨٤» ما لا يشرع قد يستحب لمصلحة راجحة كتعليم ونحوه

«٨٥» الإكراه على الأفعال المحرمة يبيحها عند أكثر العلماء وذهب طائفة إلى انه لا يباح إلا الأقوال دون الأفعال وعلى المكره على شيء من ذلك أن يكره ذلك بقلبه ويحرص على الامتناع بحسب الإمكان ومن علم الله منه الصدق أعانه الله ، وقد يعافي ببركة صدقه من الامر بدلك

«٨٦» ومن كان له ورد مشروع من صلاة الضحى أو قيام الليل أو غير ذلك فإنه يصليه حيث كان ، ولا ينبغى له أن يدع ورده المشروع لأجل كونه بين الناس إذا علم الله من قلبه انه يفعله سراً لله مع اجتهاده فى سلامته من الرياء ومفسدات الاخلاص

«٨٧» الطعن على من يظهر الأعمال المشروعة من أوصاف المنافقين وفيه فتح الباب لأهل الشر والفساد

«٨٨» من شأن أهل العرف إذا كان الإسم عاماً لنوعين فانهم يفردون أحد نوعيه بإسم ويبقى الإسم العام مختصاً بالآخر ، كما فى ذوى الأرحام والجائز ونحوها من الأسماء

«٤٨٩» العمل الواحد قد يكون فعله مستحباً تارة وتركه تارة باعتبار ما يترجح من مصلحة فعله وتركه بحسب الأدله الشرعية ، والمسلم قد يترك المستحب إذا كان في فعله فساد راجح على مصلحته

«٤٩٠» والمطلوب من القرآن هو فهم معانيه والعمل به ، فإن

لم تكن هذه همة حافظة لم يكن من أهل العلم والدين

(٩١) ما احتاج إليه العموم لم يحظر عليهم

(٩٢) إذا كان القلب مشغولا بالله عاقلا للحق مفكراً في العلم فقد وضع موضعه ، وحينئذ يكون له وجهان وجه مقبل على الحق ، وهذه الصفة وجود وثبوت ، ووجه معرض عن الباطل ، ومن هذا الوجه يقال له زكي وسليم وطاهر ، لأن هذه الأسماء تدل على عدم الشر والخبث والدغل ، وهذه الصفة عدم ونفي ، وعكسه إذا انصرف إلى الباطل فله وجهان وجه الوجود أنه منصرف إلى الباطل مشغول به ، ووجه العدم أنه معرض عن الحق غير قابل له ، ثم إن الباطل نوعان ، أحدهما تشغل عن الحق ولا تعانده ، مثل الأفكار والهموم التي من علائق الدنيا وشهوات النفس ، والثانية تعاند الحق وتصد عنه ، مثل الآراء الباطلة والأهواء المردية من الكفر والنفاق والبدع وشبه ذلك

(٩٣) السنة في أسباب الخير والشر أن يفعل العبد عند أسباب الخير الظاهرة من الأعمال الصالحة ما يجلب الله به له خير . وعند أسباب الشر الظاهرة من العبادات ما يدفع الله به عنه الشر

(٩٤) كل ما أمر الله به راجع إلى العدل . وما نهى عنه راجع إلى الظلم

(٩٥) الذي يعين على حضور القلب في الصلاة شيئان قوة المقتضي وضعف الشاغل . أما الأول فاجتهاد العبد أن يعقل ما يقوله ويفعله ويتدبر القرآن والذكر والدعاء ويستحضر أنه مناج لله كأنه يراه ، ثم كلما

ذاق العبد حلاوة الصلاة كان انجذابه إليها أوكد ، وهذا يكون بحسب قوة الإيمان ، والأسباب المقوية للإيمان كثيره

(٤٩٦) وأما زوال المعارض فهو الاجتهاد في دفع ما يشغل القلب من تفكر الإنسان فيما لا يعنيه ، وتدبر الجواذب التى تجذب القلب عن مقصود الصلاة ، وهذا فى كل عبد بحسبه

(٩٧) والوسواس يعرض لكل من توجه إلى الله بذكر أو غيره لا بد له من ذلك ، فينبغي للعبد أن يثبت ويصبر ويلازم ما هو فيه من الذكر والصلاة ولا يضجر ، فإنه بملازمة ذلك ينصرف عنه الشيطان

(٩٨) التحريم يدور مع المضار وجوداً وعدماً

(٩٩) جميع الأقوال والعقود مشروطة بوجود التمييز والعقل ، فمن لا تمييز له ولا عقل ،ليس لكلامه اعتبار فى الشرع أصلا

«٥٠٠» الأموال المجهول أهلها تصرف لأولى الناس بها إن لم يمكن ردها إلى مستحقها فتصرف في مصالح المسلمين

«٥٠١» الأصل المستقر في الشريعة ان اليمين مشروعة فى جنبة أقوى المتداعيين ، سواء ترجح ذلك بالبراءة الأصلية أو اليد الحسية أو العادة العملية

«٠٢ » جميع الدين داخل فى الشهادتين إذ مضمونهما أن لا نعبد إلا الله وأن نطيع رسوله ، والدين كله داخل فى هذا ، في عبادة الله بطاعة الله وطاعة رسوله ، وكل ما يجب أو يستحب داخل فى طاعة الله ورسوله

(٥٠٣) والاشراك في الحب والعباده والدعاء غير الإشراك فى الاعتقاد والإقرار

(٠٤) والسبب في أن فرج الله يأتى عند انقطاع الرجاء عن الخلق هو تحقيق توحيد الربوبية وتوحيد الإلهية ، ومن كمال نعمة الله على عباده المؤمنين أن يمنع حصول مطالبهم بالشرك حتى يصرف قلوبهم إلى التوحيد

(٠٥) وأما هديه ﷺ في الأكل فإنه يأكل ما تيسر إذا اشتهاه ولا يرد موجوداً ولا يتكلف مفقوداً وكذلك فى اللباس

(٠٦) ومخالطة الناس إن كان فيها تعاون على البر والتقوى فهي مأمور بها ، وإن كان فيها تعاون على الإثم والعدوان فهى منهى عنها

(٠٧) ومن كان قادراً على السبب ولا يشغله عما هو أنفع له في دينه فهو مأمور به مع التوكل على الله : وهذا خير له من أن يأخذ من الناس ولو جاءه بغير سؤال وسبب . مثل هذا عبادة ، وهو مأمور أن يعبد الله ويتوكل عليه

(٠٨) لن يقوم الدين إلا بالكتاب والميزان والحديد . كتاب يهدى وحديد ينصره كما قال تعالى لقد أرسلنا رسلنا بالبينات الآية، فالكتاب به يقوم العلم والدين . والميزان به تقوم الحقوق فى العقود المالية والقبوض . والحديد به تقوم الحدود على الكافرين والمنافقين

(٠٩) أوجب الله فى المعاملات خاصة وفي الدين عامة النصيحة والبيان وحرم الخلابة والغش والكتمان

(٥١٠) فإن الله ورسوله سد الذرائع إلى المحارم بأن حرمها ، والذريعة

ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء

(٥١١) تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان عبادات يصلح بها دينهم ، وعادات يحتاجون إليها فى دنياهم ، فاستقراء أصول الشريعة ان العبادات التي أوجبها الله أو أباحها لا يثبت الأمر بها إلا من الشرع وأما العادات فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه ، والأصل فيه عدم الحظر ، فلا يحظر منه إلا ما حظره الله ورسوله

(١٢) حرم الله أكل الأموال بالباطل ، وهذا يعم كل مايؤكل بالباطل في المعاوضات والتبرعات وما يؤخذ بغير رضى المستحق والاستحقاق

(١٣) الأصل فى العقود والشروط الصحة ، إلا ما أحل حراما أو حرم حلالا ، أو كان غرراً أو ربا أو ظلما

(١٤) الشرط المتقدم بمنزله الشرط المقارن

(١٥) جميع الأيمان تكفر من غير استثناء

«١٦ » الأموال التى لها أصل فى كتاب الله التى يتولى قسمها ولاة الأمر ثلاثة . مال المغانم ، وهذا لمن شهد الوقعة إلا الخمس ، فإن مصرفه ما ذكره الله بقوله واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل الآية ، والمغانم ما أخذ من الكفار بقتال فهذه المغانم وخمسها ، والثانى الفيء ، وهو الذى ذكره الله فى سورة الحشر وما أفاء الله على رسوله منهم الآية ، وهو ماصار للمسلمين بغير إيجاف خيل ولا ركاب ، لأن الله أفاءه على المسلمين ، فإنه خلق الخلق لعبادته ، وأحل لهم الطيبات ليأكلوا طيبا ويعملوا صالحا ، والكفار

عبدوا غيره فصاروا غير مستحقين للمال ، فأباح للمؤمنين الذين عبدوه أن يسترقوا أنفسهم وأن يسترجعوا الأموال منهم ، فإذا أعادها الله للمؤمنين فقد فاءت ، أى رجعت إلى مستحقيها ، وهذا الفيء يدخل فيه الجزية والعشور وأنصافها ، وما يصالح عليه الكفار من المال ، وما تركوه خوفاً من المسلمين ، وذكر الله مصارف الفيء في قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى ـ إلى قوله ـ ربنا إنك رءوف رحيم فهؤلاء المهاجرون والأنصار ومن جاء من بعدهم إلى يوم القيامة ومن الفيء الخراج ويصرف منه للمجاهدين ولجميع المصالح الإسلامية ممن يحتاجون أو يحتاج إليهم ، وما فضل منه قسم بين المسلمين

وأما المال الثالث فهو الصدقات التي هي زكاة أموال المسلمين . زكاة الحرث وهى العشور وأنصاف العشور المأخوذة من الحبوب والثمار ، وزكاة الماشية وهى الإبل والبقر والغنم . وزكاة التجارة . وزكاة النقدين فهذا المال مصرفه ما ذكره الله بقوله إنما الصدقات للفقراء إلى آخرها

(٥١٧) العطاء إنما هو بحسب مصلحة دين الله . فكلما كان لله أطوع ولدين الله أنفع كان العطاء فيه أولى . وعطاء محتاج إليه في دين الله . وقمع أعدائه وإظهاره وإعلائه أعظم من إعطاء من لا يكون كذلك

(١٨١) الأموال التي بأيدي الظلمة التي لا يمكن ردها إلى أهلها ودار الأمر بين إقرارها بأيدي الظلمة أو صرفها في [illegible] كان [illegible] هو [illegible] وكان النهي عنه زيادة ظلم . [illegible] [illegible] دفع [illegible] على [illegible] بالحكمة

(٥١٩) الشبهات ينبغي صرفها في الأبعد فالأبعد عن المنفعة ، فالأقرب ما دخل الجوف من الطعام والشراب ونحوه ، ثم ما ولى الظاهر من اللباس ثم ماستر مع الانفصال من البناء ، ثم ماعرض من الركوب ونحوه، فهكذا ترتيب الانتفاع بالرزق ، وكذلك أصحابنا يفعلون

(٢٠) من خلص مال غيره من مهلكة إن نوى التبرع فأجره على الله وإلا فله أجرة مثل عمله ، لأنه وإن لم يؤذن فيه لفظا فقد أذن فيه شرعاً وعرفاً

(٢١) يجب العمل بالمقتضى أو بالدليل السالم عن المعارض المقاوم

(٢٢) الإنسان إذا كان سائلا بلسانه أو مستشرفا في قلبه إلى ما يعطاه فلا ينبغي له أن يقبله إلا حيث تباح له المسألة والاستشراف ، وأما إذا أتاه من غير مسألة ولا إشراف فله أخذه إن كان الذي أعطاه حقه وإن كان أعطاه مالا يستحقه عليه . فإن قبله وكان من غير إشراف له عليه فقد أحسن . وأما الغنى فينبغي له أن يكافىء بالمال من أسداه إليه

﴿ومن كتاب اقتضاء الصراط المستقيم﴾

(٥٢٣) اليهود مقصرون عن الحق والنصارى غالون فيه ، فأما وسم اليهود بالغضب والنصارى بالضلال فله أسباب متعددة ليس هذا موضعها وجماع ذلك أن كفر اليهود أصله من جهة عدم العمل بعلمهم ، فهم يعلمون الحق ولا يتبعونه قولا أو عملا ، أو لا قولا ولا عملا ؛ وكفر النصارى من جهة عملهم بلا علم ، فهم يجتهدون في أصناف العبادات بلا شريعة من الله

ويقولون على الله مالا يعلمون ، وكان السلف كسفيان بن عيينة وغيره يقولون من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود ، ومن فسد من عُبادنا ففيه شبه من النصارى

(٥٢٤) يجب على كل مسلم أن لا يتشبه بأهل الكتاب والمشركين والملحدين ، والتشبه الظاهر يدعو إلى الموافقة في الباطن

(٢٥) جميع أعمال الكافر وأموره لابد فيها من خلل يمنعه أن تتم له منفعة ، ولو فرض صلاح شيء من أموره على التمام لاستحق بذلك ثواب الآخرة ، ولكن كل أموره إما فاسدة وإما ناقصة ، فالحمد لله على نعمة الإسلام التي هي أعظم النعم وأم كل خير كما يحب ربنا ويرضى ، فنفس مخالفة الكفار أمر مقصود للشارع في الجملة

(٢٦) وكما أمر الشارع بمخالفة الكفار فقد أمر بمخالفة الشياطين في عدة أشياء

(٢٧) اعتياد اللغة يؤثر في العقل والخلق والدين تأثيراً قوياً بيّناً بحسب تلك اللغة

(٢٨) علينا أن نعرف المنكر معرفة تميز بينه وبين المباح والمكروه والمستحب والواجب حتى نتمكن بهذه المعرفة من اتقائه واجتنابه ، كما نعرف سائر المحرمات ، إذ الفرض علينا تركها . ومن لم يعرف المنكر لا جملة ولا تفصيلا لم يتمكن من قصد اجتنابه . والمعرفة الجملية كافية بخلاف الواجبات ، فإن الغرض لما كان فعلها ، والفعل لا يتأتى إلا مفصلا وجبت معرفتها على سبيل التفصيل

(٥٢٩) لو أقام العلماء كتاب الله وفقهوا ما فيه من البينات التى هى حجج الله وما فيه من الهدى الدى هو العلم النافع والعمل الصالح ، وأقاموا حكمة الله التى بعث بها رسوله محمداً ﷺ وهى سنته لوجدوا فيها من أنواع العلوم النافعة ما يحيط بعلم الناس ، ولميزوا حينئذ بين المحق والمبطل من جميع الخلق بوصف الشهادة التى جعلها الله لهذه الأمة حيث يقول (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس) ولاستغنوا بذلك عما ابتدعه المبتدعون من الحجج الفاسدة التى يزعم الكلاميون انهم ينصرون بها أصل الدين ، ومن الرأى الفاسد الذى يزعم القياسيون انهم يتمون به فروع الدين ، وما كان من الحجج صحيحاً ومن الرأى سديداً فذلك له أصل في كتاب الله وسنة رسوله فهمه من فهمه وحرمه من حرمه

٥٣٠ . ولا ريب أن من فعل البدع متأولا مجتهداً أو مقلداً كان له أجر على حسن قصده وعلى عمله من حيث ما فيه من المشروع وكان ما فيه من المبتدع مغفوراً له إذا كان في اجتهاده أو تقليده من المعذورين ، لكن هذا القدر لا يمنع كراهتها والتحذير منها والاعتياض عنها بالمشروع

٥٣١ . وفي البدع من الفساد كثير وإثمها أكبر من نفعها

٥٣٢ . طريقة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم انهم يأمرون الخلق بما فيه صلاحهم وينهونهم عما فيه فسادهم . ولا يشغلونهم بالكلام في [illegible] كثير التعب قليل الفائدة [illegible] على مريض فرأى [illegible] فقال ذلك لحصول غرضه

من الشفاء ، والمتفلسف يطول معه الكلام في سبب ذلك المرض وصفته ودمه وذم ما أوجبه ، ولو قال له مريض فما الذى يشفينى منه لم يكن له بذلك علم تام

ومن الرد على البكرى

(٣٣) الأحاديث المقوله في زيارة قبر النبي ﷺ كلها ضعيفة بل موضوعه . وليس في السنن منها حديث واحد . فضلا عن الصحيحين ، ولا احتج بها أحد من الأئمة

(٣٤) الأمور التى تفعل عند زيارة القبور مراتب . أبعدها عن الشرع أن تسأل الميت حاجة أو تستغيث به . وهو من جنس عبادة الأصنام الثانى أن يظن أن الدعاء عند قبره مستحب أو أفضل من الدعاء في المساجد فيقصد زيارته لذلك . أو للصلاة عنده . أو لأجل طلب حوائجه منه . فهذا أيضاً من المنكرات باتفاق الأئمة الثالث أن يسأل صاحب القبر أن يدعو الله له . وهذا بدعة باتفاق المسلمين

(٣٥) أما كون النبى ﷺ تشعر بالسلام عليه فهذا حق وهو يقتضى ان حاله بعد موته أكمل من حاله قبل مولده . وهذا لا ريب فيه

(٣٦) وليحذر العبد مسالك أهل الظلم والجهل الذين يسلكون مسالك العلماء تسمع من أحدهم جعجعة ولا ترى طحناً . فترى أحدهم أنه في أعلى الدرجات . وإنما هو يعلم ظاهراً من الحياة الدنيا وما يحوم حول العلم

الموروث عن سيد ولد آدم ، وقد تعدى على الأعراض والأموال بكثرة القيل والقال

(٥٣٧) والمأمور به أمران. عمل باطن وهو إخلاص الدين لله، وعمل ظاهر وهو ما شرعه الله لنا من واجب ومستحب ، وخلق كثير يعبدون غير الله ، وخلق كثير يبتدعون عبادة لم يأذن بها الله ، وكثير من الناس عملهم ليس خالصاً لله ولا موافقاً لشريعة الله ، مبتدعة ضُلال يشرعون ديناً لم يأذن به الله

(٣٨) العلم شيئان إما نقل مصدق ، وإما بحث محقق ، وما سوى ذلك هذيان مزوق

﴿ ومن الرد على الاخنائى ﴾

(٣٩) فمسجد الرسول نفسه يشرع إتيانه ؛ سواء كان القبر هناك أو لم يكن ، وكل مايشرع في غيره من العبادات فإنه مشروع فيه، وسواء تعلق بالرسول . كالصلاة والسلام عليه ، وسؤال الله له الوسيلة ، والثناء عليه . والمحبة والتعظيم والتوقير وغير ذلك من حقوقه ﷺ أو لم يتعلق بالرسول . كالصلاة والاعتكاف . مع أنه لا بد فى ذلك من ذكر الرسول بالشهادة له والسلام عليه وكذلك الصلاة عليه . وهذه العبادات وغيرها وحقوقه وغير حقوقه هي مشروعة في جميع المساجد . وإن لم يكن هناك قبره . بل في جميع البقاع إلا ما استثناه الشرع

(٤٠) من قامت عليه حجة من أهل البدع استحق العقوبة وإلا

كانت أعماله البدعية المنهى عنها باطلة لاثواب فيها وكانت منقصة له خافضة له مسقطة لحرمته ودرجته ، فإن هدا حكم أهل الضلال وجزاؤهم ، والله حكم عدل لا يظلم مثقال ذرة وهو عليم حكيم

«٥٤١» ولما كانت حاجة الناس إلى الرسول والإيمان به وطاعته ومحبته وموالاته وتعظيمه وتعزيره وتوقيره عامة في كل زمان ومكان ، كان مايؤمر به من حقوقه عاماً لا يختص بغيره . فمن خص قبره بشيء من الحقوق كان جاهلا بقدر الرسول ﷺ وقدر ماأمر الله به من حقوقه ، وكل من اشتغل بما أمر الله به من طاعته شغله ذلك عما نهى عنه من البدع المتعلقة بقبره وقبر غيره ، ومن اشتغل بالبدع المنهى عنها ترك ما أمر به الرسول من حقه فطاعته هي مناط السعادة والنجاة

«٤٢» وقد أمرنا الله بالإيمان بالأنبياء وما جاءوا به ، وفرض علينا طاعة الرسول الذى بعث إلينا ، ومحبته وتعزيره وتوقيره والتسليم لحكمه وأمرنا أيضاً أن لانعبد إلا الله وحده ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً ، وفرّق بين حقه الذى يختص به ، الذى لا تشركه فيه لاملك ولا نبى ، وبين الحق الذى أوجبه علينا لملائكته وأنبيائه عموماً ولمحمد خاتم الرسل وخير مرسل ، الذى جاءه بالوحى خصوصاً . فإن الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس . فاصطفى من الملائكة جبريل ومن البشر محمداً وأخبر أن هذا القرآن نزل به هذا الرسول في هذا الرسول مبلغاً عن الله

«٤٣» وسائر الأنبياء علينا أن نؤمن بهم مجملا . وأما محمد ﷺ فعلينا أن نطيعه في كل ما أوجبه وأمر به ، وأن نصدقه في كل ما أخبر به ،

وغيره من الأنبياء عليهم السلام علينا أن نؤمن بأن كل ما أخبروا به عن الله فهو حق ، وأن طاعتهم فرض على من أرسلوا إليهم ، ومحمد أمرنا بما أمرتنا به الرسل من الدين العام ، مثل عبادة الله وحده لا شريك له ، والإيمان بالملائكة والنبيين وجمل الشرائع ، مثلما ذكره فى سورة الانعام «وسبحان» بل وعامة السور المكية ، فإن ذلك مما اتفق عليه الرسل ، ولكن بعض الأمور التى يقع فى مثلها النسخ ، وخص الله محمداً بأفضل الشرائع والمناهج

«٥٤٤» فالأنبياء وسائط بين الله وبين عباده فى تبليغ أمره ونهيه ووعده ووعيده وما أخبر به عن نفسه وملائكته وغير ذلك مما كان ويكون . وأما محمد فهو الذى أرسل إلينا وإلى جميع الخلق ، وقد ختم الله به الأنبياء وآتاه من الفضائل ما فضله به على غيره وجعله سيد ولد آدم وخصائصه وفضائله كثيرة وعظيمة لا يسعها هذا الموضع ، وهو مع هذا قد نهانا عن الشرك بهم والغلو فيهم ، وميز بين حقه وحقهم

«٥٤٥» والملائكة والأنبياء والصالحون يستحقون المحبة والموالاة والتكريم والثناء ، مع أنه يحرم الغلو فيهم والشرك بهم

﴿ ومن الرد على أهل المنطق ﴾

[illegible] الأمم جميعهم من أهل العلم والمقالات وأهل العمل [illegible] فى [illegible] ويحققون ما يعانونه [illegible] المنطق . ولا نجد أحداً من أئمة

العلوم كلها يتكلم بهذه الحدود ، مع انهم يتصورون مفردات علمهم ، فعُلم استغناء التصور عن هذه الحدود

(٤٧ه) فائدة الحدود التمييز بين المحدود وبين غيره ولا يفيد تصور المحدود وحده ، ولكنه قد ينبه تنبيها

(٤٨) المخاطبون بالأسماء الشرعية قد يعلمون معناها على سبيل الاجمال ، لكن لا يعلمون مسماها على وجه التحديد إلا من جهة الرسول ﷺ وهي التي يقال لها الأسماء الشرعية

(٤٩) سائر الصفات المشتركة قد لا تمكن الإحاطة بها ولا ريب انه كل ما كان الانسان بها أعلم كان بالموصوف أعلم ، وانه مامن تصور إلا وفوقه تصور أكمل منه ، ونحن لا سبيل إلى أن نعلم شيئاً من كل وجه ولا نعلم لوازم كل مربوب ولوازم لوازمه إلى آخرها ، فإنه ما من مخلوق إلا وهو مستلزم للخالق ، والخالق مستلزم لصفاته التي منها علمه ، وعلمه محيط بكل شيء . فلو علمنا لوازمه ولوازم الشيء للزم أن نعلم كل شيء ، وهذا ممتنع من البشر ، فإن الله تعالى هو الذي يعلم الأشياء كما هي عليه من غير احتمال زيادة ، وأما نحن فما من شيء نعلمه وإلا ويخفى علينا من لوازمه وأموره مالا نعلمه

(٥٠) منع المنطقيين الاحتجاج بالمتواترات والمجربات والحدسيات باطل من وجوه كثيرة

(٥١) حجة الله برسله قامت بالتمكن من العلم ، فليس من شرط حجة الله علم المدعوين بها ، ولهذا لم يكن إعراض الكفار عن استماع القرآن

وتدبره مانعاً من قيام حجة الله عليهم ، وكذلك إعراضهم عن المقول عن الأنبياء وقراءة الآثار المأثورة عنهم لا يمنع الحجة إذ المكنة حاصلة

(٥٥٢) عدم العلم ليس علما بالعدم ، وعدم الوجودان لا يستلزم عدم الوجود

«٥٣» شرك الفلاسفة أشنع من شرك المشركين ، لأن شرك الفلاسفة بالتوحيدين توحيد الربوبية والالهية

«٥٤» وكذلك كفرهم بما يقولون بالشفاعة وتفسيرها بالفيض أخبث من كفر المشركين بقولهم يقربونا إلى الله زلفى

(٥٥٥) لا يلزم للعلم من المقدمات إلا ما يحتاج إليه واحدة أو اثنتين أو أكثر بحسب المقام والعبارة ، لا كما زعمه الفلاسفة انه يحتاج إلى مقدمتين فقط لا أقل ولا أكثر

«٥٦» واعلم أن بيان ما في كلامهم من الباطل والنقص لا يستلزم كونهم أشقياء في الآخرة إلا إذا بعث الله إليهم رسولا فلم يتبعوه ، بل يعرف به ان من جاءته الرسل بالحق فعدل عن طريقهم إلى طريق هؤلاء كان من الأشقياء في الآخرة ؛ والقوم لولا الأنبياء لكانوا اعقل من غيرهم ، لكن الأنبياء جاءوا بالحق وبقاياه في الأمم وإن كفروا ببعضه ، حتى مشركي العرب كان عندهم بقايا من دين ابراهيم . فكانوا بها خيراً من الفلاسفة المشركين الذين يوافقون «ارسطو» وأمثالهم على أصولهم

«٥٧» النظر في العلوم الدقيقة يفتق الذهن ويدربه ويقويه على العلم فيصير مثل كثرة الرمي بالنشاب وركوب الخيل تعين على قوة الرمي ،

والركوب وإن لم يكن ذلك وقت قتال ، وهذا مقصد حسن وخصوصاً العلوم الصادقة ، كالعلم الرياضي والرياضه ثلاثة أنواع

رياضة الأبدان بالحركة والمشى ، ورياضة النفوس بالأخلاق الحسنة المعتدله والآداب المحمودة ، ورياضة الأذهان بمعرفة دقيق العلم والبحث عن الأمور الغامضة

(٥٩) لا يعرف بين الصحابة والتابعين والأئمة العارفين خلاف ان الفلك مستدير كروى

(٦٠) والله تعالى أمرنا أن لا نكذب ولا نكذّب بحق ، وإنما مدح سبحانه من يصدق فيتكلم بعلم ويصدق ما يقال له من الحق

(٦١) ما أخبرت به الرسل من الغيب فهى أمور موجودة ثابتة أكمل وأعظم مما نشهده نحن فى هذه الدار ، وتلك أمور محسوسة تشاهد وتحس ، ولكن بعد الموت وفى الدار الآخرة ، ويمكن أن يشهدها في هذه الدار من يختصه الله بذلك ليست عقلية قائمة بالعقل كما تقوله الفلاسفة . ولهذا كان الفرق بينها وبين الشيء التي نشهدها ان تلك غيب وهذه شهادة ، وكون الشيء غائباً وشاهداً أمر إضافى بالنسبة إلينا . فإذا غاب عنا كان غيباً ، وإذا شهد . ه كان شهادة وليس هو فرقاً يعود إلى أن ذاته تعقل ولا تشهد ولا تحس . بل كل ما يعقل ولا يمكن أن يحس بحال فإنما يكون في الذهن ، والملائكة يمكن أن يشهدوا ويروا ، والرب تعالى يمكن رؤيته بالابصار والمؤمنون يرونه فى القيامة وفى الجنة كما تواترت بذلك النصوص

(٦٢) والمعاد يقرره الرب بالبراهين العقلية . بما يذكر نظيره

كإخباره بإحياء من أحياهم فى هده الدار ، وتارة يستدل على إمكان ذلك بخلق السموات والأرض ، فإن خلقها أعظم من إعادة الانسان ، وتاره يستدل على ذلك بخلق النبات ونحو ذلك

(٦٣) تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ، التبصره بعد العمى وهو الجهل ،والتذكره بعد النسيان وهو ضد العلم ، وذلك ان العلم يحصل بالعلم بالدليل لمن لم يكن عالماً به قط ، ولمن يذكره بعد النسيان إذا كان قد علمه ثم نسيه

(٦٤) النظر نوعان نظر في المسائل المطلوبة التى يراد الحكم عليها ونظر في الدلائل المثبتة لها المبرهنة على حقيقة الحكم عليها ، ولهذا كان التصديق مسبوقاً بالتصور ، والقول مسبوقاً بالعلم فليس لأحد أن يتكلم بما لا يعلم ، كذلك لا يصدق ولا يكذب لما لا يتصوره ، والتصور التام مستلزم للتصديق ، والتصور الناقص يحتاج معه إلى دليل يثبت الحكم

(٦٥) والقرآن والحديث مملوء من تبيين الحقائق بالمقاييس العقلية والأمثال المضروبة ، ويبين طرق التسوية بين المتماثلين ، والفرق بين المختلفين وينكر على من يخرج على ذلك

«٦٦» استدلال الملاحده على إلحادهم بقوله ولن تجد لسنة الله تبديلا وتحويلا على أن العالم لا يتغير بل لا تزال الشمس تطلع وتغرب لأنها عادة الله ، فيقال لهم انخراق العادات أمر معلوم بالحس والمشاهده بالجملة وقد أخبر في غير موضع انه سبحانه لم يخلق العالم عبثاً وباطلا ، بل لأجل الجزاء ، فكان هذا من سنته الجميله وهو جزاؤه الناس بأعمالهم في الدار

الآخره ، كما أخبر به من نصر أوليائه وعقوبة أعدائه ، فبعث الناس للجزاء هو من هذه السنه ، وهو لم يخبر بأن كل عادة لا تنتقض ، بل أخبر عن السنة التى هى عواقب أفعال العباد بإثابته أوليائه ونصرهم على الأعداء ، فهذه هى التى أخبر انه لن يوجد لها تبديل ولا تحويل كما قال : فهل ينظرون إلا سنة الأولين ، فلن تجد لسنة الله تبديلا ، ولن تجد لسنة الله تحويلا ، وذلك لأن العادة تتبع إرادة الفاعل ، وإرادة الفاعل الحكيم هى إرادة حكيمة ، فتسوى بين المتماثلات ، ولن يوجد لهذه السنة تبديل ولا تحويل وهو إكرام أهل ولايته وطاعته ، ونصر رسله والذين آمنوا على المكذبين فهذه السنة تقتضيها حكمته سبحانه ، فلا انتقاض لها بخلاف ما اقتضت حكمته تغييره ، فذاك تغييره من الحكمة أيضاً ، ومن سنته التى لا يوجد لها تبديل ولا تحويل ، لكن فى هذه الآيات رد على من يجعله يفعل بمجرد إرادة ترجح أحد المتماثلين بلا مرجح . فإن هؤلاء ليس عندهم له سنة لا تتبدل ولا حكمة تقصد ، وهذا خلاف النصوص والعقول ، فإن السنة تقتضى تماثل الآحاد ، وإن حكم الشيء حكم نظيره ، فيقتضى التسوية بين المتماثلات ، وهذا خلاف قولهم

(٥٦٧) من المعلوم بالضروره ان تواتر خروج محمد ﷺ ومجيئه بهذا القرآن أعظم عند أهل الأرض من تواتر وجود الفلاسفة كلهم فضلا عما يخبرون به من القضايا التجريبية والحدسية التى استدلوا بها على الطبيعيات والفلكيات ، وكذلك ما تواتر من سائر معجزاته ، وما تواتر من أخبار

موسى والمسيح صلوات الله عليهما ، هذا معلوم عند الناس أعظم من تواتر وجود أولئك فضلا عن تواتر ما يخبرون به ، ولهدا صار ظهور الأنبياء مما تؤرخ به الحوادث فى العالم لظهور أمرهم عند الخاصة والعامة ، فإن التاريخ يكون بالحادث المشهور الذى يشترك الناس فيه ليعرفوا به كم مضى قبله وبعده

(٥٦٨) ماجاءت به الرسل صلوات الله عليهم لا يعرفه هؤلاء الفلاسفة وليسوا قريبين منه ، بل كفار اليهود والنصارى أعلم منهم بالأمور الإلهية لا فرق بين العلوم النقلية ولا العقلية الصحيحة التى جاءت بها الرسل ، فهده العقليات الدينيه السرعية الإلهية هى التى لم تشموا رائحتها ولا في علومهم ما يدل عليها ، وأما ما احتصت الرسل بمعرفته وأخبرت به من الغيب فذاك أمر أعظم من أن يدكر فى ترجيحه على الفلسفة

(٦٩) فإذا كان أشرف العلوم لا سبيل للفلاسفه إلى معرفتها بطريقهم كما قرر وتقرر واعترفوا به لزم أمران

أحدهما انه لا حجة لهم على ما يكذبون به مما ليس في قياسهم دليل عليه

الثانى أن ما علموه حسيس بالنسبة إلى ما جهلوه ، فكيف إذا علم انه لا يفيد النجاة ولا السعاده ، والرسول أخبر عن أمور معينة مثل نوح وخطابه لقومه وأحواله المعينة، ومثل ابراهيم وأحواله المعينة ، ومثل موسى وعيسى وأحوالهما المعينة ، وليس شىء من ذلك يمكن معرفته بقياسهم لا البرهانى ولا غيره ، فإن أقيستهم لا تفيد إلا أموراً كلية ، وهذه أمور

خاصة ، وكذلك أخبر عما كان وسيكون بعده من الحوادث المعينة ، حتى أخبر عن التتر بما ثبت فى الصحيحين من غير وجه انه قال: لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين ذلف الأنوف حمر الخدود ينتعلون الشعر كأن وجوههم المجان المطرقة ، فهل يتصور ان قياسهم وبرهانهم يدل على آدمى معين أو أمة معينة ، فضلا عن أن يوصف بهذه الصفات قبل ظهورهم بنحو سبعمائة سنة ، وكذلك إخباره بخروج النار التى خرجت سنة ٦٥٥ وسائر ما أخبر به من الأمور الماضية والمستقبلة والأمور الحاضرة مما يعلمون انه يمتنع أن يعرف ذلك بالقياس البرهانى وغيره ، فإن ذلك إنما يدل على أمر مطلق كلى لا على شىء معين

(٥٧٠) وليس مع الفلاسفة ما ينفى وجود ما يمكن أن يختص به بعض الناس بالباطن ، كالملائكة والجن ، بل ولا معهم ماينفى تمثل الأرواح أجساماً حتى ترى بالحس الظاهر وما أشبه ذلك ، فليس معهم في نفى هذه الأمور الثابتة بإخبار الأنبياء وبراهين أُخر إلا الجهل المحض ، فقد كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ، مع ان عامة أساطين الفلاسفة يقرون بذلك ، وكذلك أئمة الأطباء

(٧١) وطريقهم لا يفرق بين الحق والباطل بخلاف طريق الانبياء

﴿ ومن جواب أهل العلم والإيمان ﴾

(٧٢) السلف متفقون على أن القرآن هو المهيمن المؤتمن الشاهد على مابين يديه من الكتب وهو أعلى منها درجة ، فإنه قرر مافيها من الخبر

عن الله وعن اليوم الآخر ، وزاد ذلك بيانًا وتفصيلا وبين الأدلة والبراهين على ذلك وقرر نبوة الأنبياء كلهم ورسالة المرسلين ، وقرر الشرائع الكلية التي بعثت بها الرسل كلهم ، وجادل المكذبين بالكتب والرسل بأنواع الحجج والبراهين ، وبيّن عقوبات الله لهم ونصره لأهل الكتب المتبعين لها وبين ماحرف منها وبدل ، وما فعله أهل الكتاب في الكتب المتقدمة ، وبين أيضًا ما كتموه مما أمر الله ببيانه ، وكلما جاءت به النبوات بأحسن الشرائع والمناهج التي نزل بها القرآن فصارت له الهيمنة على ماقبله من الكتب من وجوه متعددة ، فهو شاهد بصدقها وشاهد بكذب ماحرف منها وهو حاكم بإقرار ما أقره الله ونسخ ما نسخه ، فهو شاهد في الخبريات حاكم في الأمريات ، وكذلك معنى الشهادة ، والحكم يتضمن إثبات ماأثبته الله من صدق ومحكم ، وإبطال ماأبطله من كذب ومنسوخ ثم إنه معجز في نفسه لايقدر الخلائق أن يأتوا بمثله ، ففيه دعوة الرسول وهداية الرسول وبرهانه على صدقه ونبوته ، وفيه ماجاء به الرسول ، وفيه أيضًا من ضرب الأمثال وبيان الآيات على تفضيل ماجاء به الرسول مالو جمع إليه علوم جميع العلماء لم يكن عندهم إلا بعض ما جاء به القرآن ، ومن تأمل ماتكلم به الأولون والآخرون من أصناف العلماء في أصناف العلوم والفنون لم يجد عندهم إلا بعض ماجاء به القرآن ، ولهذا لم تحتج الأمة مع رسولها وكتابها إلى نبي آخر ولا كتاب آخر فضلا عن أن تحتاج إلى شيء لا يستقل بنفسه غيره ، سواء كان من علوم النقل أو علوم العقل ولله الحمد

(٥٧٢) كلام الله يتفاضل وصفاته تتفاضل ، وعلى هذا تدل النصوص الكثيرة

(٧٣) إنما كانت قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ، لأن معانى القرآن ثلاثة توحيد وقصص وأحكام ، وهذه السورة صفة الرحمن فيها التوحيد وحده

(٧٤) ومما ينبغى أن يعلم ان فضل القراءة والذكر والدعاء والصلاة وغير ذلك يختلف باختلاف حال الرجل ، فالقراءة بتدبر أفضل من القراءة بلا تدبر ، والصلاة بخشوع وحضور قلب أفضل من الصلاة بدون ذلك

﴿ ومن الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ﴾

(٧٥) معلوم بالضرورة ان محمداً ﷺ هو نفسه دعا أهل الكتاب من اليهود والنصارى إلى الإيمان به وبما جاء به ، كما دعا من لا كتاب لهم من العرب وسائر الأمم ، وهو الذى أخبر عن الله بكفر من لم يؤمن من أهل الكتاب وغيرهم ، وبأنهم يصلون جهنم وساءت مصيرا ، وهو الذى أمر بجهادهم ودعاهم بنفسه ونوابه ، فمن قال غير ذلك فهو مبطل كذاب

(٧٦) من المعلوم أن القتال إنما شرع للضروره ، ولو أن الناس آمنوا بالبرهان والآيات لما احتيج إلى القتال ، فبيان الإسلام وآياته واجب مطلقاً وجوباً أصلياً ، وأما الجهاد فمشروع للضروره ، وإذا وجب علينا جهاد

الكفار بالسيف ابتداء ودفعاً فلأن يجب علينا بيان الأسلام وإعلامه ابتداء ودفعاً لمن يطعن فيه لطريق الأولى

(٧٧) ومعجزاته ﷺ تزيد على ألف معجزه . مثل انشقاق القمر وغيره من الآيات ، ومثل القرآن المعجز ، ومثل أخبار أهل الكتاب قبله وبشارة الأنبياء به ، ومثل إخبار الكهان والهواتف به ، ومثل قصة الفيل التي جعلها الله آية في عام مولده من العجائب الدالة على نبوته ، ومثل امتلاء السماء ورميها بالشهب التي ترجم بها الشياطين ، بخلاف ما كانت العادة عليه قبل مبعثه وبعد مبعثه ، ومثل إخباره بالغيوب التي لا يعلمها أحد إلا بتعليم الله من غير أن يعلمه إياها بشر ، فأخبرهم بالماضي مثل قصص الأنبياء مع قومهم ، وبالمستقبلات ، وكان قومه يعلمون انه لم يتعلم من أهل الكتاب ولا غيرهم ، ولم يكن بمكة أحد من علماء أهل الكتاب ممن يتعلم هو منه بل ولا كان يجتمع بأحد منهم يعرف اللسان العربي ، ولا كان هو يحسن لساناً غير العربي ، ولا كان يكتب كتاباً ولا يقرأ كتاباً مكتوباً ، ولا سافر قبل نبوته إلا سفرتين سفرة وهو صغير مع عمه أبي طالب لم يفارقه ولا اجتمع بأحد من أهل الكتاب ولا غيرهم ، وسفرة أخرى وهو كبير مع ركب من قريش لم يفارقهم ، ولا اجتمع بأحد من أهل الكتاب ، وأخبر من كان معه بأحبار أهل الكتاب بنبوته مثل اخبار «بحير الراهب» بنبوته وما ظهر لهم منه مما دلهم على نبوته ، وهذه الأمور مبسوطة ، ومثل نبع الماء من بين أصابعه عدة مرات ، ومثل تكثير الطعام القليل حتى أكل منه الخلق العظيم ، وتكثير الماء القليل حتى شرب منه الخلق الكثير

وهذا قد جرى غير مرة ، وله ولأمته من الآيات ما يطول وصفه ، ومثل نصره ونصر أمته القائمين بدينه إيمانًا وعملا نصرًا لا نظير له ، وما يذكره بعض أهل الكتاب والكفار من نصر « فرعون ونمرود وسنجاريب وجنكيز خان » وغيرهم من الملوك الكافرين جوابه ظاهر ، فإن هؤلاء لم يدع أحد منهم النبوة ، وإن الله أمره أن يدعو إلى عبادته وطاعته ، ومن أطاعه دخل الجنة ومن عصاه دخل النار ، بخلاف من ادعى أن الله أرسله بذلك ، فإنه لا يكون إلا رسولا صادقًا ينصره ويؤيده وينصر أتباعه ويجعل العاقبة لهم ، أو يكون كذابًا فينتقم الله منه ويقطع دابره ، ويتبين أن ما جاء به ليس من البراهين والآيات التي لا تقبل المعارضة ، فإن معجزات الأنبياء من خواصها إنه لا يقدر أحد أن يعارضها ويأتي بمثلها بخلاف غيرها فإن معارضتها ممكنة فتبطل دلالتها ، والمسيح الدجال يدعي الإلهية ويأتي بخوارق ، ولكن نفس دعواه الإلهية دعوى ممتنعة في نفسها ، ويرسل الله المسيح ابن مريم فيقتله ويظهر كذبه ، ومعه ما يدل على كذبه من وجوه متعددة كما ذكر في الأحاديث الصحيحة

(٥٧٨) الدلائل الدالة على صدق محمد ﷺ أعظم وأكثر من الدلائل الدالة على صدق موسى وعيسى ، ومعجزاته أعظم من معجزات غيره ، والكتاب الذي أرسل به أشرف من الكتاب الذي بعث به غيره ، والشريعة التي جاء بها أكمل من شريعة موسى وعيسى عليهما السلام ، وأمته أكمل في جميع الفضائل من أمة هذا وهذا ، ولا يوجد في التوراة والانجيل علم نافع وعمل صالح إلا وهو في القرآن أو مثله أو أكمل منه ، وفي القرآن

من العلم النافع والعمل الصالح مالا يوجد في التوراة والإنجيل ، فما من مطعن من مطاعن أعداءالأنبياء يطعن به على محمد ﷺ إلا ويمكن توجيه ذلك الطعن وأعظم منه على موسى وعيسى فيمتنع الاقرار بنبوة موسى وعيسى عليهما السلام مع التكذيب بنبوة محمد ﷺ ولا يفعل ذلك إلامن هو من أجهل الناس وأضلهم أو من أعظمهم عناداً واتباعاً لهواه

(٥٧٩) الشرائع ثلاثة شريعة عدل فقط ، وشريعة فضل فقط ، وشريعة تجمع العدل والفضل فتوجب العدل وتندب إلى الفضل ، وهذه أكمل الشرائع الثلاث وهي شريعة القرآن الذي يجمع فيه بين العدل والفضل ولهذا كانت شريعة التوراة يغلب عليها الشدة ، وشريعة الانجيل يغلب عليها اللين ، وشريعة القرآن معتدلة جامعة بين هذا وهذا

(٥٨٠) وسيرة الرسول ﷺ من آياته ، وأخلاقه وأقواله وأفعاله وشريعته من آياته وأمته من آياته وعلم أمته ودينهم من آياته ، وكرامات صالحي أمته من آياته ، وذلك يظهر بتدبر سيرته من حين ولد إلى أن بعث ومن حين بعث إلى أن مات ، وبتدبر نسبه وبلده وأصله وفصله ، فإنه كان من أشرف أهل الأرض نسباً ، من صميم سلالة ابراهيم الذي جعل الله في ذريته النبوة والكتاب فلم يأت نبي من بعد ابراهيم إلا من ذريته وجعل له ابنين إسماعيل وإسحق وذكر في التوراة هذا وهذا وبشر في التوراة بما يكون من ولد اسماعيل ولم يكن في ولد اسماعيل من ظهر فيما بشرت به النبوات غيره ودعا إبراهيم لذرية اسماعيل بأن يبعث فيهم رسولا منهم ثم هو من قريش صفوة بني ابراهيم ثم من بني هاشم صفوة قريش ومن

مكة أم القرى وبلده البيت الذى بناه ابراهيم ودعا الناس إلى حجه ، ولم يزل ممدوحاً من عهد ابراهيم مذكوراً فى كتب الأنبياء بأحسن وصف ، وكان من أكمل الناس تربية ونشأة لم يزل معروفاً بالصدق والبر والعدل ومكارم الأخلاق وترك الفواحش والظلم وكل وصف مذموم ، مشهوداً له بذلك عند جميع من يعرفه قبل النبوة وممن آمن به وكفر بعد النبوة ،لا يعرف له شيء يعاب به لا فى أقواله ولا في أفعاله ولا فى أخلاقه ولا جرت عليه كذبة قط ولا ظلم ولا فاحشة وكان خلقه وصورته من أكمل الصور وأتمها وأجمعها للمحاسن الدالة على كماله ، وكان أمياً من قوم أميين لايعرف لا هو ولا هم ما يعرفه أهل الكتاب «التوراة والانجيل» ولم يقرأ شيئاً من علوم الناس ولا جالس أهلها ولم يدع نبوة إلى أن أكمل الله له أربعين سنة فأتى بأمر هو أعجب الأمور وأعظمها وبكلام لم يسمع الأولون والآخرون نظيره ، وأخبر بأمر لم يكن فى بلده ولا في قومه من يعرف مثله ولم يعرف قبله ولا بعده ، لا في مصر من الأمصار ولا في عصر من الأعصار من أتى بمثل ما أتى به ولا من ظهر كظهوره ، ولا من أتى من العجائب والآيات بمثل ما أتى به ولا من دعا إلى شريعة أكمل من شريعته ، ولا من ظهر دينه على الأديان كلها بالعلم والحجة وباليد والقوة كظهوره ، ثم انه اتبعه أتباع الأنبياء وهم الضعفاء من الناس وكذبه أهل الرئاسة وعادوه وسعوا في هلاكه وهلاك من تبعه بكل طريق ، كما كان الكفار يفعلون مع الأنبياء وأتباعهم ، والذين اتبعوه لم يتبعوه لرغبة ولا لرهبة ، فإنه لم يكن عنده مال يعطيهم ولا جهات يوليهم إياها ولا كان له سيف بل كان السيف

والجاه والمال مع أعدائه ، وقد آذوا أتباعه بأنواع الأذى وهم صابرون محتسبون لا يرتدون عن دينهم لما خالط قلوبهم حلاوة الإيمان والمعرفة ، وكانت مكة يحجها العرب من عهد ابراهيم فتجتمع فى الموسم قبائل العرب فيخرج إليهم يبلغهم الرسالة ويدعوهم إلى الله صابراً على ما يلقاه من تكذيب المكذب وجفاء الجافي وإعراض المعرض إلى أن اجتمع بأهل يثرب وكانوا جيران اليهود قد سمعوا أخباره منهم وعرفوه ، فلما دعاهم علموا انه النبي المنتظر الذى تخبرهم به اليهود وكانوا قد سمعوا من أخباره ما عرفوا به مكانته ، فإن أمره كان قد انتشر وظهر فى بضع عشرة سنة فآمنوا به وتابعوه على هجرته وهجرة أصحابه إلى بلدهم وعلى الجهاد معه فهاجر هو ومن اتبعه إلى المدينة وبها المهاجرون والأنصار ليس فيهم من آمن برغبة دنيوية ولا برهبة إلا قليلا من الأنصار أسلموا فى الظاهر ثم حسن إسلام بعضهم ثم أذن له في الجهاد ثم أمر به ، ولم يزل قائماً بأمر الله على أكمل طريقة وأتمها من الصدق والعدل والوفاء لا يحفظ عليه كذبة واحدة ولا ظلم لأحد ولا غدر بأحد ، بل كان أصدق الناس وأعدلهم وأبرهم وأوفاهم بالعهد مع اختلاف الأحوال عليه من حرب وسلم وأمن وخوف وغنى وفقر وقلة وكثرة وظهوره على العدو تارة وظهور العدو عليه تارة وهو على ذلك كله ملازم لأكمل الطرق وأتمها حتى ظهرت الدعوة في جميع أرض العرب التى كانت مملوءة من عبادة الأوثان ومن أخبار الكهان وطاعة المخلوق في الكفر بالخالق وسفك الدماء المحرمة وقطيعة الأرحام لا يعرفون آخرة ولا معاداً فصاروا أعلم أهل الأرض وأدينهم وأعدلهم

وأفضلهم وهذه آثار علمهم وعملهم فى الأرض وآثار غيرهم يعرف العقلاء فرق مابين الأمرين ، وهو ﷺ مع ظهور أمره وطاعة الخلق له وتقديمهم له على الأنفس والأموال مات ولم يخلف درهما ولا ديناراً ولا متاعاً ولا دابة إلا بغلته وسلاحه ودرعه مرهونة عند يهودى على ثلاثين وسقاً من شعير ابتاعها لأهله ، وكان بيده عقار ينفق منه على أهله والباقى يصرفه فى مصالح المسلمين ، فحكم بأنه لا يورث ولا يأخذ ورثته منه شيئا ، وهو فى كل وقت يظهر على يديه من الآيات وفنون الكرامات ما يطول وصفه ويخبرهم بما كان وما يكون ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويشرع الشريعة شيئاً بعد شيء حتى أكمل الله دينه الذى بعث به وجاءت شريعته أكمل شريعة لم يبق معروف تعرف العقول انه معروف إلا أمر به ولا منكر تعرف العقول انه منكر إلا نهى عنه لم يأمر بشيء فقيل ليته لم يأمر به ولا نهى عن شيء فقيل ليته لم ينه عنه إلى آخر ما ذكر فى هذا الفصل العظيم الجامع النافع

﴿ ومن كتاب السياسة الشرعية ﴾

(٥٨١) قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) يدخل فى هذا نوعان

أحدهما الولايات الكبار والصغار فيجب أن يولى فيها أفضل من يوجد كفاءة وأمانة وغيرها من الصفات المقصودة ، ومن ولى فيها الناقص مع وجود من هو أفضل منه أو حابى فيها صاحباً أو قرابة أو نحوها فلم يؤد

الأمانة ، وكذلك على من تولى إمارة أو حكما أو ولاية وقف أو يتيم أن يعمل بالأصلح ويجتهد فى القيام لعمله بحسب إمكانه ، والمهم فى هدا الباب معرفة الإصلاح ، وذلك إنما يتم بمعرفة مقصود الولاية ومعرفة طريق المقصود ، فإدا عرفت الوسائل والمقاصد تم الأمر ، والمقصود الواجب بالولايات إصلاح دين الخلق الدى متى فاتهم خسروا خسرانا مبيناً ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا ، وإصلاح مالا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم وهو نوعان قسم المال بين مستحقيه وعقوبات المعتدين ، فمن لم يعتد أصلح له دينه ودنياه

والمقصود أن تكون كلمة الله هى العليا ، وكلمة الله إسم جامع لكلماته التى تضمنها كتابه

القسم الثانى أمانات الأموال ويدخل في هدا القسم الأعيان والديون الخاصة والعامة ، مثل رد الودائع ومال الشريك والموكل والمضارب ومال المولى من اليتيم وأهل الوقف ونحو دلك ، وكدلك وفاء الديون من أثمان المبيعات وبدل القرض وصدقات النساء وأجور المنافع ونحو دلك ، ومن باب أولى اداء الغصوب والسرقات والخيانات ونحو ذلك من المظالم وكذلك العارية ، وقال ﷺ إن الله أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث وهدا القسم يتناول الرعاة والرعية ، فعلى كل منهم أن يؤدى إلى الآخر ما يجب أداؤه إليه

(٥٨٣) وليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم كما تقسم المالك ملكه ، فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء

(٥٨٤) والأصل ان كل من عليه مال يجب اداؤه كرجل عنده وديعة أو مضاربة أو شركة أو مال لموكله أو مال يتيم أو مال وقف أو مال لبيت المال أو عنده دين هو قادر على ادائه ، فإنه يستحق العقوبة حتى يظهر المال أو يدل على موضعه ، فإذا عرف المال وصبر على الحبس فإنه يستوفى الحق من المال ولا حاجة إلى ضربه وإن امتنع من الدلالة على ماله ، ومن الإيفاء ضرب حتى يؤدى الحق أو يمكن من ادائه ، وكذلك لو امتنع من النفقة الواجبة عليه مع القدرة عليها ، وهذا أصل متفق عليه ان كل من فعل محرما أو ترك واجباً استحق العقوبة ، فإن لم تكن مقدرة فى الشرع اجتهد ولى الأمر فيها

وأما قوله « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » فإن الحكم بين الناس يكون فى الحدود والحقوق وهو قسمان

والأول الحدود والحقوق التى ليست لأحد معين بل منفعتها لمطلق المسلمين أو نوع منهم وكلهم يحتاج إليها وتسمى حدود الله وحقوق الله مثل حد قطاع الطريق والسراق والزناه ونحوهم فهذه من أهم أمور الولايات وهذا القسم يجب على الولاة البحث عنه وإقامته من غير دعوى أحد به ، وكذلك تقام الشهادة فيه من غير دعوى أحد به ويجب إقامته على الشريف والوضيع والقوى والضعيف ولا يحل تعطيله لا لشفاعة ولا بهدية ولا لغيرهما ولا يحل الشفاعة فيه ، ومن عطله لذلك وهو قادر على إقامته فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلا ، وهو ممن اشترى بآيات الله ثمناً قليلا

« ٨٤ » العقوبات التى جاءت بها الشريعة نوعان لمن عصى الله ورسوله

أحدهما عقوبة المقدور عليه من الواحد والعدد بحسب ما جاءت به الشريعة

والثانى عقوبة طائفة ممتنعة كالتى لا يقدر عليها إلا بقتال ، فأصل هذا هو جهاد الكفار أعداء الله ورسوله ، فكل من بلغته دعوة رسول الله إلى دين الله الذى بعثه به فلم يستجب له فإنه يجب قتاله حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، وكذلك كل من امتنع من شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة قوتل حتى يلتزمها

« ٨٥ » وكما أن العقوبات شرعت داعية لفعل الواجب وترك المحرم فقد شرع أيضاً كلما يعين على ذلك ، فينبغى تيسير طريق الخير والطاعة والإعانة عليه والترغيب فيه بكل ممكن ، مثل أن يبذل لولده أو أهله أو رعيته ما يرغبهم فى العمل الصالح من مال أو ثناء أو غيره ، ولهذا شرعت المسابقة بالخيل والإبل والسهام وإعطاء المؤلفة قلوبهم ، وكذلك الشر والمعصية فينبغى حسم مادته وسد ذريعته وما يفضى إليه

« ٨٦ » وأما الحدود والحقوق التى لآدمى معين ، فمنها القتل وقطع الأطراف والشجاج ونحوها فى العمد العدوان المحض يجب تمكين صاحب الحق من حقه الذى يختاره إما قصاصاً وإما مالا وإن كان ذلك خطأً أوجب الدية وعلى الوالى إلزام من عليه دية بها كما يلزم من عليهم ديون واجبة ثابتة

(٥٨٧) وكذلك يجب الحكم بين الزوجين في الحقوق عند التنازع وإلزام كل منهما بأداء ما عليه ، وكذلك الأموال وبقية الحقوق يجب الحكم فيها بين الناس بالعدل وهذا النوع تدخله المسامحة ، فمن عفى عن حقه أو بعضه فأجره على الله ، ولا بأس بالسعي في الصلح بينهم فى تسهيل أداء هذه الحقوق بل هذا من الأعمال الفاضلة

(٨٨) ويجب أن يعرف ان ولاية أمور الناس من أعظم واجبات الدين بل لاقيام للدين والدنيا إلا بها ، فإن بنى آدم لاتتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولا بد لهم عند الاجتماع من أمر ، ويجب اتخاذ الامارة ديناً وقربة يتقرب إلى الله بها ليقام بها العدل

﴿ ومن كتاب التوسل والوسيلة ﴾

(٨٩) قال الله تعالى (ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة) فابتغاء الوسيلة إلى الله إنما يكون لمن توسل إلى الله بالإيمان بمحمد واتباعه وهذا واجب على كل أحد في كل حال ظاهراً وباطناً في حياة رسول الله وبعد موته في مشهده ومغيبه لايسقط التوسل بالايمان به وطاعته عن أحد من الخلق فى حال من الأحوال بعد قيام الحجة عليه ولا بعذر من الأعذار ولا طريق إلى كرامة الله ورحمته والنجاة من هوانه وعذابه إلا بالتوسل بالايمان به وطاعته ، ويتوسل إلى الله بدعاء الرسول فى الدنيا وشفاعته في الآخرة ، وهذا إنما ينفع مع الايمان والتوسل في عرف الصحابة كانوا يستعملونه في هذا المعنى

(٥٩٠) فكل من مات مؤمناً بالله ورسوله مطيعاً لله ورسوله كان من أهل السعادة قطعاً ، ومن كان كافراً بما جاء به الرسول كان من أهل النار قطعاً ، وأما الشفاعة والدعاء فانتفاع العباد به موقوف على شروط وله موانع

(٩١) وكما يراد بالتوسل هذان النوعان المتفق عليهما وهما . الايمان بالرسول وطاعته والتوسل بدعائه وشفاعته ، فقد يراد بالتوسل في عرف كثير من المتأخرين دعاء الرسول والاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلا الله وطلب الحوائج منه بعد موته فهذا من الشرك الأكبر الذى لا يغفره الله وقد يراد بالتوسل التوسل بذاته وجاهه ، فهذا قد يفعله بعض الناس ، والصواب انه محرم لأنه لا يتوسل إلى الله إلا بأسمائه وصفاته لا بمخلوقاته

(٩٢) وأولياء الله هم المؤمنون المتقون ، وكراماتهم ثمرة إيمانهم وتقواهم لا ثمرة الشرك والبدعة والفسق ، وأكابر الأولياء إنما يستعملون هذه الكرامات بحجة للدين أو حاجة للمسلمين والمقتصدون قد يستعملونها فى المباحات ، وأما من استعان بها على المعاصى فهو ظالم لنفسه متعدّ حد ربه وإن كان سببها الإيمان والتقوى

(٩٣) فالدين الذى شرعه الله ورسوله توحيد وعدل وإحسان وإخلاص وصلاح للعباد فى المعاش والمعاد ، وما لم يشرعه الله ورسوله من العبادات المبتدعة فيه شرك وظلم وإساءة وفساد العباد في المعاش والمعاد ، فإن الله أمر بعبادته والاحسان إلى عباده كما قال (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا) الآية

(٥٩٤) فالصراط المستقيم هو مابعث الله به رسوله محمداً ﷺ بفعل ما أمر وترك ما حظر ، وتصديقه فيما أخبر لا طريق إلى الله إلا ذلك ، وهذا سبيل أولياء الله المتقين

(٩٥) وبين الخالق والمخلوق من الفروق مالا يخفى على ذى بصيرة منها أن الرب غنى بنفسه عماسواه ويمتنع أن يكون مفتقراً إلى غيره بوجه من الوجوه ، والملوك وسادة العبيد محتاجون إلى غيرهم حاجة ضرورية ، ومنها أن الرب وإن كان يحب الأعمال الصالحة ويرضى ويفرح بتوبة التائبين فهو الذى يخلق ذلك وييسره ، فلم يحصل ما يحبه ويرضاه إلا بقدرته ومشيئته ، والمخلوق قد يحصل له ما يحبه بفعل غيره ومنها أن الرب أمر العباد بما يصلحهم ونهاهم عما يفسدهم ، بخلاف المخلوق الذى يأمر غيره بما يحتاج إليه وينهاه عما ينهاه عنه بخلا عليه ومنها انه سبحانه هو المنعم بإرسال الرسل وإنزال الكتب ، وهو المنعم بالقدرة والحواس وغير ذلك مما يحصل به العلم والعمل الصالح ، وهو الهادى لعباده فلا حول ولا قوة إلا به ، ولهذا قال أهل الجنة (الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله) وليس يقدر المخلوق على شيء من ذلك ومنها أن نعمه على عباده أعظم من أن تحصى ، فلو قدر أن العبادة جزاء النعمة لم تقم العبادة بشكر القليل منها ، فكيف والعبادة من نعمته أيضاً ومنها أن العباد لا يزالون مقصرين محتاجين إلى عفوه ومغفرته ، فلن يدخل أحد الجنة بعمله ، وما من أحد إلا وله ذنوب يحتاج فيها إلى مغفرة الله

﴿ أصول منقولة من كتبه وفتاويه المتفرقه ومطاوى كتبه ﴾

﴿ شيئاً فتيئنا بحسب التتبع والوقوف عليها ﴾

(٥٩٦) الفرقان والسلطان يكون بالحجة والعلم ويكون بالنصر والتأييد كقوله تعالى (هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله

(٩٧) من أمره الشارع لعبادة وطاعة يفعلها فهو أفضل من هذا الوجه ممن لم يؤمر بها ديناً وإيماناً وإن لم يكن الآخر عاصياً ولا معاقباً ، وذلك ان أصل أهل السنة والجماعة ان الإيمان يتفاضل من وجهين من جهة أمر الله ومن جهة فعل العبد الواقع منه

(٩٨) فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعاً لما جاء به الرسول ، ولا يتقدم بين يديه بل ينظر ما قال فيكون قوله تبعاً لقوله وعمله تبعاً لأمره ، فمن قول الله وقول رسوله يتعلم وبه يتكلم ، وفيه ينظر ويتفكر وبه يستدل فهذا أصل أهل السنة ، وأهل البدع بخلاف ذلك ، وكل من خالف ما جاء به الرسول لم يكن عنده علم بذلك ولا عدل بل لا يكون عنده إلا جهل وظلم وظن وما تهوى الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى فان ما أخبر به الرسول حق ظاهراً أو باطناً فلا يناقضه إلا الباطل والضلال

(٩٩) الوحي وحيان وحي رحماني وهو إلهام الخير والواردات

الموافقة للحق ، ووحى شيطانى وهى الواردات والأذواق المنافية لما جاء به الرسول

(٦٠٠) استمتاع الإنس بالجن والجن بالإنس طاعة كل منهم للآخر وخدمته فيما يحب ، واستخدام الإنس للجن مثل استخدام الإنس للإنس منهم من يستخدمهم فى المحرمات ومنهم من يستخدمهم فى المباحات ومنهم من يستعملهم في طاعة الله ورسوله ، وهذه حال نبينا ﷺ ومن اتبعه وهم أفضل الخلق ، فإنهم يأمرون الانس والجن بما أمرهم الله ورسوله وينهونهم عما نهاهم الله ورسوله ، إذ كان مبعوثاً إلى الانس والجن ، وورثته يدعون إلى ما يدعو إليه

(٦٠١) والخير والشر درجات فيقتنع بالخير اليسير إذا لم يحصل ما هو أكبر منه ويدفع الشر الكبير بالشر اليسير ، وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار ، فأسلم على يديه خلق كثير وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين ، وهو خير من أن يكونوا كفاراً ، والنبي ﷺ دعا الخلق بغاية الامكان ونقل كل شخص إلى خير مما كان عليه بحسب الامكان . ولكل درجات مما عملوا ، وقد بعث بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد أو تقليلها

(٦٠٢) على المجتهد أن يعمل بما يعلم أنه أرجح من غيره ، وهو العمل بأرجح الدليلين المتعارضين ، وحينئذ فما عمل إلا بالعلم وجمهور مسائل الفقه التي يحتاج الناس إليها ويفتون بها ثابتة بالنص أو الإجماع ، وإنما يقع الظن أو النزاع في قليل مما يحتاج إليه الناس

(٦٠٣) جعل الدين قسمين. أصولا وفروعاً لم يكن معروفاً في الصحابة والتابعين ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين إن المجتهد الدى استفرغ وسعه في طلب الحق يأثم لا في الأصول ولا فى الفروع ، ولكن هدا التفريق ظهر من جهة المعتزلة ، وأدخله في أصول الفقه من نقل ذلك عنهم ،وكل مجتهد لا يأثم عند عامة الأئمة أبي حنيفة والشافعي وأحمد ومالك وغيرهم ، والدين فرقوا بين الأصول والفروع لم يدكروا ضابطاً يعتمد عليه

(٦٠٤) والسلف لم يذموا جنس الكلام فان كل آدمى يتكلم ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الدى أمر الله به ورسوله ، والاستدلال بما بينه الله ورسوله ، بل ولا ذموا كلاماً هو حق ، بل ذموا الكلام الباطل وهو المخالف للكتاب والسنة ، وهو المخالف للعقل أيضاً وهو الباطل

(٦٠٥) الطرق الباطلة توصل إلى الجهل والضلال لمن اعتقد صحتها ، وإلى الحيرة والشك لمن تبين له تناقضها من حداق أهلها ، وإلى اليقين لمن عرف الحق وسلكه بالطرق الصحيحة فانه بمعرفه الباطل يزداد بصيرة بالحق ، وبضدها تتبين الأشياء

(٦٠٦) من ضيع الأصول حرم الوصول ، والاصول اتباع ما جاء به الرسول

(٠٧) والدليل يدل ويقوم على أن كلام الله صفة ذات وصفة فعل ،صفة ذات يقوم بدات الرب والله متصف به ، وصفة فعل يتكلم بمشيئته وقدرته متى شاء وحيث شاء أزلا وأبدا

(٦٠٨) والله تعالى أخبر انه ينصر رسله في الحياة الدنيا وفى الآخرة والله سبحانه يجزى الانسان من جنس عمله ، فالجزاء من جنس العمل ، فمن خالف الرسل عوقب بمثل ذنبه وأرى عباده ذلك عياناً ، وإذا ظهرت البدع التى تخالف الرسل انتقم الله ممن خالف الرسل وانتصر لرسله

(٠٩) والايمان بالرسول والجهاد عن دينه سبب لخير الدنياوالآخرة وبالعكس البدع والالحاد ومخالفة ما جاء به سبب لشر الدنيا والآخرة

(٦١٠) التوحيد وتصديق الرسل جماع الايمان ، والشرك وتكذيب الرسل جماع الكفر

(١١) فمن دفع النصوص التى يحتج بها غيره لم يؤمن بها بل آمن بما يحتج هو به صار ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض

(١٢) وإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه ، بل تقطعوا أمرهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون

(١٣) ودين الأنبياء كلهم الاسلام وهو الاستسلام لله وحده ، وذلك إنما يكون بطاعته فيما أمر به فى ذلك الوقت ، فطاعة كل نبى هى من دين الاسلام إذ ذاك ، وكل مبتدع خالف سنة الرسول لا يتبع إلا ديناً مبدلا أو منسوخاً

(١٤) خطاب النصارى ومناظرتهم في مقامين

أحدهما تبديلهم لدين المسيح

الثانى تكذيبهم لمحمد ﷺ ، واليهود خطابهم في مقامين في

تكذيب من بعد موسى إلى المسيح ، ثم في تكذيب محمد مع عدم عملهم بدينهم وتغييره وتحريفهم إياه ، كما ذكر الله خطاب الطائفتين في كتابه

(٦١٥) لا يوجد قط مسألة مجمع عليها إلا وفيها بيان من الرسول ، ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس ويعلم الإجماع، فيستدل به ، كما انه يستدل بالنص من لم يعرف دلالة النص ، وهو دليل ثانى مع النص

(١٦) الخلق العظيم الذى وصف به محمد ﷺ فهو الدين الجامع لجميع ما أمر الله به مطلقاً وحقيقته المبادرة إلى امتثال ما يحبه الله بطيب نفس وانشراح صدر

(١٧) وتقوى الله تجمع فعل ما أمر الله به إيجاباً واستحباباً ، وترك ما نهى عنه تحريماً وتنزيهاً ، وذلك يجمع حقوق الله وحقوق العباد

(١٨) وجماع حسن الخلق مع الناس أن تصل من قطعك بالسلام والاكرام والدعاء له والاستغفار والثناء عليه والزيارة له وتعطى من حرمك من التعليم والمنفعة والمال وتعفو عمن ظلمك في دم أو مال أو عرض وبعض هذا واجب وبعضه مستحب

(١٩) كل ما تكلم به اللسان وتصوره القلب مما يقرب إلى الله من تعلم علم وتعليمه وأمر بمعروف ونهى عن منكر فهو من ذكر الله

(٢٠) ما اشتبه على العبد أمره فعليه بالاستخارة المشروعة فما ندم من استخار الله

(٢١) أرجح المكاسب التوكل على الله والثقة بكفايته وحسن الظن به وبأخذ المال بسخاوة نفس من غير أن يكون له في القلب مكانة

ولـكنه يسعى فى تصليحه وتنميته لاقامة ما عليه من واجبات ومستحبات وللاستغناء عن الخلق

(٦٢٢) وأكمل أنواع طلب العلم أن تكون همة الطالب مصروفةفى تلقى العلم الموروث عن النبي ﷺ وفهم مقاصد الرسول في أمره ونهيه وسائر كلامه واتباع ذلك وتقديمه على غيره وليعتصم في كل باب من أبواب العلم بحديث عن الرسول ﷺ من الأحاديث الصحيحة الجوامع

(٢٣) وقد أمر ﷺ المسلمين باتباعه وأن يعتقد وجوب ما أوجبه واستحباب ما أحبه، وانه لا أفضل من ذلك، فمن لم يعتقد هدا فقد عصى أمره

(٢٤) السنة هى الحق دون الباطل، وهى الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة، فهدا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً ولمن يدعى السنة خصوصاً

(٢٥) دين الله وسط بين الغالى فيه والجافى عنه، والله تعالى ما أمر بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين لايبالى بأيهما ظفر، إما إفراط فيه وإما تفريط فيه وأمثلة هدا الأصل كثيرة معروفة

(٦٢٦) لا يحل امتحان الناس بأسماء ليست فى الكتاب والسنة، فإن هدا خلاف ما أمر الله به ورسوله وهو محدث للفتن والتفريق بين الأمة فأكرم الخلق على الله أتقاهم من أى طائفة كانت، وقد جاءت نصوص الكتاب والسنة بحث الأمة على الائتلاف وتحديرهم من الافتراق، فكيف يجوز مع هدا لأمة محمد ﷺ أن تفترق وتختلف حتى يوالى الرجل طائفة

ويعادي طائفة أخرى بالظن والهوى بلا برهان من الله ، وقد برأ الله نبيه ممن كان هكذا ، وإنما هذا فعل أهل البدع كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين واستحلوا دماءهم ، وأقل ما فى هذا من الشر أن يفضل الرجل من يوافقه على هواه وإن كان الآخر أتقى منه ، وإنما الواجب أن يقدم من قدم الله ورسوله ، وهذا التفريق الذى حصل من الأمة ، علمائها وأمرائها وكبرائها هو الذى أوجب تسلط الأعداء ، وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله ، فتى ترك الناس بعض ماأمر الله ورسوله به وقعت بينهم العداوة والبغضاء ، وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا ، فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب

(٦٢٧) إذا عوقب المعتدون من جميع الطوائف، وأكرم المتقون من جميع الطوائف كان ذلك من أعظم الأسباب التى ترضى الله ورسوله وتصلح أمر المسلمين

(٢٨) ويجب على أولى الأمر أن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر فالأول مثل شرائع الإسلام كالصلوات الخمس وما يتبعها من واجبات وسنن لأسباب وغير أسباب ، والصدقات والصوم والحج، فرض ذلك ونفله ، ومثل الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره ، ومثل الإحسان ، وهو أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك وكل معروف صدقة ومثل سائر ما أمر الله به من الأمور الباطنة والظاهرة كإخلاص الدين لله والتوكل على الله وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ،والرجاء لرحمة الله والخشية من عذابه والصبر

لحكم الله والتسليم لأمر الله ، ومثل صدق الحديث والوفاء بالعهود وأداء الأمانات إلى أهلها وبر الوالدين وصلة الأرحام والتعاون على البر والتقوى ، والاحسان إلى الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل ، والصاحب والزوجة والمملوك ، والعدل في المقال والفعال ثم الندب إلى مكارم الأخلاق كلها

والثانى مثل الشرك والقتل ، والزنا والسحر ، والربا والميسر وأكل الأموال بالباطل ، والمعاملات التى نهى عنها الرسول ﷺ وقطيعة الرحم وعقوق الوالدين ، وتطفيف المكيال والميزان ، والإثم والبغى بغير الحق والقول على الله بلا علم ، كالبدع الاعتقادية والبدع العملية والإفتا بغير علم والتعاون على الإثم والعدوان وهو جميع المعاصى وجميع الظلم للعباد في دمائهم وأموالهم وأعراضهم

(٦٢٩) الأمور العامة التى يفعلها البارى تكون لحكمة عامة ورحمة عامة ، وحكمته تعالى يعلمها العباد ، وقد يخفى عليهم كثير منها ، والاضرار اليسيرة المغمورة تغتفر في جنب المصالح العامة ، فالمحافظة على الكليات في الشرع والقدر مقدم على مراعاة الجزئيات ، لأنها لو لم توجد تلك الأضرار الجزئية اليسيرة فاتت المصالح الكلية الكبيرة الكثيرة

(٣٠) الشر لا يجىء في كلام الله وكلام رسوله ، إضافته وحده إلى الله ، ولكنه يأتى على أحد ثلاثة أوجه إما على وجه العموم ، أو يحذف فاعله كقوله (وإنا لا ندرى أشر أريد بمن فى الأرض) أو يضاف إلى فاعله من المخلوقين

(٦٣١) وإذا علم العبد من حيث الجملة ان لله تعالى فيما خلقه وفيما أمر

به حكمة عظيمة كفاه هذا ، ثم كلما ازداد علماً وإيماناً ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يبهر عقله ويبين له تصديق قوله تعالى (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق)

(٦٣٢) طريق النبي ﷺ فى النظر إلى القدر ، ففى أمر الله ونهيه يسارع إلى الطاعة ويقيم الحدود على من تعدى ، ولا تأخذه فى الله لومة لائم ، وإذا أذاه مؤذ أو قصر أحد في حقه عفا عنه ولم يؤاخذه نظراً إلى القـدر

(٣٣) يجب أن يكون الخطاب في المسائل المشكلة بطريق ذكر كل قول ومعارضة الآخر له حتى يتبين الحق بطريقه لمن يريد الله هدايته ، فإن الكلام بالتدريج مقاماً بعـد مقام هو الذى يحصل به المقصود وإلا فإذا هجم على القلب الجزم بمقالات لم يحكم أدلتها وطرقها ، والجواب عما يعارضها كان إلى دفعها والتكذيب بها أقرب منه إلى التصديق بها

(٣٤) محال مع تعليم النبي ﷺ لأمته كل شىء لهم فيه منفعة في الدين وان دقت أن يترك تعليمهم مايقولون بألسنتهم وقلوبهم في ربهم ومعبودهم ورب العالمين الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب ؛ بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الالهية فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام وقد علم بالبراهين الكثيرة والحس أن أصحابه والتابعين لهم باحسان وأئمة الهدى قد تلقوا هذا الباب وتلقوه عن نبيهم وأحكموه وأتقنوا به من قبلهم ومن بعدهم وأنه يستحيل

أن يكون غيرهم ممن لا يدانيهم في شيء من العلوم والمعارف أولى بالحق منهم ، هذا معلوم بالأدلة والبراهين المتنوعة ، وكلام الله من أوله إلى آخره وكلام رسوله من أوله إلى آخره ، وكلام أصحابه والتابعين وسائر الأئمة مملوء بالنصوص الكثيرة على ذلك

(٦٣٥) الضد يظهر حسنه الضد ، فكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيما وأعرف بقدره ، فأما المتوسط من المتكلمين فيخاف عليه ما لا يخاف على من لم يدخل فيه وعلى من قد أنهاه نهايته فإن من لم يدخل فيه في عافية ، ومن أنهاه قد عرف الغاية ، فما بقي يخاف من شيء آخر ، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله ، وأما المتوسط فتوهم بما تلقاه من المقالات المأخوذة تقليداً المعظمة تهويلا

(٣٦) تأويل الأمر امتثاله والعمل به ، وتأويل الخبر نفس وقوعه فقوله (وما يعلم تأويله إلا الله) أي لا يعلم حقيقته وكيفيته قدراً ووقتاً ونوعا إلا الله ، ولا ينافي أن نعلم من صفات ذلك ما أخبرنا الله به ورسوله

قد، كا (٦٣٧) [illegible] ضمان النفوس والأموال [illegible] من باب العدل والواجب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(٣٨) قال الإمام أحمد رحمه الله : أصول الإسلام [illegible] على ثلاثة أحاديث ، قوله الحلال بيّن والحرام بين ، وقوله إنما الأعمال بالنيات وقوله من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ، فإن الأعمال إما مأمورات

وإما محظورات ، والأول فيه ذكر المحظور ، والمأمورات إما قصدالقلب والنية وإما العمل الظاهر وهو المشروع الموافق للسنة

(٦٣٩) من خرج عن القانون النبوى الشرعى المحمدى الدى دل عليه الكتاب والسنة احتاج أن يضع قانوناً آخر متناقضاً يرده العقل والدين ، لكن من كان مجتهداً في طاعة الله ورسوله ، فإن الله يثيبه على اجتهاده ويغفرله خطأه(ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان

(٤٠) الارادة في كتاب الله على نوعين

أحدهما الارادة الكونيه وهى الارادة المستلزمة لوقوع المراد التى يقال فيها ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن

والثانى الارادة الدينية الشرعية وهى محبة المراد ورضاه ومحبة أهله والرضا عنهم وجزاؤهم بالحسنى ، ولهدا كان الأقسام أربعة ماجتمعت فيه الارادتان ، وهو ما وقع من الايمان والطاعات كلها ، وما انتفت عنه الارادتان ، وهو ما لم يكن من المباحات والمعاصى ، فان الله لم يردها ديناً لأنه لا يحبها ، ولم يردها كوناً لأنه لم يقدرها ، وما تعلقت به الارادة الدينية وحدها ، وهو ماأمر الله به من الأعمال الصالحة ، فعصى ذلك الامر الكفار والفجار ، فان الله أرادها محبة ولكنه لم يقضها ويقدرها ، وما تعلقت به الارادة الكونية وحدها ، وهو ما قدره من الحوادث التى لم يأمر بها ، كالمباحات والمعاصى وهذا واضح

(٤١) الرضا بالقضاء على قسمين

أحدهما الرضا بفعله تعالى وتدبيره وتقديره الذى هو فعله ، فهدا علينا

أن نرضى به لأنه حمد وحكمة وعدل ، ويدخل فى هدا وجوب الرضا بالله ربا وبالاسلام ديناً وبمحمد نبياً ، فهذا لا يتم الايمان إلا به

(٦٤٢) والثانى ما يقصى من أفعال العباد ، فهذا فيه تفصيل علينا أن نرضى بما يحبه الله ويرضاه منها كالإيمان والطاعات ، ولايحل لنا أن نرضى بما يكرهه ويسخطه من المعاصى على اختلاف أنواعها ، وأما ما يقدر علينا من المصائب فالصواب ان الرضا مستحب ، وإنما الواجب فيها الصبر

(٦٤٣) والله تعالى مدح في كتابه الصبر والشكر (إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور) فالصبر والشكر على مايقدره الرب لعبده من السراء والضراء من النعم والمصائب التى يبلوه بهاوالسيئات فعليه أن يتلقى المصائب بالصبر والنعم بالشكر، ومن النعم مايسره له من أفعال الخير ، ومنهاماهى خارجة عن أفعاله فيشهد القدر عند فعله للطاعات ، وعند إنعام الله عليه فيشكره ويشهده عدالمصائب فيصبر، وأماعند الذنوب فيكون مستغفراً تائباً ، وأما من عكس شهد القدر عند ذنوبه وشهد فعله عند الحسنات ، فهو من أعظم المجرمين ، ومن شهد فعله فيهما فهو قدرى ، ومن شهد القدر فيهما ولم يعترف بالذنب ويستغفر فهو من جنس المشركين ، وأما المؤمن فيقول . أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبى

(٤٤) قد يصيب الناس مصائب بفعل أقوام مذنبين وتابوا ، مثل كافر يقتل مسلماً ثم يسلم ويتوب الله عليه ، أو يكون متأولا لبدعة ثم يتوب من البدعة ، أو يكون مجتهداً أو مقلداً مخطئاً ، فهؤلاء إذا أصاب العبد أذى بفعلهم فهو من جنس المصائب السماوية التى لا يطلب فيها قصاص

من آدمى ومن هذا القتال في الفتنة وقتال المرتدين وما أشبه ذلك

(٦٤٥) فمن كان مجاهداً لله باللسان بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وبيان الدين وتبليغ ما في الكتاب والسنة من الأمر والنهى والخبر وبيان الأقوال المخالفة لذلك والرد على من خالف الكتاب والسنة أو باليد كقتال الكفار ، فإذا أوذى على جهاده بيد غيره أو لسانه فأجره فى ذلك على الله لا يطلب من هذا الظالم عوض مظلمته ، بل هذا الظالم إن تاب وقبل الحق الذى جوهد عليه ، فالتوبة تجبّ ما قبلها وإن لم يتب بل أصرّ على مخالفة الكتاب والسنة فهو مخالف لله ورسوله والحق في ذنوبه لله ورسوله وإن كان للمؤمنين أيضاً حق تبعاً لحق الله ، وهذا إذا عوقب لحق الله ولتكون كلمة الله هى العليا ، ويكون الدين كله لله لا لأجل القصاص فقط

(٤٦) ما ثبت من الموقتات بشرع أو شرط ، فالهلال ميقات له ، فبالهلال يكون توقيت الشهر والسنة ولا يقوم شىء مقام الهلال البتة لظهوره وظهور العدد المبنى عليه وتيسر ذلك وعمومه وغير ذلك من المصالح الخالية من المفاسد

(٤٧) ما نهى عنه من العقود ونحوها لحق الغير إذا عفا صاحب الحق بعد العقد وصار صحيحاً ، وإلا ففيه علقة خيار ونحوه لصاحب الحق يكون عقداً غير لازم ، وتفاصيل هذا الأصل كثيرة معروفة

(٤٨) الملك الذى لا يحصل للعبد إلا بمعصية الله إما مقابلة ترك واجب أو مقابلة فعل محرم مكسب خبيث حرام ، وعليه أن يتصدق به أو يجعل في المصالح ولا يرده إلى من أخذه منه

(٦٤٩) والأصل فى العقود جميعها هو العدل فإنه بعثت به الرسل وأنزلت الكتب قال تعالى (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) وما نهى عنه النبي ﷺ من المعاملات كبيع الغرر والثمرة قبل بدو صلاحها والسنين والمزابنه والمحاقلة وغيرها داخل إما في الربا وإما في الميسر ، وكلاهما ظلم وأكل للمال بالباطل

(٥٠) قوله ﷺ مطل الغنى ظلم وإذا أُتبع أحدكم على ملىء فليتبع من جوامع الكلم جمع فيه بين حسن الوفاء وحسن الاستيفاء ونهى عما يضاد ذلك فأمر المدين بالوفاء ونهاه عن المطل وبين انه ظالم إذا مطل وأمر الغريم بقبول الوفاء إذا أحيل على ملىء ، وهذا كقوله فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ، أمر المستحق أن يطالب بالمعروف وأمر المدين أن يؤدى بإحسان

(٦٥١) الأعيان التى تستخلف شيئاً بعد شىء بمنزلة المنافع على الصحيح

(٥٢) من الأصول أن تقاس مسائل النزاع على مسائل الإجماع ، ومن عكس فقد غلط غلطاً فاحشاً كما توضح المسائل الغامضة بتمثيلها وتشبيهها على المسائل الواضحة ، وكما يرد المتشابه على المحكم ليصير الجميع محكما

(٥٣) الإحسان إلى المحتاجين كأبناء السبيل والفقراء والمساكين والأقارب المحتاجين من الواجبات ومن أصول الشرائع التى بها قيام مصلحة العالم ؛ فإن الله لما قسم عباده بين غنى وفقير ولا تتم مصلحتهم إلا

سد خلة الفقراء ، فأمر بالصدقة وحرم الربا الذى يضر بالفقراء

(٦٥٤) أسباب الرد في المعاوضات ثلاثة : العيوب وفقد الصفات المشروطة لفظاً أو عرفاً والتدليس ، وتفاصيل هذا الاصل كثيرة جداً

(٥٥) إدراك الصفات التى رتب الشارع عليها الاحكام على الوجه التام ومعرفة الحكم والمعانى التى تضمنتها الشريعة من أشرف العلوم ، فمنه الجلى الذى يعرفه كثير من الناس ومنه الدقيق الذى لا يعرفه إلا خواصهم وهذا ونحوه مما يعرف به كمال الشريعة وموافقتها لمصالح العباد في معادهم ومعاشهم فى أمورهم الكلية والجزئية

(٥٦) كل من اشتغل بالأمور الضارة فهى مع ضررها تصد عن الأمور النافعة

(٥٧) إذا كان السبب محظوراً لم يكن السكران معذوراً

(٥٨) الولى لله كل مؤمن تقى وارتكاب الولى المحظور متأولا أو عاصياً لا يخرجه عن ولاية الله ولا يمنع الانكار عليه ، فإن تاب رجع إلى ولايته وإلا نقص من إيمانه وولايته بحسب ما ترك من المأمور أو تجرأ على المحظور

(٥٩) إذا علمنا استحقاق كل واحد من الأشخاص وجهل المقدار فالأصل أن يقسم بالسوية وان علم أن المستحق أحدهما أو أحدهم دون الآخر وجهلنا أو انبهم علينا أعملت القرعة فى العبادات والأموال والحقوق والعتق والطلاق وغيرها

(٦٠) أمر الله المؤمنين بأمرين يجمعان الخير كله بالتقوى التى

مدارها على تصديق الله ورسوله وطاعة الله ورسوله ، وبالقول السديد وهو المطابق الموافق ، فإن كان خبراً كان صدقاً مطابقاً لمخبره لا يزيد ولا ينقص ، وإن كان أمراً كان أمراً بالعدل الذى لا يزيد ولا ينقص

(٦٦١) الإعادة بعد الممات يعيد الله الخلق بعد ما استحالت أجسامهم إلى غيرها فيعيدها من تلك الأجزاء التى انقلبت واستحالت إليها خلقة كاملة مخلوقة للبقاء ، والنشأة الأولى خلقة فساد وفناء ، فالنشأة الأولى والثانية نوعان تحت جنس يتفقان ويتماثلان ويتشابهان من وجه ويفترقان ويتنوعان من وجه آخر ، ولهذا جعل المُعاد هو المبدى وجعل مثله أيضاً ، فباعتبار اتفاق المبدأ والمعاد فهو هو ، وباعتبار ما بين النشأتين من الفرق فهو مثله

(٦٢) ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يخالف صريح العقل والحس إلا وفى القرآن بيان معناه ، فإن الله جعله شفاء لما فى الصدور وبياناً للناس ، فلا يجوز أن يكون بخلاف ذلك ، لكن قد تخفى آثار الرسالة في بعض الأمكنة والأزمنة حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول ﷺ ، إما أن لا يعرفوا اللفظ ، وإما أن يعرفوا اللفظ ولا يعرفوا معناه ، فحينئذ يكونون فى جاهلية بسبب عدم نور النبوة ، ومن ههنا يقع الشر وتفريق الدين شيعاً ، كالفتن التى تحدث بالسيف ، فالفتن القولية والعملية هى من الجاهلية بسبب خفاء نور النبوة عنهم ، فإذا انقطع نور النبوة عنهم وقعوا فى البدع وحدثت البدع والفجور ووقع الشر بينهم ، فمسائل النزاع في الأصول والفروع إذا لم ترد إلى الله ورسوله لم يتبين فيها الحق بل يصير

المتنازعون فيها على غير بينة من أمرهم ، فان رحمهم الله أقر بعضهم بعضاً ولم يبغ بعضهم على بعض ، كما كان الصحابة في زمن عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد فيقر بعضهم بعضا ولا يعتدى عليه ، وإن لم يرحموا وقع بينهم الاختلاف المذموم فبغى بعضهم على بعض ، إما بالقول مثل تكفيره وتفسيقه ، وإما بالفعل مثل حبسه وضربه وقتله ، وهذه حال أهل البدع والظلم كالخوارج وأمثالهم ، يظلمون الأمة ويعتدون عليهم إذا نازعوهم في بعض مسائل الدين ، وكذلك سائر أهل الأهواء فانهم يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها كما يفعل الرافضة والمعتزلة والجهمية وغيرهم ، فالناس إذا خفى عليهم بعض ماجاء به الرسول ، إما عادلون وإما ظالمون ، فالعادل فيهم الذى يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء ولا يظلم غيره ، والظالم الذى يعتدى على غيره

(٦٦٣) من أضر الأمور على العبد أن يكون متميزاً عن العامة ببعض العلوم الطبيعيه أو غيرها ، فاذا جاءته العلوم الدينية النافعة التى لم تدخل في علمه نفاها فخسر دينه وصار علمه الجزئى لبعض المعلومات وبالا عليه وهكذا تجد من عرف نوعا من العلم وامتاز به على العامة الذين لا يعرفونه فيبقى بجهله نافيا لمالا يعلمه ، وبنو آدم ضلالهم فيما جحدوه ونفوه بغير علم أكثر من ضلالهم فيما صدقوا به وأثبتوه ، قال تعالى (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) وهذا لأن الغالب على الآدميين صحة الحس والعقل فاذا أثبتوا شيئا وصدقوا به كان حقا بخلاف ما نفوه ، فان غالبهم أو كثير منهم ينفون مالا يعلمون ويكذبون بما لم يحيطوا بعلمه، ويتفرع

على هدا الأصل الباطل الجهل بالإلهيات وبما جاء به الرسول ، والجهل بالأمور الكلية المحيطة بالموجودات ، وبهذا ضل زنادقة الفلاسفة وغيرهم كما أنكروا الجن والملائكة وأمور الغيب ، إذ لم تدخل تحت علومهم القاصرة فجحدوها وكذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ، وجاءتهم الرسل بالبينات والبراهين ففرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون

(٦٦٤) معرفة تفسير اللفظ ومعناه وتصور ذلك فى القلب غير معرفة الحقيقة الموجودة فى الخارج المرادة بذلك الكلام

«٦٥» أنزل الله القرآن كتاباً متشابهاً مثانى يذكر فيه الاقسام والأمثال فيستوعب الأقسام فيكون مثانى ويذكر الأمثال فيكون متشابها

«٦٦» متابعة النبي ﷺ يعتبر فيه القصد ، فإذا قصد مكاناً للعبادة فيه كان قصده لتلك العبادة سنة ، وأما إذا صلى فيه اتفاقاً من غير قصد لم يكن قصده للعبادة سنة

«٦٧» وكلما كان الرجل أتبع لمحمد ﷺ كان أعظم توحيداً لله وإخلاصاً له فى الدين ، وإذا أبعد عن متابعته نقص من دينه بحسب ذلك ، فإذا كثر بعده عنه ظهر فيه من الشرك والبدع مالا يظهر فيمن هو أقرب منه إلى اتباع الرسول

«٦٨» الأصل بقاء ما كان على ما كان والاحتياط في المياه بمجرد الشك ليس مستحبا ولا مشروعاً ، والمائعات كالماء لا تنجس إلا بتغيرها بالنجاسة

«٦٩» ما كان من باب التروك التى يقصد تركها واجتنابها لم يشترط

فيه القصد ، وفعل العبد كإزالة النجاسات ونحوها ، لكن إذا فعلها العبد بنية التقرب إلى الله أثيب على ذلك ، ومثل ذلك رد الأمانات والغصوب والحقوق ونحوها

«٦٧٠» ماحرم تحريما خفيفا بأن حرم لغيرذاته ، بل لأنه وسيلة إلى مفسدة ، أبيح من هذا النوع ما تدعو الحاجة إليه ، كما استثنى من لباس الحرير ومن ربا الفضل ونحوهما

«٧١» وملابسة النجاسة جائز للحاجة إذا طهر ثوبه وبدنه للصلاة

«٧٢» من عاب شيئا فعله رسول الله ﷺ أو أقر عليه عرّف فان أصر قتل كافراً

«٧٣» الصحيح ان كل من صلى في الوقت بحسب إمكانه لا يعيد كالعاجز عن شيء من واجبات الصلاة أو شروطها أو عن بعضه

«٧٤» من اعتقد ما لم يدل عليه دليل شرعي قربة فهو مخطيء ظالم

«٧٥» والتحقيق ان كل عمل في الظاهر من مؤمن لا بد أن يصحبه عمل القلب بخلاف العكس فلا يتصور عمل البدن منفرداً إلا من المنافق الذي يصلي رياء وكان عمله باطلا حابطا ، ففرق بين المؤمن والمنافق ، فيظهر الفرق بين المؤمن الذي يقصد عبادة الله بقلبه مع الوسواس وبين المنافق الذي لا يصلي إلا رئاء الناس

«٧٦» وفي تكفير أهل البدع والأهواء نزاع هما روايتان عن أحمد وحقيقة الأمر ان القول قد يكون كفراً فيطلق القول بتكفير صاحبه ، لكن الشخص المعين لا يكفر حتى تقام عليه الحجة ، فنفس القول قد

يكون كفراً لكن قائله معذور ، فاذا كان من المؤمنين فلا يكفر لأنه قد يعذره الله بأمور ، إما انه لم يعقله أو انه لم يثبت عنده ، أو انه لم يفهمه لمعارضة شبهة ، فمن كان قصده الحق فأخطأه فإن الله يغفر له ، فمذاهب الأئمة الفرق بين النوع والعين ، ومن حكى الخلاف لم يفهم غور قولهم فطائفة تحكى عن أحمد فى تكفير أهل البدع مطلقاً روايتين ، وليس هذا مذهب لأحمد ولا لغيره من الأئمة ، وكذلك تكفير الشافعى لحفص الفرد حين قال القرآن مخلوق ، فقال كفرت ، أى قولك كفر ، ولهذا لم يسع فى قتله ، ولو كان عنده كافراً لسعى فى قتله ، وأما قتل الداعية إلى البدع فقد يكون لكف ضرره عن الناس ، كقطاع الطريق ونحوهم

«٦٧٧» ومن اعتقد انه بمجرد تلفظه بالشهادة يدخل الجنة ولا يدخل النار فهو ضال مخالف للكتاب والسنة والإجماع ، وإنما يستحق دخول الجنة والنجاة من النار مع الشهادتين بالقيام بالواجبات وترك المحرمات

«٧٨» ظلم العبد نفسه يكون بترك ماينفعها وهى محتاجة إليه وذلك فعل ما أمر الله به، وبفعل ما يضرها وذلك المعاصى كلها ، كما ان ظلم الغير كذلك ، إما بمنع حقه أو التعدى عليه ، فإن الله أمر العباد بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم ، وجاء القرآن بالأمر بالاصلاح والنهى عن الفساد، والصلاح كله طاعة والفساد كله معصيه ، وقد لا يعلم كثير من الناس ذلك على حقيقته فعلى المؤمن أن يعلم ان الله يأمر بكل مصلحة وينهى عن كل مفسدة ، وكلما أمر الله به راجع إلى العدل ، وكلما نهى عنه راجع إلى الظلم والظلم الذى حرمه الله على نفسه أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها

أو يعاقب البرىء على ما لم يفعله من السيئات أو يعاقب هذا بذنب غيره أو يحكم بين الناس بغير القسط ونحو ذلك ، وذلك لكمال عدله وحمده

«٦٧٩» أصل الايمان في القلب وهو قول القلب وعمله ، وهو إقرار العبد بالتصديق والحب والانقياد ، ولا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح ، فالأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ودليل عليه وشاهد له وشعبة من مجموع الايمان المطلق وبعض له ، وما في القلب أصل لها وهو الملك والاعضاء جنوده ، فالتحقيق ان اسم الايمان المطلق قد يتناول الاصل مع الفرع ، وقد يخص بالإسم وحده وبالاسم مع الاقتران بعمل الجوارح ، وهو كالشجرة يتناول الأصل والفرع إذا وجد وقد يقطع من الفروع شيء فتبقى شجرة ناقصة بحسب ما زال منها ، وكذلك الايمان كما مثله الله بالشجرة

«٨٠» من أسباب نور الايمان وقوته سماع القرآن وتدبره ومعرفة أحوال النبي ﷺ ومعجزاته والنظر في آيات الله والتفكر فى ملكوت السموات والأرض والتأمل في أحوال نفس الانسان ، ومثل رؤية أهل الايمان والنظر فى أحوالهم والضرورات التي يحدثها الله للعبد يضطره بها إلى ذكر الله تعالى والاستسلام له واللجأ إليه ، وقد يكون هذا سبباً لشيء من الايمان ، وهذا سببا لشيء آخر ، وسبب الايمان وشعبه تارة من العبد وتارة من غيره ، مثل من يقيض له من يدعوه إلى الايمان ويأمره بالخير وينهاه عن الشر

«٨١» العلم النافع المقصود وغيره وسيلة ثلاثة أنواع علم بأسماء الله

وصفاته وما يتبع ذلك ، وعلم بما أخبر الله به من الأمور الماضية والحاضرة والمستقبلة وعلم بما أمر الله به من الأمور المتعلقة بالقلوب والجوارح من الإيمان بالله ، ومن معارف القلوب وأحوالها وأحوال الجوارح وأعمالها

«٦٨٢» ليس كل سبب نال به الانسان حاجته يكون مشروعاً ولا مباحا ، وإنما يكون مشروعا إذا غلبت مصلحته على مفسدته مما أذن فيه الشرع ، والمسلم يعلم ان الله لم يحرم شيئاً إلا ومفسدته محضه أو غالبة

«٨٣ » النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم فهو الأب الروحانى ،والوالد الأب الجمانى وهو ﷺ سبب السعادة الأبدية للمؤمن فى الدنيا والآخرة والأب سبب لوجوده في الدنيا ، وأزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين فى الحرمة لا في المحرمية ، ولهن من الاحترام ما ليس للوالده ، ومعلوم ان الانسان يجب أن يطيع معلمه الذى يدعوه إلى الخير ويأمره بما أمر الله به ولا يجوز أن يطيع أباه فى مخالفة هذا الداعى لأنه يدله على ما ينفعه ويقربه إلى ربه ويحصل له باتباعه السعادة الأبدية ، فظهر فضل الأب الروحانى على الأب الجمانى ، فهذا أبوه فى الدين ، وهذا أبوه فى الطين وأين هذا من هذا

«٨٤ » للعبد حالان حال قبل القدر فعليه أن يستعين بالله ويتوكل عليه ويدعوه ، وحال بعد القدر ، فعليه أن يحمد الله في الطاعة ويصبر ويرضى في المصيبة ويستغفر فى الذنب وفي الطاعة من النقص

«٨٥ » وردت نصوص كثيرة في الوعد بالجنة والنجاة من النار على أعمال لا تكفى وحدها في ذلك بالاجماع ، ووردت أيضاً نصوص في

الوعيد على أعمال بالخلود في النار، أو تحريم دخول الجنة ، وهي لا تخرج من الاسلام بإجماع السلف ، فأصح الأقوال فيها وأحسنها ما فيه تصديق للنصوص كلها ، وهي انها من باب الموجبات والأسباب التى لا بد فيها من وجود الشروط وانتفاء الموانع ، وبهذا يزول الاشكال وينتفى التعارض بين النصوص الصحيحة

« ٨٦ » يعامل الناس في الحب والبغض بما يظهر منهم مما يوجب ذلك

« ٨٧ » علم الله بالاشياء وآثارها لا ينافى ما علقها عليه من الأسباب ولهذا أمثلة كثيرة ، كحصول المغفرة ودخول الجنة وحصول النصر ، كل هذا لا يمنع قيام العبد بأسباب ذلك وأمره به

« ٨٨ » من رحمة الله تعالى أن النفل مثل الفرض فى جبر خلل الفريضة عند التعذر ، كالمحاسبة على الصلاة وغيرها ، ومن أحرم بحج نفل وعليه فرضه فانه ينقلب فرضاً ، ومن عليه طهارة واجبة ونسيها ونوى المسنون ونحو ذلك والله أعلم

« ٨٩ » قد تقرر أن بيع الغرر حرام وانه من الميسر ، وقد يجوز بعضه إذا احتيج إليه وكان الغرر يسيراً أو كان تبعاً لغيره فانه يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالا ، وكذلك إذا عارض ذلك ضرر أعظم منه أبيح دفعا لأعظم الفسادين بارتكاب أدناهما

« ٩٠ » من أتلف شيئا من مال غيره لاصلاح الباقى أو سلامته فليس بضامن ، إذ هذا مأذون فيه شرعا وعرفا وهو محسن وما على

المحسنين من سبيل ، وخرق الخضر للسفينة الصالحة لتسلم من الملك من هذا الباب

«٦٩١» المال المكسوب نعقد فيه إعانة على محرم لا يطيب لصاحبه ولا يرد على من أحد منه بل يصرف فى المصالح العامة

« ٩٢ » المنفعة التى لاقيمة لها فى العادة بمنزله الأعيان التى لاقيمه لها لا يصلح أن يرد عليها عقد إجارة ولا بيع بالاتفاق

« ٩٣ » كل من اعتقد شيئاً وجب العمل به له وعليه ، وليس لأحد أن يعتقد أحد القولين فيما له دون ما عليه

« ٩٤ » وأصول الشريعة تفرق في المنهيات بين المحتاج وغيره كما فى المأمورات ، ولهذا يقال كسب فيه دناءة خير من مسألة الناس ، ويجب قضاء الواجبات بمال مشتبه ، وأخذ المحتاج من مال اليتيم ومن عطايا السلطان وأجرة التعليم وغير ذلك

« ٩٥ » بذل المال لايجوز إلا لمنفعة في الدين والدنيا وهذا متفق عليه بين العلماء ، ومن خرج عن هذا كان سفيها مبذراً لماله ، فالحى ينفق ماله في منافع دينه أو مباحات دنياه ، وأما الميت في أوقافه ووصاياه فتتعين منافع الدين في حقه ، ولهذا اشترط فى الوقف القربة فلا يصير إلى جهة محرمة أو مكروهة أو مباحة ، بل إما إلى واجب أو مستحب ، وعلى هذا فالشروط المتضمنة للأمر بما نهى الله عنه ورسوله أو النهى عما أمر الله به ورسوله مخالفة للنص والاجماع

« ٩٦ » نصب المستوفين فى الاعمال والمحاسبين والقابضين والمتصرفين

قد يجب إذا لم تتم مصلحة قبض المال وصرفه إلا به ، وإذا قام المستوفي بما عليه وجب له ما فرض له

«٩٧» ولا ريب أن السعى فى تمييز المستحقين للأوقاف والأرزاق من بيت المال وغيره من غيرهم وإعطاء الولايات والأرزاق من هو أحق بها ، والعدل بين الناس وفعله بحسب الامكان هو من أفضل عمل ولاة الأمور بل من أوجبها عليهم ، فإن الله يأمر بالعدل والاحسان ، والعدل واجب على كل واحد فى كل شيء

«٩٨» صرف الأموال التى أخذت بغير حق فى المصالح العامة أولى من إبقائها بأيدى الظلمة وصرفها فيما لاينفع ، لكن إذا أمكن ردها إلى أهلها كان هو الواجب

«٩٩» جميع الأيمان إذا حنث فيها ففيها كفارة يمين سواء كانت بصيغة القسم أو التحريم أو الشرط أو غيرها لقوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم» وروح اليمين ومقصودها هى التى يقصد بها الحث على الشيء أو المنع منه ويتوسل إلى ذلك باليمين بأى نوع تكون

«٧٠٠» من أكره على عقد أو فسخ أو شرط أو غيرها فأوقع ما أكره عليه ، فان كان بحق بأن امتنع مما وجب عليه فأكره عليه صار كالاختيار ونفذ ما أكره عليه من ذلك ، وإن كان بغير حق لم يثبت ولم ينفذ شيء من ذلك

«٧٠١» ويجوز للانسان أن يبذل مايتوصل به إلى أخذ حقه الممنوع أو دفع الظلم عنه مع انه لا يحل للآخذ

«٧٠٢» أمور الغيب علينا أن نؤمن بما أخبر الله به ورسوله منها وما زاد على ذلك من التعريض لكيفياتها وصفاتها فإنه من باب القول بلا علم ومن باب التكلف الضار، ويدخل في هذا صفات الملائكة والجن وهيأتها وكيفياتها ، بل نؤمن بما في النصوص منها ، ونعلم انه حق على حقيقته ونسكت عما سوى ذلك ، وبهذا يحصل الإيمان الصحيح والعصمة

(٠٣) محبة الانسان للأمور الدنيوية لا يلام العبد عليه ولا يعاقب إلا إذا دعا إلى معصية الله أو تضمن ترك واجب وجمع المال إذا قام فيه بالواجبات ولم يكتسبه من الحرام لا يعاقب عليه ، لكن إخراج الفضل والاقتصار على الكفاية أفضل وأسلم وأفرغ للقلب وأجمع للهم وأنفع للدنيا والآخره

(٠٤) ما تشتهيه النفوس من المحرمات جعل له الشارع حدوداً وزواجر معينة ، وما لا تشتهيه النفوس اكتفى بالزاجر الطبيعي واقتصر فيه على التعزير في عقوبة فاعله

(٠٥) الألعاب المباحة والعوائد المباحة إذا اشتملت كثيراً على محرمات أو تفويت واجبات حرمت ووجب اجتنابها والنهي عنها لما اقترن بها من هذه المفاسد التي لا تخلو هذه المباحات منها

(٠٦) لا يحل لأحد أن يحضر مجالس المنكرات باختياره لغير ضرورة وعليه أن ينكر ولو بقلبه

(٠٧) لا تحل الغيبة إلا عند الحاجة إليها لمصلحة دينية أو تعريف

بالشحص بشرط أن يكون القصدالنصيحة وتلك المصلحةلا قصد الغيبة، وكل ما قيل فى تجويزه منها فإنه داحل في هدا الضابط

(٧٠٨) كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة وجب قتالهم حتى يلتزموا ما حرجوا منه حتى يكون الدين كله لله

(٠٩) يجب على جميع المسلمين أن يكونوا يداً واحده على الكفار وأن يجتمعوا ويقاتلوا على طاعة الله ورسوله والجهادفي سبيله ويدعو المسلمين إلى ما كان عليه سلفه من الصدق وحسن الأخلاق ، فإن هذا من أعظم أصول الاسلام وقواعد الايمان التى نعث الله بها رسله وأنزل بها كتبه أمر عباده عموماً بالاجتماع ونهاهم عن التفرق والاختلاف

(١٠) وإدا كان اليهودى أو النصرانى ونحوهما حبيراً بالطب ثقةعند الإنسان حاز له أن يستطبه كما يجوز له أن يودعه المال وأن يعامله ، وإذا وحد طبيباً مسلماً فهو أولى ، وأما إن لم يجد إلا كافراً فله ذلك وإذا خاطبه بالتى هى أحسن كان حسنا

(١١) الدين الصحيح هو عبادة الله وحده بما شرع الله ورسوله والدين الفاسد هو عبادة غير الله أو عبادة الله بعبادة فاسدة ابتدعها بعض الضالين ، فالأول مشرك والثانى مبتدع

(١٢) الاعمال التى تكون بين اثنين فصاعداً يطلب كل منهم أن يغلب الآحر ثلاثة أصناف صنف أمر الله به ورسوله ، كالسباق بالخيل والرمى بالنبل ونحوه من آلات الحرب لأنه مما يعين على الجهاد فى سبيل الله

وصنف نهى الله ورسوله عنه ، كالميسر من النرد والشطرنج ونحوهما ، فان كانت بعوض تضاعف التحريم والنهى عنها ويدخل في هدا بيوع الغرر لما فيه من أكل المال بالباطل وصنف مباح كالمصارعة والمسابقة على الاقدام ، فهدا مباح باتفاق المسلمين إذا خلا عن العوض وعن مفسدة راجحة ، وقد يؤمر به إذا ترتب عليه مصلحة شرعية

(٧١٣) والاجتهاد يقبل التجزء والانقسام فيكون الرجل مجتهداً فى مسألة أو صنف من العلم دون غيره ، والقياس الدى يسوغ مثل رد القضايا إلى نظيرها الثابت بالكتاب والسنة لعلة تجمع بينهما

(١٤) وأفضل الخلق النبيون ثم الصديقون ثم الشهداء ثم الصالحون وأفضل كل صنف أتقاهم ، وأفضل الخلق في الطبقات القرن الدى بعث فيهم رسول الله ﷺ ثم الدين يلونهم ثم الدين يلونهم ، وتنازعوا فى الفقير الصابر والغنى الشاكر أيهما أفضل ؟ والصواب ان أفضلهما أتقاهما قال تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم)

(١٥) أعمال القلوب التى تسمى المقامات والأحوال وهى من أصول الايمان وقواعد الدين مثل محبة الله ورسوله والتوكل على الله وإخلاص الدين له والشكر له والصبر على حكمه والخوف منه والرجاء له وما يتبع ذلك كل ذلك واجب على جميع الخلق المأمورين بأصل الدين باتفاق أئمة المسلمين والناس فيها على ثلاث درجات كما هم في أعمال الأبدان ظالم لنفسه ومقتصد وسابق بالخيرات ، فالظالم العاصى بترك مأمور وفعل محظور ، والمقتصد المؤدى للواجبات والتارك المحرمات ، والسابق بالخيرات المتقرب بما يقدر عليه

من واجب ومستحب ، والتارك للمحرم والمكروه ، وكل من السابقين والمقتصدين من أولياء الله الذين قال الله فيهم (ألا إن أولياء الله لاخوف عليهم ولاهم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون) فحد أولياء الله هم المؤمنون المتقون ، وأما الظالم لنفسه فهو من أهل الإيمان ، فمعه ولاية بقدر إيمانه وتقواه كما معه من ولاية الشيطان بقدر فجوره إذ الشخص الواحد يجتمع فيه الحسنات والسيئات ، وأصل الدين هو الأمور الظاهرة والباطنة من العلوم والأعمال ، فإن الأعمال الظاهرة لا تنفع بدون العقائد الصحيحة كما في الحديث « إن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله » الحديث

(٧١٦) كل من لم يقم بالواجب فى ولايتـه فلا ولاية له ، بل إما أن يرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب وإما أن يضم إليه من يقوم معه بالواجب

(١٧) يعاقب غير المكلف لتقويمه وتهذيبه أو لدفع عدوانه أو للاقتصاص من اعتدائه ولذلك أمثلة كثيرة

(١٨) من ابتلى ببلاء قلبي أزعجه فأعظم دواء له قوة الالتجاء إلى الله ودوام التضرع والدعاء بأن يتعلم الأدعية المأثورة ويتوخى الدعاء في مظان الإجابة مثل آخر الليل وأوقات الأذان والاقامة وفي سجوده وإدبار الصلوات ويضم إلى ذلك الاستغفار ، وليتخذ ورداً من الأذكار طرفى النهار وعند النوم ، وليصبر على مايعرض له الموانع والصوارف ، فإنه لابد أن يؤيده الله بروح منه ويكتب الإيمان فى قلبه وليحرص على إكمال الفرائض من الصلوات الخمس بباطنه وظاهره فإنها عمود الدين ، وليكن هجيراه لاحول

ولا قوة إلا بالله العلى العظيم فإنه بها يحمل الأثقال ويكابد الأهوال وينال رفيع الأحوال ولا يسأم من الدعاء والطلب ، فإن العبد يستجاب له ما لم يعجل ، وليعلم أن النصر مع الصبر وأن الفرج مع الكرب وأن مع العسر يسرا ، ولم ينل أحد شيئاً من عميم الخير إلا بالصبر والله الموفق

(٧١٩) لم ينفرد أحد من أهل البدع بقول لم يقل به أهل السنة إلا كان خطأ قطعاً ، وقد يكون الحق مع طائفة من أهل البدع مختلطا بباطل وطائفة من أهل البدع تقابلها كذلك ، والحق الخالص الذى لا باطل فيه مع أهل السنة والجماعة ، وهذا معروف بالتتبع في كثير من العقائد والأصول

(٢٠) تجب طاعة النبي ﷺ لكونه رسول الله في حياته وبعد مماته فكما يجب على الغائب عنه فى حياته طاعة أمره ونهيه يجب ذلك على من يكون بعد موته ، وهو ﷺ أمره شامل عام لكل مؤمن شهده أو غاب عنه في حياته وبعد مماته وإذا أمر أناساً معينين بأمور أو حكم بأعيان معينة بأحكام لم يكن حكمه وأمره مختصاً بتلك المعينات ، بل كان ثابتاً فى نظائرها وأمثالها إلى يوم القيامة بل بعد مماته أوكد لأن الدين كمل واستقر بموته فلم يبق فيه نسخ ، ولهذا جمع القرآن بعد موته لكماله واستقراره بموته ، فطاعته شاملة لجميع العباد شمولا واحداً وإن تنوعت طرقهم فى البلاغ والسماع والفهم ، فهؤلاء يبلغهم من أمره مالم يبلغ هؤلاء ، وهؤلاء يسمعون من أمره مالم يسمعه هؤلاء ، وهؤلاء يفهمون من أمره ما لم يفهمه هؤلاء وكل من أمر بما أمر به الرسول وجبت طاعته طاعة لله ورسوله لا له ، وأحق الناس به أقربهم إلى معرفة دينه واتباعه

(٧٢١) الله تعالى عم عباده بخلقه ورزقه وأعطاهم كل مايحتاجونه لقيام دينهم ودنياهم وهداهم النجدين ، طريق الخير والشر ، وبين لهم ما يتقون ولكن خص بفضله بمزيد علم وإيمان ومزيد عافية ورزق وقوه قال تعالى (أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات) وإذا خص أحد الشخصين بقوة وطبيعة تقتضى غداءاً صالحا خصه بما يناسب ذلك من الصحة والعافية وإن لم يعط الآخر نقص عنه وحصل له ضعف ومرض ، وكذلك إذا خص أحداً بالأمور الدينية خصه ووفقه للأسباب التى يدرك بها العلم والإيمان ولوازمه وأعماله

(٢٢) والله تعالى قد وسع طرق الهدى لعباده فيعلم أحد المستدلين المطلوب بدليل ويعلمه الآخر بدليل آخر ، ومن علم صحة الدليلين معاً كان كل منهما يدله على المطلوب وكان اجتماع الأدله يوجب قوة العلم وكل منهما يخلفه الآخر إذا غاب الآخر عن الذهن

(٢٣) دلت جميع نصوص الأنبياء واتفق على ذلك أتباعهم أن الله خالق كل شيء من الأعيان والصفات والأفعال ، فخلق الأعيان بصفاتها وأفعالها بأفعاله الاختيارية القائمة بنفسه ، فهو الذى يلهم العباد أن يدعوه فيدعونه فيستجيب لهم ويلهمهم أن يطيعوه فيطيعونه فيثيبهم ، فهو سبحانه الفاعل للإجابة والاثابة كما انه أولا جعل العباد داعين مطيعين ولم يكن في شيء من ذلك مفتقراً إلى غيره البتة بل هو الغنى الحميد

(٢٤) كل من أقر بشيء من الحق من المنكرين كان ذلك أدعى

له إلى قبول غيره وكان يلزمه من قبوله ما لم يلزم من لم يعرف ذلك الحق ولهذا كل من كان أقرب إلى الحق من أهل البدع والكفار ، أولى بهذا الوصف المذكور

(٧٢٥) والنص والعقل دل على أن كل ما سوى الله مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن ولكن لا يلزم من حدوث كل فرد فرد مع كون الحوادث متعاقبة حدوث النوع ، فلا يلزم من ذلك انه لم يزل الفاعل المتكلم معطلا عن الفعل والكلام ، ثم حدث ذلك بالسبب كما لم يلزم مثل ذلك في المستقبل ، فإن كل فرد فرد من المستقبلات المنقضية فانٍ وليس النوع فانياً كما قال تعالى (أُكلها دائم وظلها) وقال (إن هذا لرزقنا ما له من نفاد) والدائم الذى لا ينفد أي لا ينقضي هذا النوع وإلا فكل فرد من أفراده نافد منقض ليس بدائم ، وذلك ان الحكم الذى توصف به الأفراد إن كان لمعنى موجود في الجملة وصفت به الجملة مثل وصف كل فرد بوجود أو إمكان أو بعدم ، فإنه يستلزم وصف الجملة بالوجود والامكان والعدم ، لأن طبيعة الجميع طبيعة كل واحد واحد وليس المجموع إلا الآحاد الممكنة والموجودة أو المعدومة بخلاف العكس

(٢٦) فالدين الحق لا بد فيه من الكتاب الهادى والسيف الناصر كما قال تعالى (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوى عزيز) فالكتاب يبين ما أمر الله به وما نهى عنه ، والسيف ينصر ذلك ويؤيده

(٧٢٧) وفي الجملة فكلما ذكر في القرآن من خطاب المؤمنين والمتقين والمحسنين ومدحهم والثناء عليهم ، فالصحابة رضى الله عنهم أول من دخل فى ذلك من هذه الأمة ، وأفضل من دخل في ذلك من هده الأمة كما اسفاض عنه ﷺ من غير وجه انه قال « خير القرون قرنى الدى جئت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الدين يلونهم) وما تواتر في الكتاب والسنة من فضائلهم ومناقبهم والشهادة لهم نعلو الدرجات وكمال الصفات أمر معلوم من الدين بالضرورة فلايناقضه شيء مماقاله الضالون المفترون من الرافضة وغيرهم

(٢٨) والأقوال إذا حكيت عن قائلها أو نسبت الطوائف إلى متبوعها فانما ذالك على سبيل التعريف والبيان ، وأما المدح والدم والموالاة والمعاداة ، فعلى الأسماء المدكورة في القرآن كاسم المسلم والكافر والمؤمن والمنافق والبر والفاجر والصادق والكاذب والمصلح والمفسد وأمثال ذلك وكون القول صواباً أو خطأ يعرف بالأدلة الدالة على ذلك المعلومة بالعقل والسمع والأدلة الدالة على العلم لا تتناقض ، وهو أن يكون أحد الدليلين يناقض مدلول الآخر

(٢٩) ولا يتصور عند أهل السنة تعارض الأدله الصحيحة العامية لا السمعية ولا العقلية ، والكتاب والسنة يدل بالاحبار تارة ويدل بالتنبيه تارة والارشاد والبيان للأدله العقلية تارة ، وحلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الالهيات من الأدله اليقينية والمعارف الالهية قد جاء به الكتاب والسنة مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه فكان ما جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما فى عقول

جميع العقلاء من الأولين والآخرين ، وهذه الجملة لها بسط عظيم قد بسط من ذلك ما بسط في مواضع متعددة

(٧٣٠) من أنكر من أهل الإلحاد وجود الرب قيل له معلوم بصريح العقل ان الموجود إما واجب بنفسه وإما غير واجب بنفسه وإما قديم أزلى وإما حادث كائن بعد أن لم يكن ، وإما مخلوق مفتقر إلى خالق ، وإما غير مخلوق ولا مفتقر إلى خالق ، وإما فقير إلى ما سواه ، وإما غنى عما سواه وغير الواجب بنفسه لا يكون إلا بالواجب بنفسه والحادث لا يكون إلا بقديم ، والمخلوق لا يكون إلا بخالق ، والفقير لا يكون إلا بغنى عنه فقد لزم على تقدير النقيضين وجود موجود واجب بنفسه قديم أزلى خالق غنى عما سواه وما سواه بخلاف ذلك ، وقد علم بالحس والضرورة وجود موجود حادث كائن بعد أن لم يكن والحادث لا يكون واجباً بنفسه ولا قديماً أزلياً ولا خالقاً لما سواه ولا غنياً عما سواه ، فثبت بالضرورة وجود موجودين أحدهما غنى والآخر فقير وأحدهما خالق والآخر مخلوق وهما متفقان فى كون كل منهما شيئاً موجوداً ثابتاً وليس أحدهما مماثلا للآخر في حقيقته إذ لو كان كذلك لتماثلا فيما يجب ويجوز ويمتنع ، وأحدهما يجب قدمه وهو موجود بنفسه ، وأحدهما غنى عن كل ما سواه والآخر ليس بغنى ، وأحدهما خالق والآخر ليس بخالق ، فلو تماثلا للزم أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب القدم موجوداً بنفسه ليس موجوداً بنفسه غنياً عما سواه ليس بغنى عما سواه خالقاً ليس بخالق فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير تماثلهما وهو منتف بصريح العقل كما هو منتف بنصوص الشرع مع اتفاقهما

في أمور أخرى ، كما أن كل منهما موجود ثابت له حقيقة وذات هي نفسه ، فعلم بهذه البراهين اتفاقهما من وجه واختلافهما من وجه ، فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطلا قائلا للباطل ومن جعلهما متماثلين كان مشبهاً قائلا للباطل والله أعلم ، وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه فان الله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته . والعبد لا يشركه في شيء من ذلك ، والعبد أيضاً مختص بوجوده وعلمه وقدرته والله تعالى منزه عن مشاركة العبد فى خصائصه

(٧٣١) الأقوال نوعان فما كان منصوصاً فى الكتاب والسنة وجب الاقرار به على كل مسلم وما لم يكن له أصل في النص والاجماع لم يجب قبوله ولا رده حتى يعرف معناه

(٣٢) ما من طائفه من أهل الانحراف إلا ومعها حق وباطل فاذا خوطبت بين لها أن الحق الذى ندعوكم إليه أولى بالقبول من الحق الذى وافقناكم عليه

(٣٣) التوبة والاستغفار لا يوجب تنفيراً ولا يزيل ووقاً بل لا يتم كمال العبد إلا بذلك بخلاف دعوى البراءة مما يتاب منه ويستغفر ، والسلامة مما يحوج إلى الرجوع إلى الله والالتجاء إليه ، فإنه هو الذى ينفر القلوب ويزيل الثقة فان هذا لم يعلم أنه صدر إلا عن كذاب أو جاهل ، وأما الأول فانه يصدر عن الصادقين العالمين

(٣٤) وأصحاب النبي ﷺ ولله الحمد من أصدق الناس حديثاً عنه لا يعرف منهم من تعمد عليه كذباً مع انه يقع من أحدهم من الهنات ما يقع

ولهم ذنوب وليسوا معصومين ، ومع هذا فقد جرب أصحاب النقد والامتحان أحاديثهم واعتبروها بما تعتبر به الأحاديث ، فلم يوجد عن أحد منهم تعمد كذبة بخلاف من بعدهم فانهم لا يساويهم ولا يقاربهم أحد رضى الله عنهم ، ولهذا كان الصحابة كلهم ثقات باتفاق أهل العلم بالحديث والفقه حفظا من الله لهذا الدين ولم يتعمد أحد الكذب على رسول الله ﷺ إلا هتك الله ستره وكشف أمره ، وقد كان التابعون بالمدينة ومكة والشام والبصرة لا يكاد يعرف فيهم كذاب ، لكن الغلط لم يسلم منه بشر

(٧٣٥) قد يقال إن الايمان أرجح من الكفر إذا احتيج إلى المفاضلة عند من يظن أن ذلك أرجح كقوله (ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن) وقوله (وذروا البيع ذلكم خير لكم ـ ذلك أزكى لكم وأطهر) بل قد يفضل الله نفسه على من عبد من دونه ، كقوله (آلله خير أم ما يشركون) وقول السحره (والله خير وأبقى) وما أشبه ذلك من ذكر أفعل التفضيل مما ليس في المفضل عليه شيء لأن التنزل في المناظرات ونحوها من تمام الانصاف ، ومن الداعى للنظر فى الأدله والبراهين المرجحة وفيها دعوة لطيفة لأهل الانحراف كما هو معروف بالتأمل

(٣٦) والله منزه أن يوصف بشيء من الصفات المختصة بالمخلوقين وكل ما اختص بالمخلوق فهو صفة نقص ، والله تعالى منزه عن كل نقص ومستحق لغايات الكمال ، وليس له مثل فى شيء من صفات الكمال ، فهو منزه عن النقص مطلقاً ، ومنزه في الكمال أن يكون له مثل ، وقد دل على ذلك سورة قل هو الله أحد ، فبين انه أحد صمد وإسمه الأحد يتضمن

نفي المثل ، وإسمه الصمد يتضمن جميع صفات الكمال

(٧٣٧) جميع الرسل عليهم السلام وجميع أهل الملل يعلمون قطعاً ان الملائكة ليست كما يقوله زنادقة الفلاسفة إنها قوى معنوية وإنهم مخلوقون من نور كما أخبر بذلك النبي ﷺ ، وانهم كما وصفوا في الكتاب والسنة ومن زعم أن جبريل هو العقل الفعال ، وهو مايتخيل من نفس النبي ﷺ من الصور الخيالية وكلام الله ما يوجد في نفسه كما يوجد في نفس النائم فهذا مما يعلم كل من علم ما جاء به الرسول انه من أعظم الأمور تكذيباً للرسول ، ويعلم ان هؤلاء أبعد عن متابعة الرسول من كفار اليهود والنصارى وان هذا مذهب زنادقة الفلاسفة

(٣٨) التشبيه الممتنع تشبيه الخالق بالمخلوق أو تشبيه المخلوق بالخالق فيمتنع اتصاف الرب شيء من خصائص المخلوقين ، كما أن المخلوق لا يتصف شيء من خصائص الخالق ، ويمتنع أن يثبت للعبد شيء يماثل فيه الرب ، وأما إذا قيل حي وحي وعالم وعالم وقادر وقادر ، وقيل لهذا قدرة ولهذا قدرة ، ولهذا علم ولهذا علم كان نفس علم الرب لم يشركه فيه العبد ، ونفس علم العبد لا يتصف به الرب تعالى عن ذلك ، وكذلك سائر الصفات ، وليس في إثبات هذا محذور ، فإن المحذور إثبات شيء من خصائص أحدهما للآخر

(٣٩) ونحن نعلم ان الله خالق كل شيء وانه لا حول ولا قوة إلا به وان القوة التي في العرش وفي حملة العرش هو خالقها ، بل نقول إنه خالق أفعال الملائكة الحاملين ، فإذا كان هو الخالق لهذا كله ولا حول ولاقوة

إلا به امتنع أن يكون محتاجاً إلى غيره ، ولا قال أحد إنه محتاج إلى شيء من مخلوقاته فضلا عن أن يكون محتاجاً قوة شيء من مخلوقاته ولا يقول أحد إنه محتاج إلى العرش مع أنه خالق العرش والمخلوق مفتقر إلى الخالق لا يفتقر الخالق إلى المخلوق وبقدرته قام العرش وسائر المخلوقات وهو الغني عن العرش وكل ماسواه فقير إليه

(٧٤٠) وقد استقر في بداية العقول أن الأفعال الاختيارية من العبد تكسب نفس الإنسان صفات محمودة وصفات مذمومة بخلاف لونه وطوله وعرضه فإنها لا تكسبه ذلك فالعلم النافع والعمل الصالح والصلاة الحسنة وصدق الحديث وإخلاص العمل لله وأمثال ذلك تورث القلب صفات محمودة ففعل الحسنة له آثار محمودة في النفس وفي الخارج وكذلك السيئات والله تعالى جعل فعل الحسنات سبباً لهذا والسيئات سبباً لهذا كما جعل أكل السم سبباً للمرض والهلاك وأسباب الشر لها أسباب تدفع مقتضاها ، فالتوبة والأعمال الصالحة يمحى بها السيئات، والمصائب في الدنيا تكفر بها السيئات ، والله تعالى يخلق الاختيار في المختار والرضا في الراضي والمحبة في المحب وهذا لا يقدر عليه إلا الله ، ولهذا أنكر الأئمة على من قال . جبر الله العباد

(٤١) ومما يبين هذا أن الله تعالى جهة خلقه وتقديره غير جهة أمره وتشريعه ، فإن أمره وتشريعه مقصوده بيان ما ينفع العباد إذا فعلوه ومايضرهم بمنزلة أمر الطبيب للمريض بما ينفعه ، فأخبر الله على ألسنة رسله بمصير السعداء والأشقياء ، وأمر بما يوصل إلى السعادة ونهى عما يوصل إلى

الشقاوة ، وخَلقُه وتقديره يتعلق به وبجملة المخلوقات ، فهو يفعل لما فيه حكمة متعلقة بعموم خلقه كالمطر وإن كان فى ضمن ذلك تضرر بعض الناس بسقوط منزله وانقطاعه عن سفره وتعطيل معيشته ، وكذلك رسالة محمد ﷺ لما في إرساله من الرحمة العامة وإن كان في ضمن ذلك سقوط رئاسة قوم وتألمهم بذلك ، فإذا قدر على الكافر كفره قدره لما فى ذلك من الحكمة والمصلحة العامة وعاقبه لاستحقاقه ذلك بفعله الاختيارى، وإن كان مقدراً ولماله في عقوبته من الحكمة والمصلحة العامة

(٧٤٢) الانسان حى حساس متحرك بالارادة ولهذا قال النبي ﷺ أصدق الأسماء الحارث وهمام ، فالحارث الكاسب العامل والهمام كثير الهم والهم مبدأ الارادة والقصد فكل إنسان حارث همام وهو المتحرك بالإرادة ، وذلك لايكون إلا بعد الحس والشعور ، فإن الارادة مسبوقة بالشعور بالمراد فلايتصور إرادة ولا حب ولا شوق ولا اختيار ولا طلب إلا بعد الشعور وما هو من جنسه كالحس والعلم والسمع والبصر والشم والدوق واللمس ونحو هذه الأمور ، فهذا الادراك والشعور هو مقدمة الارادة والحب والطلب ، والحى مفطور على حب ماينفعه ويلائمه وبغض ما يكرهه ويضره ، فاذا تصور الشيء الملائم النافع أراده وأحبه ، وإذا تصور الشيء الضار أبغضه ونفر عنه ، لكن ذلك التصور قد يكون علماً وقد يكون ظناً وخرصا ، فالفطرة مجبولة على حب ما تحتاج إليه ودفع مايضرها وانها تستعين بالله على ذلك ، وهذا موجب الفطرة التى فطر الله

عليها عباده وإيجابها ذلك ، ولهذا أمر الله العباد أن يسألوه أن يعينهم على فعل ما أمر

(٧٤٣) أهل السنة والجماعة متفقون على أن الله خالق أفعال العباد ، وعلى أن العبد قادر مختار يفعل بمشيئته وقدرته ، والله خالق ذلك كله وعلى الفرق بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية ، وعلى أن الرب يفعل بمشيئته وقدرته ، وانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وانه لم يزل قادراً على الافعال موصوفاً بصفات الكمال متكلماً إذا شاء ، وإنه موصوف بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، فيثبتون علمه المحيط ومشيئته النافذة وقدرته الكاملة وخلقه لكل شيء ، ومن هداه الله لفهم قولهم علم أنهم جمعوا محاسن الاقوال وانهم وصفوا الله بغاية الكمال ، وانهم المتمسكون بصحيح المنقول وصريح المعقول وأن قولهم القول السديد السليم من التناقض الذي أرسل الله به رسله وأنزل به كتبه

(٧٤٤) أنعم الله على المكلفين بنعم أصولية وفروعية مشتركة بين البر والفاجر وخص المؤمنين بنعم أخرى بها تمت عليهم النعمة فأوجدهم بعد العدم وخلق لهم الأسماع والأبصار والعقول وجميع ما تتم به العافية وأعطاهم قوتين عظيمتين بها يوجدون أفعالهم ويختار كل منهم ما أراد من الأفعال الحسنة والقبيحة وهما المشيئة والارادة والقدره وباجتماع القوتين تتم الاقوال والأفعال ، ثم انه كمل على جميعهم النعمة بأن أمرهم أن يصرفوا مشيئتهم وإرادتهم إلى ما ينفعهم مما يحبه الله ويرضاه وأن يمتنعوا عما يكرهه

الله وأرسل إليهم الرسل وأنزل عليهم الكتب لتفصيل ما يحبه الله مما يكرهه والترغيب في هذا والترهيب من هذا بكل وسيلة وطريق وأخبرهم بما يترتب على ذلك من الثواب والعقاب وأشهدهم انموذجاً من ذلك في دار الدنيا ، وكل هذه الأمور وتوابعها اشترك فيها كل أحد فلم يبق لأحد على الله حجة ، بل حجته ورحمته وصلت إليهم كلهم ، ثم إنه تعالى خص المؤمنين بخصائص من رحمته بها آمنوا واهتدوا وعملوا الصالحات ، وهو انه حبب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان ، ثم كلما فعلوا شيئا من الهداية وقصدوا مراضى ربهم أمدهم بهدايات متنوعة ولطف بهم ويسرهم لليسرى وجنبهم العسرى وحفظهم ودافع عنهم بإيمانهم السوء والفحشاء فاستقاموا على الصراط المستقيم بمنته ورحمته ، والله يختص برحمته من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم ، فكل نعمه منه فضل ، وكل نقمة منه عدل ، أفبعد هذا يبقى حجة للمعاند وشغب للمكابر يحتج فيه بالقدر ، ولم يبق إلا أن يقول كيف خص المؤمنين بما خصهم به دوننا ، فيقال هذا فضله وإحسانه يؤتيه من يشاء ، فلم يمنع الكافر والفاجر حقاً له يستحقه ، بل منع عنه فضله الذى خص به المؤمنين لكمال حكمته ولعلمه انه لا يستحق هذا الفضل لإعراضه عن ربه واعتراضه عليه ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون

(٧٤٥) خلق الله إبليس كما خلق الحيات والعقارب والنار وغير ذلك لما في خلقه ذلك من الحكمة وقد أمرنا أن ندفع الضرر عنا بكل ما نقدر عليه ، ومن أعظم الأسباب استعاذتنا منه ، فهو الحكيم فى خلق إبليس

وغيره ، وهو الحكيم فى أمرنا بالاستعاذة منه ، وهو الحكيم إذ جعلنا نستعيذ به ، وهو الحكيم في إعاذتنا منه ، وهو الرحيم بنا فى ذلك كله ، المحسن إلينا المتفضل علينا ، إذ هو أرحم بنا من الوالدة بولدها ، وهو الخالق لتلك الرحمة ، ، فخالق الرحمة أولى بالرحمة من الرحماء

(٧٤٦) قد ضمن الله السعادة لمن أطاعه وأطاع رسوله، وتوعد بالشقاء لمن لم يفعل ذلك ، فطاعة الرسول هى مناط السعادة وجوداً وعدماً ، وهى الفارقة بين أهل الجنة والنار ، ومحمد ﷺ فرق بين الناس ، فدل الخلق بما بينه لهم ، وقال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) فمن اجتهد بطاعة الله ورسوله بحسب الاستطاعة كان من أهل الجنة ، والله يرفع درجات المتقين المؤمنين بعضهم على بعض بحسب إيمانهم وتقواهم

(٤٧) الإمام هو من يقتدى به، اما أن يرجع إليه فى العلم والدين بحيث يطاع باختيار المطيع لكونه عالماً بأمر الله آمراً به فيطيعه المطيع لذلك ، وإن كان عاجزاً عن الإلزام بالطاعة ، وإما أن يكون صاحب يد وسيف بحيث يطاع طوعاً وكرها قادراً على إلزام المطيع بالطاعة ، وهؤلاء القسمان هم المراد بقوله (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) ولا يتم كل واحد منهما إلا بالآخر ، ولا يستقيم الدين والدنيا إلا باجتماعهما ، ووجود الظلم والمعاصى من بعض المسلمين ، ولاة الأمور وعامتهم لا يمنع أن يشارك فيما يعمله من طاعة الله فيعاونون على الخير ولا يطاع أحد من الخلق في معصية الله ، وملوك المسلمين حسناتهم كثيرة وسيئاتهم كثيرة ، فلهم من الحسنات ما ليس لآحاد الأمة من الأمر بالمعروف

والنهى عن المنكر وإقامة الحدود وجهاد العدو وإيصال كثير من الحقوق إلى مستحقيها ، ومنع كثير من الظلم وإقامة كثير من العدل

(٧٤٨) ما ثبت فى حق النبي ﷺ من الأحكام ثبت فى حق أمته وبالعكس ، فإن الله إذا أمره بأمر تناول الأمة ، كما قد عرف فى عبارة الشرع ، قال تعالى (فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا كها لكيلا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا) إلا إذا دل دليل خاص على اختصاصه دون الأمة

(٤٩) باب الاحسان إلى الناس والعفو عنهم مقدم على باب الاساءة والانتقام ، كما في الحديث ادرأوا الحدود بالشبهات ، فإن الإمام أن يخطىء في العفو خير من أن يخطىء فى العقوبة ، فالخطأ في المدح أهون من الخطأ في القدح ، وإعطاء المجهول الذى يدعى الفقر من الصدقة أهون من حرمان الفقير ، فالخطأ في إعطاء الغنى خير من الخطأ فى حرمان الفقير ، والعفو عن المجرم خير من عقوبة البرىء

(٥٠) والصواب الجامع في هذا الباب ان من حكم بعدل أو قسم بعدل نفذ حكمه وقسمته ، ومن أمر بمعروف ونهى عن منكر أعين على ذلك إذا لم يكن في ذلك مفسدة راجحة ، وانه لا بد من إقامة الجمعة والجماعة ، فإن أمكن تولية إمام برّ لم يجز تولية فاجر ولا مبتدع يظهر بدعته ، فان هؤلاء يجب الانكار عليهم بحسب الإمكان ، ولا يجوز توليتهم ، فإن لم يمكن إلا تولية أحد رجلين كلاهما فيه بدعة وفجور كان تولية أصلحهما ولاية هو الواجب ، وإذا لم يمكن في الغزو إلا تأمير أحد رجلين ، أحدهما فيه

دين وضعف عن الجهاد والآخر فيه منفعة في الجهاد مع ذنوب له كان تولية هذا الذى ولايته أنفع للمسلمين خيراً من تولية من ولايته أضر على المسلمين وإذا لم يمكن صلاه الجمعة والجماعة وعيرها إلا خلف الفاجر والمبتدع صليت خلفه ولم تعد ، وإن أمكن الصلاه خلف عيره وكان في ترك الصلاة خلفه هجر له ليرتدع هو وأمثاله عن البدعة والفجور فعل ذلك ، وإن لم يكن فى ترك الصلاه خلفه مصلحة دينية صلى خلفه ، وليس على أحد أن يصلى الصلاة مرتين ، فى الجملة أهل السنة يجتهدون فى طاعة الله ورسوله بحسب الإمكان كما قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم)

(٧٥١) والله سبحانه لا يأمر بشيء لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا ، ولو كان فاعل ذلك من عباد الله الصالحين ولهذا أمر النبي ﷺ بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم لما في لزوم أمره من صلاح العباد في المعاش والمعاد، ومن خالف ذلك متعمداً أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح بل فساد ، كما استفاضت بذلك الأحاديث

(٥٢) لعن الفاسق المعين لا يجوز ، وإنما جاء الشرع بلعن الأنواع مثل لعن الله الظالمين ، لعن الله من غيّر منار الأرض ونحو ذلك ، ونحن نعلم أن أكثر المسلمين لا بد لهم من ظلم ، فإن فتح هذا الباب ساغ أن يلعن أكثر موتى المسلمين ، والله تعالى أمر بالصلاة على موتى المسلمين وبالدعاء بالمغفرة والرحمة لعموم المؤمنين لم يأمر بلعنتهم ، فمن لعن أحداً من المسلمين فقد ترك المأمور وفعل المحظور ، وخصوصاً الأموات فإن لعنهم

أعظم من لعنة الأحياء كما قال ﷺ لا تسبوا الأموات فإنهم أفضوا إلى ماقدموا

(٧٥٣) ولا ريب أن لآل النبي ﷺ حقاً على الأمة لا يشركهم فيه غيرهم ويستحقون من زيادة المحبة والموالاة مالا يستحقه سائر بطون قريش كما أن قريشاً يستحقون من المحبة والموالاة مالا يستحقه غير قريش من القبائل ، كما أن جنس العرب يستحق من المحبة والموالاة مالا يستحقه سائر أجناس بنى آدم وتفضيل الجملة على الجملة لا يقتضى تفضيل كل فرد على كل فرد ، كما أن تفضيل القرن الاول على الثانى والثانى على الثالث لا يقتضى ذلك ، بل في القرن الثالث خير من كثير من القرن الثانى ،ومن خصائص بنى هاشم تحريم الصدقة عليهم واستحقاقهم من الفيء ،وبنو المطلب معهم فى الأخير ، وكذلك الصلاة على أهل البيت كلهم ، وأما ترتيب الثواب والعقاب والمدح والذم فهذا لا يؤثر فيه النسب ، وإنما يؤثر فيه الإيمان والعمل الصالح وهو التقوى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) لكن قال النبي ﷺ الناس معادن كمعادن الذهب والفضة ، خيارهم فى الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا ، فالعرب فى الاجناس وقريش فيها ثم هاشم فى قريش مظنة أن يكون فيهم الخير أعظم مما يوجد فى غيرهم كما هو الواقع ، فلابد أن يوجد في الصنف الافضل مالا يوجد مثله في المفضول وقد يوجد فى المفضول ما يكون أفضل من كثير مما يوجد في الفاضل

(٥٤) ومحمد ﷺ قد أخبر الله عنه انه يصلى عليه هو وملائكته فلم تكن فضيلته بمجرد كون الأمة يصلون عليه ، بل إن الله وملائكته يصلون عليه بخصوصه وإن كان الله وملائكته يصلون على المؤمنين عموماً (هو

الذى يصلى عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات إلى النور ، ويصلون على معلم الناس الخير كما في الحديث إن الله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير ، ومحمد ﷺ لما كان أكمل الناس فيما يستحق به الصلاة من الايمان وتعليم الخير وغير ذلك كان له من الصلاة عليه خبراً وأمراً خاصية لا يوجد مثلها لغيره ﷺ

(٧٥٥) والله تعالى إذا أمر الانسان بما لم يأمر به غيره لم يكن أفضل من غيره بمجرد ذلك ، بل إن امتثل ما أمر الله به كان أفضل من غيره بالطاعة ، كولاة الأمور وغيرهم ممن أمر بما لم يؤمر به غيره ، من أطاع منهم كان أفضل لأن طاعته أكمل ، ومن لم يطع منهم كان من هو أفضل منه بالتقوى أفضل منه

(٥٦) وإذا شهد النبي ﷺ لمعين بشهادة أو دعا له بدعاء أحب كثير من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة أو مثل ذلك الدعاء ، وإن كان النبي ﷺ يشهد بذلك لخلق كثير ويدعو به لخلق كثير ، وكان تعيينه لذلك المعين من أعظم فضائله ومناقبه

(٥٧) لا بد أن يكون مع الانسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت وإلا فيبقى في كذب وجهل فى الجزئيات ، وجهل وظلم فى الكليات فيتولد فساد عظيم

(٥٨) من بلغته دعوة النبي ﷺ من الكفار فى دار الكفر وعلم انه رسول الله فآمن به وآمن بما أنزل عليه واتقى الله ما استطاع كما فعل النجاشي وغيره ولم يمكنه الهجرة إلى دار الاسلام ولا التزام جميع شرائع

الاسلام لكونه ممنوعاً من الهجرة وممنوعاً من إظهار دينه ، وليس عنده من يعلمه جميع شرائع الاسلام ، فهذا مؤمن من أهل الجنة ، كما كان مؤمن آل فرعون وآسية إمرأة فرعون ، وكما كان يوسف ﷺ مع أهل مصر فإنهم كانوا كفاراً ولم يكن يمكنه أن يفعل معهم كل ما يعرفه من دين الاسلام ، فإنه دعاهم إلى التوحيد فلم يجيبوه ، وكذلك النجاشي ، وكثيراً ما يتولى الرجل بين المسلمين والتتار قاضياً بل وإماماً وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك بل هناك من يمنعه من ذلك (ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها)

فالنجاشي وأمثاله سعداء في الجنة وإن كانوا لم يلتزموا من شرائع الاسلام مالا يقدرون على التزامه ، بل كانوا يحكمون بالأحكام التي يمكنهم الحكم بها ، وبالجملة لاخلاف بين المسلمين ، أن من كان في دار الكفر وقد آمن وهو عاجز عن الهجرة لا يجب عليه من الشرائع ما يعجز عنها ، بل الوجوب بحسب الإمكان ، وكذلك ما لم يعلم حكمه ، فلو لم يعلم ان الصلاة واجبة عليه وبقي مدة لم يصل لم يجب عليه القضاء في أظهر قولي العلماء وكذلك سائر الواجبات من صوم شهر رمضان وأداء الزكاة وغير ذلك ولو لم يعلم تحريم الخمر لم يحد عليها إذا شربها باتفاق المسلمين ، وكذلك لو عامل بما يستحله من ربا أو ميسر ثم تبين له تحريم ذلك بعد القبض وما أشبه ذلك ، وأصل هذا كله هل تلزم الشرائع من لم يعلمها أم لا تلزم إلا بعد العلم أم يفرق بين الشرائع الناسخة والمبتدأه ، والصواب في ذلك كله ان الحكم لا يثبت إلا مع التمكن من العلم ، وانه لا يقضى ما لم يعلم

وجوبه ، وهذا يطابق الأصل الذى عليه السلف والجمهور أن الله لايكلف نفساً إلا وسعها ، فالوجوب مشروط بالقدرة ، والعقوبة لاتكون إلا على ترك مأمور أو فعل محظور بعد قيام الحجة

(٧٥٩) وإذا تكلمنا على الملوك المختلفين على الملك،والعلماء والمشائخ المختلفين فى العلم والدين وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل لا بجهل وظلم فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد فى كل حال ، والظلم محرم مطلقاً لا يباح قط بحال ؛ والعدل محبوب باتفاق أهل الأرض مركوز حبه في القلوب ، تحبه القلوب وتحمده ، وهو من المعروف الذى تعرفه القلوب ، والظلم من المنكر الذى تنكره القلوب فتبغضه وتذمه ، والشرع الذى يجب على حكام المسلمين الحكم به عدل كله ليس في الشرع ظلم أصلا ، بل حكم الله أحسن الأحكام ، والشرع هو ماأنزل الله ، فكل من حكم بما أنزل الله فقد حكم بالعدل ، لكن العدل قد يتنوع بتنوع الشرائع والمناهج

(٦٠) قال تعالى (فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) فمن لم يلتزم تحكيم الله ورسوله فيما شجر بينهم ، فقد أقسم الله بنفسه أنه لا يؤمن ، وأما من كان ملتزماً لحكم الله ورسوله ظاهراً وباطناً لكن عصى واتبع هواه ، فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة ، فمن لم يلتزم حكم الله ورسوله فهو كافر ، وهذا واجب على الأمة في كل ماتنازعت فيه من الأمور الاعتقادية والعملية فالأمور المشتركة بين الأمة لا يحكم فيها إلا الكتاب والسنة ليس لأحد

أن يلزم الناس بقول عالم ولا أمير ولا شيخ ولا ملك ، وحكام المسلمين يحكمون في الأمور المعينة لايحكمون فى الأمور الكلية ، وإذا حكموا في المعينات فعليهم أن يحكموا بمافى كتاب الله ، فإن لم يكن فمما في سنة رسول الله فإن لم يجدوا اجتهد الحاكم برأيه

(٧٦١) الذنوب التى هى دون الكفر لا توجب كفر صاحبها ولا تخليده في النار ولا منع الشفاعة فيه ، والمتأول الذى قصده متابعة الرسول لا يكفر ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ ، وهذا مشهور عند الناس فى المسائل العملية ، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفّروا المخطئين فيها ، وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين ، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع ، وقد ينقل عن أحد الأئمة انه كفر من قال بعض الأقوال ويكون مقصوده ان هذا القول كفر ليحذر ، ولا يلزم إذا كان القول كفر أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل ، فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه وله شروط وموانع

(٦٢) الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً تعتبر في وجه العقل ، والاعراض عن الاسباب بالكلية قدح فى الشرع، والتوكل معنى يلتئم من التوحيد والعقل والشرع فالموحد المتوكل لا يلتفت إلى الأسباب بمعنى انه لا يطمئن بها ولا يثق بها ولا يرجوها ولا يخافها ، فإنه ليس فى الوجود سبب يستقل بحكم ، بل كل سبب فهو مفتقر إلى أمور أخرى تضم إليه ، وله موانع وعوائق تمنع

موجبه وما ثم سبب مستقل بالأحداث إلا مشيئة الله وحده ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وما شاء خلقه بالأسباب التي يحدثها ويصرف عنه الموانع فلا يجوز التوكل إلا عليه

(٧٦٣) وأما أهل التوحيد الذين يعبدون الله مخلصين له الدين فإنما في قلوبهم من محبة الله لا يماثله فيها غيرها ، ولهذا كان الرب محموداً حمداً مطلقاً على كل ما فعله ، وحمداً خاصاً على إحسانه إلى الحامد ، فهذا حمد الشكر ، والأول حمده على مافعله كما قال (الحمد لله الذى خلق السموات والأرض) الآية (الحمد لله فاطر السموات والأرض) والحمد ضد الذم ، والحمد خبر بمحاسن المحمود مقرون بمحبته ، ولا يكون حمد لمحمود إلا مع محبته ، ولا ذمّ لمذموم إلا مع بغضه ، وهو سبحانه له الحمد فى الأولى والآخرة ، فلا تكون عبادة إلا بحب المعبود ، ولا يكون حمد إلا بحب المحمود ، وهو سبحانه المعبود المحمود ، ولهذا كانت الخطب في الجمع والأعياد وغير ذلك مستملة على هذين الأصلين تحميده وتوحيده ، وأفضل الذكر لا إله إلا الله ، وأفضل الدعاء الحمد لله

(٦٤) لا ريب ان الأحكام النجومية مذمومة بالشرع مع العقل وان الخطأ فيها أضعاف الصواب ، وان من اعتمد عليها في تصرفاته وأعرض عما أمر الله به ورسوله خسر الدنيا والآخرة

(٦٥) وقد بينا ان الأفلاك مستديرة عند علماء المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، بل قد نقل إجماع المسلمين على ذلك غير واحد من علماء المسلمين الذين هم من أخبر الناس بالمنقولات ، كأبي الحسين بن المناوى

وأبي محمد بن حزم وأبي الفرج بن الجوزى ، وكذلك المطر معروف عند السلف والخلف أن الله تعالى يخلقه من الهواء ومن البحار المتصاعد ، لكن خلقه للمطر من هذا كخلق الانسان من نطفة ، وخلقه للشجر والزرع من الحب والنوى ، وإثبات المادة التى خلق منها المطر والشجر والانسان والحيوان مما يدل على حكمته ، ونحن لا نعرف شيئاً قط خلق إلا من مادة ولا أخبر الله في كتابه بمخلوق إلا من مادة ، والله قد وكل الملائكة بتدبير هذا العالم بمشيئته وقدرته كما دلت على ذلك الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة ، وكما يستدل على ذلك أيضاً بأدله عقلية ، والملائكة أحياء ناطقون ليسوا أعراضاً قائمة بغيرها كما يزعمه كثير من المتفلسفة

(٧٦٦) الوسائل لا تراد إلا لمقاصدها ، فإذا جزمنا بانتفاء المقاصد كان الكلام فى الوسيلة من السعى الفاسد ، كما إنها إذا حصلت المقاصد لم يكن بنا حاجة إلى الوسائل ، وتقدم فى الأصول السابقة ان الوسائل لها احكام المقاصد إن كانت المقاصد مأموراً بها فالوسائل تابعة لها ، وإن كانت منهياً عنها ، فكذلك وسائلها والله أعلم

(٦٧) النبي ﷺ قد نص على كليات الاحكام ما يحرم من النساء وما يحل ، فجميع أقارب الرجل من النساء حرام عليه إلا بنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالاته ، وحرم فى الاشربة كل ما يسكر ، وقد حصر المحرمات فى قوله (قل إنما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله مالا تعلمون) فكلما حرم تحريما مطلقا عاما لا يباح في حال فهو

داخل فى هذه المذكورات وجميع الواجبات في قوله (قل أمر ربى بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين) الآية، فالواجب كله محصور فى حق الله وحق عباده ، وحق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ، وحقوق عباده العدل كما في حديث معاذ ، ثم انه تعالى فصل أنواع الفواحش والبغى وأنواع حقوق العباد فى مواضع أخر ، ففصل المواريث ومن يستحق الإرث ممن لا يستحقه وما يستحق الوارث بالفرض والتعصيب ، وبين ما يحل من المناكح وما يحرم وغير ذلك من نصوصه الكلية التى لا يشذ عنها شىء

(٧٦٨) من استكبر على الحق أو ادعى ما ليس له من المراتب أو أشرك بالله وتعلق بغيره ابتلى بالذل والهوان والخوف من المخلوقين، فتراه مفتقراً إلى لقمة خائفاً من كلمة ، قال تعالى (سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله

(٦٩) والردة قد تكون عن أصل الاسلام ـ كالغالية من الاسماعيلية والنصيرية ونحوهم، وقد تكون الردة عن بعض الدين كحال كثير من أهل البدع ، والله تعالى يقيم قوماً يحبونه ، يجاهدون من ارتد عن الدين أو عن بعضه في كل زمان

(٧٠) تشبيه الشىء بالشىء يكون بحسب مادل عليه السياق لا يقتضى المساواة في كل شىء

(٧١) وكذلك إذا كان التخصيص لسبب يقتضيه فلا يحتج به باتفاق الناس

(٧٧٢) البلاغة المأمور بها في مثل قوله تعالى (وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا) هى علم المعانى والبيان ، فيذكر من المعانى ما هو أكمل مناسبة للمطلوب ، ويذكر من الألفاظ ماهو أكمل فى بيان تلك المعانى، فالبلاغة بلوغ غاية المطلوب أو غاية الممكن من المعانى بأتم ما يكون من البيان ، فيجمع صاحبها بين تكميل المعانى المقصودة وبين تبيينها بأحسن وجه

(٧٣) وأصل الشجاعة قوة القلب وثباته عند المخاوف وكمال اليقين والثقة بوعد الله،وشجاعة الفعل والقول تابعة لهذا ، والاستنصار بالله والاستغاثة به والدعاء له من تمام ذلك ، وهى من أعظم الأسباب فى تحصيل المأمور ودفع المحذور ، ومما ينبغى أن تعلم أن الشجاعة إنما فضيلتها في إقامة الدين وحصول المصالح العامة والخاصة للمسلمين

(٧٤) وليس لأحد أن يدفع ما كان علم يقينا بالظن، سواء كان ناظرا أو مناظراً ، بل إن تبين له وجه فساد الشبهه وبينه لغيره كان ذلك زيادة علم ومعرفة ، وتأييد في الحق في النظر والمناظرة وإن لم يتبين ذلك لم يكن له أن يدفع اليقين بالشك والله أعلم

(٧٥) ومن نوّر الله قلبه فرأى ما فى النص والشرع من الصلاح والخير وإلا فعليه الانقياد لنص رسول الله ﷺ وليس له معارضته برأيه وهواه

(٧٦) لما كان محمد ﷺ خاتم النبيين ولم يكن بعده رسول ولا من يجدد الدين لم يزل الله يقيم لتجديد الدين من الأسباب ما يكون مقتضياً لظهوره كما وعد به فى الكتاب فيظهر به محاسن الإيمان ومحامده ويعرف

به مساوىء الـكفر ومفاسده ، ومن أعظم أسباب ظهور الإيمان والدين وبيان حقيقة أنباء الأنبياء والمرسلين ظهور المعارضين لهم من أهل الافك المبين كما قال تعالى (وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن) الآية ، فإن الحق إذا جحد وعورض بالشبهات أقام الله له مما يحقق الحق ويبطل به الباطل من الآيات البينات بما يظهره من أدلة الحق وبراهينه الواضحة وفساد ما عارضه من الحجج الداحضة ، وهذا كالمحنة التي تميز بين الخبيث من الطيب ، والفتنة هي الامتحان والاختبار ، فالحق كالذهب الخالص كلما امتحن زاد جودة ، والباطل كالمغشوش المغشى إذا امتحن ظهر فساده

(٧٧) فبمعرفة حقيقة دين اليهود والنصارى وبطلانه يعرف به بطلان ما يشبه أقوالهم من أقوال أهل الإلحاد والبدع ، فإذا جاء نور الإيمان والقرآن أزهق الله به ما خالفه

(٧٨) الصدق أصل الخير ويهدى إلى الخير ، والـكذب أصل الشر ويهدى إلى الفجور كما في حديث ابن مسعود مرفوعاً عليكم بالصدق فإن الصدق يهدى إلى البر الحديث ، وأعظم ذلك الصدق على الله أو الـكذب على الله ، فالصدق في أعلى الدرجات ، والصادق أفضل الخلق ، والـكذب في أسفل الدرجات ، والـكاذب أظلم الخلق ، وبين الصدق والـكذب والصادق والـكاذب فروق كثيرة معروفة

(٧٩) كثيراً يذكر تعالى في كتابه حكمة للأحكام الشرعية أو القدرية ولا يلزم من ذلك أن لا تكون له حكم أخرى غيرها ، لكن لا بد لتخصيص

تلك الحكمة بالذكر في ذلك الموضع من مناسبة

(٧٨٠) وكذلك نفي الدليل المعين لا يقتضي نفي المدلول ولا يقتضي نفي دليل آخر غيره يدل على المقصود

(٨١) وإذا انتقض الدليل بطلت دلالته ، فإنه إنما يدل إذا كان مستلزماً للمدلول ، فإذا كان تارة يوجد مع المدلول وتارة لايوجد لم يكن مستلزماً فلا يكون دليلا

(٨٢) ما أمر الله به أمراً عاماً هو ما نقلته الأمة عن نبيها محمد ﷺ نقلا متواتراً وأجمعت عليه، مثل الأمر بشهادة أن لا إله إلاالله وأن محمداً رسول الله ، وانه أرسل إلى جميع الناس أُميهم وغير أميهم وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق من استطاع إليه سبيلا ، وإيجاب الصدق وتحريم الفواحش والظلم والأمر بالايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت هو ما يعرفه المسلمون معرفة عامة ، ولا يحتاج الانسان في معرفة ذلك إلى أن يحفظ القرآن أو يتكلم بلغة العرب

(٨٣) إذا أوجب الله على العباد شيئاً واحتاج أداء الواجب إلى تعلم شيء من العلم كان تعلمه واجباً لأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب

(٨٤) المضافات إلى الله نوعان أعيان وصفات

فالصفات إذا أضيفت إليه ، كالعلم والقدرة والكلام والحياه والرضا والغضب ونحو ذلك ، دلت الاضافة على انها اضافة وصف له قائم به ليست مخلوقة ، لأن الصفة لا تقوم بنفسها بل لا بد لها من موصوف تقوم به

فإذا أضيفت إليه علم أنها صفة له

وأما الأعيان إذا أضيفت إلى الله تعالى فإما أن تضاف بالجهة العامة التي يشترك فيها المخلوق ، مثل كونها مخلوقة ومملوكة ومقدورة ونحو ذلك فهذه إضافة عامة مشتركة كقوله - هذا خلق الله . وقد يضاف لمعنى يختص بها يميز به المضاف عن غيره ، مثل بيت الله وناقة الله وعبد الله وروح الله فهذه تقتضي التشريف والعناية ، وأنها امتازت عن غيرها من الأعيان بما يناسب السياق

(٧٨٥) والحس الباطن أو الظاهر إن لم يقترن به العقل الذي يميز بين المحسوس وغيره وإلا دخل فيه من الغلط من جنس ما يدخل على النائم أو الممرور والمبرسم ونحوهم ممن يحكم بمجرد الحس الذي لا عقل معه

(٨٦) المعقول هو المعقول الصريح الذي يعرفه الناس بفطرهم التي فطروا عليها من غير أن يتلقاه بعضهم عن بعض كما يعلمون تماثل المتماثلين واختلاف المختلفين ، أعني اختلاف التنوع لا اختلاف التضادد والتباين فإن لفظ الاختلاف يراد به هذا وهذا ، وهذه المعقولات في العلميات هي التي ذم الله من خالفها بقوله (وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير)

وأما ما يسميه بعض الناس معقولات ويخالفه فيه كثير من العقلاء ، فليس هذا هو العقليات التي يجب لأجلها رد الحس والسمع ، وينبني عليه علوم بني آدم ، بل المعقولات الصحيحة الدقيقة الخفية ترد إلى معقولات بديهية أولية بخلاف العقليات الصريحة ؛ فإن هذا معلوم بفطرة الله ، فإذا

جاء في الحس أو في الخبر الصحيح ما يظن انه يخالف ذلك علم انه غلط ، فكل من أخبر بما يخالف صحيح المنقول أو صريح المعقول يعلم انه وقع له غلط وإن كان صادقاً فيما يشهده فى الحس الباطن أو الظاهر ، لكن الغلط وقع فى ظنه الفاسد المخالف لصريح العقل لا في مجرد الحس ، فإن الحس ليس فيه علم بنفى أو إثبات ، والانبياء صلوات الله عليهم معصومون لا يقولون على الله إلا الحق ، ولا ينقلون عنه إلا الصدق ، فمن ادعى فى اخبارهم ما يناقض صريح المعقول كان كاذباً ، بل لا بد أن يكون ذلك المعقول ليس بصريح ، أو ذلك المنقول ليس بصحيح ، فما علم يقيناً انهم أخبروا به يمتنع أن يكون فى العقل ما يناقضه ، وما علم يقيناً أن العقل حكم به يمتنع أن يكون في أخبارهم ما يناقضه

(٨٧) نعم الله على عباده تتضمن نفعهم والاحسان إليهم وذلك نوعان

أحدهما أن يدفع بذلك مضرتهم ويزيل حاجتهم وفاقتهم مثل رزقهم الذى لولاه لماتوا جوعاً، ونصرهم الذى لولاه لأهلكهم عدوهم ، ومثل هداهم الذى لولاه لضلوا ضلالا يضرهم في آخرتهم ، وهذا النوع من النعمة لا بد لهم منه ، وإن فقدوه حصل لهم ضرر إما في الدنيا وإما في الآخرة وإما فيهما

والنوع الثانى النعم التى يحصل بها من كمال النعم وعلو الدرجة ما لا يحصل بدونها ، كما انهم في الآخرة نوعان أبرار أصحاب يمين ومقربون سابقون ، ومن خرج عن هذين كان من أصحاب الجحيم ، وإذا كانت

النعمة نوعين فالخلق كانوا محتاجين إلى إرسال محمد ﷺ من هذين الوجهين وحصل بإرساله هذان النوعان من النعمة ، فإن الناس كانوا بدونه جهالا ضالين أميهم وأهل الكتاب منهم ، فكان إرساله أعظم نعمة على أهل الأرض من نوعى النعم ، ومن استقرأ أحوال العالم تبين له أن الله لم ينعم على أهل الأرض نعمة أعظم من إنعامه بإرسال محمد ﷺ ، وإن الذين ردوا رسالته ممن قال الله فيهم (ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار) ولهذا وصف بالشكر من قبل هذه النعمة فقال تعالى (ولقد فتنا الذين من قبلهم ـ إلى قوله ـ أليس الله بأعلم بالشاكرين) وقال (وسيجزى الله الشاكرين)

(٨٨) العجب الذى لا ينقضى ان كل عاقل يعجب ممن عرف دين محمد ﷺ وقصده الحق ثم اتبع غيره ويعلم انه لا يفعل ذلك إلا مفرط في الجهل والضلال أو مفرط في الظلم واتباع الهوى ، فما من طائفة من طوائف أهل الأرض إلا وهم مقرون ، إن محمدا ﷺ دعا سائر الطوائف غيرهم إلى خير مما كانوا عليه ، وهذه شهادة من جميع أهل الأرض بأنه دعا أهل الأرض إلى خير مما كانوا عليه ، فإن شهادة جميع الطوائف مقبولة على غيرهم إذ كانوا غير متهمين عليهم ، فإنهم معادون لمحمد وأمته ومعادون لسائر الطوائف ، وأما شهادتهم لأنفسهم فغير مقبوله فإنهم خصومه ، وشهادة الخصم على خصمه غير مقبولة ، وقد اعترف الفلاسفة انه لم يقرع العالم ناموس أفضل من ناموسه ، واعترفوا بأنه أفضل وأكمل من نواميس الأنبياء الكبار

(٨٩) قد دلت النصوص على أن الله لا يعذب إلا من أرسل إليه رسولا تقوم به الحجة عليه ، والحجة إنما تقوم بالقرآن على من بلغه قال تعالى لأنذركم به ومن بلغ ، فمن بلغه بعض القرآن دون بعض قامت عليه الحجة فيما بلغه دون مالم يبلغه ، فإذا اشتبه معنى بعض الآيات وتنازع الناس فى تأويل الآية وجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول ، فإذا اجتهد الناس فى فهم ما أراده الرسل فالمصيب له أجران والمخطىء له أجر واحد ومن لم تقم عليه الحجة في الدنيا بالرسالة ، كالأطفال والمجانين وأهل الفترات فهؤلاء فيهم أقوال أظهرها ما جاءت به الآثار أنهم يمتحنون يوم القيامة فيبعث إليهم من يأمرهم بطاعته ، فإن أطاعوه استحقوا الثواب وإن عصوه استحقوا العقاب

(٩٠) وكتب الله تدل على ذم الضال والجاحد ومقته مع أنه لا يعاقب إلا بعد إنذاره

(٩١) وسبب ضلال الضلال من الأمم ثلاثة أشياء

أحدها ألفاظ متشابهة مجملة مشكلة منقولة عن الأنبياء وعدولهم عن الألفاظ الصريحة المحكمة ، فإما أن يموهوها أو يحرفوها

والثانى خوارق ظنوها من الآيات وهى من أحوال الشياطين

والثالث أخبار منقولة إليهم ظنوها صدقاً وهى كذب

(٩٢) العلم ينال بالحس والعقل وما يحصل بهما ، وبوحى الله على أنبيائه الذى هو خارج عما يشترك فيه الناس من الحس والعقل ، فأهل الكتاب امتازوا عن غيرهم بما جاءهم من النبوة مع مشاركتهم لغيرهم

فيما يشترك فيه الناس من العلوم الحسية والعقلية ، والمسلمون حصل لهم من العلوم النبوية والعقلية ما كان للأمم قبلهم وامتازوا عنهم بمالا يعرفه الأمم وما اتصل إليهم من عقليات الأمم هدبوه لفظاً ومعنى حتى صار أحسن مما كان عندهم ، ونفوا عنه من الناموس وضموا إليه من الحق مما امتازوا به على من سواهم ، وكذلك العلوم النبوية أعطاهم الله منها ما لم يعطه أمة قبلهم ، وهذا ظاهر لمن تدبر القرآن مع تدبر التوراة والانجيل ، فإنه يجد من فضل علم القرآن مالا يخفى إلا على العميان

(٩٣) والظالم يكون ظالماً بترك ماتبين له من الحق واتباع ما تبين له أنه باطل والكلام بلا علم ، فإذا ظهر له الحق فعند عنه كان ظالماً وذلك مثل الألد فى الخصام

(٩٤) كلما قويت حاجة الناس إلى الشيء ومعرفته يسر الله أسبابه كما يسر ما كانت حاجتهم إليه فى أبدانهم أشد ، فلما كانت حاجتهم إلى النفس والهواء أعظم منها إلى الماء كان مبدولا لكل أحد فى كل وقت ، ولما كانت حاجتهم إلى الماء أكثر من حاجتهم إلى القوت كان وجود الماء أكثر لذلك ، فلما كانت حاجتهم إلى معرفة الخالق أعظم كانت آياته ودلائل ربوبيته وقدرته وعلمه ومشيئته وحكمته أعظم من غيرها ، ولما كانت حاجتهم إلى معرفة صدق الرسل بعد ذلك أعظم من حاجتهم إلى غير ذلك أقام الله من دلائل صدقهم وشواهد نبوتهم وحسن حال من اتبعهم ، وسعادته ونجاته وبيان ما يحصل له من العلم النافع والعمل الصالح ، وقبح حال من خالفهم ، وشقاوتهم وجهله وظلمه مايظهر لمن تدبر ذلك ، ومن لم

يجعل الله له نوراً فما له من نور

(٧٩٥) والشيء يعرف تارة بما يدل على ثبوته ، وتارة بما يدل على انتفاء نقيضه وهو الذى يسمى قياس الخلف ، فإن الشيء إذا انحصر في شيئين لزم من ثبوت أحدهما انتفاء الآخر ، ومن انتفاء أحدهما ثبوت الآخر ومدعى النبوة إما صادق وإما كاذب ، وكل منهما له لوازم يدل انتفاؤها على انتفائه ، وله ملزومات يدل ثبوتها على ثبوته ، فدليل الشيء مستلزم له كاعلام النبوة ودلائلها ، وآيات الربوبية وأدلة الأحكام الشرعية وغير ذلك ، وانتفاء الشيء يعلم بما يستلزم نفيه كانتفاء لوازمه ، مثل صدق الكذاب ، يقال لو كان صادقاً لكان متصفاً بما يتصف به الصادقون

(٩٦) شهادة الكتب لمحمد ﷺ إما شهادتها بنبوته ، وإما شهادتها بمثل ما أخبر به هو من الآيات البينات على نبوته ونبوة من قبله ، وهو حجة على أهل الكتاب وعلى غيرهم من المشركين والملحدين

(٩٧) ولما كان محمد ﷺ رسولا إلى جميع الثقلين ، إنسهم وجنهم عربهم وعجمهم ، وهو خاتم الأنبياء لا نبي بعده ، كان من نعمة الله على عباده ومن تمام حجته على خلقه أن تكون آيات نبوته وبراهين رسالته معلومة لكل الخلق الذى بعث إليهم ، وقد يكون عند هؤلاء من الآيات والبراهين على نبوته ما ليس عند هؤلاء ، وكان يظهر لكل قوم من الآيات النفسية والأفقية ما يبين به أن القرآن حق

(٩٨) يجب أن يعلم أن العالم العلوى والسفلى بالنسبة إلى الخالق تعالى فى غاية الصغر كما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، ولا نسبة لها إلى

عظمة الباري بوجه من الوجوه ، وهي في قبضته أصغر من الخردلة في كف الانسان ، والخليقة مفطورة على أنها تقصد ربها في جهة العلو لا تلتفت عن ذلك يمنة ولا يسرة ، وجاءت الشريعة بالعبادة والدعاء بما يوافق الفطرة بخلاف ما عليه أهل الضلال من المشركين والصائين من المتفلسفة وغيرهم فانهم غيروا الفطرة في العلم والإرادة جميعاً

(٩٩) والسنة والاجماع منعقد على أن من بلغته دعوة النبي ﷺ فلم يؤمن فهو كافر لا يقبل منه الاعتذار بالاجتهاد لظهور أدلة الرسالة وأعلام النبوة ، والنصوص إنما أوجبت رفع المؤاخذة بالخطأ لهذه الأمة ، وإذا كان كذلك فالمخطىء في بعض هذه المسائل إما أن يلحق بالكفار من المشركين وأهل الكتاب، مع مباينته لهم في عامة أصول الإيمان ، وإما أن يلحق بالمخطئين في مسائل الإيجاب والتحريم ، مع أنها أيضاً من أصول الإيمان ، فإن الايمان الذي يوجب الواجبات الظاهرة المتواترة ، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة هو أعظم أصول الإيمان وقواعد الدين والجاحد لها كافر بالاتفاق ، مع أن المجتهد في بعضها إذا أخطأ ليس بكافر بالاتفاق وإذا كان لا بد من إلحاقه بأحد الصنفين فإلحاقه بالمخطئين المؤمنين أشد شبها من إلحاقه بالمشركين وأهل الكتاب ، مع العلم بأن كثيراً من أهل البدع منافقون النفاق الأكبر ، وإذا كان الأمر كذلك فعقوبة الدنيا غير مستلزمة لعقوبة الآخرة ولا بالعكس، ولهذا أكثر السلف على قتل الداعي إلى البدعة لما يجري عليه من الفساد في الدين ، سواء قالوا هو كافر أو غير كافر ؛ وإذا عرف هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم بحيث يحكم

عليه أنه مع الكفار لا يجوز الإقدام عليه إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة بالرسالة التى يبين لهم بها أنهم مخالفون للرسول ، وإن كانت مقالتهم فيها لاريب أنها كفر ، وهكذا الكلام في جميع تكفير المعينين مع ان بعض هذه البدع أشد من بعض ، وبعض المبتدعة يكون فيه من الايمان والعمل الصالح ما ليس فى بعض ، والله أعلم

(٨٠٠) واعلم أن المذهب إذا كان باطلا في نفسه لم يمكن الناقد له أن ينقله بوجه يتصور تصوراً حقيقياً فإن هذا لا يكون إلا للحق فأما القول الباطل فإذا بين فبيانه يظهر فساده ، فيقال كيف اشتبه هذا على أحد فتصوره كاف في فساده

(٠١) العلم بالكائنات وكشفها له طرق متعددة حسية وعقلية وكسفية وسمعية ضرورية ونظرية وغير ذلك ، وينقسم إلى قطعى وظنى وغير ذلك ، أما العلم والدين وكسفه ، فالدين نوعان أمور خبرية اعتقادية وأمور طلبية عملية فالأول كالعلم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ويدخل في ذلك أخبار الأنبياء وأممهم ومراتبهم في الفضائل وأحوال الملائكة وصفاتهم وأعمالهم ، ويدخل فى ذلك صفة الجنة والنار ومافى الأعمال من الثواب والعقاب وأحوال الأولياء والصحابة وفضائلهم ومراتبهم وغير ذلك ، وقد يسمى هذا النوع أصول الدين ، ويسمى العقد الأكبر ، ويسمى الجدال فيه بالعقل كلاماً ، ويسمى عقائد واعتقادات ، ويسمى المسائل العلمية والمسائل الخبرية ، ويسمى علم المكاشفة

والثانى الأمور العملية الطلبيه من أعمال الجوارح والقلب كالواجبات

والمحرمات والمستحبات والمكروهات والمباحات ، فإن الأمر والنهي قد يكون بالعلم والاعتقاد ، فهو من جهة كونه علماً واعتقاداً أو خبراً صادقاً أو كاذباً يدخل في القسم الأول ، ومن جهة كونه مأموراً به أو منهياً عنه يدخل فى القسم الثانى، مثل شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فهذه الشهادة من جهة كونها صادقة مطابقة لمخبرها فهى من القسم الأول ومن جهة إنها فرض واجب وأن صاحبها بها يصير مؤمناً يستحق الثواب وبعدمها يصير كافراً يحل دمه وماله فهى من القسم الثانى ، وقد يتفق المسلمون على بعض الطرق الموصله إلى القسمين ، كاتفاقهم على أن القرآن دليل فيهما فى الجملة ، وقد يتنازعون في بعض الطرق

(٨٠٢) طرق الأحكام التى أجمع عليها المسلمون

الأول الكتاب لم يختلف أحد من الأئمة فى ذلك ، كما خالف بعض أهل الضلال في الاستدلال على بعض المسائل الاعتقادية

والثانى السنة المواترة التى لا تخالف ظاهر القرآن بل تفسره ، مثل اعداد الصلاة واعداد ركعاتها ، ونصب الزكاة وفرائضها، وصفة الحج والعمرة وغير ذلك من الأحكام التى لا تعلم إلا بتفسير السنة ، وأما السنة المتواترة التى لا تفسر ظاهر القرآن ، أو يقال تخالف ظاهره ، كالسنة في تقدير نصاب السرقة ورجم الزانى وغير ذلك ، فمذهب جمهور السلف العمل بها أيضاً إلا الخوارج فإن من قولهم أو قول بعضهم مخالفة السنة ، وقد ينكر هؤلاء كثيراً من السنن طعناً فى النقل لا رداً للمنقول ، كما ينكر

كثير من أهل البدع السنن المتواترة عند أهل العلم ، كالشفاعة والحوض والصراط والقدر وغير ذلك

الطريق الثالث السنن المتواترة عن رسول الله ﷺ ، إما متلقاة بالقبول بين أهل العلم بها أو برواية الثقات لها ، وهذه أيضاً مما اتفق أهل العلم على اتباعها من أهل الحديث والفقه والتصوف ، وقد أنكرها بعض أهل الكلام ، وأنكر كثير منهم أن يحصل العلم بشيء منها

الطريق الرابع الإجماع وهو متفق عليه بين عامة المسلمين وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة ، لكن المعلوم منه ما كان عليه الصحابة ، وأما ما بعد ذلك فتعذر العلم به غالباً

الطريق الخامس القياس على النص والاجماع . وهو أيضاً حجة عند جماهير الفقهاء لكن بعضهم أسرف فيه فاستعمله قبل البحث عن النص ورد به شيئاً من النصوص أو استعمل منه القياس الفاسد ، ومن أهل الكلام والحديث من ينكره رأساً . وتفاصيل هذا كثيرة

الطريق السادس الاستصحاب وهو البقاء على الأصل فيما لم يعلم ثبوته وانتفاؤه بالشرع ، وهو حجة على عدم الاعتقاد بالاتفاق ، وهل هو حجة في اعتقاد العدم ؟ فيه خلاف ومما يشبه الاستدلال بعدم الدليل السمعي على عدم الحكم الشرعي

الطريق السابع المصالح المرسلة وهو أن يرى المجتهد ان هذا الفعل يجلب مصلحة منفعة راجحة ، وليس في الشرع ما ينفيه ، فهذه الطريق فيها خلاف مشهور . فالفقهاء يسمونها المصالح المرسلة ، ومنهم من يسميها

الرأى ، وبعضهم يقرب إليها الاستحسان ، وقريب منها ذوق الصوفية ووجدهم وإلهاماتهم ، فإن حاصلها إنهم يجدون في القول والعمل مصلحة في قلوبهم وأديانهم ويذوقون طعم ثمرته ، وهذه مصلحة لكن بعض الناس يخص المصالح المرسلة بحفظ النفوس والأموال والاعراض والعقول والأديان وليس كذلك بل المصالح المرسلة فى جلب المنافع ودفع المضار وما ذكروه عن دفع المضار عن هذه الأمور الخمسة فهو أحد القسمين ، وجلب المنفعة يكون في الدنيا والدين ففى الدنيا كالمعاملات والأعمال التى يقال فيها مصلحة للخلق من غير حظر شرعى ، وفى الدين ككثير من المعارف والأحوال والعبادات والزهادات التى يقال فيها مصلحة للإنسان من غير منع شرعى فمن قصر المصالح على العقوبات التى فيها دفع الفساد عن تلك الأحوال ليحفظ الجسم فقط فقد قصر ، وهذا فصل عظيم ينبغى الاهتمام به ، ثم ذكر من انتقد هذه الأمور ومن قرره واعتمدها ثم قال والقول الجامع ان الشريعة لا تهمل مصلحة قط ، بل الله تعالى قد أكمل لنا الدين وأتم النعمة فما من شيء يقرب إلى الجنة إلا وقد حدثنا به النبي ﷺ وتركنا على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعده إلا هالك لكن ما اعتقده العقل مصلحة وإن كان الشرع لم يرد به فأحد الأمرين لازم له ، إما أن الشرع دل عليه من حيث لا يعلم هذا الناظر أو إنه ليس بمصلحة أو اعتقد مصلحة مرجوحة ، لأن المصلحة هى الخالصة أو الغالبة ، وكثيراً ما يتوهم الناس أن الشيء ينفع في الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة كما قال تعالى في الخمر والميسر : قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من

نفعها) وكثير من بدع العقائد والأعمال من هذا الباب ، وقد زين لهم سوء عملهم فرؤوه حسناً ، وقد يكون عمداً فيكون ظلماً وقد يقع جهلا فيكون ضلالا ، وهذا الباب مشترك بين أهل العلم والقول وبين أهل الارادة والعمل

(٨٠٣) فكل عمل لا يراد به وجه الله فهو حابط باطل لا ينفع صاحبه وقت الحاجة إليه ، فكل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل لأن مالم يرد به وجهه ، إما أن لا ينفع بحال ، وإما أن ينفع فى الدنيا دون الآخرة فالأول ظاهر والثانى فقد يحصل للانسان فى الدنيا لذات وسرور ، وقد يجزى بأعماله في الدنيا لكن تلك اللذات إذا كانت تعقب ضرراً أعظم منها أو تفوت أنفع منها وأبقى فهى باطلة أيضاً فثبت أن كل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل وإن كان فيه لذة ما

(٠٤) والله تعالى لم يأمر عباده لحاجته إلى خدمتهم ولا هو محتاج إلى أمرهم وإنما أمرهم إحساناً منه ونعمة أنعم بها عليهم ، فأمرهم بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم وإرسال الرسل وإنزال الكتب من أعظم نعمه على خلقه

(٠٥) ومن تأمل نصوص الكتاب والسنة وجدها في غاية الإحكام والاتقان ، وانها مشتملة على التقديس لله عن كل نقص والاثبات لكل كمال . وانه تعالى ليس له كمال ينتظر بحيث يكون قبله ناقصاً بل من الكمال انه يفعل ما يفعله بعد ان لم يكن فاعله وانه إذا كان كاملا بذاته وصفاته وأفعاله ، لم يكن كاملا بغيره ولا مفتقراً إلى سواه ، بل هو الغنى ونحن

الفقراء وهو سبحانه في محبته ورضاه ومقته وسخطه وفرحه وأسفه وصبره وعفوه ورأفته له الكمال الذى لا تدركه الخلائق وفوق الكمال ، إذ كل كمال فمن كماله يستفاد ، وله الثناء الحسن الذى لا يحصيه العباد ، وإنما هو كما أثنى على نفسه له الغنى الذى لا يفتقر إلى سواه (إن كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبدا ، لقد أحصاهم وعدّهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً)

(٨٠٦) يجب أن يعلم أن الكمال ثابت لله بل الثابت له أقصى ما يمكن من الأكملية بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة وثبوت ذلك مستلزم نفى نقيضه ، فثبوت الحياة يستلزم نفى الموت ، وثبوت العلم يستلزم نفى الجهل ، وثبوت القدرة يستلزم نفى العجز وأن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية مع دلالة السمع على ذلك

(٨٠٧) ودلالة القرآن على الأمور نوعان

أحدهما خبر الله الصادق ، فما أخبر الله ورسوله به فهو حق كما أخبر الله به

والثانى دلالة القرآن بضرب الأمثال وبيان الأدلة العقلية الدالة على المطلوب فهذه دلالة شرعية عقلية . فهى شرعية لأن الشرع دل عليها وأرشد إليها وعقلية لأنها تعلم صحتها بالعقل

وثبوت معنى الكمال لله قد دل عليه القرآن بعبارات متنوعة دالة على معانى متضمنة لهذا المعنى فما فى القرآن من إثبات الحمد له وتفصيل محامده

وان له المثل الأعلى ، وإثبات معانى أسمائه ونحو ذلك دال على هذا المعنى وقد ثبت لفظ الكامل في تفسير ابن عباس للصمد ، ان الصمد المستحق للكمال وهو السيد الذى كمل في سؤدده والعليم الذى قد كمل فى علمه والعظيم الذى قد كمل فى عظمته ، وهكذا سائر أسمائه الحسنى على هذا المنوال ، وهذا المعنى هو المستقر في فطر الناس ، فكما انهم مفطورون على الاقرار بالخالق فانهم مفطورون على إنه أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأكمل من كل شيء

ومن ثبوت الكمال لله بالعقل انه قد ثبت وجوب وجوده وقيوميته وقدمه وسائر أوصافه وإن له المثل الأعلى ، وبيان نقص ما عبد من دونه من المخلوقات وتفصيل حمده الذى يستحقه من صفات كماله وحمده الذى فيه الاحسان المتنوع على خلقه وعلى كمال حكمته وسعة علمه ورحمته وبيان كمال ألوهيته واستحقاقه الجلال والإكرام فله صفات الجلال والعظمة ويستحق من عباده أن يكون مألوهاً معظماً أعظم من كل شيء وأحب إليهم من كل شيء تبارك وتعالى

(٨٠٨) وإذا علم العبد من حيث الجملة ان لله فيما خلقه وما أمر به حكمة عظيمة كفاه ذلك ثم كلما ازداد علماً وإيماناً ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يبهر عقله ويبين له تصديق ما أخبر الله به فى كتابه حيث قال (سنريهم آياتنا في الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق)

(٨٠٩) الواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلى معهم الجمعة والجماعة ويوالى المؤمنين ولا يعاديهم وإن رأى بعضهم

ضالا أو غاوياً وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وإن كان قادراً على أن يولى في إمامة المسلمين الأفضل ولاه وإن قدر أن يمنع من يظهر البدع والفجور منعه ، وإن لم يقدر على ذلك ، فالصلاة خلف الأعلم بكتاب الله وسنة نبيه الأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل وإن كان في هجره لمظهر البدعة والفجور مصلحة راجحة هجره، وأما إذا ولى غيره بغير إذنه ، وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية ، كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلا وضلالا وكان قد رد بدعة ببدعة والصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلوا خلف أهل الفجور والبدع ، ولم يأمر الله تعالى قط أحداً إذا صلى كما أمر بحسب استطاعته أن يعيد الصلاة

(٨١٠) قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)

ومن أكل أموال الناس بالباطل أخذ أحد العوضين بدون تسليم العوض الآخر ، لأن المقصود بالعهود والعقود المالية هو التقابض ، فإن المعاوضة كالمبايعة والمؤاجرة مبناها على المعادلة والمساواة من الجانبين لم يبذل أحدهما ما بذله إلا ليحصل له ما طلبه . فكل منهما آخذ معط طالب مطلوب فإذا تلف المقصود بالعقد قبل التمكن من قبضه مثل تلف العين المؤجرة قبل التمكن من قبضها أو تلف ما بيع بكيل أو وزن أو عد أو زرع قبل تمييزه بذلك وإقباضه ونحو ذلك لم يجب على المؤجر أو المشترى أداء الاجرة أو الثمن ، وهذا الأصل مستقر في جميع المعاوضات إذا تلف المعقود عليه قبل التمكن من القبض تلفاً لا ضمان فيه انفسخ العقد ، وإن كان فيه الضمان

كان في العقد الخيار ، وكذلك سائر الوجوه التي يتعذر فيها حصول المقصود بالعقد من غير أياس ووضع الجوائح وغيرها مبنى على هذا الأصل، وليس من شرط القبض أن يستعقب العقد بل القبض يجب وقوعه على حسب ما اقتضاه العقد لفظاً وعرفاً ، ولهذا يجوز استثناء بعض منفعة المبيع مدة معلومة وإن تأخر بها القبض على الصحيح وسر ذلك أن القبض هو موجب العقد فيجب فى ذلك ما أوجبه العاقدان بحسب قصدهما الذى يظهر بلفظهما وعرفهما

(٨١١) والمسلمون في مشارق الأرض ومغاربها قلوبهم واحدة موالية لله ولرسوله ولعباده المؤمنين ، معادية لأعداء الله ورسوله وأعداء الدين فما دام هذا وصفهم فقلوبهم الصادقة وأدعيتهم الخالصة هى العسكر الذى لا يُغلب والجند الذى لا يخذل ، فإنهم هم الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة وليعتبر المعتبر بسيرة نور الدين وصلاح الدين ثم العادل ، كيف مكنهم الله وأيدهم وفتح لهم البلاد وأذل لهم الأعداء لما قاموا بذلك بما قاموا به من الدين ، وليعتبر بسيرة من والى النصارى كيف أذله الله وكبته

(١٢) وأفضل أولياء الله هم أنبياؤه ، وأفضل أنبيائه المرسلون منهم وأفضل المرسلين أولوا العزم نوح وابراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله وسلم عليهم ، وأفضل أولوا العزم محمد ﷺ خاتم النبيين وإمام المتقين وسيد ولد آدم وامام الأنبياء إذا اجتمعوا وخطيبهم إذا وفدوا ، صاحب المقام المحمود الذى يغبطه به الاولون والآخرون ، وصاحب لواء الحمد والحوض المورود وشفيع الخلائق يوم القيامه وصاحب الوسيلة والفضيلة الذى بعثه

الله بأفضل كتبه وشرع له أفضل شرائع دينه ، وجعل أمته خير أمة أخرجت للناس ، وجمع له ولأمته من الفضائل والمحاسن مافرقه فيمن قبلهم وهم آخر الأمم خلقاً وأولهم بعثاً ، ومن حين بعثه الله جعله الفارق بين أوليائه وبين أعدائه ، فلا يكون ولياً لله إلا من آمن به وبما جاء به واتبعه ظاهراً وباطناً ، ومن ادعى محبة الله وولايته وهو لم يتبعه فليس من أوليائه بل من خالفه كان من أعدائه وأولياء الشيطان

(٨١٣) إسم اليمين جامع للعقد الذى بين العبد وبين ربه وإن كان نذراً وللعهد الذى بينه وبين المخلوقين

(١٤) العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

(١٥) أصل الإيمان والنفاق في القلب . وإنما القول والفعل فرعان لهما

(١٦) حق الله وحق رسوله متلازمان وجهة حرمة الله ورسوله جهة واحدة ، فمن آذى الرسول فقد آذى الله ومن أطاعه فقد أطاع الله

(١٧) الأعمال إنما يحبطها ما ينافيها

(١٨) وإذا علم الرجل من حال صديقه أنه يطيب نفسه بما يأخذ من ماله فله أن يأخذ وإن لم يستأذنه نطقاً

(١٩) الكلمة التى تصدر عن محبة وتعظيم تغفر لصاحبها بل يحمد عليها وإن كان مثلها لو صدر بدون ذلك استحق صاحبها النكال ، وكذلك الفعل

(٢٠) الحكم المعلق بشرط لا يثبت بعينه عند عدمه باتفاق العقلاء

(٨٢١) لما ذكر آيات الأمر بالصبر وآيات القتال قال . فمن كان من المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف وفي وقت هو فيه مستضعف فليعمل بآية الصبر والصفح والعفو عما يؤذى الله ورسوله من الذين أوتوا الكتاب والمشركين ، أما أهل القوة فيعملون بآية قتال أئمة الكفر الذين يطعنون في الدين ، وبآية قتال الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون

(٢٢) سب غير الرسول مع كونه معصيه يوجب الجلد ، وسب الرسول مع كونه كفراً يوجب القتل

(٢٣) الظاهر إنما يكون دليلا صحيحاً معتمداً إذا لم يثبت ان الباطن بخلافه ، فإذا قام الدليل على الباطن لم يلتفت إلى ظاهر قد علم أن الباطن بخلافه

(٢٤) الحكم إذا لم يثبت بأصل ولا نظير كان تحكما

(٢٥) قاعدة شريفة جامعة في وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ووجوب عبادة الله وحده لاشريك له وطاعته وطاعة رسله على كل أحد في كل حال بحسب الاستطاعة ، وإن كل ما خالف ذلك فهو باطل والتنبيه على بطلان الاعتقادات والعقود المخالفة لذلك ، وبيان أن مراتب الخير والشر بحسب الدخول في ذلك والخروج منه . فأفضلهم أكملهم قياماً بذلك ، كالنبيين والصديقين والشهداء والصالحين وشرهم أبعدهم عنه ، كالكفار المعطلين والمشركين مثل فرعون وعمرد من أصناف الكفار والمنافقين ، وأفضل الخلق دينا حين بعث محمد ﷺ وأقومهم بذلك

أتبعهم له ، وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار وشر الخلق أعظمهم مخالفة لهؤلاء ، كالزنادقة الملحدين من القرامطة الباطنية العبيدية وغيرهم

ثم فصل هذه الجملة الكبيرة برسالة مستقلة رحمه الله وقدس روحه

فهذه أكثر من ثمانمائة من الأصول الجوامع والقواعد والضوابط كلها قد انتقيتها من كتب هذا الإمام شيخ الإسلام بن تيمية وهي كما ترى في جميع العلوم النافعة والفنون الضرورية

ولما كان شمس الدين ابو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية قد سلك مسلك شيخه المذكور بالتحقيق للعلوم الأصولية والفروعية والظاهرة والباطنة ، وكان أعظم من انتفع بشيخ الإسلام وأقومهم بعلومه وأوسعهم في العلوم العقلية والنقلية أحببت أن أنقل من كتبه من الأصول والقواعد والضوابط والفوائد الجليلة وأتبعها لهذا الكتاب ، وسأحذو بحول الله حذو مافعلته بما نقلته من كتب شيخ الإسلام أذكر نفس عبارة المؤلف من غير تغيير لها إلا إذا اقتضى السبب ذلك . إما اقتصار على نفس المقصود من عبارته أو جمع القاعدة التي توزعت وتفرقت في كلامه في عدة مواضع لاتتم الفائدة المطلوبة إلا بضم بعضها إلى بعض ، وأسأل الله أن ييسر ذلك وأن يجعل العمل خالصاً لوجهه نافعاً لعباده . ومن نظر فيها علم أنها من أنفع مايكون وانها جمعت من العلوم والمعاني مالم يجمعه أي كتاب فإنها صفوة كتبهما الموجودة ، رحمهما الله وقدس أرواحهما آمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ قواعد وضوابط منقولة من كتب شمس الدين ابن القيم ﴾

(من البدائع)

(٨٢٦) حقوق المالك شيء ، وحقوق الملك شيء آخر ، فحقوق المالك تجب لمن له على أخيه حق ، وحقوق الملك تتبع الملك ولا يراعى بها المالك

(٢٧) تمليك المنفعة شيء وتمليك الانتفاع شيء آخر ، فالاول يملك به الانتفاع والمعاوضة ، والثانى يملك به الانتفاع دون المعاوضة

(٢٨) الفرق بين الشهادة والرواية ، أن الرواية يعم حكمها الراوى وغيره على ممر الزمان ، والشهادة تخص المشهود عليه ولا يتعداهما إلا بطريق التبعية المحضة ، فالشهادة اشترط فيها العدد وانتفاء التهمة الخاصة ، والروايه لا يشترط فيها العدد إنما يشترط الحفظ والعدالة وهنا فروع مترددة بين الأمرين من العلماء من ألحقها بالشهادة ومنهم من ألحقها بالرواية كرؤية الهلال والقافة والجرح والتقويم والقسم ونحوها

(٢٩) قول الصبى والمرأة والكافر مقبول فيما جرت به العادة كالهدية ونحوها لما احتف بذلك من القرائن المرجحة .

(٣٠) الخبر إن كان عن حكم عام يتعلق بالأمة فاما أن يكون مستنده السماع فهو الرواية ، وإن كان مستنده الفهم من المسموع فهو الفتوى ، وإن كان خبراً جزئياً يتعلق بمعين مستنده المشاهدة أو العلم فهو الشهادة ، وإن كان خبراً عن حق

يتعلق بالمخبر عنه ، والمخبر به هو مستحقه أو نائبه فهو الدعوى ، وإن كان خبراً عن تصديق هـذا الخبر فهو الاقرار ، وإن كان خبراً عن كذبه فهو الانكار ، وإن كان خبراً نشأ عن دليـل فهو النتيجة وتسمى قبل أن يحصل عليهـا الدليل مطلوباً ، وإن كان خبراً عن شيء يقصد منه نتيجته فهو دليل وجزؤه مقدمة

(٨٣١) المجاز والتأويل لا يدخل فى النصوص وإنما يدخل فى الظاهر المحتمل له

فوائد تتعلق بالأسماء والصفات

ما يجرى صفة أو خبراً على الرب أقسام

ما يرجع إلى نفس الذات كقولك ذات وموجود وشيء ، وما يرجع إلى صفات معنوية كالعليم والقدير والسميع ، وما يرجع إلى افعاله نحو الخالق الرازق وما يرجع إلى التنزيه المحض ولا بد من تضمنه ثبوتاً إذ لا كمال فى العدم المحض كالقدوس السلام

وما يدل على جملة اوصاف عديدة لا تختص بصفة معينة كالعظيم المجيد الصمد

وما افاد صفة تحصل باقتران أحـد الاسمين للآخر نحو الغنى الحميد ، العفو القدير ، الحميد المجيد العزيز الحكيم ، نعفور الودود ، وما يدخل فى باب الإخبار عن الله أوسع مما يدخل فى باب أسمائه

(٣٢) الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها فى اسمائه بل يطلق عليه منها كمالها وذلك كالمريد والصانع والفاعل فانها لا تدخل فى اسمائه بل تقيد بالكمال

(٣٣) أسماؤه الحسنى أعلام وأوصاف ، وللاسم ثلاث دلالات دلالة على الذات والصفة بالمطابقة ، ودلالة على أحدهما بالتضمن ، ودلالة على الصفة الأخرى باللزوم ، ولها اعتباران فهى باعتبار الذات ودلالتها عليه مترادفة وباعتبار الصفات متباينة أفعال الرب صـادرة عن اسمائه وصفاته ، وأسماء المخلوقين صادرة عن أفعالهم ، فالرب تعالى فعاله عن كماله ، والمخلوق كماله من فعاله فاشـتقت له الاسماء

بعد أن كمل بالفعل ، والرب لم يزل كاملا فحصلت أفعاله عن كماله ، لأنه كامل بذاته وصفاته

(٨٣٤) إحصاء أسماء الله الحسنى والعلم بها أصل للعلم بكل معلوم ، فإن المعلومات القدرية والشرعية صادرة عن أسماء الله وصفاته ، ولهذا كانت فى غاية الإحكام والصلاح والنفع .

(٣٥) ومراتب إحصاء أسماء الله التى من أحصاها دخل الجنة ثلاثة . حفظها وفهمها ودعاء الله بها دعاء عبادة ودعاء مسألة

(٣٦) الالحاد فى أسماء الله يدخل فيه نفيها وتعطيلها أو تشبيهها بصفات المخلوقين أو تسمية المخلوقات بها على الوجه الذى يختص بالله ، ويدخل فى ذلك التحريف الباطل .

(٣٧) القول الجامع فى تفسير الصراط المستقيم هو الطريق الذى نصبه الله لعباده على ألسنة رسله وجعله موصلا لعباده إليه ولا طريق لهم سواه ، وهو إفراده بالعبودية وإفراد رسله بالطاعة ، وهو مضمون شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، ونكتة ذلك وعقده أن تحبه بقلبك كله ، وترضيه بجهدك كله ، فلا يكون فى قلبك موضع إلا معمور بحبه ولا تكون لك إرادة الا متعلقة بمرضاته وهذا هو الهدى ودين الحق ، وهو معرفة الحق والعمل به ، وهو معرفة مابعث الله به رسله والقيام به ، فقل ما شئت من العبارات التى هذا أحسنها وقطب رحاها

(٣٨) ينبغى لمن دعا الله بأسمائه الحسنى أن يسأل فى كل مطلوب ويتوسل إليه بالاسم المقتضى لذلك المطلوب المناسب لحصوله حتى كأن الداعى يستشفع إليه متوسل إليه به

(٣٩) البركة المضافة الى الله نوعان : بركة هى فعله تعالى والفعل منه بارك وبركة هى وصفه والفعل منها تبارك فتبارك دال على كمال بركته وعظمها وسعتها والبركة كثرة الخير ودوامه ، ولا أحد أحق بذلك وصفاً وفعلا منه تعالى

(٨٤٠) ويندفع شر الحاسد عن المحسود بعشرة أسباب (١) التعوذ بالله من شره والتحصن واللجأ اليه (٢) تقوى الله وحفظه عند أمره (٣) الصبر على عدوه بأن لا يقابله بأذى أصلا (٤) قوة التوكل على الله (٥) فراغ القلب من الاشتغال به والفكر فيه (٦) الاقبال على الله (٧) التوبة من الذنوب التى سلطت عليه أعداءه (٨) الصدقة والاحسان مهما أمكنه (٩) وأخص من ذلك الاحسان الى الحاسد الباغى (١٠) السبب الجامع لذلك وهو تجريد التوحيد والترحل بالفكر فى الأسباب الى المسبب العزيز الحكيم

(٤١) أتباع الرسل وأهل الحق أقروا بوجود النفس الناطقة المفارقة للبدن وأقروا بوجود الجن والشياطين وأثبتوا ما أثبته الله ورسوله من صفاتهما وشرهما واستعاذوا بالله منه وعلموا انه لا يعيذهم الا الله ، ومن خاف شيئاً غير الله سلط عليه ، ومن رجا شيئاً سوى الله خذل من جهته

(٤٢) وينحصر شر الشيطان فى ستة أجناس لا يزال بابن آدم حتى ينال منه واحداً منها أو أكثر (١) شر الكفر والشرك (٢) ثم البدعة (٣) ثم كبائر الذنوب (٤) ثم صغائرها (٥) ثم الاشتغال بالمباحات عن الخير (٦) ثم بالعمل المفضول عن الفاضل

والأسباب التى يعتصم بها العبد من الشيطان عشرة (١) الاستعاذة بالله منه (٢) قراءة المعوذتين (٣) قراءة آية الكرسى (٤) قراءة البقرة (٥) قراءة خاتمة البقرة (٦) قراءة أول (حم) المؤمن الى اليه المصير (٧) ولا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة (٨) كثرة ذكر الله (٩) الوضوء مع الصلاة (١٠) امساك فضول النظر والكلام والطعام ومخالطة الناس

وليعلم ان الناس أربعة أقسام

أحدها من مخالطته كالغذاء لا يستغنى عنه فى اليوم والليلة وهم العلماء بالله بأمره ومكايد عدوه وأمراض القلوب وأدويتها الناصحون لله ولكتابه ولرسوله وخلقه . فهذا فى مخالطته الربح كله

الثانى . مَن مخالطته كالدواء يحتاج اليه عند المرض فما دمت صحيحاً فلا حاجة لك فى خلطته ، وهم من لا يستغنى عن مخالطتهم فى مصلحة المعاش وقيام ما أنت محتاج اليه .

الثالث . مَن مخالطته كالداء على اختلاف مراتبه وأنواعه وقوته وضعفه وهم من فى خلطته ضرر دينى أو دنيوى ، ومتى ابتليت بواحد من هؤلاء فلتعاشره بالمعروف حتى يجعل الله لك فرجا ، ومتى تمكنت من نقله الى الخير فهى فرصة تغتنم

الرابع من مخالطته الهلاك كله بمنزله السم ، وهم أهل البدع والضلاله

(٤٣) أكثر الخلق اذا نالوا الرئاسات تغيرت أخلاقهم ومالوا الى الكبر وسرعة الانفعال ، فمن الغلط ان تطالبه بالأخلاق التى كان يعامل بها قبل الرئاسة ومخاطبة الرؤساء بالقول اللين اللطيف مطلوب شرعا وعقلا ، وهكذا كان ﷺ يخاطب العشائر والقبائل

(٤٤) فان الله أرسل رسله وانزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذى قامت به السموات والأرض ، فاذا ظهرت أمارات العدل وتبين وجهه بأى طريق كان ، فثم شرع الله ودينه ولم يحصر الله ورسوله طرق العدل فى أمور معينة فأى طريق استخرج بها العدل والقسط فهو من الدين

(٤٥) حذار حذار من أمرين لهما عواقب سوء

(١) رد الحق لمخالفة هواك فانك تعاقب بتقليب القلب ورد ما يرد عليك من الحق رأساً (٢) التهاون بالأمر إذا حضر وقته فانك تعاقب بالتثبيط والاقعاد والكسل ، فمن سلم من هاتين الآفتين فلتهنه السلامة

(٤٦) الفعل ان كان منشأ المفسدة الخالصة أو الراجحة فهو المحرم ، فان ضعفت تلك المفسدة فهو المكروه ، ومراتبه فى الكراهة بحسب ضعف المفسدة هذا اذا كان منشأ للمفسدة ، واما اذا كان مفضياً اليها ، فان كان الافضاء قريباً فهو حرام ايضا كالخلوة بالأجنبية والسفر بها ورؤية محاسنها ، فهذا القسم

يسلب عنه اسم الإباحة وحكمها وإن كان الافضاء بعيداً جداً لم يسلب اسم الاباحة ولا حكمها كخلوة ذى رحم المحرم بها وسفره بها ونظر الخاطب، فإن قرب الافضاء قربا مافهو الورع وهوفى المراتب على قدر قرب الافضاء وبعده، وكلما قرب الافضاء كان أولى بالكراهه والورع حتى ينتهى إلى درجة التحريم

(٨٤٧) حمل المطلق على المقيد مشروط بأن لا يقيد بقيدين متنافيين ، فإن قيد بذلك امتنع الحمل وبقى على إطلاقه ، وعلم أن القيدين تمثيل لا تقييد ، ومشروط أيضاً إذا لم يستلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، فان استلزمه حمل على إطلاقه

(٤٨) القياس وأصول الشرع يقتضى انه لا يصح رفض شىء من الأعمال بعد الفراغ منه ، وأن نية رفضه وإبطاله لا تؤثر شيئاً ، فان الشارع لم يجعل ذلك إليه

(٤٩) الأسباب الفعلية أقوى من الأسباب القولية

(٥٠) النكرة فى سياق النفى أو النهى أو الاستفهام أوالشرط ، تعم والمفرد المحلى « أل » والمفرد المضاف وعموم الجمع المحلى « باللام » وأدوات الشرط كلها تعم وشواهدها كثيرة

(٥١) الأمر المطلق للوجوب . والنهى للتحريم الا اذا دل على خلاف ذلك

(٥٢) ويستفاد كون الأمر المطلق للوجوب من ذمه لمن خالفه وتسميته إياه عاصياً وترتيبه عليه العقاب العاجل أو الآجل ويستفاد كون النهى للتحريم من ذمه لمن ارتكبه ، وتسميته اياه عاصياً وترتيبه العقاب على فعله ، ويستفاد الوجوب بالأمر تارة وبالتصريح بالايجاب والفرض والكتب ولفظة (على) ولفظة (حق) على العباد وعلى المؤمنين وترتيب الذم والعقاب على الترك وإحباط العمل بالترك وغير ذلك

ويستفاد التحريم من النهى والتصريح بالتحريم والحظر والوعيد على الفعل

وذم الفاعل وإيجاب الكفارة بالفعل ، وقوله (لا ينبغي) فانها فى لغة القرآن والرسول للمنع عقلا وشرعا، ولفظة (ما كان لهم كذا ولم يكن لهم) وترتيب الحد على الفعل ولفظة (لا يحل ولا يصلح) ووصف الفعل بأنه فساد وانه من تزيين الشيطان وعمله ، وان الله لا يحبه وانه لا يرضاه لعباده ولا يزكى فاعله ولا يكلمه ولا ينظر اليه ونحو ذلك .

وتستفاد الاباحة من الاذن والتخيير والأمر بعد الحظر ونفى الجناح والحرج والاثم والمؤاخذة والاخبار بأنه معفو عنه ، وبالاقرار على فعله فى زمن الوحى ، وبالانكار على من حرم الشيء ، والاخبار بأنه خلق لنا كذا ، وجعله لنا ، وامتنانه علينا به واخباره عن فعل من قبلنا له ، غير ذام لهم عليه ، فان اقترن باخباره مدح فاعله لأجله دل على رجحانه استحبابا أو وجوبا ، وكل فعل عظمه الله ورسوله ومدحه أو مدح فاعله لأجله أو فرح به أو أحبه أو أحب فاعله أو رضى به أو رضى عن فاعله أو وصفه بالطيب أو البركة أو الحسن أو نصبه سببا لمحبته أو لثواب عاجل أو آجل ، أو نصبه سبباً لذكره لعبده أو لشكره له أو لهدايته اياه ، أو لارضاء فاعله أولمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته أو لقبوله أولنصرة فاعله أوبشارة فاعله بالطيب أو وصف الفعل بكونه معروفاً أو نفى الحزن والخوف عن فاعله أووعده بالأمن أو نصبه سببا لولايته أو أخبر عن دعاء الرسل بحصوله أو وصفه بكونه قربة أو أقسم به أو بفاعله ، كالقسم بخيل المجاهدين واغارتها أو ضحك الرب جل جلاله من فاعله أو عجبه به ؛ فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب ، وكل فعل طلب الشارع تركه أوذم فاعله أو عتب عليه أو لعنه أو مقته أو مقت فاعله أو نفى محبته اياه أو محبة فاعله أو نفى الرضا به أو الرضا عن فاعله أو شبه فاعله بالبهائم أو الشياطين أو جعله مانعا من الهدى أو القبول أو ما يقارب هذه المعانى دل على تحريمه

(٨٥٣) ضرب الأمثال فى القرآن يستفاد منه أمور التذكير والوعظ والحث

والزجر والاعتبار والتقرير وتقريب المراد للعقل وتصويره فى صور المحسوس بحيث يكون نسبته للعقل كنسبة المحسوس الى الحس ، وقد تأتى أمثال القرآن مشتملة على بيان تفاوت الأجر على المدح والذم وعلى الثواب والعقاب وعلى تفخيم الأمر أو تحقيره وعلى تحقيق أمر

(٥٤) السياق يرشد الى بيان المجمل وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط فى نظره وغالط فى مناظرته

(٥٥) الحاكم محتاج الى ثلاثة أمور لا يصح له الحكم بدونها معرفة الأدلة والأسباب والبينات

(٥٦) فالأدلة تعرفه الحكم الشرعى الكلى ، والأسباب تعرفه ثبوته فى هذا المحل المعين وانتفاؤه عنه والبينات تعرفه طريق الحكم عند التنازع ، ومتى أخطأ فى واحد من هذه الثلاثة أخطأ فى الحكم ، وجميع خطأ الحكام مداره على الخطأ فيها أو فى بعضها

(٥٧) الفرق بين دليل مشروعية الحكم وبين دليل وقوع الحكم ، فالأول متوقف على الشارع ، والثانى يعلم بالحس أو الخبر أو العادة ، فالأول الكتاب والسنة ، وكل دليل سواهما يستنبط منهما ، والثانى مثل العلم بسبب الحكم وشروطه وموانعه ، فدليل مشروعيته يرجع فيه الى أهل العلم بالقرآن والحديث ، ودليل وقوعه يرجع فيه الى أهل الخبرة بتلك الأسباب والشروط والموانع

(٥٨) الأمر المطلق والجرح المطلق والعلم المطلق والترتيب المطلق والبيع المطلق والماء المطلق والملك المطلق غير مطلق الأمر الى آخرها ، والفرق بينهما من وجوه

منها أن الأمر المطلق فى حقيقته لا يصدق إلا على أمر مطلق [illegible] ، فلا يكون مورداً للتقسيم ، ومطلق الأمر ينقسم [illegible] فمطلق الأمر ينقسم والأمر المطلق غير منقسم

ومنها أن الامر المطلق فرد من أفراد مطلق الامر ولا ينعكس

ومنها أن نفى مطلق الامر يستلزم نفى الامر المطلق دون العكس

الخامس أن الامر المطلق نوع لمطلق الامر ومطلق الامر جنس للامر المطلق إلى أن قال

التاسع إن من بعض أمثلة هذه القاعدة الايمان المطلق ومطلق الايمان ، فالايمان المطلق لايطلق إلا على الكامل الكامل المأمور به ، ومطلق الايمان يطلق على الناقص والكامل ، فالنصوص التى علقت الأحكام الدنيوية على الايمان هى مطلق الايمان ، والنصوص التى فيها المدح واستحقاق الثواب والسلامة من العقاب للايمان المطلق وسرد نصوصاً فى ذلك

(٨٥٩) ما تبيحه الضرورة يجوز الاجتهاد فيه حال الاشتباه ، ومالا تبيحه الضرورة فلا

(٦٠) ما بطل حكمه من الابدال بحصول مبدله لم يبق متعبداً به بحال ، فان وجود المبدل بعد الشروع فيه كوجوده قبل الشروع فيه .

(٦١) من وجب عليه شىء وأمر بانشائه فامتنع فهل يفعله الحاكم عنه أو يجبره عليه ، فيه خلاف

(٦٢) من أصول مالك اتباع عمل أهل المدينة وان خالف الحديث ، وسد الذرائع ، وابطال الحيل ، ومراعاة القصود والنيات فى العقود ، واعتبار القرائن وشواهد الحال فى الدعاوى والحكومات ، والقول بالمصالح والسياسة الشرعية

ومن أصول أبى حنيفة الاستحسان وتقديم القياس وترك القول بالمفهوم ، ونسخ الخاص المتقدم بالعام المتأخر والقول بالحيل

ومن اصول الشافعى مراعاة الالفاظ والوقوف معها وتقديم الحديث على غيره .

ومن أصول أحمد الأخذ بالحديث ما وجد إليه سبيلا ، فان تعذر فقول

الصحابى ما لم يخالف ، فان اختلفوا أخذ من أقوالهم أقواها دليلا وكثيراً ما يختلف قوله عند اختلاف أقوال الصحابة ، فان تعذر عليه ذلك كله أخذ بالقياس عند الضرورة . وهذا قريب من أصول الشافعى ، بل هما عليه متفقان

(٨٦٣) شروط العمل بالظنيات الترجيح عند التعارض ، فان وقع التساوى ففيه قولان: التخيير والتوقف

(٦٤) الحقوق المالية الواجبة لله أربعة أقسام

أحدها . حقوق المال كالزكاة ، فهذا يثبت فى الذمة بعد التمكن من أدائه ، فلو عجز عنه بعد ذلك لم يسقط ، ولا يثبت فى الذمة إذا عجز عنه وقت الوجوب وألحق به زكاة الفطر

القسم الثانى ما يجب بسبب الكفارة ، فاذا عجز عنها وقت انعقاد أسبابها فى ثبوتها فى ذمته إلى الميسرة أو سقوطها قولان مشهوران فى مذهب الشافعى وأحمد

الثالث . ما فيه معنى ضمان المتلف ، كجزاء الصيد وفدية الأذى ، فاذا عجز عنه وقت وجوبه ثبت فى ذمته تغليباً لمعنى الغرامة وجزاء المتلف

الرابع . دم النسك ، كالمتعة والقران ، فهذه إذا عجز عنها وجب عنها بدلها من الصيام

وأما حقوق الآدميين فانها لا تسقط بحال ، لكن إن كان عجزه بتفريط منه فى أدائها طولب بها فى الآخرة ، وإن كان بغير تفريط ففى اشتغال ذمته بها وأخذ أصحابها من حسناته نظر

(٨٦٤) إذا تأملت القرآن وتدبرته وأعرته فكراً وافياً اطلعت فيه من أسرار المناظرات وتقرير الحجج الصحيحة وابطال الشبه الفاسدة وذكر النقض والفرق والمعارضة والمنع على ما يشفى ، ويكفى لمن بصره الله وأنعم عليه بفهم كتابه

(٨٦٥) من ادعى صرف لفظ عن ظاهره الى مجازه لم يتم له ذلك إلا بعد أربع مقامات

أحدها : بيان امتناع ارادة الحقيقة .

الثانى · بيان صـــلاحية اللفظ لذلك المعنى الذى عيَّنه وإلا كان مفترياً على اللغة .

الثالث : بيان تعيين ذلك المجمل ان كان له عدة مجازات

الرابع الجواب عن الدليل الموجب لارادة الحقيقة ، فمن لم يقم بهذه الأمور الأربعة كانت دعواه (صرف اللفظ عن ظاهره) دعوى باطلة . وإن ادعى مجرد صرف اللفظ عن ظاهره ولم يعين مجملا لزمه أمران :

أحدهما بيان الدليل الدال على امتناع ارادة الظاهر

والثانى : جوابه عن المعارض

(٨٦٦) الاستدلال شىء والدلالة شىء آخر فلا يلزم من الغلط فى أحدهما الغلط فى الآخر

ومن أعلام الموقعين

التبليغ عن الله ورسوله نوعان

تبليغ ألفاظ الكتاب والسنة والقائمون بذلك هم القراء والحفاظ

وتبليغ معانيهما والقائمون بذلك هم الأئمة والفقهاء والتبليغ يعتمد العلم بما يبلغ والصدق فيه فيكون عالماً بما يبلغ صادقاً فيه ، ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضى السيرة

(٦٧) هل للمقلد أن يفتى ؟ فيه ثلاثة أقوال المنع والجواز ، والثالث انه يجوز ذلك عند الحاجة ، وعدم العالم المجتهد وهو أصح الأقوال وعليه العمل

(٦٨) الرأى ثلاثة أقسام رأى باطل ، ورأى صحيح ، ورأى هو موضع اشتباه ، والسلف استعملوا الرأى الصحيح وعملوا به ودموا الباطل ومنعوا من العمل به ، والثالث سوغوه عند الاضطرار والرأى الباطل

١ — الرأى المخالف للنص

٢ — والكلام فى الدين بالخرص

٣ — والرأى المتضمن تعطيل أسماء الله وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة التى وضعها أهل البدع .

٤ — والرأى الذى أحدثت به البدع

٥ — والقول بالاستحسان والظنون والاشتغال بحفظ المعضلات ورد الفروع بعضها على بعض قياساً دون ردها إلى أصولها .

والرأى المحمود أنواع .

١ — رأى الصحابة رضى الله عنهم

٢ — والرأى الذى يفسر النصوص ويبين وجه الدلالة منها إذا كان مستند إلى استدلال واستنباط دون ما استند على مجرد التخرص

٣ — والرأى الذى اتفقت عليه الأمة .

٤ — والرأى الذى يكون بعد طلب الواقعة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة يجتهد فيه إلى قربه من معانى النصوص

(٨٦٩) الطرق التى يحكم فيها الحاكم أوسع من الطرق التى أرشد الله صاحب الحق الى أن يحفظ حقه بها

(٧٠) الذى جاءت به الشريعة أن اليمين تشرع من جهة أقوى المتداعيين وأى الخصمين ترجح جانبه جعلت اليمين من جهته

(٧١) الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالا أو أحل حراما والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالا أو أحل حراما والحقوق نوعان حق لله لا مدخل للصلح فيه ، كالحدود ونحوها ، وأما حقوق الآدميين فهى التى تقبل الصلح والاسقاط والمعاوضة عليها ، والصلح العادل هو الذى أمر الله به ورسوله ، والجائر هو الظلم بعينه ، وهو الميل مع أحد المتصالحين بغير حق للآخر ، فالصلح الجائز هو الذى يعتمد فيه رضى الله ورضى الخصمين

(٨٧٢) أصل مبى تعبير الرؤيا على القياس والتمثيل واعتبار المعقول بالمحسوس فالرؤيا أمثال مضروبة يضربها الملك الذى وكله الله بالرؤيا ليستدل الرائى بما ضرب له من المثل على نظيره ويعبر عنه الى شبهه .

(٧) وكما أن محمداً ﷺ عام الرسالة الى كل مكلف ، فرسالته عامة فى كل شىء من الدين ، أصوله وفروعه، دقيقه وجليله ، فكما لا يخرج أحد عن رسالته ، فكذلك لا يخرج حكم تحتاج إليه الأمة عنها وعن بيانه لها

(٧٤) نصوص الكتاب والسنة عامة شاملة لايخرج عنها حكم من الأحكام ولكن دلالة النصوص نوعان ، حقيقية وإضافية ، فالحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته ، وهذه الدلالة لا تختلف ، والاضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه وجودة فكره وقريحته ، وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومراتبها ، وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين فى ذلك

(٧٥) ليس فى الشريعة مايخالف القياس وما ظن فيه مخالفته للقياس فأحد الأمرين لازم فيه ، إما أن يكون القياس فاسداً أو يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع ،ثم ذكر ماقيل انه على خلاف القياس وبين بالدلالة الواضحة مطابقته للقياس الصحيح

(٧٦) والعبد إذا عزم على فعل أمر فعليه أن يعلم أولا هل هو طاعة لله أم لا فان لم يكن طاعة فلا يفعله إلا أن يكون مباحا يستعين به على الطاعة ، وحينئذ يصير طاعة ، وإذا بان له انه طاعة لله فلا يقدم عليه حتى ينظر هل هو معان عليه أم لا ، فان لم يكن معاناً عليه فلا يقدم عليه فيذل نفسه ، وإن كان معاناً عليه بقى عليه نظر آخر وهو أن يأتيه من بابه ؛ فان أتاه من غير بابه أضاعه أو فرط فيه أو أفسد منه شيئاً ، فهذه الأمور الثلاثة أصل سعادة العبد وفلاحه وهو معنى قول العبد إياك نعبد وإياك نستعين ، اهدنا الصراط المستقيم . وأسعد الخلق أهل العبادة والاستعانة والهداية الى المطلوب ، وأشقاهم من عدم الأمور الثلاثة ؛ ومنهم من يكون له نصيب من أحدها دون الآخر

(٧٧) العمل لله وحده مقبول ولغيره مردود ، فاذا كان العمل لله ولغيره فهو ثلاثة أقسام .

أحدها . أن يكون الباعث الأول على العمل الاخلاص ثم يعرض له الرياء وإرادة غير الله ، فهذا المعول فيه على الباعث الأول ما لم يفسخه بإرادة جازمة لغير الله فيكون حكمه حكم قطع النية فى أثنـــاء العبادة وفسخها ، أعنى قطع استصحاب حكمها

الثانى عكس هذا فهذا لا يحتسب له بما مضى من العمل ويحتسب له من حين قلب نيته ، ثم إن كانت العبادة لا يصح آخرها إلا بصحة أولها وجبت الاعادة كالصلاة وإلا لم تجب ، كمن أحرم لغير الله ، ثم قلب نيته لله عند الوقوف أو الطواف

الثالث أن يبتديها مريداً بهـا الله والناس ، فيريد أداء فرضه ، والجزاء والشكور من الناس ، وكمن يصلى بالأجرة ، فهو لو لم يأخذ الأجرة صلى ، ولـكنه يصلى لله وللأجرة ، وكمن يحج ليسقط الفرض عنه ، ويقال فلان حج أو نحو ذلك فهذا لا يقبل منه العمل ، وإن كانت النية شرطا فى سقوط الفرض وجبت عليه الاعادة ، فان حقيقة الاخلاص التى هى شرط فى صحة العمل هو تجريد القصد طاعة للمعبود ولم يؤمر إلا بهذا وهو لم يأت به فبقى فى عهدة الامر

(٧٨) التقليد المحرم ثلاثة أنواع .

أحدها الاعراض عما أنزل الله وعدم الالتفات إليه اكتفاء بتقليد الآباء

الثانى تقليد من لا يعلم المقلد انه أهل لان يؤخذ بقوله

الثالث التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول المقلد

(٧٩) الواجب على كل عبد من العلم أن يعرف ما يخصه من الاحكام ، ولا يجب عليه أن يعرف مالا تدعوه إليه الحاجة إلى معرفته ، وهو بحمد الله أيسر شىء كتاب الله وسنة رسوله ، وهى بحمد الله مضبوطه محفوظة أصول الأحـكام التى تدور عليها نحو خمسمائة حديث ، وفرشها وتفاصيلها نحو أربعة آلاف حديث

(٨٠) طريقة الصحابة والتابعين إنهم يردون المتشابه إلى المحكم ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضاً، ويصدق بعضها بعضا، فانها كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وانما الاختلاف والتناقض فى غيره، ولهذا الاصل أمثلة كثيرة أصولية وفروعية

(٨١) وبيان النبى ﷺ أقسام بيانه لالفاظ الوحى ولمعانيه بقوله أوفعله أو اقراره بيان للقرآن، وبيان ابتدائى يبتدىء الناس أو يسألونه وبيانه بالقول والفعل لمجملات القرآن

(٨٢) قد تتغير الفتوى وتختلف بحسب الاحوال الاصلية والعارضة والاصل أن يتبع فيها أرجح المصالح ويدفع أعظم المفاسد، ولذلك أمثلة: الامر بالمعروف والنهى عن المنكر قد يجب تركه لما هو أهم منه، وإقامة الحدود فى الغزو ودرء القطع عام المجاعة، وإيجاب قوت البلد فى الفطرة والكفارات ونحوها، والمطرة ويبنى عليه جواز طواف الحائض للضرورة والالزام بالثلاث وعدمه وموجبات الأيمان والنذور وغيرها من الاقرار وغيره، والإلزام بالصداق الذى اتفق الزوجان على تأخيره وقد تبنى عليها كثير من مسائل الحيل والذرائع ونحوها

(٨٣) ينبغى للمفتى أن يجيب السائل عن غير ما سأله إذا كان يتعلق بسؤاله أو تشتد اليه حاجته وأن يستفصل عما يظن فيه احتمالات، وأن ينبه السائل على موضع الاحتراز وأن يصور له الجواب ويوضحه ويذكر دليله ومأخذه واذا كان مستغرباً فليقدم أمام ما يكون مؤذناً به ودليلا عليه، وله أن يحلف على ثبوت الحكم اذا كان فيه مصلحة وأن يفتى بلفظ النص ما وجد اليه سبيلا، واذا سئل فلينبعث من قلبه باعث الاخلاص والافتقار التام الى ربه أن يلهمه الصواب ويسدده ولا يفتى الا بعلم ولا يجوز له أن يشهد على الله ورسوله أنه أحل كذا أو حرم كذا، أو أوجبه أو كرهه الا لما يعلم أن الأمر فيه كذلك مما نص الله ورسوله على حكمه

ذكر ابن بطة عن الامام أحمد انه قال : لاينبغى للرجل أن ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال

أولها أن تكون له نية ، فان لم يكن له نية لم يكن عليه نور ولا على كلامه نور .

الثانية . أن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة

الثالثة أن يكون قوياً على ما هو عليه وعلى معرفته

الرابعة الكفاية والا مضغه الناس

الخامسة . معرفة الناس وهذا مما يدل على جلالة أحمد ومحله من العلم والمعرفة فان هذه الخمسة هى دعائم الفتوى ، وأى شىء نقص منها ظهر الخلل من المفتى بحسبه

ومن كتاب حادى الارواح الى بلاد الافراح

لما ذكر الأثر أن مفتاح الجنة « لا إله الا الله » وان أسنانه شرائع الاسلام الظاهرة والباطنة ، وقد جعل الله لكل مطلوب مفتاحا يفتح به ، فجعل مفتاح الصلاة الطهور ، ومفتاح الحج الاحرام ، ومفتاح البر الصدق ، ومفتاح الجنة التوحيد ، ومفتاح العلم حسن السؤال وحسن الاصغاء ، ومفتاح النصر والظفر الصبر ومفتاح المزيد الشكر ، ومفتاح الولاية المحبة والذكر ، ومفتاح الرغبة فى الآخرة الزهد فى الدنيا ، ومفتاح الفلاح التقوى، ومفتاح التوفيق الرغبة والرهبة ، ومفتاح الاجابة الدعاء ، ومفتاح الايمان التفكر فيما دعا الله عباده للتفكر فيه ، ومفتاح الدخول على الله اسلام القلب وسلامته والاخلاص له فى الحب والبغض ، والفعل والترك ، ومفتاح حياة القلب تدبر القرآن والتضرع بالأسحار وترك الذنوب ، ومفتاح حصول الرحمة الاحسان فى عبادة الخالق والسعى فى نفع عبيده ، ومفتاح الرزق السعى مع الاستغفار والتقوى ، ومفتاح العز طاعة الله ورسوله ، ومفتاح الاستعداد للآخرة قصر الأمل ، ومفتاح كل خير الرغبة فى الله والدار الآخرة ، ومفتاح كل شر حب الدنيا وطول الأمل

وهذا باب عظيم من أنفع أبواب العلم ، وهو معرفة مفاتيح أبواب الخير والشر لا يوفق لمعرفته ومراعاته إلا من عظم حظه وتوفيقه ، فان الله سبحانه جعل لكل خير وشر مفتاحا وباباً يدخل منه إليه ، كما جعل الشرك والكبر والاعراض عما بعث الله به رسوله ، والغفلة عن ذكره والقيام بحقه مفتاحاً للنار ، وكما جعل الخمر مفتاح كل إثم ، وجعل الغناء مفتاح الزنا ، وجعل إطلاق النظر فى الصور مفتاح الطلب والعشق ، وجعل الكسل والراحة مفتاح الخيبة والحرمان ، وجعل المعاصى كلها مفتاح الكفر ، وجعل الكذب مفتاح النفاق ، وجعل الشح والحرص مفتاح البخل وقطيعة الرحم ، وأخذ المال من غير حله ، وجعل الاعراض عما جاء به الرسول مفتاح كل بدعة وضلالة ، وهذه الامور لا يصدق بها إلا كل من له بصيرة صحيحة وعقل يعرف به ما فى نفسه وما فى الوجود من الخير والشر ، فينبغى للعبد أن يعتنى كل الاعتناء بمعرفة المفاتيح وما جعلت مفاتيح له ، والله من وراء توفيقه وعدله ، له الملك وله الحمد ، وله النعمة والفضل ، لا يسئل عما يفعل وهم يسألون

(٨٤) لما ذكر النصوص العديدة فى عظمة نعيم الجنة وتنوعه قال : هذا الكلام العظيم الجامع لأصناف نعيم الجنة بغاية البيان والوضوح ؛ وكيف يقدر قدر دار غرسها الله بيده ؛ وجعلها مقراً لأحبابه ، وملأها من رحمته وكرامته ورضوانه ووصف نعيمها بالفوز العظيم ، وملكها بالملك الكبير وأودعها جميع الخير بحذافيره ، وطهرها من كل عيب وآفة ونقص ، فان سألت عن أرضها وتربتها فهى المسك والزعفران ، وإن سألت عن سقفها فهو عرش الرحمن ، وإن سألت عن ملاطها فهو المسك الأذفر ، وإن سألت عن حصبائها فهو اللؤلؤ والجوهر ، وإن سألت عن بنائها فلبنة من فضة ولبنة من ذهب ، وإن سألت عن أشجارها ، فما فيها شجرة إلا وساقها من فضة وذهب ، لا من الحطب والخشب وإن سألت عن ثمارها فأمثال القلال ، ألين من الزبد وأحلى من العسل ، وإن سألت عن ورقها ، فأحسن ما يكون من رقائق الحلل ، وإن سألت عن أنهارها

فأنهار من لبن لم يتغير طعمه ، وأنهار من ماء غير آسن ، وأنهار من خمر لذة للشاربين ، وأنهار من عسل مصفى ؛ وإن سألت عن طعامهم ففاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون ؛ وان سألت عن شرابهم فالتسنيم والزنجبيل والكافور ، وإن سألت عن آنيتهم فآنية من الذهب والفضة فى صفاء القوارير ، وان سألت عن سعة أبوابها فبين المصراعين مسيرة أربعين من الأعوام ، وليأتين عليه يوم وهو كظيظ من الزحام وإن سألت عن تصفيق الرياح لأشجارها فانها تستفز بالطرب لمن يسمعها ، وان سألت عن ظلها ففيها شجرة واحدة يسير الراكب المجد السريع فى ظلها مائة عام ما يقطعها ، وان سألت عن سعتها فأدنى أهلها يسير فى ملكه وسرره وقصوره وبساتينه مسيرة ألفى عام ، وإن سألت عن خيامها وقبابها فالخيمة الواحدة من درة مجوفة طولها ستون ميلا من تلك الخيام ، وان سألت عن علاليها وجواسقها فهى غرف من فوقها غرف مبنية تجرى من تحتها الأنهار ؛ وإن سألت عن ارتفاعها فانظر الى الكوكب الطالع أو الغارب فى الأفق الذى لا تكاد تناله الأبصار ، وان سألت عن لباس أهلها فهو الحرير والذهب ، وان سألت عن فرشهم فبطائنها من استبرق مفروشة فى أعلى الرتب ، وإن سألت عن أرائكها فهى الأسرة عليها البشخانات وهى الحجال مزرورة بأزرار الذهب ، فما لها من فروج ولا خلال ، وان سألت عن وجوه أهلها وحسنهم فعلى صورة القمر . وان سألت عن أسنانهم فأبناء ثلاث وثلاثين على صورة آدم أبى البشر ، وان سألت عن سماعهم فغناء أزواجهم من الحور العين ، وأعلى منه سماع أصوات الملائكة والنبيين ؛ وأعلى منهما خطاب رب العالمين ؛ وان سألت عن مطاياهم التى يتزاورون عليها فنجائب أنشأها الله حيث شاء من الجنان ، وان سألت عن حليهم وأساورهم فأساور الذهب واللؤلؤ وعلى الرءوس ملابس التيجان ، وان سألت عن غلمانهم فولدان مخلدون كأنهم لؤلؤ مكنون ، ثم ذكر أزواجهم وأن الله قد جمع فيهن كمال الحسن الباطن والظاهر بكل وجه واعتبار ، ثم ذكر نعيمهم الأكبر برؤية الله وخطابه وحلول رضوانه الذى هو أكبر من الجنات كلها

(٨٨٥) لما ذكر الأوصاف التى ذكر الله ورسوله فيمن يستحق الجنة قال : وهذا فى القرآن كثير مداره على ثلاث قواعد . إيمان وتقوى وعمل خالص لله على موافقة السنة ، فأهل هذه الأصول هم أهل البشرى دون من عداهم من سائر الخلق وعليها دارت بشارات القرآن والسنة جميعها وهى تجتمع فى أصلين : إخلاص فى طاعة الله واحسان الى خلقه وضدها يجتمع فى الذين يراءون ويمنعون الماعون وترجع الى خصلة واحدة ، وهى موافقة الرب فى محابه ؛ ولا طريق الى ذلك الا بتحقيق القدوة ظاهراً وباطنا برسول الله ﷺ ، وأما الاعمال التى هى تفاصيل هذا الاصل فهى بضع وسبعون شعبه أعلاها قول لا إله الا الله وأدناها اماطة الأذى عن الطريق ، وبين هاتين الشعبتين سائر الشعب التى مرجعها تصديق الرسول فى كل ما أخبر به وطاعته فى جميع ما أمر به ايجاباً واستحباباً

ومن مدارج السالكين

(٨٦) مدار اعتلال القلوب وأسقامها على أصلين فساد العلم وفساد القصد ويترتب عليهما داآن قاتلان · الغضب والضلال ، فالضلال ينتجه فساد العلم والغضب ينتجه فساد القصد ، وهذان المرضان ملاك أمراض القلوب جميعها ، ثم ذكر أن شفاء ذلك بالهداية العلميه والهداية العملية معرفة الحق واتباعه ، والقرآن كله شفاء لهذين المرضين ولغيرهما وفيه الهدايه التامه

(٨٧) وبنى إياك نعبد على أربع قواعد التحقق بما يحبه الله ويرضاه من قول اللسان والقلب وعمل القلب والجوارح ، فالعبودية اسم جامع لهذه المراتب الاربع فقول القلب اعتقاد ماأخبر الله به عن نفسه وعن خلقه وعن الغيوب وقول اللسان الاخبار عنه بذلك والدعوة اليه والذب عنه والقيام بتبيينه وتبليغ أوامره وعمل القلب كالمحبة له ، والتوكل عليه والانابة اليه ، والخوف منه والرجاء له واخلاص الدين له والصبر له على أوامره وعن نواهيه وعلى أقداره والرضا به وعنه والموالاة

فيه والمعاداة فيه والذل له والخضوع والاخبات والطمأنينة به وغير ذلك من أعمال القلوب التي فرضها أفرض من أعمال الجوارح ومستحبها أحب إلى الله من مستحبها ،وعمل الجوارح بدونها اما عديم المنفعة أو قليل المنفعة

وأعمال الجوارح ، كالصلاة ، والجهاد ، ونقل الأقدام إلى مواضع العبادة ، ومساعدة العاجز والاحسان إلى الخلق ونحو ذلك ، فإياك نعبد التزام لأحكام هذه الأربعة ، وإياك نستعين طلب الاعانة عليها والتوفيق لها ، واهدنا الصراط المستقيم متضمن للتعريف بالأمرين على التفصيل وإلهام القيام بهما وسلوك طريق السالكين إلى الله بهما

(٨٩) مدار السعادة الدنيوية والأخروية على الاعتصام بالله والاعتصام بحبله فالأول يعصم من الهلكة والثاني يعصم من الضلالة ، فان السائر إلى الله كالسائر على طريق نحو مقصده فهو محتاج إلى هداية الطريق والسلامة فيها ، فالدليل كفيل بعصمته من الضلاله ، وأن يهديه إلى الطريق ، والعدة والسلاح بها تحصل له السلامة من قطاع الطريق وآفاتها

(٩٠) الانصاف في معاملة الله أن يعطى العبودية حقها وأن لا ينازع ربه صفات إلهيته ، وأن لا يشكر على نعمه سواه ، ولا يستعين بها على معاصيه ، ولا يحمد غيره ولا يعبد سواه

وأما الانصاف في حق العبيد فأن يعاملهم بمثل ما يحب أن يعاملوه به

(٩١) القلب في سيره إلى الله بمنزلة الطائر ، فالمحبة رأسه والخوف والرجاء جناحاه ، فمتى سلم الرأس والجناحان فالطائر جيد الطيران ، ومتى قطع الرأس مات الطائر ، ومتى عدم الجناحان فهو عرضة لكل صائد وكاسر

(٩٢) سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول الزهد ترك مالا ينفع في الآخرة والورع ترك ما تخاف ضرره في الآخرة ، وهذه العبارة من أحسن ما قيل في الزهد والورع وأجمعها ، وقال الامام أحمد الزهد على ثلاثة أوجه ترك الحرام — وهو زهد العوام ، والثاني ترك الفضول من الحلال — وهو زهد الخواص

والثالث ترك ما يشغل عن الله – وهو زهد العارفين ، وهذا من أجمع الكلام وأحسنه تفصيلا

(٨٩٣) الفرق بين الرجاء وبين التمنى أن التمنى يكون مع الكسل ولا يسلك صاحبه طريق الجد والاجتهاد والرجاء يكون مع بذل الجهد وحسن التوكل، فالأول كحال من يتمنى أن يكون له أرض يبذرها ويأخذ زرعها ، والثانى كحال من يشق أرضه ويفلحها ويبذرها ويرجو طلوع الزرع ، فمن عمل بطاعة الله ورجا ثوابه أو تاب من الذنوب ورجا مغفرته فهو الراجى ، ومن رجا الرحمة والمغفرة بلا طاعة ولا توبة فهو متمنى ورجاؤه كاذب ؛ وللسالك إلى ربه نظران نظر الى نفسه وعيوبه وآفات عمله يفتح عليه باب الخوف ، ونظر الى سعة رحمة الله وفضله العام والخاص به يفتح عليه باب الرجا ، وقال شيخ الاسلام . الخوف المحمود ما حجز العبد عن محارم الله

(٩٤) ومراتب العلم والعمل ثلاثة . رواية وهى مجرد النقل وحمل المروى ، ودراية وهى فهمه وتعقل معناه ، ورعاية وهى العمل بموجب ما علمه

(٩٥) مراقبة الرب علم العبد وتيقنه باطلاع الحق على ظاهره وباطنه ، فاستدامته لهذا العلم واليقين هى المراقبة وهى ثمرة علمه بأن الله سبحانه رقيب عليه ناظر إليه سامع لقوله ومطلع على عمله كل وقت وكل لحظة ونفس وكل طرفة

(٩٦) المعترضون على الله ثلاثة أقسام ، معترضون على أسمائه وصفاته ، ومعترضون على شرعه ودينه ، ومعترضون على قضائه وقدره ، ولا يتم للعبد دين وإيمان الا بترك هذا الاعتراض والتسليم لحكمه الدينى والقدرى

(٩٧) تعظيم حرمات الله ما يجب احترامه وحفظه من الحقوق والأشخاص والأزمنة والأماكن ، فتعظيمها توفيتها حقها وحفظها عن الاضاعة

(٩٨) حقيقة الاخلاص توحيد المطلوب ، وحقيقة الصدق توحيد الطلب والاراده ولا يثمران الا بالاستسلام المحض للمتابعة ، فهذه الأركان الثلاثة هى

أصول الطريق التى من لم يبن عليها سيره ، فهو مقطوع ، ومن اجتمعت له فهو السابق الذى لا يجارى ، وذلك فضل الله

(٨٩٩) المطلوب من العبد الاستقامة على عبودية الله ، فان لم يقدر عليها فالمقاربة ، فإن نزل عنها فالتفريط والاضاعة

(٩٠٠) ولايتم التوكل الكامل إلا بمعرفة الله وصفاته وأفعاله واثبات الأسباب والاجتهاد فيها ، وقوة الاعتماد على الله والاستناد إليه والسكون ، بحيث لا يبقى القلب مضطرباً من تشويش الأسباب ، ولا بد من حسن الظن والثقة بالله فى نيل ما توكل العبد على الله فيه ، والتفويض إلى الله واستسلام القلب له ، ويتوكل على الله فى كل مطلوب حصوله أو دفع مكروه ، وأفضل التوكل ما كان فى حصول خير دينى خاص أو عام

(٠١) الصبر ثلاثة أقسام . صبر على طاعة الله ، وصبر عن معصية الله ، وصبر على امتحان الله . فالأولان صبر على ما يتعلق بالكسب ؛ والثالث صبر على مالا كسب للعبد فيه ، وصبر الاختيار أكمل من صبر الاضطرار ، وتمام الصبر أن يكون كما قال الله تعالى (والذين صبروا ابتغاء وجه ربهم) وأقواه أن يكون بالله معتمداً فيه عليه لا على نفسه ولا على غيره من الخلق

سمعت شيخ الاسلام يقول الصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه ولا معه والصفح الجميل هو الذى لا عتاب معه ، والهجر الجميل هو الذى لا أذى معه

(٠٢) قال النبى ﷺ ذاق طعم الايمان من رضى بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد رسولا ، وقال من قال حين يسمع النداء رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد نبياً غفرت له ذنوبه وهذان الحديثان عليهما مدار مقامات الدين وإليهما ينتهى ، وقد تضمنا الرضا بربوبيته سبحانه وألوهيته ، والرضا برسوله والرضا بدينه والتسليم له ، ومن اجتمعت له فهو الصديق حقاً

(٠٣) من أراد أن يحصل له الرضا عن الله الذى هو من أفضل الدرجات فليلزم ما جعل الله رضاه فيه ، فانه يوصله إلى مقام الرضا

(٩٠٤) الشكر مبنى على خمس قواعد . خضوع الشاكر للمشكور له وحبه له واعترافه بنعمته والثناء عليه بها ، وأن لا يستعملها فيما يكره

(٩٠٥) الحياء خلق ناشىء عن حياة القلب ورؤية الآلاء العزيزة ورؤية التقصير فى حقوق ربه ، ويثمر اجتناب المحرمات والقيام بالواجبات ، ولهذا قال ﷺ الحياء لا يأتى إلا بخير

(٩٠٦) قال تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به ، فالذى جاء بالصدق هو من شأنه الصدق فى قوله وعمله وحاله ، وأعلى مراتب الصدق مرتبة الصديقية وهى كمال الانقياد للرسول ﷺ مع كمال الاخلاص للمرسل

(٩٠٧) البخل (وهو منع الحقوق الواجبة) ثمرة الشح ، والايثار ثمرة الجود والجود عشر مراتب . الجود بالنفس ، والجود بالراحة ، والجود بالعلم ، والجود بالمال ، والجود بالجاه ، والجود بنفع البدن ، والجود بالعرض ، والجود بالعفو عن جنايات الخلق ، والجود بالخلق والبشر والبسطة ، والجود بتركه ما فى أيدى الناس وهذا غير الجود بالمال ، ولكل واحدة من هذه ثمرات جليلة طيبة

(٩٠٨) الدين كله خلق ، فمن زاد عليك فى الخلق زاد عليك فى الدين ، وحسن الخلق يقوم على أربعة أركان الصبر والعفة والشجاعة والعدل ، فالصبر يحمله على الاحتمال وكظم الغيظ والحلم والاناءة والرفق وعدم الطيش والعجلة . والعفة تحمله على اجتناب الرذائل والقبائح من القول والفعل والشجاعة تحمله على عزة النفس وإيثار معالى الأخلاق والشيم وعلى البذل والندى الذى هو شجاعة النفس وقوتها على إخراج المحبوب ومفارقته وتحمله على كظم الغيظ والحلم ، فانه بقوة نفسه وشجاعتها ، أمسك عنانها عن النزع والبطش ، وحقيقة الشجاعة ملكة يقتدر بها على قهر خصمه ، والعدل يحمله على اعتدال اخلاقه وتوسطه بين طرفى الافراط والتفريط ، فمنشأ جميع الأخلاق الفاضلة من هذه الأربعة ومنشأ جميع الأخلاق السافلة وبناؤها على أربعة أركان الجهل والظلم والشهوة والغضب

(٩٠٩) فى النفس ثلاثة دواع متجاذبة . داع يدعوها إلى الاتصاف بأخلاق الشياطين

من الـكبر والحسد والعلو والبغي والشر والأذى والفساد والغش ، وداع يدعوها إلى أخــلاق الحيوان وهى داعي الشهوة ، وداع يدعوها إلى أخلاق الملك من الاحسان والنصح والبر والعلم والطاعة ، فحقيقة المروءة بغض الداعيين الأولين وإجابة الداعي الثالث ، وقلة المروءة أو عدمها هو الاسترسال مع ذينك الداعيين والتوجه لدعوتهما

(٩١٠) الأدب اجتماع خصال الخير فى العبد وهو ثلاثة أنواع : أدب مع الله أن يصون قلبــه أن يلتفت إلى غيره أو تتعلق إرادته بما يمقته عليــه ويصون معاملته أن يشوبها بنقيصة وأدب مع الرسول بكمال الانقياد وتلقى خبره بالقبول والتصديق وأن لا يعارضه بغيره بوجه من الوجوه ، وادب مع الخلق بمعاملتهم على اختلاف مراتبهم بما يليق بهم ويناسب حالهم

(٩١١) الغنى نوعان غنى بالله وغنى عن غير الله ، وحقيقة الغنى غنى القلب وهو تعلقه بالله وحده ، وحقيقة فقره المذموم تعلقه بغيره

(١٢) والحكمة نوعان علمية وعمليه ، فالعلمية الاطلاع على بواطن الأشياء ومعرفة ارتباط الأسباب بمسبباتها خلقاً وأمراً ، قدراً وشرعاً ، والعملية وضع الشيء فى موضعه

(١٢) وروح العبادة هو الاجلال والمحبة ، فاذا خلى أحدهما عن الآخر فسدت العبوديه ، فاذا اقترن بهذين الثناء على المحبوب المعظم فذلك حقيقة الحمد

(١٤) وأصل السكينة هى الطمأنينة والوقار والسكون الذى ينزله الله فى قلب عبده عند اضطرابه من شدة المخاوف ، فلا ينزعج بعد ذلك لما يرد عليه ، ويوجب له زيادة الايمان وقوة اليقين والثبات ، والطمأنينة سكون القلب إلى الشيء وعدم اضطرابه وقلقه فالطمأنينة أثر السكينة

(١٥) المحبة لله هى روح العبوديه والأسباب الجالبة لها عشرة

١ قراءة القرآن بالتدبر — ٢ التقرب إلى الله بالنوافل بعد الفرائض

٣ دوام ذكره على كل حال — ٤ إيثاره على محاب النفس عند غلبات الهوى
٥ مطالعة القلب لأسمائه وصفاته ومعرفتها ـ ٦ مشاهدة بره ونعمه الظاهرة والباطنة
٧ انكسار القلب بين يديه — ٨ الخلوة به وقت النزول الإلهي — ٩ مجالسة المحبين الصادقين ـ ١٠ مباعدة كل سبب يحول بين القلب وبين الله ومراتبها عشر
١ العلاقة — ٢ الإرادة ٣ الصبابة ـ ٤ الغرام ٥ الوداد — ٦ الشغف
٧ العشق — ٨ التتيم ٩ التعبد — ١٠ الخلة ، ولها آثار وثمرات جليلة جميلة كثيرة . كالشوق والأنس واليقين والرغبة في الطاعة وكراهة المعصية ونحو ذلك

ومن كتاب الصلاة لابن القيم

(٩١٦) لما ذكر شيئاً من شعب الايمان قال . وكل شعبة منه تسمى إيماناً حتى تنتهي إلى إماطة الأذى عن الطريق ، وهذه الشعب منها ما يزول الايمان بزوالها ، كشعبة الشهادة ، ومنها مالا يزول بزوالها كإماطة الأذى عن الطريق ، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيما ، منها ما يلحق بشعبة الشهادة ويكون إليها أقرب ، ومنها ما يلحق بشعبة إماطة الأذى عن الطريق ، ويكون إليها أقرب ، وكذلك الكفر ذو أصل وشعب ، وكما أن شعب الايمان إيمان فشعب الكفر كفر ، والحياء شعبة من الايمان ، وقلة الحياء شعبة من شعب الكفر ، والصلاة والزكاة والحج والصيام من شعب الايمان ، وتركها من شعب الكفر والحكم بما أنزل الله من شعب الايمان ، والحكم بغير ما أنزل الله من شعب الكفر ، والمعاصي كلها من شعب الكفر ، كما أن الطاعات كلها من شعب الايمان ، وشعب الايمان قسمان . قوليه وفعليه ، وكذلك شعب الكفر نوعان . قوليه وفعليه ، ومن شعب الايمان القوليه شعبة يوجب زوالها زوال الايمان ، وكذلك من شعبة الفعليه ما يوجب زوالها زوال الايمان ، وكذلك شعب الكفر القوليه والفعليه ، فكما يكفر بالاتيان بكلمة الكفر اختياراً وهي شعبة من شعب الكفر ، فكذلك

يكفر بفعل شعبة من شعبه ، كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف فهذا أصل ، وههنا أصل آخر ، وهو أن حقيقة الايمان مركبة من قول وعمل والقول قسمان : قول القلب وهو الاعتقاد ، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الاسلام ، والعمل قسمان عمل القلب ، وهو نيته وإخلاصه ، وعمل الجوارح فإذازالت هذه الأربعة زال الايمان بكماله ، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء ، فإن تصديق القلب شرط فى اعتقادها وكونها نافعة ، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق ، فهذا موضع المعترك بين المرجئة وأهل السنة ، فأهل السنة مجمعون على زوال الايمان ، وانه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب وهو محبته وانقياده ، كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول ، بل ويقرون به سراً وجهراً ويقولون ليس بكاذب ، ولكن لا نتبعه ولا نؤمن به ، وإذا كان الايمان يزول بزوال عمل القلب فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح ، ولا سيما إذا كان ملزوماً لعمل القلب لعدم محبة القلب وانقياده الذى هو ملزوم لعدم التصديق الجازم كما تقدم تقريره ، فإنه يلزم من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح ، إذ لو أطاع القلب وانقاد أطاعت الجوارح وانقادت ، ويلزم من عدم طاعته وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة ، وهو حقيقة الايمان ، فإن الايمان ليس مجرد التصديق كما تقدم بيانه ، وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد ، وهكذا الهدى ليس هو مجرد معرفة الحق وتبيينه ، بل هو معرفته المستلزمه لاتباعه والعمل بموجبه ، وإن سمى الأول هدى فليس هدى تاماً ، وههنا

أصل آخر ، وهو أن الكفر نوعان : كفر عمل وكفر جحود وعناد ، فكفر الجحود أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحوداً وعناداً من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه ، وهذا الكفر يضاد الايمان من كل وجه .

وأما كفر العمل فينقسم إلى ما يضاد الايمان وإلى مالا يضاده ، فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضاد الايمان ، وأما الحكم بغير ما أنزل الله ، وترك الصلاة . فهو من الكفر العملي قطعاً ولا يمكن أن ينفى عنه إسم الكفر بعد أن أطلقه الله ورسوله عليه ، فالحاكم بغير ما أنزل الله كافر وتارك الصلاة كافر بنص رسول الله ﷺ ولكن هو كفر عمل لا كفر اعتقاد ، وقد نفى ﷺ الايمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر ومن لا يأمن جاره بوائقه ، وإذا نفى عنه إسم الايمان فهو كافر من جهة العمل وانتفى عنه كفر الجحود والاعتقاد وأشياء كثيره من هذا النوع ، ومعلوم انه إنما أراد الكفر العملي لا الاعتقادي ، وهذا الكفر لا يخرجه عن الدائرة الاسلامية والمله بالكلية ، كما لم يخرج الزاني السارق والشارب من الملة وإن زال عنه إسم الايمان ، وهذا التفصيل هو قول الصحابة ، فههنا كفر دون كفر ، ونفاق دون نفاق ، وشرك دون شرك ، وفسوق دون فسوق ، وظلم دون ظلم وههنا أصل آخر وهو انه لا يلزم من قيام شعبة من شعب الايمان بالعبد أن يسمى مؤمناً ، وإن كان ما قام به إيماناً ولا من قيام شعبة من شعب الكفر أن يسمى كافراً ، وإن كان ما قام به كفراً ، كما انه لا يلزم من قيام جزء من أجزاء العلم به أن يسمى

عالما ونحو ذلك إلى أن قال . فيبقى النظر في الصلاة هل هى شرط لصحة الايمان . هذا سر المسألة ،والأدلة التيذكرناها وعيرها تدل على انهلايقبل من العبد شيء من أعماله إلا بفعل الصلاة

(٩١٧) دل الكتاب والسنة وأقوال الصحابة أن السيئات تحبط الحسنات ، كما أن الحسنات يدهبنالسيئات والحبوط نوعان . عام وخاص فالعام حبوط الحسنات كلها بالردة والسيئات كلها بالتوبة ، والخاص حبوط السيئات والحسنات بعضها ببعض ، وهدا حبوط مقيد جزئى

ومن الوابل الصيب

(٩١٨) تفاضل الأعمال عندالله بتفاضل ما في القلوب من الايمان والاخلاص والمحبة وتوابعها ، فهذا العمل الكامل يكفر تكفيراً كاملا والناقص بحسبه

(٢٠) المقبول من العمل قسمان

أحدهما أن يصلى العبد ويعمل سائر الطاعات وقلبه متعلق بالله عز وجل ذاكراً لله على الدوام فعمله فى أعلى المراتب

الثانى . أن يعمل العبد الأعمال على العادة والغفلة وينوى بها الطاعة والتقرب إلى الله ، فأركانه مشغولة بالطاعة وقلبه لاه عن ذكر الله وكذلك سائر أعماله ،فهذا عمله مقبول ومثاب عليه بحسبه

(٢١) وفى ذكر الله أكثر من مائة فائدة يرضى الرحمن ويطرد الشيطان ويزيل الهم ويجلب السرور ويقوى القلب والبدن وينور القلب

والوجه ويجلب الرزق ويكسب المهابة والحلاوة ويورث محبة الله التي هي روح الاسلام ويورث المعرفة والانابة والقرب وحياة القلب وذكر الله للعبد وهو قوت القلب وروحه ويجلو صدأه ويحط الخطايا ويرفع الدرجات ويحدث الانس ويزيل الوحشة ويذكر لصاحبه وينجي من عذاب الله ويوجب تنزل السكينه وغشيان الرحمة وحفوف الملائكة بالذاكر ويشغل عن الكلام الضار ويسعد الذاكر ويسعد به جليسه ويؤمن الحسرة يوم القيامة وهو مع البكاء سبب إظلال الله للذاكر وبه تحصل العطايا والثواب المتنوع من الله وهو أيسر العبادات وأفضلها وهو غراس الجنة ويؤمن العبد من نسيان ربه وانفراط أمور العبد وييسر لصاحبه في كل حال من أحواله وهو نور للعبد في دنياه وقبره ويوم حشره وبه تخرج أعمال العبد وأقواله ولها نور وهو رأس الولاية وطريقها ويزيل خلة القلب ويفرق غمومه وهمومه وينبه القلب من نومه ويثمر المعارف والأحوال الجليلة والذاكر قريب من مذكوره والله معه

وأكرم الخلق على الله من لا يزال لسانه رطباً من ذكر الله ويزيل قسوة القلب وما استجلبت نعم الله واستدفعت نقمه بمثل ذكره ويوجب صلاة الله وملائكته على الذاكر ومجالس الذكر مجالس الملائكة ورياض الجنة وجميع الأعمال إنما شرعت لاقامة ذكر الله وأفضل كل عامل أكثرهم لله ذكراً وإدامة الذكر تنوب مناب كثير من الطاعات البدنية والمالية والمركبة منهما وهو يعين على طاعة الله ويسهل كل صعب وييسر الأمور ويعطي الذاكر قوة في قلبه وبدنه والذاكرون أسبق العمال وهو سد بين

العبد وبين نار جهنم وتستغفر الملائكة للذاكر وتتباهى الجبال وبقاع الأرض بمن يذكر الله عليها وتشهد له ، والذكر أمان من النفاق ، ويدخل في ذكر الله ذكر أسمائه وصفاته والثناء عليه بها وتنزيهه عما لا يليق به ، والخبر عن أحكام ذلك وذكر أمره ونهيه ، ويكون الذكر بالقلب واللسان وهو الأكمل ثم القلب وحده ثم اللسان وحده

(٩٢٢) وأفضل أنواع الذكر القرآن ، ثم الذكر والثناء على الله ، ثم أنواع الأدعية .

﴿ ومن زاد المعاد في هدى خير العباد ﴾

(٢٣) وربك يخلق ما يشاء ويختار ، وإذا تأملت أحوال هذا الخلق رأيت هذا الاختيار ، والتخصيص فيه دالا على ربوبيته تعالى ووحدانيته وكمال حكمته وعلمه وقدرته ، وانه الله الذى لا إله إلا هو فلا شريك له يخلق كخلقه ويختار كاختياره ويدبر كتدبيره ، ثم ذكر أمثلة من هذا النوع وإن أكمل مختار من الخليقة محمد ﷺ ، ثم قال ومن ههنا تعلم اضطرار العباد فوق كل ضرورة إلى معرفة الرسول وما جاء به وتصديقه فيما أخبر به وطاعته فيما أمر به فإنه سبب السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة ، فالطيب من الأعمال والأقوال والأخلاق ليس إلا هدى الرسل وما جاءوا به ، وخصوصاً خاتمهم وبهديه توزن العقائد والأعمال الظاهرة والباطنة ، وإذا كان الأمر كذلك فيجب على كل من نصح نفسه وأحب نجاتها وسعادتها أن يعرف من هديه وسيرته وشأنه ما يخرج به عن الجاهلين ويدخل فيه

فى أعداد أتباعه وشيعته وحزبه ، والناس فى هذا بين مستقل ومستكثر ومحروم ، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم

(٩٢٤) مراتب دعوة النبي ﷺ خمس : النبوة ثم إنذار عشيرته الأقربين ، ثم إنذار قومه ، ثم إنذار العرب ، ثم إنذار الخلق كلهم ، وهذه الأربعة من آثار الرسالة

(٢٥) الأسباب لشرح الصدر أمور قوة التوحيد والهدى والنور الذى يقذفه الله بقلب العبد والعلوم النافعة والإنابة إلى الله تعالى ودوام ذكر الله والاحسان إلى الخلق والشجاعة ، وإخراج دغل القلب وترك فضول النظر والكلام والاستماع والمخالطة والأكل والنوم ، وأضداد هذه الصفات سبب الهم والغم والضيق والحصر ، ولنبينا محمد ﷺ من هذه الصفات الكاملة وغيرها أعلاها وأكملها ، ولأتباعه منها بحسب اتباعهم له وبالله التوفيق

مراتب الجهاد أربع

١) جهاد النفس على تعلم الهدى والعمل به والدعوة إليه والصبر على مشاق الدعوة

٢) جهاد الشيطان على دفع مايلقيه إلى العبد من الشبهات والشكوك القادحة في الايمان ، وجهاده على ما يلقى إليه من الارادات والشهوات ، فالأول يثمر اليقين والثانى بعده الصبر ، وبالصبر واليقين تنال الامامة في الدين

٣) جهاد الكفار والمنافقين بالقلب واللسان والمال والنفس

٤) جهاد أرباب الظلم والبدع والمنكرات باليد إذا قدر ، ثم باللسان ثم بالقلب ، فهذه ثلاثة عشر مرتبة من الجهاد ، ومن مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق

(٩٢٦) قواعد طب الأبدان تدور على ثلاثة أصول حفظ الصحة والحمية عن المؤذى واستفراغ المواد الفاسدة ، ومن أصول الطب تدبير الغذاء والحركة والنوم وجميع التصرفات ولا يعدل إلى استعمال الأدوية إلا للضرورة أو الحاجة

وأربعة أشياء تمرض الجسم . الكلام الكثير والنوم الكثير والأكل الكثير والجماع الكثير وأربعة تهدم البدن الهم والحزن والجوع والسهر وأربعة تفرح النظر إلى الخضرة وإلى الماء الجارى والمحبوب والثمار ، وأربعة تظلم البصر. المشى حافياً والتصبح والمساء بوجه البغيض والثقيل والعدو . وكثرة البكاء وكثرة النظر في الخط الدقيق ، وأربعة تقوى الجسم لبس الثوب الناعم ودخول الحمام المعتدل وأكل الطعام الحلو والدسم وشم الروائح الطيبة وأربعة تيبس الوجه وتذهب بماءه وبهجته وطلاقته الكذب والوقاحة وكثرة السؤال عن غير علم وكثرة الفجور، وأربعة تزيد فى ماء الوجه وبهجته المروءة والوفاء والكرم والتقوى ، وأربعة تجلب البغضاء والمقت الكبر والحسد والكذب والنميمة وأربعة تجلب الرزق قيام الليل وكثرة الاستغفار بالأسحار وتعاهد الصدقة والذكر أول النهار وآخره ، وأربعة تمنع الرزق. نوم الصبيحة وقلة الصلاة والكسل والخيانة ، وأربعة تضر بالفهم إدمان أكل الحامض

والفواكه والنوم على القفا والهم والغم ، وأربعة تزيد في الفهم . فراغ القلب وقلة التملي من الطعام والشراب ، وحسن تدبير الغذاء بالأشياء الحلوة والدسمة وإخراج الفضلات المثقلة للبدن ، ومما يضر بالعقل إدمان أكل البصل والباقلا والزيتون والباذنجان وكثرة الجماع والوحدة والأفكار والسكر وكثرة الضحك والغم .

﴿ ومن إغاثة اللهفان ﴾

(٩٢٧) القلوب ثلاثة صحيح وهو الذى قد سلم من كل شهوة تخالف أمر الله ونهيه ، ومن كل شبهة تعارض خبره ، فسلم من عبودية ما سواه وسلم من تحكيم غير رسوله

والقلب الميت ضد هدا ، وهو الذى لا حياة به فلا يعرف ربه ولا يعبده بأمره

والقلب الثالث قلب له حياة وبه علة ، ففيه من محبة الله والإيمان به والاخلاص له والتوكل عليه ما هو مادة حياته ، وفيه من محبة الشهوات وإيثارها ، والأخلاق الرذيلة ما هو مادة عطبه وهو ممتحن بين هذين الداعيين ، فالقلب الأول حى مخبت لين واع ، والثانى يابس ميت ، والثالث مريض ، فإما إلى السلامة وإما إلى العطب

وأمراض القلوب ترجع كلها إلى أمراض الشبهات والشهوات ، وحياة القلب وإشراقه مادة كل خير فيه ، وموته وظلمته مادة كل شر فيه ولا يكون صحيحاً حياً إلا بمعرفة الحق وإيثاره ، ولا سعادة له ولا نعيم

ولا صلاح حتى يكون الله وحده هو معبوده وغاية مطلوبه ، ولا يتم له ذلك إلا بزكاة قلبه وتوبته واستفراغه من جميع المواد الفاسده والأخلاق الرذيله ولا يحصل له ذلك إلا بمجاهدة نفسه الأمارة بالسوء ومحاسبتها ومجاهدة شياطين الإنس والجن ، شياطين الإنس بالاعراض ومقابلة الاساءه بالاحسان وشياطين الجن بالاعتصام بالله منهم ومعرفة مكائدهم وطرقهم والتحرز منها

(٩٢٨) وتمام الكلام في مسائل المصائب والمحن يتبين بأصول نافعه جامعه

الأول : إن مايصيب المؤمنين من الشرور دون ما يصيب الكافرين

الثانى . إن مايصيب المؤمنين مقرون بالرضا والاحتساب ، فان فاتهم فعولهم على الصبر وعلى الاحتساب ، وذلك يخفف البلاء بلا ريب

الثالث إن المؤمن محمول عنه بحسب طاعته وإخلاصه ووجود حقائق الإيمان في قلبه ، بحيث لو كان شيء منه على غيره لعجز عن حمله ، وهذا من دفع الله عن عبده المؤمن

الرابع . إن محبة الله إذا تمكنت في القلب كان أذى المحب في رضا محبوبه مستحلى غير مسخوط

الخامس ، أن ما يصيب الكافر والفاجر من العز وتوابعه مقرون بضده

السادس ، إن ابتلاء الله لعبده المؤمن كالدواء يستخرج منه الادواء التي لو بقيت فيه أهلكته أو نقصت ثوابه

السابع ، إن ذلك من الأمور اللازمة للبشر

الثامن ، إن لله في ذلك حكما عظيمة معروفة

التاسع ، إن ذلك من الابتلاء والامتحان الذى يظهر به الصادق من الكاذب

العاشر ، إن الانسان مدنى بالطبع ولا بد من الاختلاط واختلاف التصورات والارادات التي تنشأ عنها كثيرمن الأكدار والمؤمن مأمور أن يقوم بوظيفته فيها ، وذلك مما يهون المصيبه

الحادى عشر ، إن البلاء الذى يصيب العبد لايخرج عن أربعة أقسام إما أن يكون فى نفسه أو فى ماله أو في عرضه أو في أهله ومن يحب ، والناس مشتركون في حصولها ، فغير المؤمن التقى يلقى منها أعظم مما يلقى المؤمن كما هو مشاهد

ومن سفر الهجرتين

(٩٢٩) فهو تعالى الأول الذى ابتدأت منه المخلوقات والآخر الذى انتهت إليه عبودياتها وإراداتها ومحبتها فليس وراء الله شيء يقصد ويعبد ويتأله كما إنه ليس قبله شيء يخلق ويبرىء فكما كان واحداً فى إيجادك فاجعله واحداً فى تألهك إليه . وهو الظاهر الذى ليس فوقه شيء . وهو الباطن الذى ليس دونه شيء . فالتعبد بها أن يعلم إنه العلى الأعلى وإنه محيط بالعوالم كلها وإنها فى يده كخردلة فى يد العبد وأصغر فظهر على كل شيء فكان فوقه وبطن فكان أقرب إلى كل شيء من نفسه وهو محيط به

حيث لا يحيط الشيء بنفسه وكل شيء فى قبضته ، وليس شيء فى قبضة نفسه ، فهذا قرب الاحاطة العامة ، وأما القرب الخاص من عابديه وسائليه وداعيه ، فهو من ثمرة التعبد باسمه الباطن ، فأولية الله سابقة على أولية ما سواه ، وآخريته ثابتة بعد كل شيء ، وظاهريته فوقيته وعلوه على كل شيء وبطونه إحاطته بكل شيء . بحيث يكون أقرب إليه من نفسه ، فهو الأول في آخريته والآخر فى أوليته والظاهر فى بطونه والباطن في ظهوره لم يزل أولا وآخراً وظاهراً وباطناً

(٩٣٠) كل من التوحيد والذكر والصلاة وسائر القرب نوعان . خاصى ، وهو ما بذل فيه العامل نصحه وقصده ، بحيث يوقعها على أحسن الوجوه وأكملها ، والعامية ما لم يكن كذلك ، فالمسلمون كلهم مشتركون فى إتيانهم لشهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وتفاوتهم فى معرفتهم بمضمون هده الشهادة وقيامهم بحقها ظاهراً وباطناً أمر لا يحصيه إلا الله

(٣١) قاعدة شريفة نافعة . اعلم أن كل حى سوى الله فهو فقير إلى جلب ما ينفعه فى دينه ودنياه وإلى دفع ما يضره فيهما ، فلا بد من أمرين أحدهما هو المطلوب المقصود المحبوب الدى ينتفع به ويتلذذ به ، والثانى هو المعين الموصل المحصل لذلك المقصود والمانع لحصول المكروه والدافع له بعد وقوعه ، فههنا أربعة أمور أمر محبوب مطلوب الوجود ، وأمر مكروه مطلوب العدم ووسيلة إلى حصول المطلوب ، ووسيلة إلى دفع المكروه فالله هو المطلوب المعبود المحبوب وحده لاشريك له وهو المعين

للعبد على حصول مطلوبه ، فلا معبود سواه ولا معين على المطلوب غيره وما سواه هو المكروه المطلوب بعده وهو المعين على دفعه ، فهو سبحانه الجامع للأمور الأربعة دون ماسواه ، وهذا معنى قول العبد إياك نعبد وإياك نستعين ، فإن العبادة تتضمن المقصود المطلوب على أكمل الوجوه والمستعان هو الذى يستعان به على حصول المطلوب ودفع المكروه

(٩٣٢) وهذا مبنى على أصلين

أحدهما إن نفس الايمان بالله والتقرب إليه هو غذاء الانسان وقوته وصلاحه وقوامه ، كما عليه أهل الايمان ، لا كما يقوله المتكلفون إنه تكليف ومشقة على خلاف مقصود القلب ولذته ، بل لمجرد الامتحان والابتلاء ، بل أوامر المحبوب قرة العيون سرور القلوب

الأصل الثانى كمال النعيم فى الدار الآخره أيضاً برؤيته وسماع كلامه وقربه ورضوانه ، فلذتهم ونعيمهم فى حظهم من الخالق أعظم مما يخطر بالبال أو يدور فى الخيال ، وهذان الأصلان ثابتان بالكتاب والسنة وعليهما أهل العلم والايمان ، ويتكلم عليهما العارفون وهما من فطرة الله التى فطر الناس عليها

(٣٣) قاعدة كمال العبد وصلاحه يتخلف عنه من أحد جهتين . إما أن تكون طبيعته قاسية غير لينة ولا منقاده ولا قابلة لما به كمالها وفلاحها وإما أن تكون لينة منقاده سلسة الانقياد لكن غير ثابتة ، بل سريعة الانتقال عنه كثيرة التقلب ، فمتى رزق العبد انقياداً للحق وثباتاً عليه فليبشر فقد بشر بكل خير وذلك فضل الله

(٩٣٤) قاعده. إذا ابتلى الله عبده بشيء من أنواع البلاء فإن رده إلى ربه وصار سبباً لصلاح دينه فهو علامة سعادته وإرادة الخير به ، ولا بد أن تقلع الشدة وقد عوض عنها أجل عوض ، وإن لم يرده ذلك البلاء إليه بل شرد قلبه عنه ورده إلى الخلق وأنساهُ ذكر ربه فهو علامة الشقاء وإذا أقلع عنه البلاء رده إلى طبيعته وسلطان شهوته ، فبلية هذا وبال ، وبلية الأول رحمة وتكميل والله الموفق

(٣٥) قاعدة في الإنابة التي تكرر ذكرها في القرآن أمراً ومدحاً وترغيباً وآثاراً جميلة ، وهى الرجوع إلى الله ، وانصراف دواعى القلب وجواذبه إليه ، وهى تتضمن المحبة والخشية ، والناس فى إنابتهم درجات متفاوتة ، فمنهم المنيب إلى الله بالرجوع إليه من المخالفات والمعاصى والحامل عليها الخوف والعلم

ومنهم المنيب إلى الله فى أنواع العبادات ، فهو ساع بجهده ومصدرها الرجاء ومطالعة الوعد والثواب ، وهؤلاء أبسط نفوساً من الأولين وكل منهما منيب بالأمرين ، ولكن يغلب الخوف على الأولين والرجاء على الآخرين ، ومنهم المنيب إليه بالتضرع والدعاء وكثرة الافتقار وسؤال الحاجات كلها مع قيامهم بالأمر والنهى ، ومنهم المنيب إلى الله عند الشدائد فقط إنابة اضطرار لا إنابة اختيار

وأعلى أنواع الإنابات إنابة الروح بجملتها إليه لشدة المحبة الخالصة المغنية لهم عما سوى محبوبهم ، وحين أنابت إليه لم يتخلف منهم شيء عن الانابة ، فان الاعضاء كلها رعيتها وأدت وظائفها كاملة ، فساعة من إنابته

هذا أعظم من إنابة سنين من غيره وذلك فضل الله

(٩٣٦) قاعدة فى ذكر طريق قريب يوصل إلى الاستقامة في الاحوال والأقوال والأفعال وهى شيئان .

أحدهما. حراسة الخواطر وحفظها من الأفكار والارادات الضارة حياء من الله وإجلالا له وخوفاً من سقوطه من عينه ، وحذراً من تولد الخواطر بالشرور

والثانى : إشغال القلب بخواطر الايمان التى هى أصل الخير ومادته من المحبة والانابة والتوكل ومحبة الخير للمسلمين ونحوها ، ومن أبلغ ماتحصل به الاستقامة صدق التأهب للقاء الله

(٣٧_) قاعدة شريفة الناس قسمان . علية وسفلية ، فالعلية من عرف الطريق إلى ربه وسلكها قاصداً للوصول إليه ، والسفلية من لم يعرف الطريق إلى ربه ولم يتعرفها ، والطريق إلى الله واحد لا تعدد فيه ، وهو صراطه المستقيم الذى نصبه موصلا لمن سلكه إلى الله ، فمن الناس من يكون سيد عمله ، وطريقه إلى ربه طريق العلم والتعليم قد وفر عليه زمانه مبتغياً به وجه الله فلا يزال عاكفاً على طريق العلم حتى يصل من تلك الطريق إلى الله ويفتح له فيها الفتح الخاص أو يموت فى طريق طلبه فيرجى له الوصول إلى مطلبه

ومنهم من يكون سيد عمله الذكر ، ومنهم من يكون سيد عمله الصلاة ومنهم من يكون طريقه الاحسان والنفع المتعدى ، ومنهم من يكون طريقه الصوم ، ومنهم من يكون طريقه كثرة تلاوة القرآن ،

ومنهم من طريقه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ومنهم من طريقه الحج والاعتمار ، ومنهم من يكون طريقه قطع العلائق وتجريد الهمة ودوام المراقبة وحفظ الأوقات أن تذهب ضائعة ، ومنهم الجامع الفذ السالك إلى الله فى كل واد الواصل إليه من كل طريق ، فهو جعل وظائف عبوديته قبلة قلبه ونصب عينيه ، وقد شارك أهل كل عمل ، وذلك فضل الله

(٩٣٨) قاعدة. السائر إلى الله لا يتم سيره إلا بقوتين قوة علمية يبصر بها منازل الطريق ويجتنب مهالكها ، وقوة عملية بها يسير ويعمل ، وذلك العلم النافع والعمل الصالح

(٣٩) قاعدة نافعة العبد من حين استقرت قدمه فى هذه الدار فهو مسافر فيها إلى ربه ، ومدة سفره هى عمره ، والأيام والليالى مراحل فلا يزال يطويها حتى ينتهى السفر ، فالكيّس لايزال مهتما بقطع المراحل فيما يقربه الى الله ليجد ما قدم محضراً ، ثم الناس منقسمون الى أقسام ، منهم من قطعها متزوداً ما يقربه الى دار الشقاء من الكفر وأنواع المعاصى ، ومنهم من قطعوها سائرين فيها الى الله والى دار السلام وهم ثلاثة أقسام. سابقون أدوا الفرائض وأكثروا من النوافل بأنواعها وترك المحارم والمكروهات وفضول المباحات ومقتصدون أدوا الفرائض وتركوا المحارم ، ومنهم الظالم لنفسه الذى خلط عملا صالحاً وآخر سيئاً وهم فى ذلك درجات متفاوتون تفاوتاً عظيما

(٤٠) طبقات المكلفين فى الآخرة ثمانيه عشر طبقه أعلاها مرتبة

الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ، وهم ثلاث طبقات أعلاهم أولو العزم الخمسة ، ثم من عداهم ثم الأنبياء الذين لم يرسلوا إلى الأمم

الرابعة : الصديقون ورثة الرسل القائمون بما بعثوا به علماً وعملا ودعوة للخلق إلى الله على طريقهم

الخامسة : أئمة العدل وولاته

السادسة : المجاهدون فى سبيل الله

السابعة : أهل الايثار والاحسان والصدقة

الثامنة · من فتح الله عليه باباً من أبواب الخير القاصر على نفسه من صلاة وصيام وحج وغيرها

التاسعة طبقة أهل النجاة وهم من يؤدى فرائض الله ويجتنب محارمه

العاشره طبقة قوم أسرفوا على أنفسهم وغشوا كبائر ما نهى الله عنه ، ولكن رزقهم الله التوبة النصوح قبل الموت فماتوا على توبة صحيحة

الحادية عشر طبقة أقوام خلطوا عملا صالحاً وآخر سيئاً ولقوا الله مصرين غير تائبين ، لكن حسناتهم أغلب من سيئاتهم ، فاذا وزنت بها رجحت كفة الحسنات ، فهؤلاء أيضاً ناجون فائزون

الثانية عشر ، قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم وهم أصحاب الأعراف وهو موضع بين الجنة والنار ولكن مآلهم إلى دخول الجنة

الثالثة عشر ، طبقة أهل البليه والمحنة وهم قوم مسلمون خفت موازينهم ورجحت سيئاتهم على حسناتهم وهؤلاء الذين ثبتت فيهم الأحاديث إنهم يدخلون النار فيكونون فيها على مقدار أعمالهم ، ثم يخرجون منها

بشفاعة الشافعين وبرحمة أرحم الراحمين .

الرابعة عشر ، قوم لا طاعة لهم ولا معصية ولا كفر ولا إيمان وهم أصناف منهم من لم تبلغهم الدعوة بحال ومنهم المجنون الذى لا يعقل ومنهم الأصم الذى لا يسمع شيئاً أبداً ومنهم أطفال المشركين الذين ماتوا قبل أن يميزوا شيئاً ، فاختلفت الأمة فيهم على ثمانية مذاهب أرجحها إنهم يمتحنون فى عرصات القيامة ، ويرسل إليهم هناك رسول ، فمن أطاع الرسول دخل الجنة ومن عصاه دخل النار ، وبهذا تتفق الأحاديث وتوافق الحكمة والعدل ، وقد فصل أحكام كل طبقة وما ورد فيهم من نصوص الكتاب والسنة بكلام طويل جداً رحمه الله

(٩٤١) ثم قال ان الله سبحانه لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة فيعرض العبد عنها أو يعاندها ، وقيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص وأفعال الله تابعة لحكمته التى لا يخل بها

الطبقة الخامسة عشر ، طبقة الزنادقة وهؤلاء هم المنافقون الذين أظهروا الاسلام وأبطنوا الكفر وهم في الدرك الأسفل من النار

الطبقة السادسة عشر ، رؤساء الكفر وأئمته ودعاته ويتغلظ الكفر بغلظ العقيدة وبالعناد وبالدعوة إلى الباطل

الطبقه السابعة عشر ، طبقة المقلدين وجهال الكفرة وقد اتفقت الأمة على انهم كفار

الثامنة عشر ، طبقة الجن وهم مكلفون مثابون ومعاقبون بحسب أعمالهم ولكل درجات مما عملوا وهم لا يظلمون

﴿ ومن كتاب عدة الصابرين ﴾

(٩٤٢) قال الله تعالى (والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل) يدخل في هذا ظاهر الدين وباطنه وحق الله وحق خلقه فيصلون ما بينهم وبين الله بالقيام بحق عبوديته والاجتهاد في تكميلها ظاهراً وباطناً. وأمرنا أن نصل ما بيننا وبين الرسول بالايمان به وتصديقه وتحكيمه في كل شيء واتباعه وتقديم محبته على كل أحد. وأمرنا أن نصل ما بيننا وبين الوالدين ببرهم وبصلة الارحام، والقيام بحق الجيران والاصحاب والعيال والمعاملين وجميع المخالطين بأن نأتى إليهم ما نحب أن يأتوه إلينا وأن نصل مابيننا وبين الحفظة الكرام الكاتبين بأن نكرمهم ونستحيي منهم فهذا كله مما أمر الله به أن يوصل

(٤٣) من أعظم مايعين على الصبر أن يدرك العبد مافى المأمور من الخير واللذة والكمال وما فى المحظور من الشر والضرر فاذا أدركهما كما ينبغي أضاف إلى ذلك عزيمة صادقة وتوكلا على الله

ومما يعين على ذلك أن يعلم أن الصبر مصارعة داعي العقل وداعى الشهوة وكل متصارعين أريد أن يغلب أحدهما الآخر أعين على ذلك وأضعف الآخر. فليسع بأضعاف دواعي الشهوه بأسباب معروفه وبتقويه داعي العقل فانه لا يزال كذلك حتى يكون الحكم لداعى العقل ويضعف داعى الشهوة المهلك

(٤٤) الكمال الانسانى في ثلاثة أمور علوم يعرفها وأعمال يعمل

بها وأحوال تترتب له على علومه وأعماله ، وأفضل العلم والعمل والحال: العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله والعمل بمرضاته وما ترتب عليها من الأخلاق الجميلة والأوصاف الحميدة ، فهذا أشرف ما في الدنيا وجزاؤه أشرف ما في الآخرة

(٩٤٥) ثبت أن الايمان نصفان نصف شكر ونصف صبر باعتبار أن الايمان إما فعل مأمور فهو الشكر أو ترك محظور وذلك هو الصبر ، وإما بأن العبد بين أمرين إما حصول محاب ومسار فوظيفته الشكر، وإما حصول مكاره ومضار فوظيفته الصبر فمن قام بالأمرين استكمل الايمان ، وقد ذكر عدة اعتبارات أحسنها ما ذكرنا

(٤٦) ومما ينبغي أن يعلم أن كل خصلة من خصال الفضل فقد أحل الله رسوله ﷺ في أعلاها وخصه بذروة سنامها فهو سيد الشاكرين وإمام الصابرين وأعظم المجاهدين وأشرف المتواضعين وأكمل النبيين وأقوى المتوكلين وأعلى العابدين ، وهكذا جميع خصال الفضل والخير قد جمعها الله فيه وتبوأ أكملها وأعلاها

ومن كتابه الفوائد قال

(٤٧) قاعدة جليلة ـ إذا أردت الانتفاع بالقرآن فاجمع قلبك عند تلاوته وسماعه والق سمعك واحضر حضور من يخاطبه به من يتكلم به منه إليه فإنه خطاب منه لك على لسان رسوله قال تعالى (إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد) وذلك أن تمام التأثير لما كان موقوفاً على مؤثر مقتضي ومحل قابل وشرط لحصول الاثر وانتفاء المانع

الذى يمنع منـه ، تضمنت الآية بيان ذلك كله بأوجز لفظ وأبينه وأدله على المراد .

(٩٤٨) الصواب أن المعاد معلوم بالعقل مع الشرع وأن كمال الرب وكمال أسمائه وعلمه وحكمته وقدرته وصفاته تقتضيه وتوجبه وإنه منزه عما يقوله منكروه كما يستنزه كماله عن سائر العيوب والنقائص

(٤٩) الرب يدعو عباده إلى معرفته من طريق تدبر آياته المتلوه، فإن القرآن قد حوى من تفاصيل معرفة الله بأسمائه وصفاته شيئاً عظيما ويدعوهم إلى النظر في مفعولاته ، فإنها دالة على أفعاله ، والأفعال دالة على الصفات ، فان المفعول يدل على فاعل فعله ، وذلك يستلزم وجوده وقدرته ، ومشيئته وعلمه لاستحاله صدور الفعل الاختيارى من معدوم أو موجود لا قدرة له ولا حياة ولا علم ولا إراده ، ثم ما في المفعولات من التخصيصات المتنوعة دال على إرادة الفاعل وإن فعله ليس بالطبع بحيث يكون واحداً غير متكرر ، وما فيها من المصالح والحكم والغايات المحمودة دال على حكمته ، وما فيها من النفع والاحسان ، والخير دال على رحمته ، وما فيها من البطش والعقوبة والانتقام دال على غضبه ، وما فيهـا من الاكرام والتقريب والعناية دال على محبته ، وما فيها من الاهانة والابعاد والخذلان دال على بغضه ومقته ، ومافيها من ابتداء الشىء فى غاية النقص والضعف ثم سوقه إلى نهايته ، وتمامه دال على وقوع المعاد ، وما فيها من أحوال النبات والحيوان ، وتصرف المياه دليل على إمكان المعاد ، ومافيها من ظهور آثار الرحمه والنعمه دليل على صحة النبوات ، وما فيهـا من

الـكمالات التى لو عدمتها كانت ناقصة دليل على أن معطى تلك الـكمالات أحق بها ، فمعولاته من أدل شيء على صفاته ، وصـدق ما أخبرت به رسله عنه .

(٩٥٠) قبول المحل لما بوضع فيه مشروط بتمريغه من ضده ، وهذا كما إنه فى الذوات والأعيان ، فـكذلك هو في الاعتقادات والإرادات ، فإذا كان القلب ممتلئاً بالباطل اعتقاداً ومحبة لم يبق فيه لاعتقاد الحق ومحبته موضع كما أن اللسان إذا اشتغل بالتـكلم بما لا ينفع لم يتمكن صاحبه من النطق بما ينفعه إلا إذا فرغ لسانه من النطق بالباطل ؛ وكذلك الجوارح إذا اشتغلت بغير الطاعة لم يمكن شغلها بالطاعة إلا إذا فرغها من ضدها

(٥١) قال يحيى بن معاذ . من جمع الله عليه قلبه فى الدعاء لم يرده ، قات إذا اجتمع عليه قلبه وصدقت ضرورته وفاقته وقوى رجاؤه فلا يـكاد يرد دعاؤه

(٥٢) ما أحد العبد ما حرم عليه إلا لسوء ظنه بالله أو لعدم صبره

(٥٣) التوحيد مفزع أعدائه وأوليائه ، فأما أعداؤه فينجيهم من كرب الدنيا وشدائدها ، وأما أولياؤه فينجيهم من كربات الدنيا والآخرة وشدائدها ، فلا يلقى في الـكرب العظام إلا الشرك ولا ينجى منها إلا التوحيد .

(٥٤) جمع النبي ﷺ بين تقوى الله وحسن الخلق ، لأن تقوى الله يصلح ما بين العبد وبين ربه ، وحسن الخلق يصلح ما بينه وبين خلقه ، فتقوى الله توجب له محبة الله ، وحسن الخلق يدعو الناس إلى محبته ، وجمع

ﷺ بين الاستعاذة من المأثم والمغرم ، لأن المأثم يوجب خسارة الآخرة والمغرم يوجب خسارة الدنيا ، وجمع ﷺ في قوله (فاتقوا الله وأجملوا في الطلب) بين مصالح الدنيا والآخرة ، فإن من اتقى الله أدرك نعيم الآخرة ومن أجمل في الطلب استراح من نكد الدنيا وهمومها

(٩٥٥) احترز من عدوين هلك بهما أكثر الخلق صاد عن سبيل الله بشبهاته ومفتون بدنياه ورئاسته . من خلق فيه قوة واستعداد لشيء كانت لذته في استعمال تلك القوة فيه ، قلت وكذلك كان نجاحه فيه أعظم من غيره حرم صيد الجاهل والممسك على نفسه ، فما ظن الجاهل الذى أعماله لهوى نفسه مصدر ما فى العبد من الخير والشر والصفات الممدوحة والمذمومة من صفة المعطى المانع فهو يصرف عباده في ذلك فحظ العبد الصادق من عبوديته بهما الشكر عند العطاء والافتقار عند المنع ، فهو سبحانه يعطيه ليشكره ويمنعه ليفتقر إليه ، فلا يزال شكوراً مفتقراً

(٥٦) أصول المعاصى كلها كبارها وصغارها ثلاثة . تعلق القلب بغير الله وطاعة القوة الغضبية والقوة الشهوانية ، وهى الشرك والظلم والفواحش فغاية التعلق بغير الله شرك ، وغاية القوة الغضبية القتل ، وغاية القوة الشهوانية الزنا ، ولهذا جمع الله الثلاثة في قوله (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ولا يزنون)

(٥٧) هجر القرآن أنواع ، هجر سماعه والايمان به ، وهجر العمل به وهجر تحكيمه ، وهجر تدبره ، وهجر الاستشفاء به في أمراض القلوب والأبدان . وكل هذا داخل في قوله ، وقال الرسول « يا رب إن قومي

اتخذوا هذا القرآن مهجورا

(٩٥٨) كمال النفس المطلوب أن تتصف بصفات الكمال ، وأن تكون هيأة راسخة ، وذلك ليس إلا معرفة باريها وإرادة وجهه ، فهذا الكمال الإنسانى الحقيق وما سواه من مطالب النفوس كمالات تشارك الانسان فيها البهائم

(٥٩) قاعدة. الايمان له ظاهر وباطن ، فظاهره قول اللسان وعمل الجوارح ، وباطنه تصديق القلب وانقياده ومحبته ، فلاينفع ظاهر لاباطن له ولا يجزى باطن لاظاهر له إلا إذا تعذر بعجز أو إكراه أو خوف هلاك فتخلف العمل ظاهراً مع عدم المانع دليل على فساد الباطن وخلوه من الايمان ، ونقصه دليل نقصه ، وقوته دليل قوته ، فالإيمان قلب الاسلام ولبه ، واليقين قلب الايمان ولبه ، وكل علم وعمل لا يزيد الايمان واليقين قوة فمدخول ، وكل إيمان لا يبعث على العمل فمدخول

(٦٠) (يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم) لما ذكر أقوال المفسرين فيها قال والآية تتناول هذا كله ، فإن الايمان والاسلام والقرآن والجهاد يحيي القلوب الحياة الطيبة وكمال الحياة فى الجنة والرسول داع إلى الايمان والجنة ، فهو داع إلى الحياة في الدنيا والآخرة

(٦١) لا يجعل العبد المعيار على ما ينفعه ويضره حبه وبغضه ، بل المعيار ما اختاره الله له بأمره ونهيه ، قال تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون)

(٦٢) أساس كل خير أن تعلم أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فتيقن حينئذ أن الحسنات من نعمه فتشكره عليها وتتضرع إليه أن لا يقطعها عنك ، وإن السيئات من خذلانه وعقوبته فتبتهل إليه أن يحول بينك وبينها .

(٦٣) للقلب ستة مواطن يجول فيها ثلاثة سافلة ، دنيا تتزين له ، ونفس تحدثه وعدو يوسوس له ، وثلاثة عالية علم يبين له وعمل يرشده ورب يعبده ، والقلوب جوالة في هذه المواطن

(٦٤) إنما يجد المشقة في ترك المألوفات من تركها لغير الله ، فأما من تركها صادقاً مخلصاً من قلبه لله فانه لا يجد في تركها مشقة إلا فى أول وهلة ليمتحن أصادق هو في تركها أم كاذب ، فان صبر على ترك المشقة استحالت لذة ، من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه ، والعوض أنواع مختلفة وأجل ما يعوض به الانس بالله ومحبته وطمأنينة القلب به وقوته ونشاطه وفرحه ورضاه عن ربه

(٦٥) مبنى الدين على قاعدتين الذكر والشكر ، وليس المراد بالذكر مجرد ذكر اللسان بل الذكر القلبي واللساني وذلك يستلزم معرفته والايمان به وبصفات كماله ونعوت جلاله والثناء عليه بأنواع المدح ، وذلك لا يتم إلا بتوحيده فذكره الحقيق يستلزم ذلك كله ويستلزم ذكر نعمه وآلائه وإحسانه إلى خلقه

وأما الشكر فهو القيام بطاعته ، فذكره مستلزم لمعرفته وشكره متضمن لطاعته ، وهذان هما الغاية التي خلق لأجلها الجن والانس

(٦٦) قال أبو الدرداء رضى الله عنه يا حبذا نوم الأكياس وفطرهم كيف يغبنون به قيام الحمق وصومهم والذره من صاحب تقوى أفضل من أمثال الجبال من عبادة المغترين ، وهذا من جواهر الكلام وأدله على كمال فقه الصحابة وتقدمهم على من بعدهم في كل خير رضى الله عنهم

(٦٧) لا شيء أفسد للأعمال من العجب ورؤية النفس ولا شيء أصلح لها من شهود العبد منة الله وتوفيقه والاستعانة به والافتقار إليه وإخلاص العمل له

(٦٨) العارف لا يأمر الناس بترك الدنيا فإنهم لا يقدرون على تركها ولكن يأمرهم بترك الذنوب مع إقامتهم على دنياهم وكيف يؤمر بفضيلة من ترك الفريضة ، فإن صعب عليهم ترك الذنوب ، فاجتهد أن تحبب الله إليهم بذكر آلائه وصفات كماله فإن القلوب مفطورة على محبته فاذا تعلقت بحبه هان عليها ترك الذنوب والإقلال منها

(٦) قاعدة جليلة مبدأ كل علم نظري وعمل اختياري هو الخواطر والأفكار فإنها توجب التصورات ، والتصورات تدعو إلى الارادات ، والارادات تقتضي وقوع الفعل وكثرة تكراره تعطى العادة ، فصلاح هذه المراتب بصلاح الخواطر والأفكار وفسادها بفسادها

(٧٠) العبد يترقى من معرفة أفعال الله إلى الصفات ومن معرفة الصفات إلى معرفة الذات ، فإذا شاهد شيئاً من جمال الأفعال استدل به على جمال الصفات ثم استدل بجمال الصفات على جمال الذات ، فما ظنك بجمال حجب بأوصاف الكمال وستر بنعوت العظمة والجلال ، ولهذا كان

لله الحمد كله من جميع الوجوه

(٩٧١) أنفع الناس لك من نفعك فى دينك أو دنياك ومكنك من نفسه حتى تزرع فيه خيراً والعكس بالعكس

(٧٢) للعبد بين يدى الله موقفان موقف بين يديه فى الصلاة وموقف بين يديه يوم لقائه ، فمن قام بحق الموقف الأول هون عليه الموقف الآخر ومن استهان بهذا الموقف ولم يوفه حقه شدد عليه ذلك الموقف

﴿ ومن كتاب الطرق الحكمية ﴾

(٧٣) يعمل بالقرائن القوية وتقدم على الأصل إذا قويت ورجحت ولم يزل حذاق الحكام والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة والامارات فإذا ظهرت لم يقدموا عليها شهادة تخالفها ولا إقراراً ، وذكر لهذا أمثلة كثيرة

(٧٤) الحكم نوعان إثبات وإلزام ، فالإثبات يعتمد الصدق والإلزام يعتمد العدل ، وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلا ، وكلا القسمين له طرق متعدده

١) اليد المجردة (٢) الإنكار المجرد (٣) اليد مع يمين صاحبها

٤) الحكم بالنكول وحده (٥) أو به مع رد اليمين (٦) التحليف إما للمدعى (٧) أو للمدعى عليه أو للشاهد (٨) الحكم بالرجل الواحد والمرأتين (٩) الحكم بالنكول مع الشاهد الواحد (١٠) الحكم بشهادة المرأتين ويمين المدعى في الأموال (١١) الحكم بشهادة امرأتين فقط من غير يمين

(١٢) الحكم بثلاثة رجال (١٣) الحكم بأربعة رجال أحرار (١٤) الحكم بشهادة العبد والأمة فى كل ما يقبل فيه شهادة الحر والحرة (١٥) الحكم بشهادة الصبيان المميزين (١٦) الحكم بشهادة الفساق (١٧) الحكم بشهادة الكافر (١٨) الحكم بالاقرار (١) الحكم بالتواتر (٢٠) الحكم بالاستفاضة (٢١) الحكم بالاخبار آحاداً بدون شهادة (٢٢) الحكم بالخط المجرد (٢٣) الحكم بالعلامات الظاهرة (٢٤) الحكم بالقرعة (٢٥) الحكم بالقافة ، وذكر مواضع هذه الطرق وتفاصيلها وأدلتها واختلاف أهل العلم حتى استوعبت جمهور الكتاب رحمه الله ورضى عنه وقدس روحه

﴿ ومن كتاب الفروسية ﴾

(٧٥) المغالبات ثلاثة أقسام ، محبوب مرضى لله ورسوله معين على محابه كالسباق بالخيل والإبل والسهام ، فهذا يشرع مفرداً عن الرهن ، ويشرع فيه كلما كان أدعى إلى تحصيله فيشرع فيه بذل الرهن من هذا وحده ومنهما معاً ولو لم يكن فيه محلل على الصحيح ، ومن الأجنبي وأكل المال به أكل بحق ليس أكلا بباطل ، وليس من القمار والميسر فى شىء :

والنوع الثانى ، مبغوض مسخوط لله ورسوله موصل إلى ما يكرهه الله ورسوله ، كسائر المغالبات التى توقع العداوة والبغضاء وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، كالنرد والشطرنج وما أشبهها ، فهذا محرم وحده ومع الرهان وأكل المال به ميسر وقمار كيف كان ، سواء كان من أحدهما أو كليهما أو من ثالث ، وهذا باتفاق المسلمين ، فأما إن خلا عن الرهان فهو

حرام عند الجمهور ، نرداً كان أو شطرنجاً ، هذا قول مالك وأصحابه وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه وقول جمهور التابعين ، ولا يحفظ عن صحابي حله ، وقد نص الشافعي على تحريم النرد وتوقف في تحريم الشطرنج

الثالث ، ليس بمحبوب لله ولا مسخوط له ، بل هو مباح لعدم المضره الراجحة ، كالسباق على الاقدام والسباحة وشيل الأحجار والصراع ونحو ذلك ، فهذا النوع يجوز بلا عوض ، وأما مع العوض فلا يحل لأن تجويز أكل المال به ذريعة إلى اشغال النفوس به واتخاذه مكسباً ، لا سيما وهو من اللهو واللعب الخفيف على النفوس فتشتد رغبتها فيه من الوجهين ، فأبيح بنفسه لأنه إعانه وإجمام للنفس وراحة لها ، وحرم أكل المال به لئلا يتخذ صناعة ومتجراً ، فهذا من حكمة الشريعة ونظرها في المصالح والمفاسد ومقاديرها

(٧٦) المسابقة على حفظ القرآن وأخذ الرهان فيه ، وفي الحديث والفقه وغيره من العلوم النافعة والاصابة في المسائل ، جوزه أصحاب ابي حنيفة وشيخنا ، وهي صورة مراهنة الصديق لكفار قريش على صحة ما أخبرهم به وثبوته ولم يقم دليل على نسخه ، وقد أخذ الصديق رهنهم بعد تحريم القمار ، والدين قيامه بالحجة والجهاد فإذا جازت المراهنة على آلات الجهاد فهي بالعلم أولى بالجواز ، وهذا القول هو الراجح

(٧٧) ما جاز فعله من دون شرط جاز اشتراطه على الصحيح

ومن الصواعق المرسلة

وفيها عدة أصول تقدمت من كتب شيخ الاسلام

(٩٧٨) إذا خص من العموم شىء لم تبطل دلالته في الثانى ، وإذا حص من العموم شيء لم يصر اللفظ مجازاً فيما بقى

« ومن تهذيب سنن أبى داود للمؤلف رحمه الله »

(٧٩) قاعدة: ماأوجبه الشارع أو جعله شرطاً للعبادة أو ركناً فيها أو وقف صحتها عليه هو مقيد بحال القدرة لأنها الحال التى يؤمر فيها ، وأما في حال العجز فغير مقدور ولا مأمور ، فلا تتوقف صحة العبادة عليه

(٨٠) العجز عن البدل فى الشرع كالعجز عن المبدل منه سواء، هذه قاعدة الشريعه

(٨١) قول النبي ﷺ مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم هو فصل الخطاب في جميع المسائل طرداً وعكساً ، فكلما كان تحريمه التكبير وتحليله التسليم ، فلا بد من افتتاحه بالطهاره

(٨٢) قوله ﷺ « خذوا عنى مناسككم » هو أن يفعل كما فعل على الوجه الذى فعل ، فإن كان قد فعل فعلا على وجه الاستحباب فهو مستحب ، وإن كان على وجه الوجوب فهو واجب

(٨٣) الاحتياط يكون فى الأعمال التى يترك المكلف منها عملا لآخر احتياطاً ، وأما الأحكام الشرعية والاخبار عن الله ورسوله فطريق الاحتياط فيها أن لا يخبر عنه إلا بما أخبر به ، ولا يثبت إلا ما أثبته ،

واللازم أن يقال فى باب المياه ما ثبت تنجيسه بالدليل الشرعى نجسناه وما شككنا فيه رددناه إلى أصل الطهارة

(٨٤) الأحاديث كلها الواردة في وصف صلاته ﷺ تدل على معنى واحد ، وهو إنه كان يطيل الركوع والسجود ويخفف القيام ، وإن صلاته متوازنة متقاربة إن أطال القيام أطال الركوع والسجود وإن خفف القيام خفف الركوع والسجود

(٨٥) إذا اجتمعت عبادتان ، صغرى وكبرى ، فالسنة تقديم الصغرى على الكبرى ، كالوضوء مع الغسل والعمرة مع الحج

(٨٦) وقد اشتملت ألفاظ التلبية على قواعد عظيمة وفوائد جليلة لأن قوله « لبيك » يتضمن إجابه داع دعاك ومناد ناداك وهو الله ، وذلك يتضمن المحبة والتزام دوام العبودية والخضوع والذل والاخلاص والتقرب من الله والاقرار بسمع الرب ، وجعلت في الاحرام شعاراً لانتقال من حال إلى حال ومن منسك إلى منسك ، كما جعل التكبير في الصلاة شعاراً للانتقال من ركن إلى آخر ، ولهذا كان السنة أن يلبي حتى يشرع فى الطواف فيقطع التلبية ثم إذا سار لبي حتى يقف بعرفه فيقطعها ثم يلبي حتى يقف بمزدلفة فيقطعها ثم يلبي حتى يرمى جمرة العقبه فيقطعها

فالحاج كلما انتقل من ركن إلى ركن قال « لبيك اللهم لبيك » فإذا حل من نسكه قطعها ، كما يكون سلام المصلى قاطعاً لتكبيره ، ومنها إنه شعار للتوحيد الذى هو روح الحج ومقصده ، بل روح العبادات كلها والمقصود منها ، ومتضمنة لمفتاح الجنة الذى هو كلمة الاخلاص ، ومشتملة على الحمد لله

الذي هو من أحب مايتقرب به إلى الله وعلى الاعتراف بالنعمة كلها لموليها وبأن الملك كله لله ، فلا ملك على الحقيقة لغيره ، وأكدت هذه الأمور بأن المقتضية تحقيق الخبر وتثبيته ، ومتضمنة للإخبار عن اجتماع الملك والنعمة والحمد لله عز وجل ، وهدا نوع آخر من الثناء غير الثناء بمفردات تلك الأوصاف العلية ، فله سبحانه من أوصافه العلى نوعا ثناء نوع متعلق بكل صفة ، صفة على انفرادها ، ونوع متعلق باجتماعها ، وهو كمال مع كمال وهو غاية الكمال

وأيضاً فقد اشتملت التلبية على معنى هده الكلمات ، وهو قول النبي ﷺ « أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله إلخ » ومتضمنة للرد على كل مبطل في صفات الله وتوحيده مبطلة لقول المشركين على اختلاف طوائفهم ومقالاتهم ولقول الفلاسفة وإخوانهم من الجهمية المعطلين لصفات الكمال التي هي متعلق الحمد ، فهو سبحانه محمود لذاته ولصفاته ولأفعاله ، فمن جحد صفاته وأفعاله فقد جحد حمده ، ومبطلة لقول القدرية فمن علم معنى هده الكلمات وشهدها وأيقن بها بأن جميع الطوائف المعطلة

(٩٨٧) أمره ﷺ بالاحتجاب من ابن أمة زمعة يدل على أصل وهو تبعيض أحكام النسب ، فيكون أخاها فى التحريم والميراث وغيره ، ولا يكون أخاها فى المحرمية والخلوة والنظر إليها لمعارضه الشبه للفراس ، فأعطى الفراش حكمه من ثبوت الحرمة وغيرها ، وأعطى الشبه حكمه من عدم ثبوت المحرمية لسودة ، ولهدا نظائر كثيره ، وهو من أسرار الفقه ومراعاة الأوصاف التى تترتب عليها الأحكام وترتيب مقتضى كل وصف

عليه ، ومن تأمل الشريعة أطلعته من ذلك على أسرار وحكم تبهر الناظر فيها .

(٩٨٨) قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا) فأمرهم بترك ما لم يقبضوا من الربا ولم يتعرض لما قبضوه بل أمضاه لهم ، وكذلك الأنكحة لم يتعرض لما مضى ولا لكيفية عقدها بل أمضاها وأبطل منها ما كان موجب إبطاله قائما ، وكذلك الأموال لم يسأل أحداً بعد إسلامه عن ماله ووجه أخذه ، ولم يتعرض لذلك ، وهذا أصل من أصول الشريعة

(٨٩) لما ذكر حديث عبد الله بن عمر وقال ، قال رسول الله ﷺ لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ماليس عندك ، قال هذا الحديث أصل من أصول المعاملات والصواب في تفسير الشرطان فى بيع إنه يعود إلى مسائل العينه ، وكل قرض جر نفعا فهو داخل فيه ، والمنفعة التي تجر إلى الربا فى القرض هى التى تخص المقرض وأما المنفعة المشتركة بينهما ، كالسفتجة ونحوها فهي من جنس التعاون والمشاركة ، ويدخل في ربح ما لم يضمن أن يأخذ الدنانير عن الدراهم وعكسها بسعر يومها وأن لا يتفرقا وبينهما شيء لئلا يربح فيها ، وكذلك لا يتفرقا إلا عن تقابض لأنه شرط في صحة الصرف ، وأما قوله ولا تبع ما ليس عندك فطابق لنهيه عن بيع الغرر

(٩) إذا وردت نصوص يظهر لبعض الناس منها التعارض ، فحمل كل شيء على نوع يناسبه هو المسلك السديد دون دعوى النسخ من غير

دليـل ، وقد يظهر ذلك فى كثير من المواضع ، وقد يدق ويلطف ويقع الاختلاف بين أهـل العلم ، والله يسعد بإصابة الحق من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

﴿ ومن الجواب الكافى ﴾

(٩١) الأذكار والآيات والأدعية التى يستشفى بها ويرقى بها هى فى نفسها نافعة شافية ، ولـكن تستدعى قبول المحل وقوة همة الفاعل وتأثيره فمتى تخلف الشفاء كان لضعف تأثير الفاعل أو لعدم قبول المنفعل أو لمانع قوى فيه يمنع أن ينجح فيه الدواء ، كما يكون ذلك في الأدوية والأدواء الحسية . وللدعاء مع البلاء ثلاث مقامات . إما أن يكون أقوى من البلاء فيدفعه ، أو يـكون أضعف من البلاء فيقوى عليه البلاء فيصاب به العبد ولـكن قد يخففه وإن كان ضعيفاً ، وإما أن يتقاوما ويمنع كل منهما صاحبه والدعاء من جملة الأسباب بل من أعظمها التى يحصل بها المقصود ، كما انه قد دل العقل والنقل والتجارب إن التقرب إلى الله، والإحسان إلى الخلق من أكبر الأسباب الجالبة لـكل خير ، وضدها من أعظم الأسباب الجالبة للشرور

(٩٢) وللمعاصى من الآثار القبيحة المذمومة المضرة بالقلب والبدن في الدنيا والآخرة مالا يعلمه إلا الله .

منها حرمان العلم والرزق وحصول الوحشة بين العاصى وبين الله وبينه وبين الخلق وتعسير أموره وظلمة القلب والوجه والقبر ووهن القلب

والبدن وحرمان الطاعة ومحق العمر وتولد أمثالها وتضعف إرادة القلب وإنابته إلى الله ويزول عن القلب استقباح الذنوب ، وهى سبب لهوان العبد على الله ويلحق ضرره غيره من الآدميين والحيوانات ، وتورث الذل وتفسد العقل ويطبع على قلب صاحبها وتدخله تحت لعنة رسول الله ﷺ وتحرمه الدخول في أدعيته لمن فعل أفعالا كثيره ، وهى سبب لعقوبات البرزخ المتنوعه وتحدث فى الأرض أنواعاً من الفساد في المياه والهواء والزروع والثمار والمساكن ، وتذهب الحياء والغيره وتعظيم الرب ، وتستدعى نسيان الله للعبد ، وهناك الهلاك ، وتخرج العبد من دائرة الاحسان وتحرمه ثواب المحسنين وتزيل النعم وتحل النقم ، وتوجب خوف صاحبها ورعبه ، ويصير القلب مريضاً أو ميتاً بعد أن كان حياً صحيحاً ، وتعمى البصيره ، ولا يزال العاصى فى أسر الشيطان وأسر النفس الأمارة بالسوء ، وتسلبه أسماء المدح وتكسبه أسماء الذم وتمحق بركة العلم والعمل والرزق والعمر وكل شيء ، وتخون العبد أحوج ما يكون إلى نفسه ، وتباعد عن العبد وليه من الملائكة ، وتقرب إليه أعداءه الشياطين وتؤثر في القلوب الآثار القبيحة من الرين والطبع والختم والنفاق وسوء الأخلاق كلها وبالجملة جميع شرور الدنيا والآخره التى على القلوب والتى على الأبدان العامة والخاصه ، أسبابها الذنوب والمعاصى

(٩٣) الشرك شركان ، شرك يتعلق بذات المعبود وأسمائه وصفاته وهو شرك التعطيل وهو أقبح أنواعه ، كشرك فرعون وأشباهه ، فالشرك والتعطيل متلازمان ، والتعطيل ثلاثة أنواع تعطيل المصنوع

عن صانعه وخالقه وتعطيله عن كماله المقدس ، وتعطيل معاملته عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد ، وهذا هو النوع الثانى وهو الشرك في عبادته كشرك جميع المشركين الذين يعترفون أن الله هو الخالق وحده ، المالك وحده ، ولكنهم يعبدون معه سواه ، وأما الشرك الأصغر فكالشرك في الألفاظ ، كالحلف بغير الله وقول ما شاء الله وشاء فلان ، كالرياء والعمل الذى قصد به غرض من الأعراض النفسية ولم يرد به وجه الله ، وأما الشرك في الارادات والنيات فذلك البحر الذى لا ساحل له ، وقل من ينحو منه فمن أراد بعمله غير وجه الله ونوى شيئاً غير التقرب إلى الله وطلب الجزاء منه فقد أشرك في نيته وإرادته ، والاخلاص أن يخلص لله في أفعاله وأقواله وإرادته ونيته ، وهذه هى الحنيفية ملة إبراهيم التى أمر الله بها عباده كلهم

(٩٩٤) هذه الأربعة وهى اللحظات واللفظات والخطرات والخطوات من حفظها فقد حفظ دينه ومن أهملها وقع في المعاصى والشرور ، وحفظها أن يجاهد العبد نفسه أن يسلك بها سبل الخير وإهمالها أن يسترسل معها حتى تمادى به فتهلكه .

﴿ ومن مفتاح دار السعادة ﴾

(٩٥) كمال الإرادة بحسب كمال مرادها وشرف العلم تابع لشرف معلومه وكان أشرف المعلومات العلم بالله وصفاته وأفعاله وأحكامه وأكمل المرادات إرادة وجهه الأعلى . والإخلاص له قولا وعملا ظاهراً وباطناً ، فكان العلم بالله والإرادة له هى غاية كمال العبد وسعادته ، ولا سبيل له إلى

هـذا إلا بالعلم الموروث عن محمد ﷺ الذى هو الواسطة بين الله وبين عباده فى تبليغ دينه ، والطرق كلها مسدودة الا طريقه ﷺ فلهذا كان حقاً على من يحب نجاة نفسه وسعادتها أن يجعل على هذين الأصلين مدار أقواله وأفعاله . العلم النافع والعمل الصالح الهدى ودين الحق

(٩٩٦) كمال العبد أن يكون كاملا في نفسه مكملا لغيره ، وكماله باصلاح قوتيه ، العلمية والعملية ، فصلاح القوة العلمية بالايمان وصلاح القوة العملية بعمل الصالحات ، وتكميله غيره بتعليمه إياه وصبره عليه وتوصيته بالصبر على العلم والعمل ، وقد تضمن ذلك ما دلت عليه سورة العصر

(٩٧) مراتب العلم . سماعه ثم عقله ثم تعاهده ثم تبليغه ، وقدتواترت النصوص إن أفضل الأعمال الايمان . والايمان له ركنان معرفة ما جاء به الرسول وعلمه وتصديقه بالقول والعمل والصديقية شجرة أصولها العلم وفروعها التصديق وثمرتها العمل

(٩٨) وقوع الذنب من العبد محفوف بجهلين جهل بحقيقة الأسباب الصارفة عنه وجهل بحقيقة المفسدة المترتبة عليه ، وكل واحد من الجهلين تحته جهالات كثيره ، فما عصى الله إلا بجهل وبهذا فسر قوله تعالى (إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهاله) وتوبة العبد محفوفة بتوبتين من ربه توبة قبل وقوعها من العبد إذناً وتوفيقاً وتوبة بعدها قبولا وإنابة فطاعات العباد كلها متقدمة عليها منة الله بالتوفيق لها ثم منة بعدها بقبولها وحصول آثارها الجليلة

(٩٩٩) أعظم الأسباب التي يحرم بها العبد خير الدنيا والآخرة الغفلة المضادة للعلم والكسل المضاد للإرادة والعزيمة ، هذان أصل بلاء العبد وحرمانه منازل السعداء وكماله بكمال البصيرة وقوة العزيمة

(١٠٠٠) العلم شجرة تثمر كل خلق جميل وعمل صالح ووصف محمود والجهل شجرة تثمر كل خلق رذيل وعمل خبيث ووصف ذميم

(١٠٠١) العقل عقلان . عقل غريزي وهو أب العلم ومربيه ومثمره وعقل مكتسب مستفاد وهو ولد العلم وثمرته ونتيجته فاذا اجتمعا فهو الكمال والنقص بنقصانهما أو نقصان أحدهما

(١٠٠٢) من قواعد الشرع إنه يسامح الجاهل مالا يسامح العالم ومن قواعده أن من عظمت حسناته وارتفعت مقاماته بالعلم وثمراته انه يحتمل له مالا يحتمل من غيره

وإذا الحبيب أتى بذنب واحد جاءت محاسنه بألف شفيع

(١٠٠٣) الفكر هو إحضار معرفتين في القلب ليثمر منهما معرفة ثالثة كاستحضار الدنيا وصفاتها والآخرة وصفاتها ليثمر من ذلك أيهما أحق بالايثار واستحضار الاخلاق والاعمال الصالحة والفاسدة هل وجودها خير أوعدمها ثم يؤثر العاقل أنفع الأمرين وهكذا والتفكر في القرآن نوعان تفكر فيه ليقع على مراد الرب وتفكر في معاني ما دعا عباده إلى التفكر فيه ، وإذا تأملت ما دعا سبحانه عباده إلى التفكر فيه أوقعك على العلم به وبأسمائه وصفاته ورحمته وإحسانه وبره ورضاه وغضبه وثوابه وعقابه . فبهذا تعرف إلى عباده وندبهم إلى التفكر في آياته ، ثم ذكر

أمثلة كثيرة واسعة تنطبق على هذا الأصل الكبير

(١٠٠٤) قد علم أن رب العالمين أحكم الحاكين ، والعالم بكل شيء ، والغنى عن كل شيء ، والقادر على كل شيء ، ومن هذا شأنه لم تخرج أفعاله وأوامره قط عن الحكمة والرحمة وما يخفى على العباد من معانى حكمته فى صنعه وإبداعه وأمره وشرعه ، فيكفيهم فيه معرفته بالوجه العام إن تضمنته حكمة بالغة وإن لم يعرفوا تفصيلها ، وان ذلك من علم الغيب الذى استأثر الله به فيكفيهم في ذلك الاسناد إلى الحكمة البالغة العامة الشاملة التى علموا ما خفى منها بما ظهر لهم ، وان الله بنى أمور عباده على أن عرفهم معانى جلائل خلقه وأمره دون دقائقهما وتفاصيلهما ، وهذا مطرد فى الأشياء أصولها وفروعها

(١٠٠٥) حاجة الناس إلى الشريعة ضرورية فوق حاجتهم إلى كل شيء ولا نسبة لحاجتهم إلى علم الطب إليها ، فإن الشريعة مبناها على تعريف مواقع رضا الله وسخطه فى حركات العباد الاختيارية ، والشرائع كلها مركوز حسنها فى العقول ولو وقعت على غير ما هى عليه لخرجت عن الحكمة والمصلحة والرحمة ، ثم ذكر لذلك أمثلة من الشرائع الكبار كالصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها وما فيها من المصالح والمنافع التى لا تعد ولا تحصى

(١٠٠٦) والأسماء الحسنى والصفات العلى مقتضية لآثارها من العبودية والأمر اقتضاءها لآثارها من الخلق والتكوين ، فلكل صفة عبودية خاصة هى من موجبات العلم بها والتحقق بمعرفتها ، وهذا مطرد فى جميع

أنواع العبودية ، فعلم العبد بتفرد الرب بالضر والنفع والعطاء والمنع والخلق والرزق والاحياء والامانة يثمر له عبودية التوكل عليه باطناً ولوازم التوكل ظاهراً ، وهكذا بقية الصفات علم العبد بها يثمر من أنواع العبودية ما يناسب ذلك

(١٠٠٧) لما ذكر أن الفلاسفة طغوا بما علموه من علوم الطبيعة وجحدوا ما جاءت به الرسل من توحيد الله وغيبه قال والمقصود ان هؤلاء لما أوقفتهم أفكارهم على العلم بما خفي على كثير من أسرار المخلوقات وطبائعها وأسبابها ذهبوا بأفكارهم وعقولهم وتجاوزوا ما جاءت به الرسل وظنوا أن إصابتهم في الجميع سواء ، وصار المقلد لهم في كفرهم إذا خطر له إشكال على مذهبهم أو دهمه مالا حيلة له في دفعه من تناقضهم وفساد أصولهم يحسن الظن بهم ويقول لا شك أن علومهم مشتملة على حكمة والجواب عنه يعسر عليّ

وأما الاعتراض عليهم فهو عندهم من المحال الذى لا يصدق به ، وهذا من خدع الشيطان وتلبيسه لغروره لهؤلاء الجهال مقلدين أهل الضلال ، كما لبس على أئمتهم بأن أوهمهم أن كل ماقالوه صواب ، كما ظهر من إصابتهم فى الرياضات وبعض الطبيعات ، فتركب من ضلال هؤلاء وجهل أتباعهم ما اشتدت به البلية وعظمت لأجله الرزية وخرب لأجله العالم وجحد ماجاءت به الرسل وكفر بالله وصفاته وأفعاله ، ولم يعلم هؤلاء أن الرجل يكون إماماً فى فن من فنون العلم ويكون من أجهل الخلق بالفن الآخر من الرياضات والطب والحساب والهيئه والمنطق ، وهى علوم

متقاربه فكيف بعلوم الرسل ، فإذا كان الرجل يكون إماماً فى هذه العلوم ولم يعلم بأى شىء جاءت الرسل ولا تحلى بعلوم الاسلام ، فهو كالعامى بالنسبة إلى علومهم بل أبعد منه

(١٠٠٨) آيات الله التى دعا العباد إلى النظر فيها دالة عليه بأول النظر دلالة يشترك فيها كل سليم العقل والحاسة ، وأما أدلة هؤلاء الفلاسفة ونحوهم فخيالات وهميه وشبه عسرة المدرك بعيدة التحصيل متناقضة الأصول غير مؤدية إلى معرفة الله ورسله ، والتصديق بها مستلزم للكفر بالله وجحد ماجاءت به رسله ولا يصدق بهذا إلا من عرف ماعند هؤلاء وما عند هؤلاء ووازن بين الأمرين

(١٠٠٩) أهل الهدى آمنوا بقدر الله وشرعه ولم يعارضوا بينهما بل كل منهما يصدق الآخر ، فالأمر تفصيل للقدر وكاشف له وحاكم عليه والقدر أصل للأمر ومنفذ له وشاهد له ومصدق له ، فلولا القدر لما وجد الأمر ولا تحقق ولا قام على ساقه ، ولولا الأمر لما تميز القدر ولا تبينت مراتبه وتصاريفه ، فالقدر مظهر للأمر ، والأمر تفصيل له والله له الخلق والأمر ، فلا يكون إلا خالقاً آمراً ، فأمره تصريف لقدره وقدره منفذ لأمره . ومن أبصر هذا تبين له سر ارتباط الأسباب بمسبباتها وان القدح فيها إبطال للأمر وإن كمال التوحيد إثباتها

(١٠١٠) الحكمة فى محبة النبى ﷺ للفأل وكراهته للطيره مع إنه قد يخطر لبعض الأفهام ان مقاصدها متقاربة لأن الفأل يفتح باب السرور والاستبشار والنشاط عند سماعه الألفاظ الحسنة والأسماء المستحسنة

ومشاهدة الكمال وهو داخل في إحسان الظن بالله فى تيسير الأمور ففائدته عظيمة ، وأما الطيره فبالعكس تفتح باب الحزن والكآبة وسوء الظن بالله والخوف من غير الله إذا سمع أو رأى ما يكره ، ففرق بين أمر يفتح على العبد باب الخير والسرور ، وأمر يفتح له باب الشر والغم ، وأما إخباره ﷺ ان الشؤم قد يكون فى ثلاث : المرأة والفرس والدار ، فليس فيه إثبات الطيرة التى نفاها ، وإنما غايته إن الله قد يخلق منها أعيانًا مشئومة على من قاربها وسكنها ، وأعيانًا مباركة لا يلحق من قاربها شؤم ولا شر وهذا كما يعطى الوالدين ولداً مباركاً يريان الخير على وجهه ويعطى غيرهما ولداً مشئوماً نذلا يريان الشر على وجهه ، وكذلك مايعطاه العبد من ولاية أو غيرها قد يكون فيها بركة أو ضدها

ومن روضة المحبين

(١٠١١) ما حرم الله على عباده شيئًا إلا عوضهم خيرا منه ، كما حرم الاستقسام بالأزلام وعوضهم عنه الاستخارة ، وحرم الربا وعوضهم عنه التجارة الرابحة ، وحرم القمار وأعاضهم عنه المسابقة النافعة ، وحرم عليهم الحرير وعوضهم عنه أنواع الملابس الفاخرة ، وحرم الزنا واللواط وأعاضهم منها بالنكاح والتسرى بالنساء الحسان ، وحرم عليهم شرب الخمر وأعاضهم عنه الأشربة اللذيذة المنوعة ، وحرم آلات اللهو وعوضهم عنه سماع القرآن ، وحرم عليهم الخبائث من المطاعم وغيرها وعوضهم عنها الطيبات فمن تلمح هذا وتأمله هان عليه ترك الهوى المردى واعتاض عنه بالنافع

المجدى وعرف حكمة الله ورحمته فى الأمر والنهى

(١٠١٢) كل لذة أعقبت ألماً أو منعت لذة أعظم منها فليست بلذة في الحقيقة وإن غالطت النفس في الالتذاذ بها ، وهذه هى لذة الكفار والفساق بعلوّهم فى الأرض وفسادهم وفرحهم بغير الحق ومرحهم.

وأما اللذة التى لا تعقب ألماً فى دار القرار ولا توصل إلى لذة هناك فهى لذة باطلة إذ لا منفعة فيها ولا مضره ، وزمنها يسير ليس لتمتع النفس بها قدر ولا بد أن تشغل عما هو خير وأنفع منها ، وكل لذة أعانت على لذات الآخره فهى محبوبة مرضية للرب ، فصاحبها يلتذ بها من وجهين : من جهة تنعمه بها ، ومن جهة إيصالها إلى مرضاة ربه وافضائها إلى لذة أكمل منها

﴿ ومن جلاء الأفهام فى الصلاة على خير الأنام ﴾

(١٠١٣) مواطن الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة فرضها ونفلها ، وصلاة الجنازه ودعاء القنوت ، وفى الخطب وإجابة المؤذن والدعاء وعند دخول المسجد والخروج منه وعلى الصفا والمروه وعند ذكره وفى المجالس التى يجتمع فيها وعند الفراغ من التلبيه ، وإذا خرج إلى السوق أو إلى دعوة ، وإذا قام من نوم الليل وعقيب ختم القرآن ويوم الجمعة وعند القيام من المجلس وعند المرور على المساجد ورؤيتها وعند الهم والشدائد وعند كتابة اسمه ، وعند إلقاء العلم إلى الناس من تدريس أو قصص أو وعظ ونحوها وعقب الذنب إذا أراد أن يكفر عنه ، وعند إلمام الفقر والحاجة

أو خوف وقوعه ، وعند خطبة الرجل المرأة في النكاح ، وعند العطاس وبعد الفراغ من الوضوء ، وعند دخول المنزل ، وكل موطن يذكر الله فيه ، وإذا نسي الشيء ، وعند الحاجة تعرض للعبد ، وعند طنين الاذن وعقيب الصلاة وعند النوم وعند كل كلام ذى بال ، وفي أثناء صلاة العيد وفى الصلاة عند ذكره ، وذكر تفاصيل ذلك وما فيه من الخلاف

(١٠١٤) وأما فوائد الصلاة على النبي ﷺ فكثيرة امتثال أمر الله وموافقة الله وموافقة ملائكته وتكفير السيئات وزيادة الحسنات ورفعة الدرجات ، وكونه سبباً لإجابة الدعاء ولشفاعة محمد ﷺ والقرب منه ، ولكفاية الهم والغم وقضاء الحوائج ، وسبب لصلاة الله على المصلى وصلاة ملائكته ، وهى زكاة للمصلى وطهرة له وسبب للتبشير بالجنة والنجاة من النار ، وسبب لرد النبي ﷺ السلام ، ولتذكير العبد ما نسيه ، ولطيب المجلس ، وأن لا يعود على أهله حسرة ، ولنفى الفقر والبخل ، وللنجاة من نتن المجلس الذى لا يذكر الله فيه ولا رسوله ، ولتمام الكلام وبركته ولوفور نور العبد على الصراط ، وللخروج من الجفاء ، ولإبقاء الثناء الحسن للمصلى عليه بين السماء والأرض ، وللبركة في ذات المصلى وعمره وعمله وأسباب مصالحه ، ولنيل رحمة الله له ، ولدوام محبته ﷺ وزديادها وتضاعفها ولمحبة الرسول للعبد وسبب لحياة القلب وهدايته وسبب عرض إسم المصلى على النبي ﷺ وسبب لتثبيت القدم على الصراط والجواز عليه ولأداء أقل القايل من حقه ، ومتضمنة لذكر الله وشكره ومعرفة إنعام الله على عبيده بارساله ، وهى دعاء من العبد ، وسؤاله نوعان

أحدهما : سؤال مطالبه وما ينوبه

والثانى. سؤاله أن يثنى على حبيبه وخليله ويزيد فى تشريفه وتكريمه ورفعة ذكره ، ولا ريب أن الله يحب ذلك ورسوله يحبه ، فالمصلى قد صرف سؤاله لما يحبه الله ورسوله ، وآثر ذلك على طلب حوائجه ومحابه هو ، بل كان هذا المطلوب من أحب الأمور إليه ، والجزاء من جنس العمل ، فمن آثر الله على غيره آثره الله على غيره ، وههنا نكتة حسنة لمن علم أمته دينه وما جاء به ودعاهم إليه وصبر على ذلك . وهى أن النبي ﷺ له من الأجر الزائد على أجر أمته مثل أجور من اتبعه ، فالداعى إلى سنته ودينه ، والمعلم الخير للأمة إذا قصد توفير هذا الحظ لرسول الله ﷺ وصرفه إليه ، وكان مقصوده بدعاء الخلق إلى الله التقرب إليه بإرشاد عباده وتوفير أجور المطيعين له على رسوله مع توفيتهم أجورهم كاملة كان له من الأجر بدعوته وتعليمه بحسب هذه النية ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

﴿ ومن الكافية الشافيه ﴾

(١٠١٥) قيل للمؤلف ما تقول في القرآن ومسألة الاستواء ، فقال نقول فيها ما قاله ربنا تبارك وتعالى ، وما قاله نبينا محمد ﷺ نصف الله تعالى بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تشبيه ولا تمثيل ، بل نثبت له سبحانه ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات ، وننفي عنه النقائص والعيوب ومشابهة المخلوقات إثباتاً بلا تمثيل

وتنزيهاً بلا تعطيل ، فمن شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد كفر ، وليس ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله تشبيهاً فالمشبه يعبد صنما والمعطل يعبد عدماً والموحد يعبد إلهاً واحداً صمداً ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، والكلام فى الصفات كالكلام فى الذات فكما أنا نثبت ذاتاً لا تشبه الذوات ، فكذلك نقول فى صفاته إنها لا تشبه الصفات ، فليس كمثله شيء ، لا في ذاته ولا فى أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله ، فلا نشبه صفات الله بصفات المخلوقين ، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لأجل تشنيع المشنعين

وأما القرآن فإنى أقول إنه كلام الله منزل غير مخلوق . منه بدا وإليه يعود ، تكلم الله به صدقاً ، وسمعه جبريل منه حقاً وبلغه محمداً ﷺ وحياً وإنه عين كلام الله حقيقة ، وأن جميعه كلام الله وليس قول البشر ، ومن قال إنه قول البشر فقد كفر والله يصليه سقر ، ومن قال ليس لله بيننا كلام فقد جحد رسالة محمد ﷺ ونقول إن الله فوق سمواته مستو على عرشه بائن من خلقه ليس فى مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته وهو العلى الأعلى بكل اعتبار

ولنذكر من غرر أبياته وجواهرها ما هو جمال بعد جمال :

يا أيها الرجل المريد نجاته ... اسمع مقالة ناصح معوان
كن في أمورك كلها متمسكا ... بالوحي لا بزخارف الهذيان
وانصر كتاب الله والسنن التي ... جاءت عن المبعوث بالقرآن

وتعر من ثوبين من يلبسهما ... يلقى الردى بمذمة وهوان
ثوب من الجهل المركب فوقه ... ثوب التعصب بئست الثوبان
وتحل بالانصاف أفخر حلة ... زينت بها الأعطاف والكتفان
واجعل شعارك خشية الرحمن مع ... نصح الرسول فحبذا الأمران
وتمسكن بحبله وبوحيه ... وتوكلن حقيقة التكلان

واجعل لقلبك هجرتين ولا تنم ... فهما على كل امرىء فرضان
فالهجرة الأولى إلى الرحمن بالأخلاص فى سر وفي إعلان
فالقصد وجه الله بالأقوال والأعمال والطاعات والشكران
فبذاك ينجو العبد من إشراكه ... ويصير حقاً عابد الرحمن
والهجرة الأخرى إلى المبعوث بالحق المبين وواضح البرهان
فيدور مع قول الرسول وفعله ... نفياً وإثباتاً بلا روغان

واحذر كمائن نفسك اللاتى متى ... خرجت عليك كسرت كسر مهان
وإذا انتصرت لها فأنت كمن بغى ... طفى الحريق بموقد النيران

شهدوا بأن الله جل جلاله ... متفرد بالملك والسلطان
وهو الإله الحق لا معبود إلا وجهه الأعلى العظيم الشان
وكل معبود سواه فباطل ... من عرشه حتى الحضيض الداني

وعبادة الرحمن غاية حبه مع ذل عابده هما قطبان

وعليهما فلك العبادة دائر ما دار حتى قامت القطبان

ومداره بالأمر أمر رسوله لا بالهوى والنفس والشيطان

والله لا يرضى بكثرة فعلنا لكن بأحسنه مع الإيمان

فالعارفون مرادهم إحسانه والجاهلون عموا عن الإحسان

وله الحياة كمالها فلأجل ذا ما للممات عليه من سلطان

وكذلك القيوم من أوصافه ما للمنام لديه من غشيان

وكذاك أوصاف الكمال جميعها ثبتت له ومدارها الوصفان

وله الكمال المطلق العارى عن التشبيه والتمثيل بالإنسان

والله ربى لم يزل متكلما وكلامه المسموع بالآذان

صدقاً وعدلا أحكمت كلماته طلباً وإخباراً بلا نقصان

أو ليس قد قام الدليل بأن أفعال العباد خليقة الرحمن

من ألف وجه أو قريب الألف يحصيها الذى يعنى بهذا الشان

فتدبر القرآن إن رمت الهدى فالعلم تحت تدبر القرآن

إن الذى هو فى المصاحف مثبت بأنامل الأشياخ والشبان

هو قول ربى آيه وحروفه ومدادنا والرق مخلوقان

أو ليس فعل الرب تابع وصفه وكماله أفذاك ذو حدثان

وكماله سبب الفعال وخلقه أفعالهم [illegible]

والله ربى لم يزل ذا قدرة ومشيئة ويليهما وصفان
العلم مع وصف الحياة وهذه أوصاف ذات الخالق المنان
وبها تمام الفعل ليس بدونها فعل يتم بواضح البرهان
فلأى شيء قد تأخر فعله مع موجب قد تم بالأركان
وشواهد الأحداث ظاهرة على ذا العالم المشهود بالبرهان
وأدلة التوحيد تشهد كلها بحدوث كل ما سوى الرحمن
والرب باستقلاله متوحد أفممكن أن يستقل اثنان
والقهر والتوحيد يشهد منهما كل لصاحبه هما عدلان
فالواحد القهار ليس في الامكان أن تحظى به ذاتان
ولقد أتانا عشر أنواع من المنقول فى فوقية الرحمن
مع مثلها أيضاً تزيد بواحد ها نحن نسردها بلا كتمان

. . .

ثم سرد أنواعها المذكورة فضلا عن أفرادها فذكر الإجماع ومن نقله ثم قال :

فالمرسلون جميعهم مع كتبهم قد صرحوا بالفوق للرحمن
هذا ونقطع نحن أيضاً إنه إجماعهم قطعاً على البرهان
وكذاك نقطع إنهم جاءوا باثبات الصفات لربنا الرحمن
وكذاك نقطع إنهم جاءوا باثبات الكلام لخالق الأكوان
وكذاك نقطع إنهم جاءوا باثبات المعاد لهذه الأبدان

وكذاك نقطع إنهم جاءوا بتوحيد الإله وماله من ثان
وكذاك نقطع إنهم جاءوا باثبات القضاء ومالهم قولان
فالرسل متفقون قطعاً في أصول الدين دون شرائع الإيمان
كل له شرع ومنهاج وذا في الامر لاالتوحيد فافهم ذان

. . .

وكذاك نقطع إنهم جاءوا بعدل الله بين طرائف لانسان
وكذاك نقطع إنهم أيضاً دعوا للخمس وهي قواعد لايمان
إيماننا بالله ثم برسله وبكتبه وقيامة الأبدان
وبجنده وهم الملائكة الألى هم رسله لمصالح الأكوان
هذى أصول الدين حقاً لا أصول الخمس للقاضي هو الهمذان

واشهد عليهم إنهم وصفوا الإله بكل ما قد جاء فى القرآن
وبكل ماقال الرسول حقيقة من غير تحريف ولا عدوان
واشهد عليهم أن قول نبيهم وكلام رب العرش ذا التبيان
نص يفيد لديهم علم اليقين إفادة المعلوم بالبرهان

. . .

واشهد عليهم إنهم قد أثبتوا الأسماء والأوصاف للديان
وكذلك الاحكام أحكام الصفا ت وهذه الأركان للإيمان
قالوا عليم وهو ذو علم ويعلم غاية الإسرار والاعلان

والوصف قائم بالذات والأ سماء أعلام له بوزان
أسماؤه دلت على أوصافه مشتقة منها اشتقاق معان
وصفاته دلت على أسمائه والفعل مرتبط به الأمران
والحكم نسبتها إلى متعلقات تقتضي آثارها ببيان

واشهد عليهم أن إيمان الورى قول وفعل ثم عقد جنان
ويزيد بالطاعات قطعاً هكذا بالضد يمسى وهو ذو نقصان

واشهد عليهم إنهم لم يخلدوا أهل الكبائر في حميم آن
بل يخرجون باذنه بشفاعة وبدونها لمساكن بجنان
واشهد عليهم أن ربهم يرى يوم المعاد كما يرى القمران
واشهد عليهم أن أصحاب الرسـ ـول خيار خلق الله من إنسان
حاشا النبيين الكرام فإنهم خير البرية خيرة الرحمن
وخيارهم خلفاؤه من بعده وخيارهم حقاً هما العمران
والسابقون الأولون أحق بالتقـ ـديم ممن بعدهم ببيان
كل بحسب السبق أفضل رتبة من لاحق والفضل للمنان

إن كان ربك واحداً سبحانه فاخصصه بالتوحيد مع إحسان
أو كان ربك واحداً أنشاك لم يشركه إذ أنشاك رب ثان
فكذاك أيضاً وحده فاعبده لا تعبد سواه يا أخا العرفان
والصدق توحيد الارادة وهو بذ ل الجهد لا كسلا ولا متوان
والسنة المثلى لسالكها فتو حيد الطريق الأعظم السلطان

فلواحد كن واحداً فى واحد أعنى طريق الحق والإيمان
هذى ثلاث مسعدات للذى قد نالها والفضل للمنان
فإذا هى اجتمعت لنفس حرة بلغت من العلياء كل مكان

والشرك فاحذره فشرك ظاهر ذا القسم ليس بقابل الغفران
وهو اتخاذ الند للرحمن أيّاً كان من حجر ومن إنسان
يدعوه أو يرجوه ثم يخافه ويحبه كمحبة الديان

شرط المحبة أن توافق من تحب على محبته بلا عصيان
فإذا ادعيت له المحبة مع خلا فك ما يحب فأنت ذو بهتان

ليس العبادة غير توحيد المحبة مع خضوع القلب والأركان

الرب رب واحد وكتابه حق وفهم الحق منه دان
ورسوله قد أوضح الحق المبين لغاية الإيضاح والتبيان
ما ثم أوضح من عبارته فلا يحتاج سامعها إلى تبيان
والنصح منه فوق كل نصيحة والعلم مأخوذ عن الرحمن
فلأى شىء يعدل الباغى الهدى عن قوله لولا عمى الخذلان
فالنقل عنه مصدق والقول من ذى عصمة ما عندنا قولان
والعكس عند سواه فى الأمرين يا من يهتدى هل يستوى النقلان

والعلم أقسام ثلاث مالها من رابع والحق ذو تبيان
علم بأوصاف الإله وفعله وكذلك الأسماء للرحمن

والأمر والنهي الذي هو دينه وجزاؤه يوم المعاد الثاني
والكل في القرآن والسنن التي جاءت عن المبعوث بالفرقان
والله ما قال امرؤ متحذلق بسواهما إلا من الهذيان

وهنا ثلاثة أوجه فافطن لها إن كنت ذا علم وذا عرفان
بالضد والأولى كذا بالامتناع لعلمنا بالنفس والوجدان
فالضد معرفة الإله بضد ما في النفس من عيب ومن نقصان
وحقيقة الأولى ثبوت صفاته إذ كان معطيه على الاحسان

أو قلتم قسنا عليه نظيره فقياسكم نوعان مختلفان
نوع يخالف نصه فهو المحال وذاك عند الله ذو بطلان
وكلامنا فيه وليس كلامنا في غيره أعني القياس الثاني
مالا يخالف نصه فالناس قد عملوا به في سائر الأزمان
لكنه عند الضرورة لا يصا راليه إلا بعد ذا الفقدان

لكن هنا أمران لو تما لما احتجنا إليه فحبذا الأمران
جمع النصوص وفهم معناها المراد بلفظها والفهم مرتبتان
احداهما مدلول ذاك اللفظ وضعاً أو لزوماً ثم هذا الثاني
فيه تفاوتت الفهوم تفاوتاً لم ينضبط أبدا له طرفان
فالشيء يلزمه لوازم جمة عند الخبير به وذي العرفان
فبقدر ذاك الخبر يحصي من لوا زمه وهذا واضح التبيان

وكذاك من عرف الكتاب حقيقة عرف الوجود جميعه ببيان
وكذاك يعرف جملة الشرع الذى يحتاجه الانسان كل زمان
علماً بتفصيل وعلماً مجملا تفصيله أيضاً بوحى ثان
وكلاهما وحيان قد ضمنا لنا أعلى العلوم بغاية التبيان

والله ما تسوى عقول جميع أهل الأرض نصاً صح ذا تبيان
حتى نقدمها عليه معرضين مؤولين محرفى القرآن
يا مبغضاً أهل الحديث وشاتما أبشر بعقد ولاية الشيطان
أو ما علمت بأنهم أنصار دين الله والإيمان والقرآن
هل يبغض الأنصار عبد مؤمن أو مدرك لروائح الايمان

فالجاهلون شرار أهل الحق والعلماء سادتهم أولو الإحسان
والجاهلون خيار أحزاب الضلا ل وشيعة الشيطان والكفران
وشرارهم علماؤهم هم شر خلق الله آفة هذه الأكوان
وسل العياذ من التكبر والهوى فهما لكل الشر جامعتان
وهما يصدان الفتى عن كل طر ق الخير إذ فى قلبه يلجان
فتراه يمنعه هواه تارة والكبر أخرى ثم يشتركان
والله ما فى النار إلا تابع هذين فاسأل ساكنى النيران
والله لو جردت نفسك منهما لأتت إليك وفود كل تهان

يا من يريد ولاية الرحمن دو ن ولاية الشيطان والأوثان

فارق جميع الناس في إشراكهم حتى تنال ولاية الرحمن
يكفيك من وسع الخلائق رحمة وكفاية ، ذو الفضل والاحسان
والقلب ليس يقر إلا بالتعبد فهو يدعوه إلى الأكوان
فترى المعطل دائما في حيرة متنقلا فى هـذه الأعيان
يدعو إلهـاً ثم يدعو غيره ذا شأنه أبداً مدى الأزمان
وترى الموحد دائمـاً متنقلا بمنازل الطاعات والإحسان
ما زال ينزل في الوفاء منازلا وهى الطريق له إلى الرحمن
لـكنما معبوده هو واحد ما عنده ربان معبودان
فالفضل عند الله ليس بصورة الأعمال بل بحقائق الإيمان
وتفاضل الأعمال يتبع ما يقو م بقلب صاحبها من البرهان
ياخاطب الحور الحسان وطالبا لوصالهن بجنة الحيوان
فى جنة طابت وطاب نعيمها فنعيمها باق وليس بفان

لا يلهينك منزل لعبت به أيدى البلا فى سالف الازمان
فلقد ترحل عنه كل مسرة وتبدلت بالهم والأحزان
طبعت على كدر فكيف تنالها صفواً أهدا قط فى الإمكان
فاسمع صفاتها وصفات ها تيك المنازل ربه الإحسان

هذا وفتح الباب ليس بممكن إلا بمفتاح على أسنان
مفتاحه بشهادة الإخلاص والتـــوحيد تلك شهادة الإيمان

أسنانه الأعمال وهى شرائع الا سلام والمفتاح بالاسنان
لا تلغين هذا المثال فكم به من حل إشكال لذى العرفان
هذا وأول زمرة فوجوههم كالبدر ليل الست بعد ثمان
والزمرة الاخرى كأضوأ كوكب فى الأفق تنظره به العينان
أمشاطهم ذهب ورشحهم فسـ ـك خالص يا ذلة الحرمان
ويرى الذين بذيلها من فوقهم مثل الكواكب رؤية لعيان
ما ذاك مختصاً برسل الله بل لهم وللصديق ذى الإيمان
غرفاتها فى الجو ينظر بطنها من ظهرها والظهر من بطنان
سكانها أهل الصيام مع القيا م وطيب الكلمات والاحسان
ثنتان خالص حقه سبحانه وعباده أيضاً لهم ثنتان

للعبد فيها خيمة من لؤلؤ قد جوفت هى صنعة الرحمن
ستون ميلا طولها فى الجو فى كل الزوايا أجمل النسوان
يغشى الجميع فلا يشاهد بعضهم بعضاً وهذا لاتساع مكان
فيها مقاصير بها الابواب من ذهب ودر زين بالمرجان
وخيامها منصوبة برياضها وشواطىء الأنهار ذى الجريان
مافى الخيام سوى التى لو قابلت للنيرين لقلت منكسفان
لله هاتيك الخيام فكم بها للقلب من علق ومن أشجان
فيهن حور قاصرات الطرف خيرات حسان هن خير حسان
خيرات أخلاقاً حسان أوجهاً فالحسن والاحسان متفقان

وثمارها ما فيه من عجم كأمثال القلال فجل ذو الإحسان
وظلالها ممدودة ليست تقي حراً ولا شمساً وأنى ذان
أو ما سمعت بأصل ظل واحد فيه يسير الراكب العجلان
مائة سنين قدرت لا تنقضي هذا العظيم الأصل والأفنان
أنهارها في غير أخدود جرت سبحان ممسكها عن الفيضان

وطعامهم ما تشتهيه نفوسهم ولحوم طير ناعم وسمان
وفواكه شتى بحسب مناهم يا شبعة كملت لذي الإيمان
لحم وخمر والنسا وفواكه والطيب مع روح ومع ريحان
وصحافهم ذهب تطوف عليهم بأكف خدام من الولدان
وهم الملوك على الأسرة فوقها تيك الرءوس مرصع التيجان
ولباسهم من سندس خضر ومن استبرق نوعان معروفان

لا تقرب الدنس المقرب للبلى ما للبلى فيهن من سلطان
والفرش من استبرق قد بطنت ما ظنكم بظهارة لبطان
مرفوعة فوق الأسرة يتكي هو والحبيب بخلوة وأمان
يتحدثان على الأرائك ما ترى حبين في الخلوات ينتجيان
هذا وكم زربية ونمارق ووسائد صفت بلا حسبان
والحلي أصفى لؤلؤ وزبرجد وكذاك أسورة من العقيان
ماذاك يختص الأناث وإنما هو للإناث كذاك للذكران

أو ما سمعت بشأنهم يوم المزيد وإنه شـأن عظيم الشان
هو يوم جمعتنا ويوم زيارة الرحمن وقت صـلاتنا وأذان
والسابقون إلى الصلاة هم الالى فازوا بذاك السبق بالإحسان
ولهم منائر لؤلؤ وزبرجد ومنابر الياقوت والعقيان
هذا وأدناهم وما فيهم دنى من فوق ذاك المسك كالكثبان
ما عندهم أهل المنابر فوقهم مما يرون بهم من الاحسان
فيرون ربهم تعالى جهرة نظر العيان كما يرى القمران
هـذا وخاتمة النعيم خلودهم أبداً بدار الخلد والرضوان
يا سلعة الرحمن لست رخيصة بل أنت غالية على الكسلان
يا سلعة الرحمن ليس ينالها فى الألف إلا واحد لا اثنان
يا سلعة الرحمن ماذا كفؤها إلا أولو التقوى مع الإيمان
يا سلعة الرحمن سوقك كاسد بين الارادل سفلة الحيوان
يا سلعة الرحمن أين المشترى فلقد عرضت بأيسر الأثمان
يا سلعة الرحمن كيف تصبر العشاق عنك وهم ذووا إيمان
لعة الرحمن لولا إنها حجبت بكل مكاره الإنسان
ما كان عنها قط من متخلف وتعطلت دار الجزاء الثانى
لـكنها حجبت بكل كريهة ليصد عنها المبطل المتوان
وتنالها الهمم التى تسمو إلى رب العـلى بمشيئة الرحمن
فاتعب ليوم معادك الادنى تجد راحاته يوم المعاد الثانى

ثم نقل المقصود من غرر أبياتها الجارية مجرى الأصول والضوابط الجوامع والفوائد الضرورية لتكون غرة وختاماً لهذا المجموع الجليل الذي حوى من الأصول المهمة والقواعد المتنوعة ما لم يحوه كتاب ، وذلك بفضل الله وتيسير الملك الوهاب ، جعل الله هذا العمل لوجهه خالصاً ولديه مقرباً وللعباد نافعاً ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على محمد وعلى آله وأصحابه وعلى التابعين لهم إلى يوم الدين ، قال جامعه الفقير إلى الله عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي غفر الله له ولوالديه ومشائخه وجميع المسلمين ، وذلك في ١٧ شعبان سنة ١٣٧٠ هـ

وقد نافت ولله الحمد على الألف ما بين أصل وقاعدة وضابط جامع وتعريف مهم ، وفائدة ضرورية ، وترغيب فى كمال وتحذير من نقص ، وتوجيه إلى المنافع الظاهره والباطنة ، وترهيب من المضار الدينية والدنيويه ومخبره يغنى عن وصفه

وجملة ذلك أن هذا المجموع قد انتقيته بعد التروى الكثير وكثرة التأمل والتفكير من جميع الكتب الموجودة من كتب الشيخين فتحا صفوتها ، واحتوى على جواهرها وغررها والحمد لله والفضل لله

فهرس كتاب طريق الوصول

المختار من كتب شيخ الاسلام

فهرس المختار من كتب العلامة ابن القيم